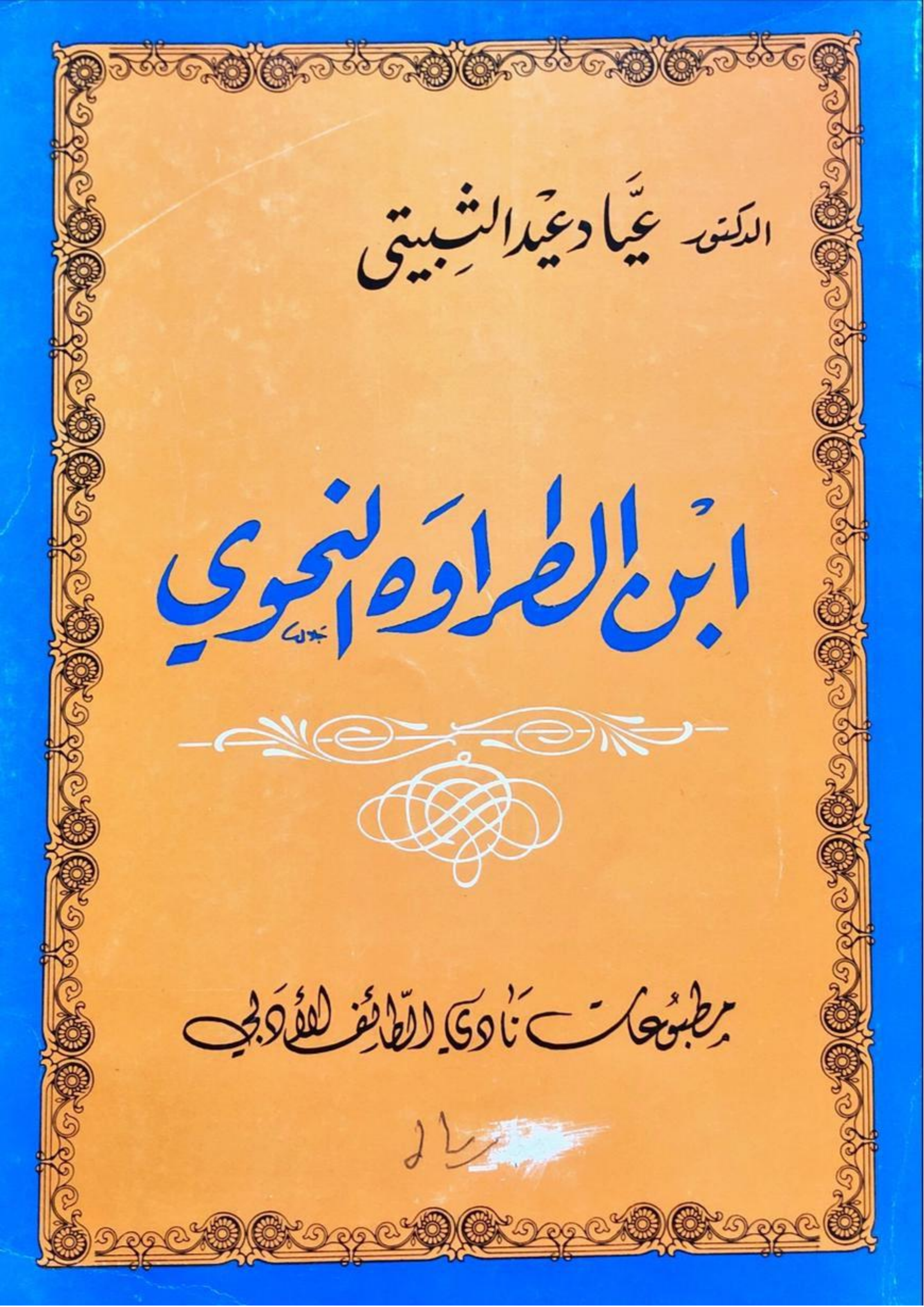

الدكتور عيّاد عيد الثبيتي
ابن الطراوة النحوي
مطبوعات نادي الطائف الأدبي

الدكتور عياد عيد الثبيتي

ابن الطراوة النحوي

مطبوعات نادي الطائف الأدبي

الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
مطبوعات نادي الطائف الأدبي



(أ)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فقد آثرت أن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير «ابن الطراوة النحوي» مدفوعاً إلى ذلك بأمور منها:

١) أن ابن الطراوة من نحاة الاندلس الذين لم يحظوا بدراسات متخصصة تكشف النقاب عن شخصياتهم وآثارهم وآرائهم.

٢) ما لابن الطراوة من منزلة رفيعة في الدراسات النحوية في الاندلس كما نصت على ذلك كتب التراجم.

٣) تناثر آرائه في الكتب النحوية المخطوطة والمطبوعة مما يجعل من الصعب أن يكون القارىء فكرة عنه في مدة قصيرة.

٤) ما تكشفه آراؤه من جرأة على مخالفة جمهور النحاة وتخطئة مشاهيرهم الأمر الذي أثار عليه ثائرة النحاة فردوا اختياراته وسفهوا أقواله ونسبوه إلى الاعجاب بنفسه والافتتان برأيه حتى أصبحت «زعم» مقدمة مألوفة للعديد من آرائه في كثير من الكتب النحوية.

وهذا يثير في نفس الباحث رغبة ملحة في دراسة آراء ابن الطراوة ومعرفة حججها وبراهينها، ثم دراسة ما أثير حولها من اعتراضات ومناقشات بغية التعرف على الصواب.

ولقد أشفقت على نفسي حينما بدأت أخطو الخطوات الاولى في جمع مادة البحث، فالرجل لم ينل حقه في كتب التراجم، وآراؤه لم تلق شيوعاً في كتب النحو المطبوعة - ولولا أن السيوطي - معولا على كتب أبي حيان - ذكر قدراً طيباً من آرائه لخرج الباحث من كتب النحو المطبوعة بما لا ينقع غلة ولا يبل صدى.

ولكن الله يسر بمنه وفضله اتمام البحث على الصورة التي ترى.

وقد تأتى لي جعله في بابين يسبقهما تمهيد وتقفوهما خاتمة تتلوها الفهارس.

تحدثت في التمهيد عن العصر الذي عاش فيه ابن الطراوة من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية.

أما الباب الاول فقد كان عن «ابن الطراوة وآثاره» وفيه فصلان:

تحدثت في أولهما عن ابن الطراوة في ثمانية مباحث هي على التوالي:

اسمه ونسبه وكنيته.
مولده ونشأته وأبناؤه.
شيوخه.
ثقافته.
تلاميذه.
أدبه.
صفاته وأخلاقه.
وفاته وعمره.

وتحدثت في ثانيهما عن آثار ابن الطراوة الموجودة منها والمفقود.

أما الباب الثاني فتحدثت فيه عن «آرائه ومنهجه النحوي» وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: الآراء التي وافق فيها جمهور البصريين.
الفصل الثاني: الآراء التي وافق فيها جمهور الكوفيين.

الفصل الثالث: الآراء التي وافق فيها بعض النحاة السابقين.

الفصل الرابع: اعتراضاته على سيبويه، وعلى الزجاجي، وعلى الفارسي.

الفصل الخامس: الآراء التي تفرد بها.

الفصل السادس: منهجه النحوي. وتحدثت فيه عن الملامح البارزة في منهجه النحوي، وذكرت مذهبه النحوي، وأنه ينحو منحى الكوفيين في عدد كبير من المسائل إذا قورنت بالمسائل التي وافق فيها البصريين ثم عرضت لموقفه من أدلة الصناعة.

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها أثناء البحث وأتبعتها عدداً من الفهارس المهمة للمصادر والمراجع وللآيات الكريمة والأحاديث الشريفة، والامثال، والاشعار، والاعلام والموضوعات.

مصادر البحث:

وقد تنوعت المصادر التي رجعت إليها في إعداد هذا البحث فشملت:

١ ـ كتب التاريخ الاندلسي: كالمعجب، والبيان المغرب، وبعض المؤلفات الحديثة كـ « دول الطوائف ».

٢ ـ كتب التراجم الاندلسية كالصلة وذيولها، وبغية الملتمس وجذوة المقتبس، والمشرقية كالخريدة، وانباه الرواة، وبغية الوعاة.

٣ ـ الموسوعات الأدبية الاندلسية كالذخيرة ونفح الطيب.

٤ ـ كتب النحو وقد رجعت في جمع آرائه إلى رسالته (الافصاح) وإلى كتب تلميذه السهيلي « الروض الآنف » و« أمالي السهيلي » و« نتائج الفكر ».

كما رجعت إلى عدد من شروح الجمل، كشرح الجمل لابن الضائع، ولابن عصفور ولابن بزيزه.

وإلى عدد من شروح التسهيل وأهمها التذييل والتكميل لأبي حيان وقد لقيت في استعراضه عناءاً كبيراً.

كما رجعت إلى عدد وافر من كتب النحو المطبوعة ككتاب سيبويه، والمقتضب والأصول، وشرح المفصل، وشرح الكافية وغيرها.

٥ ـ مجاميع الشعر وشروحها: وقد رجعت إلى عدد منها كشرح اشعار الهذليين للسكرى، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الانباري وبعض شروح الشواهد، وعدد من دواوين الشعراء.

وبما أحب أن أؤكده هنا أن ما قمت به لا يعدو خطوة على الطريق حرصت جاهداً أن أكشف بها النقاب عن شخصية ابن الطراوة، وآرائه، وقيمتها متيقناً أن البحوث العلمية لا تعرف الكلمة الاخيرة، وأن الاستقصاء مطلب عزيز المنال، وصدق رب العزة إذ يقول ﴿**وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً**﴾.

عياد الثبيتي

بيان
الرموز المستعملة في البحث

ب/ق = كلية الآداب/ جامعة القاهرة.

ت = تحقيق.

خ = مخطوط.

د = دكتور.

ر/د = رسالة دكتوراه.

ر/م = رسالة ماجستير.

س = نسخة الاسكوريال من التذييل والتكميل.

ش/ع = كلية الشريعة/ جامعة الملك عبد العزيز.

ط = طبعة.

عم/ق كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة.

ل = لوحة.

م = ميلادي.

م مع ط = مطبعة.

م/ز/ب = مصورة مركز البحث العلمي.

« تمهيد »

العصر الذي عاش فيه ابن الطراوة

أ - الحياة السياسية

بلغت الدولة الأموية في الأندلس في القرن الرابع الهجري أعظم ما وصلت إليه في المجالات السياسية والثقافية، فقد استطاع الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي تولى الأمر « والأندلس جمرة تحتدم ونار تضطرم شقاقا ونفاقا فأخمد نيرانها، وسكن زلازلها، وغزا غزوات كثيرة »[1] أن يعيد للدولة الأموية قوتها، وللمسلمين بالأندلس هيبتهم وتماسكهم، وأن يدرأ ما يحيط بهم من أخطار خارجية، مما جعل ملوك وزعماء الفرنجة يسعون الى مسالمته، ويبعثون رسلهم في ذلك يحملون التحف والهدايا[2].

وأفضت الخلافة بعده الى ابنه الحكم الذي كان شغوفا بالعلم مكرما لأهله.

نقل عبد الواحد المراكشي عن ابن حزم أن تليدا الخصي - وكان على خزانة الكتب أخبره « أن عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة، وفي كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر الدواوين لا غير »[3].

وبوفاته سنة ٣٦٦ هـ انتهى الدور الفعال للدولة الأموية وأسند الأمر الى

---

(١) البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب/لابن عذارى المراكشي/ت: ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنسال/دار الثقافة - بيروت ٢/١٥٧.

(٢) المصدر نفسه ٢/٢١٣، ٢١٥، المعجب في تلخيص أخبار المغرب/لعبد الواحد المراكشي/ت: محمد سعيد العريان/القاهرة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣م ص ٥٥.

(٣) المعجب ص ٥٩.

ابنه هشام، وكان طفلا[١]، مما هيأ للمنصور بن أبي عامر أن يكون الخليفة الفعلي، وليس لهشام من الخلافة إلا اسمها، وعلى الرغم من الأمور التي أخذت على المنصور بن أبي عامر فقد حافظ على هيبة المسلمين في نفوس أعدائهم اذ أكثر من الغزو وكان مظفرا في غزواته[٢].

وخلفه ابنه المظفر ثم عبد الرحمن «وكانت صفاته المنحرفة وخلا له السيئة باعثة على تنفير الشعب منه وابتعاده عن محبته ذلك أن اسرافه في الشراب والغناء وانهاكه في الملذات، واتخاذه بطانة من المغنين والخياليين والمضحكين أثار حنق الشعب عليه، وأظهره بما لا مزيد عليه من السوأى..»[٣]

ولم يقف به الأمر عند ذلك بل انه لم يقنع بخطة والده وأخيه من السلطة فطلب من هشام أن يعهد اليه بولاية العهد ففعل[٤]، فزاد ذلك في نقمة أعدائه، وهيأ لهم ما يساعدهم في اثارة الناس ضده، فهبت ثورة عارمة اغتنمت فرصة غياب عبد الرحمن، وتمكنت من الاستيلاء على السلطة واجبار هشام المؤيد على خلع نفسه، فآلت الخلافة الى محمد بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمن الناصر سنة ٣٩٩ هـ وتلقب بالمهدي[٥]، وقد اعتمد في الوصول الى السلطة على مساعدة دهماء الناس وشذاذهم فيروي أنه أرسل من «كسر سجن العامة فانطلق من كان فيه من اللصوص والدعار وأصحاب الجرائم.... فاستعان بهم»[٦]

وكان هذا مدعاة لانتشار الفوضى، كما أن اتباعه نكّلوا بالبربر، مما دفعهم الى الالتفاف حول سليمان بن الحكم وشد أزره لتولى السلطة مكان المهدي،

---

(١) المعجب ص ٧١ - ٧٢، والبيان المغرب ٢/٢٥٣.

(٢) البيان المغرب ٢/٢٨٦.

(٣) مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس/عبد الكريم التواتي/ن مكتبة الرشاد - الدار البيضاء. ط أولي سنة ١٩٦٧م ص ٢٠١.

(٤) البيان المغرب ٣/٣٨.

(٥) المعجب ص ٨٦، والبيان المغرب ٣/٥٥.

(٦) البيان المغرب ٣/٥٦.

وتلقيبه بالمستعين فتغلب على المهدي، ثم استطاع المهدي أن يستعيد السلطة[1]، حتى ائتمر به بعض خاصته، فأخرجوا هشاما من محبسه، وجيء بالمهدي فضربت عنقه بين يديه وبويع هشام بالخلافة مرة ثانية[2]، ولكن المستعين لم يلبث ان اجتاح قرطبة في جموع البربر سنة ٤٠٣ هـ فخربوها وأمعنوا في القتل والنهب[3]، وظل المستعين خليفة حتى انتزع السلطة منه بنو حمود سنة ٤٠٧ هـ [4] وظلت في أيديهم حتى استعادها الامويون سنة ٤١٤ هـ [5]، وتعاقب على السلطة خلفاء ضعفاء حتى أفضت الى هشام المعتد بالله فخلعه أهل قرطبة سنة ٤٢٢ هـ [6] وبذلك « انقطعت الدولة الاموية من الارض، وانتشر ملك الخلافة بالمغرب، وقام الطوائف بعد انقراض الخلائف، وانتزى الامراء والرؤساء من البربر والعرب والموالى بالجهات، واقتسموا خطتها وتغلب بعضهم على بعض، واستقل اخيرا بامرها ملوك استفحل امرهم، ولاذوا بالجزى يدفعونها للطاغية أن يظاهر عليهم او يبتزهم ملكهم »[7].

وهؤلاء الملوك الذين أسسوا دولا صغيرة متنابذة يعرفون بملوك الطوائف ودولهم دول الطوائف، ومن أشهرها:

١) دولة بني جهور في قرطبة	٤٢٢ -	٤٦٣ هـ
٢) دولة بني عباد في اشبيلية	٤١٤ -	٤٨٤ هـ
٣) دولة بني الافطس في بطليوس	٤١٣ -	٤٨٨ هـ

---

(١) البيان والمغرب ٣/٨٤ - ٩٥.
(٢) المصدر نفسه ٣/١٠٠.
(٣) المصدر نفسه ٣/١١٢.
(٤) المصدر نفسه ٣/١١٧.
(٥) المصدر نفسه ٤/١٣٤ - ١٣٥.
(٦) المصدر نفسه ٣/١٨٥.
(٧) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب/لابي العباس أحمد بن محمد المقري/ت د. احسان عباس/دار صادر بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م ١/٣١٢.

٤) دولة بني ذي النون في طليطلة ٤٢٧ - ٤٧٨ هـ
٥) دولة بني مناد في غرناطة ٤٠٣ - ٤٨٣ هـ
٦) دولة بني صمادح في المريّة ٤٣٣ - ٤٨٤ هـ [(١)]

وظل ملوك الطوائف على تنازعهم يدفعون الاتاوات للمسيحيين، ويستعينون بهم على اخوانهم في الدين، ولم يفيقوا من غفلتهم، وينتبهوا الى الخطر الداهم الذي يهدد وجودهم بعد اشتداد شوكة المسيحيين، وأخذهم في الزحف على المناطق المتاخمة لهم بعد أن فرضوا الجزية على كثير من ملوك الطوائف حتى سقطت طليطلة في أيدي المسيحيين سنة ٤٨٧ هـ [(٢)]، فاستنجد الاندلسيون بامير المسلمين يوسف بن تاشفين الذي اهتم بعد مشورة قومه وفقهائه بتلبية صريخ المسلمين فعبر اليهم في حشود عظيمة من قواته، وسار بهم لصد زحف المسيحيين على المدن الاسلامية، وانضم اليه عبد الله بن بلقين صاحب غرناطة، واخوه تميم صاحب مالقة، ومعز الدولة بن المعتصم بن صمادح، وابن عباد في جيش اشبيليه وقرطبة، وسارت الجيوش الاسلامية حتى انتهت الى سهل الزلاقة شمالي بطليوس وكان المسيحيون قد حشدوا جموعا كثيرة حين علموا بنهوض المسلمين فنزلوا في مكان قريب من المسلمين.

وفي صبيحة يوم الجمعة الثاني عشر من شهر رجب سنة ٤٧٩ هـ دارت معركة رهيبة بين الفريقين: أبلى فيها المسلمون بلاء حسنا، وانتهت المعركة بعد قتال شديد بهزيمة النصارى هزيمة ساحقة ابيد اكثرهم، ولاذ من نجا بالفرار[(٣)].

وعاد امير المسلمين الى المغرب، ولكن المسيحيين عادوا الى مهاجمة شرق الاندلس وبنوا حصن (لييط) المنيع، واتخذوه منطلقا لاعمالهم العدوانية ضد

---

(١) راجع في اخبار هذه الدول وغيرها/ دول الطوائف/ لمحمد عبد الله عنان.

(٢) دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي/ لمحمد عبد الله عنان/ مكتبة الخانجي/ دار الكاتب العربي/ القاهرة ط ثانية ١٣٨٩ هـ ٦٩ م ص ١٠٧ - ١١٤.

(٣) دول الطوائف ص ٣١٨ - ٣٢١.

المسلمين الذين استغاثوا بامير المسلمين فعبر البحر سنة ٤٨١ هـ بجيوشه وسار المسلمون الى حصن (لييط) فحاصروه زهاء اربعة اشهر، وكان في غاية المنعة، فانسحبوا عنه، وكان المسيحيون قد قدموا لانجاده فلما وجدوا ان كثيرا من رجاله قد هلكوا ورأوا أن الاحتفاظ به يقتضي وجود حامية كبيرة آثروا مغادرته بعد هدم أبراجه وأسواره، وفي سنة ٤٨٢ هـ احتل ابن عباد اطلال الحصن[١].

وعاد يوسف الى المغرب تاركا جيشا مرابطيا قوامه اربعة آلاف فارس بقيادة داود بن عائشة للعمل في منطقة مرسيه وبلنسيه[٢].

ولم يلبث يوسف ان عاد سنة ٤٨٣ هـ ، وقد قرر الاستيلاء على الاندلس والقضاء على ملوك الطوائف لما رآه بينهم من الخلافات، ولما وجد من انهاكهم في الترف واللذات وارهاق الناس بالمغارم، وعجزهم عن حماية المسلمين من الاخطار الخارجية، فسقطت في يده غرناطة سنة ٤٨٣ هـ [٣] ثم عاد الى العدوه وفوض قائده سير بن ابي بكر اللمتوني في شؤون الاندلس فسقطت في يده أشبيليه سنة ٤٨٤ هـ [٤]، كما سقطت المريّة في يد المرابطين في السنة نفسها[٥]، ثم اخذت الاقاليم تتساقط تباعا حتى تم للمرابطين الاستيلاء على معظم دول الطوائف في عهد يوسف بن تاشفين الذي توفي سنة ٥٠٠ هـ [٦].

وخلفه ابنه على الذي واصل ما بدأه والده من الاستيلاء على دول الطوائف فاستولت جنوده على سرقسطة سنة ٥٠٣ هـ [٧].

ولقد استطاع المرابطون رغم الصعوبات التي كانت تواجههم الوقوف في وجه

---

(١) دول الطوائف ص ٣٣٤ - ٣٣٦.
(٢، ٣) المرجع نفسه ص ٢٣٧ - ٣٤٢.
(٤) المرجع نفسه ص ٢٤٣ - ٣٥٢.
(٥) المرجع نفسه ص ٣٦٦.
(٦) البيان المغرب/ت د. إحسان عباس - دار الثقافة بيروت ط أولى ٦٧م/٤/٤٥.
(٧) دول الطوائف ص ٢٩٢.

الزحف النصراني على الاقاليم الاسلامية، واحرزوا انتصارات باهرة ولا سيما في اقليش سنة ٥٠١ هـ (١)، وفي افراغه سنة ٥٢٨ هـ (٢).

الحياة الاجتماعية

ليس بامكاني ان اتحدث هنا حديثا مفصلا عن الحياة الاجتماعية في الاندلس في القرن الخامس الهجري وصدر القرن السادس وهي الفترة التي عاشها ابن الطراوة. ولكن مما لا يخفى ان ضعف الدولة الاموية ثم انهيارها، وقيام دول الطوائف وما كان بينها من حروب ومنازعات، كان له أثره الواضح في اضطراب الامن وشيوع الفوضى في كثير من البلاد فاذا اضفت الى ذلك ان اكثر امراء الطوائف.. إن لم يكونوا كلهم - كانوا يحرصون على جمع الاموال بأية وسيلة يصادرون ممتلكات خصومهم، ويفرضون الضرائب على افراد محكوميهم. وفيما ذكره المراكشي عن مبارك ومظفر العامريين ما يعطي صورة لما كان عليه كثير منهم، قال ابن عذارى المراكشي: «وبلغت جبايتها لاول ولايتها الى مائة وعشرين الف دينار في الشهر سبعون بلنسيه وخمسون شاطبة يستخرجانها باشد العنف من كل صنف حتى تساقطت الرعية وجلت أولا فأولا، وخربت أقاليمهم آخرا فأقبلت الدنيا يومئذ عليها بكثرة الخراج وتبوء البحبوحة... »(٣)

وقال عنهما في موضع آخر: «...يحثان بسوق الرعية المضطهدة بسلطانها ولا يعبئان بما آذاها من كلفها، يقلدانها شرار العمال، ويستزيدان عليها في الوظائف الثقال، مع الايام والليال، حتى لغدا كثير منهم يلبسون الجلود والحصر ويأكلون البقل والحشيش... »(٤) وكان الفقر المدقع الذي تعاني منه العامة مدعاة الى انتهازهم اي فرصة سانحة للسلب والنهب.

---

(١) البيان المغرب ٤/٥٠.

(٢) عصر المرابطين والموحدين في المغرب والاندلس/ القسم الاول/ عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية/ لمحمد عبد الله عنان/ م لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ ط أولى سنة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤م ص. ١٢ - ١٣٠.

(٣) البيان المغرب ٣/١٦٠.

(٤) المصدر نفسه ٣/١٦٢، وانظر اشبيلية في القرن الخامس الهجري/ د. صلاح خالص/ دار الثقافة بيروت سنة ١٩٦٥م ص ٤٣ وما بعدها.

ذكر ابن عذارى ان عبد الله بن حكيم وثب على منذر بن يحيى صاحب سرقسطة فقتله ونصّب نفسه مكانه، ولكن وجهاء المدينة وقاضيها ثاروا عليه فخرج من باب خلفي الى حصن كان قد اعده لنفسه ومعه اخواه منذر ووزيره وبعض خلصائه مقيدين « « فحبسهم عنده يطالبهم بالاموال، ونهبت العامة قصر سرقسطة أثر خروجه حتى قلعوا مرمره، وطمسوا أثره » »[١].

أما أمراء الطوائف فقد كانوا يتمتعون بالاموال الطائلة ينفقونها على ملذاتهم فأمير السهلة - وهي مقاطعة صغيرة - يبتاع جارية ابن عبد الله المتطبب بثلاثة آلاف دينار، كما يبتاع معها كثيرا من القينات المشهورات » »[٢].

كما كانوا يدفعون الاتاوات لملوك الفرنجة رغبة في مهادنتهم او التماسا لنصرتهم على اخوانهم في الدين[٣].

في هذا الوضع الاجتماعي عاش ابن الطراوة وأدرك عهد المرابطين، وهو عهد تميز ببروز دور الفقهاء في المجتمع قال عبد الواحد المراكشي: « ولم يزل الفقهاء على ذلك، وامور المسلمين راجعة اليهم، واحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طوال مدته - علي بن يوسف بن تاشفين - فعظم امر الفقهاء كما ذكرنا، وانصرفت وجوه الناس اليهم فكثرت اموالهم »[٤].

وكان تصرف بعض القضاة سيئاً مما أثار ابن الطراوة فقال يصف قضاة مالقة:

اذا رأوا جملا يأتي على بعد   مدوا اليه جميعا كف مقتنص
او جئتهم فارغا لزوك في قرن   وان رأوا رشوة افتوك بالرخص[٥]

---

(١) البيان المغرب ٣/ ١٨٠.
(٢) المصدر نفسه ٣/ ١٨٣.
(٣) المصدر نفسه ٣/ ٢٧٩، وانظر دول الطوائف ص ٧٣، اشبيلية في القرن الخامس ص ٤٥.
(٤) المعجب ص ٢٣٥.
(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/للحافظ جلال الدين السيوطي ت محمد أبو الفضل ابراهيم/م عيسى البابي الحلبي ط أولى ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤م ١/ ٦٠٢.

ج - الحياة الثقافية:

بلغت الاندلس قمة مجدها السياسي والحضاري في عهد الخليفة الناصر وابنه الحكم، وبدأ النشاط الفكري يؤتى ثماره، ولكن بوفاة الحكم تجرعت الاندلس كؤوس البلاء - وان كان المنصور العامري وابنه المظفر قد ضبطا الامور الى حد ما وأكثرا الغزو - اذ سرعان ما تندلع فتن تأكل الاخضر واليابس، ومع ذلك فقد جاءت هذه الفترة برجال يعدون من اقطاب بناة التراث الاسلامي ولم يكن أولئك من قطان قرطبة او المهاجرين اليها فحسب بل أدت الفتن الى انتشار العلماء في كثير من المدن الاندلسية حتى اصبحت تنافس قرطبة في كثير من الاحيان.

كما كان ملوك الطوائف يتنافسون فيما بينهم على تكريم العلماء وضمهم اليهم، وكان كثير منهم ذا باع طويل في العلوم والآداب كالمعتمد بن عبّاد، والمظفر بن الأفطس، والمعتصم بن صمادح وغيرهم مما كان له أثره الواضح في تنشيط الحركة الثقافية المحيطة بهم.

وعلى العموم فقد انجب القرن الخامس كثيرا من مشاهير العلماء في فروع العلوم المختلفة، وفيما يلي أورد أسماء بعضهم على حسب العلوم التي اشتهر اشتغالهم بها، ومنهم من كان يجمع بين علوم مختلفة.

أ - علماء الشريعة:

وقد نبغ في علوم الشريعة كثير من العلماء الانلسيين في هذه الفترة منهم:

١ - أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم:

الذي يعد بحق من مفاخر الاندلس، قال تلميذه الحميدي: «كان حافظا عالما بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطا للاحكام من الكتاب والسنة، متفننا في علوم جمة، عاملا بعلمه، زاهدا في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من قبله في الوزارة وتدبير الممالك، متواضعا ذا فضائل جمة، وتواليف كثيرة في ما تحقق به من العلوم».

ومن مصنفاته التي دلت على غزارة مادته وعمق ثقافته « الفصل في الملل والاهواء والنحل » و « الايصال الى فهم كتاب الخصال » و « المحلى » و « الاحكام لاصول الاحكام » وغيرها. توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة[1].

٢ - ابن عبد البر:

أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي « .. فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات، وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال قديم السماع كثير الشيوخ على أنه لم يخرج عن الاندلس، ولكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها، ومن الغرباء القادمين اليها، وألف مما جمع تواليف نافعة سارت عنه... »

ومن مصنفاته: « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد » و « الاستيعاب » في تراجم الصحابة و « الكافي » في الفقه و « بهجة المجالس ». وتوفي أبو عمر سنة ثلاث وستين وأربعمائة[2].

٣ - أبو الوليد الباجي:

سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الباجي من اشهر فقهاء الاندلس، ومن مصنفاته « المنتقى في شرح الموطأ » و « شرح المدونة » وغيرها، وهو من شيوخ ابن الطراوة وستأتي ترجمته[3]

---

(١) ترجمته في جذوة المقتبس في ذكر ولاة الاندلس/لابي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي/ الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٩٦٦م ص ٣٠٨، الصلة لابي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال/ الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة ١٩٦٦م ٢/ ٤١٥، المعجب ص ٩٣، المغرب في حلى المغرب/لعلي بن موسى بن سعيد/ت د. شوقي ضيف دار المعارف بمصر/ط ٢ سنة ١٩٦٤م، ١/ ٣٥٤.

(٢) ترجمته في جذوة المقتبس ص ٣٦٧، الصلة ٢/ ٦٧٩. بقية ولاة الاندلس/ أبي جعفر أحمد بن يحيى الضبي/ مدريد ١٨٨٤م ص ٤٧٤.

(٣) انظر ص ٣٣.

ب - الشعراء والادباء:

كان امراء الطوائف يتنافسون في جذب الشعراء اليهم، ويبالغون في اكرامهم فالتف حول كل امير طائفة منهم، ف «اشبيليه» كانت تحتضن عددا من مشاهير الشهراء منهم:

ابن زيدون الذي فر من قرطبة اليها نسة ٤٤١ هـ ، واختص بالمعتضد بن عباد، وعلت مكانته عنده، ولما توفي استمر في خدمة ولده المعتمند وتوفي سنة ٤٦٣ هـ [١].

ومنهم ابو بكر **محمد** بن عمار الذي تقلد الوزارة للمعتمد بن عبّاد ثم سمت به نفسه الى مجاذبة رداء الملك، فوثب على مرسيه لما اخذها لابن عبّاد، وانفرد فيها بنفسه، وهجا ابن عبّاد، وزوجه الرُمَيْكِيّة »[٢] وظفر به عتاد الدولة فجيء به الى المعتمد فقتله[٣].

ومنهم **عبد الجليل بن وهبون المرسي** وهو صديق ابن عمار وراثيه[٤].

ومنهم **أبو الحسن الحصري**، واصله من القيروان، وخدم المعتضد ثم المعتمد، وتجول كثيرا بين ملوك الطوائف[٥].

ومنهم عبد الجبار بن أبي بكر بن **محمد الازدي الصقلي** المعروف بابن حمديس

---

(١) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة/لابي الحسن علي بن بسام الشنتريني/ت د. احسان عباس/دار الثقافة - بيروت ط أولى ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨م - ١/١/٣٣٩ وترجمته في جذوة المقتبس ص ١٣٠، المعجب ص ١٦٢، المغرب ١/٨٣.

(٢) المغرب ١/٣٨٩ - ٣٩٠.

(٣) المصدر نفسه ١/٣٩٠، وترجمته في الذخيرة ٢/١/٣٦٨، بغية الملتمس ص ١٠٢، المعجب ص ١٦٩.

(٤) ترجمته في الذخيرة ٢/١/٤٧٣، قلائد العقيان في محاسن الاعيان/للفتح بن خاقان/مصورة عن طبعة باريس المنشورة بعناية سليمان الحرائري ١٢٧٧ هـ /ن المكتبة العتيقة - تونس ص ٢٧٨.

(٥) أبو الحسن الحصري القيرواني/محمد المرزوقي، الجيلاني بن الحاج يحيى/م المنار - تونس ١٩٦٣م ص ٢٣.

الذي خرج من صقليه لما غزاها النورمان سنة ٤٧١ هـ الى تونس ثم الى اشبيليه[١].

ومنهم ابو بكر **محمد بن عيسى الداني** المشهور **بابن اللَبَّانة**، واصله من دانيه، وبرع في الشعر واتخذه وسيلة تكسب، فطوف في مدن الاندلس يمتدح ملوك الطوائف، ثم استقر باشبيليه وغدا شاعر المعتمد الاثير لديه، وظل وفيا له في ايام محنته[٢].

والتف حول بني صمادح - في المَريّة - جمهرة من أقطاب الشعر والادب، منهم **أبو عبد الله محمد بن عبادة المعروف** بـ «ابن القَزّاز» وكان من أبرع الوشاحين في عصر الطوئاف[٣].

ومنهم **ابن شرف**: جعفر بن محمد بن سعيد بن شرف الجذامي القيرواني، ولد بالقيروان سنة ٤٤٤ هـ ، ولما اضطرمت فتنة الاعراب في افريقية غادرها الى الاندلس واستوطن برجه - من ناحية المريّة - وكان من ابرع شعراء عصره، وله مؤلفات في الامثال والاخبار والاداب[٤].

ومنهم **ابن الحداد**: أبو عبد الله محمد بن احمد بن الحداد القيسي وكان من أكابر الشعراء، وقد قضى معظم ايامه في المريّة في كنف بني صمادح[٥].

ومن شعراء الاندلس المشاهير الذين ازدان بهم هذا العصر **ابن خفاجه**[٦]

---

(١) وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان/لابن خلكان/ت د. احسان عباس/دار - صادر بيروت ٢١٢/٣، الذخيرة ٣٢٠/١/٤، ومواضع متفرقة من نفح الطيب.

(٢) ترجمته في الذخيرة ٦٦٦/٢/٣، قلائد العقيان ص ٢٨٢، المغرب ٤٠٩/٢ المعجب ص ٢١١.

(٣) ترجمته في الذخيرة ٨٠١/٢/١، قلائد العقيان ص ٢١٣، المغرب ١٣٤/٢.

(٤) ترجمته في الصلة ١٢٩/١، الذخيرة ٨٦٧/٢/٣، جريدة القصر وجريدة العصر/للعماد الاصفهاني/قسم شعراء المغرب والاندلس/ت: آذر تاش آذرتوش/نقحة وزاد عليه محمد المرزوقي، ومحمد العروسي المطوي والجيلاني بن الحاج يحيى/الدار التونسية للنشر ١٩٧١م ١٧١/٢، المغرب ٢٣٠/٢، نفح الطيب ٣٩٥/٣.

(٥) ترجمته في الذخيرة ٦٩١/٢/١، خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٢٧١/٢، المغرب ١٤٣/٢.

(٦) ترجمته في الذخيرة ٥٤١/٢/٣، قلائد العقيان ص ٢٦٦، خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ١٤٧/٢، ٥٤٨/٣، وفيات الاعيان ٥٦/١ المغرب ٣٦٧/٢.

وابن عبدون ، وهو أيضاً من الكتاب المبدعين ومن مشاهير ادباء هذا العصر[1] وكتابه أبو عبد الرحمن محمد بن أحمد بن اسحاق بن طاهر أمير مرسيه « . . . وله رسائل تشهد بفضله ، وتدل على نبله لا سيما إذا هزل فإنه يتقدم على الجماعة ، ويستولي على ميدان الصناعة . . . »[2] .

ومنهم ابو المطرف ابن الدبّاغ[3]، وابو بكر ابن القصيرة[4] ، وابو محمد ابن عبد البر[5] ، وأبو الفضل ابن حسداي[6] ، وغيرهم.

جـ)- علماء الطب والفلك والرياضيات والمؤرخون:

من الامور التي ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار ان الحركة الفكرية في الاندلس لم تكن مقصورة على علوم الشريعة واللغة والادب ، بل كانت تسايرها الدراسات العلمية الجادة في الطب والفلك والرياضيات وغيرها.

ومن مشاهير علماء الطب عبد الملك بن زهر الاشبيلي الذي اخذ الطب عن والده وبرع فيه[7]. ومنهم **عمر بن احمد بن خلدون الحضرمي** « ... وكان من اهل المعرفة بالهندسة، والهيئة، والطب بارعا في ذلك كله »[8].

---

(١) ترجمته في الذخيرة ٢/٢/٦٦٨ ، قلائد العقيان ص ١٦٤ خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٢/١٠٣ .

(٢) الذخيرة ٣/١/٢٥ ، وترجمته في قلائد العقيان ص ٧٤ ؛ المغرب ٢/٢٤٧ وانظر المعجب ص ١٨٠ .

(٣) ترجمته في قلائد العقيان ص ١٢٠ ، الذخيرة ٣/١/٢٥١ ، خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/٣٨٧ ، المغرب ٢/٤٤٠ .

(٤) ترجمته في قلائد العقيان ص ١١٧ ، الذخيرة ٢/١/٢٣٩ خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/٣٨٣ ، المغرب ٢/٣٥٠ .

(٥) ترجمته في قلائد العقيان ص ٢٠٦ ، الذخيرة ٣/١ ١٢٥ خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/٤٥٩ ، المغرب ٢/٤٠٢ .

(٦) ترجمته في قلائد العقيان ص ٢٠٩ ، الذخيرة ٣/١/٤٥٧ خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/٤٦٠ ، المغرب ٢/٤٤١ .

(٧) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة/ لابي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي/ت د. احسان عباس/ دار الثقافة - بيروت ١٩٦٥م ٥/١/١٨ .

(٨) الذيل والتكملة ٥/٢/٤٣٩ .

ومن أكابر الرياضيين والفلكيين « ..أبو اسحاق ابن ابراهيم الزرقالي صاحب الجداول الفلكية الشهيرة »[1]. وابو القاسم أصبغ بن السمح الغرناطي « وكان بارعا في العدد والهندسة، والفلك وحركات النجوم والطب... »[2]

ومن جمع بين التعمق في علوم اللغة والشريعة وبين البصر بالحساب والهندسة ابو الوليد الوقشي[3].

أما المؤرخون فاشهرهم ابن حيان مؤرخ هذه الفترة الشهير، وصاحب « المقتبس » و « المتين » في تاريخ الاندلس[4].

د - علماء النحو واللغة:

إذا أراد المرء أن يتعرف على النشاط النحوي واللغوي في هذا العصر وجد عدداً وافراً من النحاة واللغويين خدموا الدراسة النحوية واللغوية تدريساً وتصنيفاً منهم:

١ - علي بن احمد بن سيدة اللغوي المرسي:

ومن مؤلفاته « المخصص » و« المحكم » و« شرح اصلاح المنطق » و« شرح لكتاب الاخفش »، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة[5].

٢ - الاعلم الشنتمري:

وله مؤلفات كثيرة منها « شرح الجمل » و« النكت على كتاب سيبويه » و« المخترع » و« شرح أبيات الجمل » و« شرح أبيات سيبويه »[6].

---

(١) دول الطوائف ص ٤٣٥.

(٢) التكملة لكتاب الصلة/لابي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي « ابن الابار » نشره عزت العطار الحسيني/م السعادة ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥م ١/٢٠٦.

(٣) الصلة ٢/٦٥٣.

(٤) الصلة ١/١٥٣، الذخيرة ١/٢/٥٧٣.

(٥) بغية الوعاة ٢/١٤٣.

(٦) ستأتي ترجمته ص ٤٠.

٣ - أبو مروان ابن سراج:

وكان منكبا على كتاب سيبويه وأقرأ كثيراً من كتب اللغة والنحو والأدب[١].

٤ - غانم بن الوليد المالقي:

وكان نحوياً أديباً يقرن بالاعلم وأبي مروان بن سراج[٢].

٥ - ثابت بن أبي الفتوح الجرجاني:

« قدم الاندلس سنة ست وأربعمائة، وجال في أقطار الاندلس وبلغ إلى ثغورها، وكان إماماً في العربية، متمكناً في علم الأدب، مذكوراً بالتقدم في علم المنطق... وأملي بالاندلس كتاباً في شرح الجمل لابي القاسم الزجاجي »...[٣].

٦ - ابن السيد البَطَلْيَوسي:

أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِيد، وكان من أشهر نحاة عصره، ولغوييه وعلمائه، ومؤلفاته النحوية كثيرة منها « اصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل » و« الحلل في شرح أبيات الجمل » و« المسائل المنثورة »[٤].

٧ - ابن الاخضر:

تلميذ الاعلم، وكان مقدماً في العربية واللغة[٥].

٨ - ابن الأبرش:

خلف بن يوسف بن فرتون الشنتريني « وكان إماماً في العربية واللغة، له

---

(١) ستأتي ترجمته ص ٣٦.

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٢٤١.

(٣) الصلة ١ / ١٢٣.

(٤) بغية الوعاة ٢ / ٥٥.

(٥) المصدر نفسه ٢ / ١٧٤.

حظ من الفرائض، يستظهر كتاب سيبويه، وأدب الكتّاب، والمقتضب، والكامل.. »[1].

٩ - ابن الباذَش:

علي بن أحمد بن خلف الانصاري ».. أوحد في زمانه اتقاناً ومعرفة وتفرداً بعلم العربية، ومشاركة في غيرها »[2] من مؤلفاته « شرح كتاب سيبويه » و« شرح المقتضب » و« شرح الاصول » و« شرح الايضاح » وشرح الجمل و« شرح الكافي للنحاس »[3]

والمتأمل للدراسة النحوية في الاندلس في هذه الفترة يلاحظ ما يلي:

١ - اقتران الدراسة النحوية بالدراسة الأدبية فالأعلم وابن السيد وثابت الجرجاني وغانم المالقي ممن عني بكتب الأدب إلى جانب العناية بالكتب النحوية.

كما أن كثيراً من نحاة الاندلس من الأدباء المعدودين ومما ينبغي ذكره هنا أن كلمة « الاستاذ » في الاندلس لا تطلق إلا على النحوي الأديب[4].

٢ - المؤلفات النحوية تدور - في الغالب - حول آثار السابقين، فكتاب الجمل للزجاجي يعتني بشرحه الاعلم الشنتمري، وسعيد بن عيسى الاصفر[5]، وثابت الجرجاني، وابن الباذش وغيرهم.

وكتاب سيبويه يشرحه ابن الباذش، ويؤلف الاعلم الشنتمري، « النكت على كتاب سيبويه » وابن الطراوة « المقدمات » عليه.

وليس معنى اعتناء الاندلسيين بشرح وإيضاح كتب السابقين أن أثرهم لا

---

(١) بغية الوعاة ١/٥٥٧.
(٢) المصدر نفسه ٢/١٤٢.
(٣) المصدر نفسه ٢/١٤٣.
(٤) خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/٥٧١.
(٥) الذيل والتكملة ٤/٤٢.

يتجاوز ذلك إذ أنهم بسطوا آراءهم في هذه الشروح، وكثيراً ما يعمدون إلى استدراك ما فات المؤلف أو تصويب ما وقع فيه من أخطاء.

وأحياناً يفردون الاستدراك أو التصويب في مؤلفات خاصة كـ «إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل» لابن السيد، و«الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح» لابن الطراوة.

٣ - الكتب التي لقيت رواجاً في هذه الفترة عند الاندلسيين هي الجمل و«كتاب» سيبويه و«الايضاح» وكان ابن الباذَش يعني بكتاب «الايضاح» ويمتدحه بمثل قوله:

أضع الكرى لتحفظ الايضاح	وصل الغدو ولفهمه برواح
هو بغية المتعلمين ومن بغى	حمل الكتاب يلجه بالمفتاح
لأبي علي في الكتاب امامة	شهد الرواة لها بفوز قداح
يقضي على أسراره بنوافذ	من علمه بهرت قوى الامداح[١]

كما كان يتعقب النحاس فينبه على أوهامه في مائة موضع[٢].

وكان لابن الطراوة اتجاه يعاكس اتجاه ابن الباذَش إذ يرى أن الايضاح لا يستحق ما أولي من عناية يقول: «وكان الذي حداً إلى النظر في هذا الكتاب - الايضاح - تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتظاهر المصحفين لتقديمه على التواليف المسندة خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة والاسناد إلى الائمة»[٣].

---

(١) أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر/لابي طاهر أحمد بن محمد السِلفي/ت د. احسان عباس، دار الثقافة - بيروت ط أولى ١٩٦٣م ص ٢٦ انباه الرواة على أنباه النحاة/لجمال الدين القفطي/ت محمد أبو الفضل ابراهيم/م دار الكتب سنة ١٩٧٣ م ٢/٢٢٨.

(٢) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب/لابن فرحون المالكي/ت: د. محمد الاحمدي أبو النور/دار التراث - القاهرة ٢/١٠٨.

(٣) الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح/لابن الطراوة خ الاسكوريال رقم ١٨٣٠ ل ٢.

ويفضل عليه « الكتاب ، والجمل والكافي يقول »... وغبن رأيه من عدل عن التواليف المسندة ، والقوانين المقيدة ، كالجمل والكافي ، وكتاب سيبويه الشافي وفرغ للايضاح والشيرازيات والخصائص والحلبيات ، ترجمة تروق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم... »[١].

وكما خطأ ابن الباذَش النحاس في مائة موضع ، خطأ ابن الطراوة الفارسي في كثير من المواضع في رسالته الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح ».

---

(١) الافصاح ل ٩.

الباب الأول

ابن الطراوة وآثاره

الفصل الاول: ابن الطراوة

الفصل الثاني: آثاره



« الفصل الاول »

ابن الطراوة

(المبحث الاول)

اسمه ونسبه وكنيته

اسمه:

على الرغم من شهرة ابن الطراوة في عصره وفي العصور التالية إلا أن المرء يجد نفسه محتاجاً الى التريث عندما يتصفح كتب التراجم ليحصل على معلومات قليلة عن الرجل لا تتفق مع ماله من شهرة من ناحية، ولا تخلو من الاضطراب من ناحية أخرى، فالسيوطي يترجم لابن الطراوة فيسميه « سليمان بن محمد »[1]، ثم يترجم لـ « يحيى بن محمد بن الطراوة »[2] في موضع آخر، مما يشعر أننا أمام شخصيتين مختلفتين، غير أن امعان النظر في الترجمتين يدل على أن المقصود شخص واحد، فالترجمتان تتفقان في الأمور التالية:

١ - أن « ابن الطراوة » سبئي مالقي.

٢ - ان كنيته أبو الحسين.

٣ - أنه أديب شاعر.

٤ - أن له عناية بكتاب سيبويه فالسيوطي يذكر من مؤلفاته في الترجمة الأولى « المقدمات على كتاب سيبويه »[3] ويذكر في الثانية أنه « أحد أئمة

---

(١) بغيةالوعاة ١ / ٦٠٢.

(٢) المصدر نفسه ٢ / ٣٤١.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٦٠٢.

الأدب، وشيوخ النحاة القوام على كتاب سيبويه »[1].

٥ - أنه من شيوخ القاضي عياض[2].

فإذا أضفت إلى ذلك أن ما قاله السيوطي في الموضع الذي سماه فيه يحيى نقلا عن القاضي عياض « وأنشدني كثيراً من شعره، ومناقضاته الحصري »[3] أشار إليه قبله ابن بسام[4]، وصرح به القفطي[5]، وابن عبد الملك المراكشي[6] وهما يترجمان لـ « سليمان بن محمد بن الطراوة ».

وأن البيتين الذين أنشدهما السيوطي في ذلك الموضع وعزاهما ليحيى بن محمد ابن الطراوة وهما:

وقائلــــــــة أتصبو للغواني قــد أضحــى بمفرقــك النهــار

فقلـت لهـا خضبـت علـى التصابي «أحـق الخيـل بالركـض المعـار »

تنسبهما المصادر - التي اطلعت عليها - إلى « سليمان بن محمد بن الطراوة » على اختلاف يسير في الرواية أحياناً[7].

تبين أننا أمام شخصية واحدة، لا يستبعد أن السيوطي - رحمه الله - قد سها إذ سماها تسميتين مختلفتين، ولا يهمني كثيراً مصدر هذا السهو أو الوهم إنما الذي يهمني هنا أن أعرف أي التسميتين أصح؟.

وهذا ما تكشفه الحقائق الآتية:

١ - ترجم لابن الطراوة قبـل السيوطي: الضـبي[8]، وابن الآبار[9]،

---

(١) بغية الوعاة ٢/٣٤١.

(٢) المصدر نفسه ١/٦٠٢، ٢/٣٤١.

(٣) بغية الوعاة ٢/٣٤١.

(٤) الذخيرة ٤/١/٢٤٩.

(٥) انباه الرواة ٤/١٠٨.

(٦) الذيل والتكملة ٤/٧٩.

(٧) أخبار وتراجم أندلسية ٤/٨١، انباه الرواة ٤/١٠٨، الذيل والتكملة ٤/٨١.

(٨) بغية الملتمس ص ٢٩٠.

(٩) التكملة لكتاب الصلة/لابي عبد الله بن الابار/ط كوديرا، مدريد ١٨٨٧م الترجمة رقم « ١٩٧٩ ».

وابن سعيد[1] وابن عبد الملك المراكشي[2] من المغاربة.

وياقوت[3]، والقفطي[4]، وابن شاكر الكتبي[5]، واليمني[6] من المشارقة فسموه «سليمان»، وتبعهم جميع من ترجم له فيما اطلعت عليه[7].

٢ - وذكره بهذه التسمية تلميذه السهيلي[8]، وابن خلكان[9]، والمقري[10].

٣ - ذكر السيوطي نفسه ابن الطراوة في بغية الوعاة في باب الكنى والألقاب فقال «ابن الطراوة سليمان بن محمد»[11]، وهذا يعني أن ابن الطراوة هو

---

(١) المغرب ٢/٢٠٨.

(٢) الذيل والتكملة ٤/٧٩.

(٣) معجم البلدان/لابي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي/م دار صادر بيروت ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧/١/١٥٢ «أرضيط».

(٤) ابناه الرواة ٤/١٠٧.

(٥) عيون التواريخ/لابن شاكر الكتبي/ت: د. فيصل السامر نبيلة عبد المنعم داود/م دار الحرية - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م، ١٢/٢٤٨.

(٦) اشارة التعيين الى تراجم النحاة واللغويين/لأبي المحاسن اليمني الشافعي خ دار الكتب رقم «١٦١٢ تاريخ» ص ١١.

(٧) طبقات النحويين واللغويين/لابن قاضي شهبه/خ دار الكتب رقم ١١٩٨٦٢ » ٢/ل ٢٩٨.
فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/لابن الطيب الفاسي/خ دار الكتب رقم «٤٤٦» نحو ص ١١٣.
كتاب في التراجم - مجهول المؤلف -/خ الظاهرية (عام ١٦١٦) ل ١٦.
روضات الجنات في أحوال العلماء الاثبات/للخوانساري/ت: د. أسد الله اسماعيليان/م مهراستوار قم ١٣٩١ هـ ٤/٨٦.
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة/محمد الطنطاوي/م دار المعارف ط خامسة ١٩٧٣م ص ٢٢٩.
- الاعلام/خير الدين الزركلي/ط ثالثة ٣/١٩٦ - معجم المؤلفين/عمر رضا كحالة/ن دار المثنى - دار احياء التراث العربي بيروت ٤/٢٧٤ - المدارس النحوية/شوقي ضيف/م دار المعارف ط ٢ ١٩٧٢م ص ٢٩٦.

(٨) أمالي السهيلي/لابي القاسم السهيلي/ت: د. محمد ابراهيم البنا م السعادة/ط أولى ١٣٩٠ - ١٩٧٠م ص ٧٢.

(٩) وفيات الاعيان ٤/١٦٠.

(١٠) نفح الطيب ٣/٣٨٤، ٤/٣٣٢.

(١١) بغية الوعاة ٢/٢٧٩.

سليمان بن محمد بن (عبد الله بن الحسين)[1].

نسبه:

أ - السبئي:

نسبة إلى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وإليه تنتسب كثير من القبائل القحطانية[2]، وقد نسبه إليه أكثر من ترجموا له[3].

ب - المالقي:

نسبة إلى مالقة مدينة أندلسية على شاطيء البحر بين الجزيرة الخضراء والمرية[4] وقد ولد ابن الطراوة بإحدى القرى التابعة لمالقة[5]، وبمالقة توفي[6]، ونسبة إليها كثير من الذين ترجموا له[7].

ج - المالكي:

نسبة إلى إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله، وقد انتشر مذهبه في

---

(١) زيادة في سلسلة النسب من عيون التواريخ ١٢/٢٤٨، و« عبد الله » مذكور في الذيل والتكملة ٦/٢٠٢.

(٢) الاشتقاق/لابن دريد/ت: عبد السلام هارون/م السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨م ص ٢١٧، جمهرة أنساب العرب/لابن حزم/ت: عبدالسلامهارون/مدارالمعارف ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م ص ٣١٩.

(٣) بغية الملتمس ص ٢٩٠، التكملة رقم « ١٩٧٩ »، معجم البلدان ١/١٥٢، انباه الرواة ٢/١١٥، الذيل والتكملة ٤/٧٩، بغية الوعاة ١/٦٠٢، ٢/٣٤١، روضات الجنات ٤/٨٦.

(٤) معجم البلدان ٥/٤٣، وانظر الروض المعطار في خبر الاقطار / لمحمد بن عبد المنعم الحميري/ت: د. احسان عباس/م دار القلم - لبنان ١٩٧٥م ص ٥١٧.

(٥) معجم البلدان ١/١٥٢.

(٦) اشارة التعيين ص ٤٠.

(٧) انباه الرواة ٤/١٠٧، معجم البلدان ٢/١٥٢، التكملة رقم « ١٩٧٩ » الذيل والتكملة ٤/٧٩، اشارة التعيين ص ٤٠، المقتضب من تحفة القادم لابن الابار/للبلفيقي/ت: ابراهيم الابياري/م الاميرية بالقاهرة ١٩٥٧م ص ١١، فوات الوفيات/لابن شاكر الكتبي/ت: د. احسان عباس/دار صادر - بيروت ١٩٧٤م، ٢/٧٩.
عيون التواريخ ١٢/٢٤٨، بغية الوعاة ١/٦٠٢.

الاندلس والمغرب انتشاراً واسعاً، وكان ابو الوليد الباجي شيخ ابن الطراوة من أعلام فقهاء المالكية[١]، وقد انفرد صاحب هدية العارفين بذكر « المالكي » في نسب ابن الطراوة[٢]، ولم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من تراجم المالكية.

كنيته:

وقد اشتهر « سليمان بن محمد السبئي – بـ « ابن الطراوة » – بفتح الطاء والراء المهملتين بعدهما ألف وواو وتاء تأنيث[٣].

وهي الكنية التي تميزه من غيره من النحاة، وبها ذكره السيوطي في « باب الكني والألقاب » من بغية الوعاة[٤]. ويكنى أيضاً « أبا الحسين »[٥] وفي بعض المصادر « أبا الحسن »[٦].

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الامام مالك/للقاضي عياض/ت: د. احمد بكير محمود – لبنان ١٣٨٧ هـ ، ٤/٨٠٢.

(٢) هدية العارفين اسماء المؤلفين وآثار المنصفين/لاسماعيل باشا البغدادي، م البهية استانبول ١٩٥١ ، أعادت طبعة بالاوفست مكتبة المثنى – بغداد ٥/٣٩٨.

(٣) الذيل والتكملة ٤/٧٩، وانظر بغية الملتمس ص ٢٩٠، بغية الوعاة ١/٦٠٢.

(٤) بغية الوعاة ٢/٣٧٩.

(٥) أمالي السهيلي ص ٧٢، ص ١٢٧، بغية الملتمس ص ٢٩٠، الذيل والتكملة ٤/٧٩، انباه الرواة ٢/١١٥، بغية الوعاة ١/٦٠٢، م/٣٤١ وغيرها.

(٦) المغرب ٢/٢٠٨، انباه الرواة ٤/١٠٧ – ١٠٨، معجم البلدان ١/١٥٢ وغيرها.

(المبحث الثاني)

مولده ونشأته وأبناؤه

مولده:

لا تسعفنا المصادر التي بين أيدينا بشيء عن تاريخ ميلاد ابن الطراوة غير أنه من الممكن أن يصل الباحث إلى تارخ تقريبي لميلاده على ضوء المعلومات الآتية:

(١) تذكر المصادر أن ابن الطراوة توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة[١].

(٢) وهي إذ تتفق على تاريخ وفاته لا تحدد عمره حين وافاه الأجل، فالضبي - وهو من أقدم من ترجم لابن الطراوة - يذكر أنه «مات وقد قارب التسعين»[٢] بينما يروي العماد الأصفهاني عن أبي علي الاندلسي أنه «عاش نيفا وتسعين سنة»[٣] ولم أجد ما يركن إليه في ترجيح أحد القولين على الآخر، غير أني أميل إلى ترجيح قول الضبي لانه أندلسي يغلب على الظن أنه أعرف بالاندلسيين من معاصره المشرقي العماد الاصفهاني.

(٣) تعد سنة إحدى وستين وأربعمائة أول سنة، ذكر فيها ابن الطراوة - فيما اطلعت عليه - ففيها ابتدأ قراءة كتاب سيبويه باشبيليه على أبي بكر المرشاني[٤]، وغير خاف أن هذا يعني أنه أصبح قادراً على الرحلة في طلب العلم.

---

(١) بغية الملتمس ص ٢٩٠ ،التكملة رقم(١٩٧٩)،الذيل والتكملة٤/ ٨١،بغية الوعاة ١/ ٦٠٢ روضات الجنات ٤/ ٨٦.

(٢) بغية الملتمس ص ٢٩٠.

(٣) خريدة القصر/ قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/ ٥٧١، انباه الرواة ٤/ ١٠٧.

(٤) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩.

(٤) يذكر ابن عبد الملك المراكشي من شيوخ ابن الطراوة الذين أخذ عنهم بقرطبة أبا مروان الطُبْني[١]، وتنص المصادر على أن أبا مروان الطُبْني وجد مقتولاً في داره سنة سبع وخمسين وأربعمائة،[٢] ويدل هذا على أن ابن الطراوة كان قد بلغ من العمر ما يؤهله للسفر طلباً للعلم.

وعلى هذا يصح للباحث أن يقول: إنه ولد في سنة أربعين وأربعمائة تقريباً[٣]. ولا يبعد حينئذ أن يكون قد أخذ عن أبي مروان الطُبْني في سنة مقتله.

مكان ميلاده:

وكما تسكت المصادر عن تاريخ ميلاد أبي الحسين بن الطراوة، تجمل حين تتعرض لمكان ميلاده فتنسبه إلى مالقة[٤]، ومعلوم أن النسبة إلى المدينة لا تعني بالضرورة أن الشخص ولد بها، لانه من الجائز أن يولد في مدينة ويرتحل إلى أخرى فيشتهر بها وينسب إليها، وهذا يعني أن نسبة ابن الطراوة إلى مالقة وحدها لا تفيدنا كثيراً في تحديد مكان ميلاده، ولذا لا تنهض حجة لرد قول أبي القاسم النحوي المالقي «كان بربرياً من بر العدوة أظنه من سلا»[٥]، ولعله لم يكن ينكر أن ابن الطراوة مالقي - كما حكى القفطي -[٦] بل كان يعيد نسبه

---

(١) الذيل والتكملة ٤/٧٩.

(٢) الصلة ٢/٣٦٣، الذخيرة ١/١/٥٣٧، نفح الطيب ٢/٤٩٦.

(٣) انظر: النحو في الاندلس ر/د/ع/ز/أحمد حسن كحيل ص ٢٤٢.

وذهب الدكتور محمد البنا - في مقالة له بعنوان «الاستاذ أبو الحسين بن الطراوة» أعدت للنشر في العدد الثاني من مجلة كلية اللغة العربية بالبيضاء - معد للطبع ص ٣ - الى أن مولده سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وما قاله لا وجه له، لانه مخالف لقولي الضبي والعماد والاصفهاني إذ بناء عليه يكون عمره حين وافاه الاجل تسعين سنة، وقد نص الضبي - كما تقدم - على أنه مات وقد قارب التسعين «بغية الملتمس ص ٢٩٠، وذكر الاصفهاني أنه عاش نيفا وتسعين سنة» خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/٥٧١.

(٤) إنباه الرواة ٤/١٠٧، معجم البلدان ١/١٥٢، اشارة التعيين ص ٤٠.

(٥) انباه الرواة ٤/١٠٨.

(٦) انباه الرواة ٤/١٠٨.

إلى البربر، ويظن أنه ولد بسلا، وقد يكون مراده أن أسرته كانت تقطن سلا قبل مجيئها الاندلس. وأود أن أناقش عبارة أبي القاسم بجزأيها:

أ - أما قوله «كان بربرياً» فليس له ما يؤيده - فيما اطلعت عليه - بل ان الذين ترجموا لابن الطراوة يذكرون أنه سبئي[1].

ب -وأما نسبته إلى سلا فتحتاج إلى نظر، لان أبا القاسم يقول «أظنه من سلا»، وهذا يعني أن نسبة ابن الطراوة إليها عند أبي القاسم لا تتعدى مرتبة الظن.

ومما يزيل الشبهة التي تعترض الباحث عندما يقرأ ما نقله القفطي عن أبي القاسم المذكور أننا نجد نصاً صريحاً في تحديد مكان ميلاد أبي الحسين بن الطراوة يقول: «أرضيط: بالفتح ثم السكون، والضاد معجمة مسكونة، وياء ساكنة، كذا وجدته بخط الاندلسيين، وأنا من الضاد في ريب، لانها ليست في لغة غير العرب، وهي قرية من قرى مالقة ولد بها أبو الحسين سليمان بن محمد بن الطراوة النحوي المالقي»[2].

ومجمل القول أن ابن الطراوة ولد بـ «أرضيط» من قرى مالقة، سنة أربعين وأربعمائة تقريباً.

نشأته:

يكتنف الغموض نشأة ابن الطراوة - لندرة المعلومات المتعلقة بذلك - فيما اطلعت عليه من المصادر - مما يجعل من العسير عليّ أن أحدد لهذه النشأة مساراً يفيد في رسم صورة مكتملة لحياته وما آل إليه أمره.

فالمعروف عن ابن الطراوة ليس يسيراً فحسب بل إنه لا يتجاوز مولده في قرية من قرى مالقة تسمى «أرضيط».

---

(١) بغية الملتمس ص ٢٩٠، التكملة رقم (١٩٧٩)، معجم البلدان ١/١٥٢ انباه الرواة ٤/١٠٧ ... الخ.

(٢) معجم البلدان ١/١٥٢.

أما أسرته، عددها، وأخبارها، وأثرها في تكوينه الثقافي، ونشأته بـ «أرضيط» ومغادرته إياها، متى كانت؟ وإلى أين؟ فأمور لا تفصح المصادر التي بين يديّ بشيء عنها، غير أنه من الممكن أن أقول في ضوء المعلومات التي توفرت لديّ: إن ابن الطراوة أخذ نصيباً من العلم ثم تاقت نفسه إلى الرحلة للعب من منابعة الثرّه، وكانت قرطبة واشبيلية أهم المراكز الثقافية في الاندلس آنذاك، فقصدها، وأخذ عن علمائها. فقد رحل إلى قرطبة وأخذ بها عن أبي مروان الطُبْني[1].

كما رحل إلى اشبيلية فابتدأ قراءة كتاب سيبويه على أبي بكر بن عياش المرشاني سنة إحدى وستين وأربعمائة[2]، وبأشبيلية التقى بأهم شيوخه: الاعلم الشنتمري فأخذ عنه كتاب سيبويه سنة خمس وستين وأربعمائة[3].

ولم تقتصر رحلاته على قرطبة واشبيلية بل قصد غيرهما من المراكز المهمة طالباً أو معلماً فحل دانية، والتقى فيها بأبي الحسن الحصري[4]، وقدم المرّية فاتصل بأميرها المعتصم بن صمادح التجيبي، وكان للشعر عنده سوق نافقة فمدحه بقصائد[5] لم تحتفظ المصادر - التي اطلعت عليها - بشيء منها، ويظهر أنه قضي زمناً طويلا في المرّية يقريء النحو في ظل ابن صمادح حتى قيل فيه «نحوي المرّية»[6].

ولا تذكر المصادر شيئاً عن مغادرته المرّية، ولكن القرائن تشير إلى أنه غادرها، ولعل ذلك بعد وفاة المعتصم بن صمادح سنة أربع وثمانين وأربعمائة[7].

وفي مالقة قضى أبو الحسين بن الطراوة أواخر حياته فقد ذكر ابن الآبار في

---

(١) الذيل والتكملة ٤ / ٧٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه ٤ / ٧٩.

(٤) أبو الحسن الحصري ص ٦٠، وانظر الذخيرة ٤ / ١ / ٢٠.

(٥) المغرب ٢ / ٢٠٨.

(٦) المصدر نفسه ٢ / ٢٠٨، نفح الطيب ٣ / ٣٧٤.

(٧) البيان المغرب ٣ / ١٦٨.

ترجمة طارق المعافري أنه «رحل إلى أبي الحسن شريح بن محمد فأخذ عنه سنة خمس وعشرين (بعد الخمسمائة)، ولقي بمالقة أبا علي منصور بن الخير، وأبا عبد الله بن أخت غانم، وأبا الحسين بن الطراوة، فأخذ عنهم»[1].

ويؤكد ما ذكره ابن الآبار أن أكثر تلاميذ ابن الطراوة مالقيون، وأنه توفي بمالقة[2]، مما يدل على أنه استقر بمالقة في آخر حياته.

أبناؤه:

تقدم أن ابن الطراوة يكنّى أبا الحسين، ولم تذكر له المصادر - التي اطلعت عليها - ابنا بهذا الاسم، ولا نعرف شيئاً عن زواج ابن الطراوة، ولا عن عدد أبنائه.

والذي نعرفه أن لابن الطراوة ابناً ذكره ابن عبد الملك المراكشي فقال: «محمد بن سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي: مالقي أبو عبد الله بن الطراوة، وهو ولد الاستاذ أبي الحسين، روى عن أبيه»[3].

---

(١) التكملة ١/ ٣٤١.

(٢) اشارة التعيين ص ٤٠.

(٣) الذيل والتكملة ٦/ ٢٢٠.

(المبحث الثالث)

شيوخه

عاش ابن الطراوة في القرن الخامس الهجري الذي كان من أخصب القرون في الفكر الاندلسي وتلقى العلم على مشاهير شيوخ عصره، غير أن كتب التراجم لا تمدنا بإحصاء شامل لمن أخذ عنهم، بل تكتفي بذكر مشاهيرهم، فـ « مالقة » المدينة التي ولد ابن الطراوة بإحدى قراها لا نعرف من شيوخه أحداً ينتسب إليها.

هذا وقد عد ابن عبد الملك المراكشي ثمانية من شيوخ ابن الطراوة[١]، ولم أجد - فيما بين يدي من المصادر - ذكراً لشيوخ آخرين له، وفيما يلي ترجمة موجزة لأولئك الشيوخ:

١ - أبو بكر المرشاني:[٢]

ذكره ابن الابار - في«من عرف بكنيته[٣]»- ولم أقف على اسمه.

وهو أبو بكر بن عياش المرشاني[٤]، من أهل اشبيلية، أخذ عن أبي القاسم الافليلي، وأبي الفتوح الجرجاني[٥]، « وكان من أهل العربية والآداب قائماً عليها متحققاً بها »[٦] ابتدأ ابو الحسين بن الطراوة قراءة كتاب سيبويه عليه باشبيلية سنة إحدى وستين وأربعمائة[٧].

(١) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٢) المصدر نفسه ٤/ ٧٩، وترجمته في التكملة ١/ ٢١٩

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٤، ٥، ٦) - التكملة ١/ ٢١٩

(٧) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

٢ - ابو الوليد الباجي:[١]

سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الباجي[٢]، أصلهم من بَطَلْيَوْس ثم انتقلوا إلى باجه واستقر أبو الوليد بشرق الاندلس[٣]، وكان فقيهاً بارعاً « محققاً راوية محدثاً يفهم صيغة الحديث ورجاله، متكلماً أصولياً فصيحاً شاعراً مطبوعاً، متقن المعارف، له في هذه الأنواع تصانيف مشهورة جليلة، ولكن أبلغ ما فيها الفقه واتقانه على طريقة النظار من البغداديين وحذاق القرويين، والقيام بالمعنى والتأويل، وكان وقوراً مهيباً جيد القريحة »[٤].

ولد في ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة[٥]، وتلقى العلم بالاندلس، ثم رحل في طلبه إلى المشرق فأقام به ثلاثة عشر عاماً، درس فيها الفقه والحديث والاصول على مشاهير العلماء في الحجاز وبغداد والموصل والشام فحاز علماً كثيراً[٦].

وكان في بداية أمره مقلا، ولكنه لم يلبث أن « فشا علمه وشهرت تواليفه، فقربه الرؤساء وأجزلوا صلاته، وتوفر كسبه »[٧].

وجرت بينه وبين أبي محمد بن حزم مناظرات مشهورة دلت على تمكنه وسعة علمه[٨]. وأخذ عنه أبو بكر الطرطوشي[٩]، وابن عبد البر[١٠]، كما روي عنه ابن الطراوة[١١].

---

(١) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في الصلة ١/ ٢٠٠، بغية الملتمس ص ٢٨٩ - ٢٩٠، قلائد العقيان ص ٢١٥، إرشاد الاريب الى معرفة الأديب « معجم الأدباء »/ لياقوت/ نشره مرجليوث - دار المستشرق - بيروت ط ثانية ١١/ ٢٤٦، ترتيب المدارك ٤/ ٨٠٢.

(٢) الصلة١/٢٠٠ - ٢٠١

(٣) ترتيب المدارك ٤/ ٨٠٢

(٤) المصدر نفسه ٤/ ٨٠٣

(٥) المصدر نفسه ٤/ ٨٠٨، الصلة ١/ ٢٠٢

(٦) ترتيب المدارك ٤/ ٨٠٢ - ٨٠٣

(٧) المصدر نفسه ٤/ ٨٠٤

(٨) ترتيب المدارك ٤/ ٨٠٥

(٩) المصدر نفسه ٤/ ٨٠٣، الديباج المذهب ١/ ٣٧٩

(١٠) الصلة ١/ ٢٠٢

(١١) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

ولا تفصح المصادر التي اطلعت عليها عن نوعية تلك المرويات، غير أني أعتقد أنها تدور في فلك علوم الشريعة بعامة، والفقه المالكي بخاصة فقد كان أبو الوليد مبرزاً فيها تشهد بذلك آثاره التي منها «شرح المدونة» والمهذب في اختصار المدونة» و«الاستيفاء في شرح الموطأ»، «ومختصرة «المنتقى» وغيرها.[1]

وأرجح أن ابن الطراوة لقي أبا الوليد بالمريّة وأخذ عنه، فقد استقر ابن الطراوة بالمرّية زمناً طويلا يقرىء النحو في ظل ابن صمادح حتى عرف بنحوي المرية[2]، وتوفي ابو الوليد بالمرّية سنة أربع وسبعين وأربعمائة[3].

٣ - أبو مروان الطُبْني:[4]

عبد الملك بن زيادة الله بن علي التميمي السعدي الطُبني، أسرته من «طُبْنَة» بأفريقية ولد سنة ست وتسعين وثلاثمائة، ونشأ في قرطبة في «بيت علم ونباهة وأدب وخير وصلاح»[5].

أخذ عن ابن الافليلي، وأبي محمد مكي المقريء، وأبي محمد بن حزم وغيرهم[6]. ورحل إلى المشرق وكتب الحديث عن جماعة من أهل العلم بمكة ومصر والقيروان[7].

قال الحميدي في وصفه «من أهل الحديث والأدب، امام في اللغة شاعر»[8].

(١) ترتيب المدارك ٤/ ٨٠٦، الديباج المذهب ١/ ٣٨٤ - ٣٨٥

(٢) المغرب ٢/ ٢٠٨، وانظر «أبو الحسن الحصري» ص ٦٠

(٣) الصلة ١/ ٢٠٢، ترتيب المدارك ٤/ ٨٠٨

(٤) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، ترجمته في الصلة ٢/ ٣٦٠ - ٣٦٣، جذوة المقتبس ص ٢٨٤، الذخيرة ١/ ١/ ٥٣٥ - ٥٤٠، المغرب ١/ ٩٢، نفح الطيب ٢/ ٤٩٦

(٥) الصلة ٢/ ٣٦٠ - ٣٦٢

(٦) المصدر نفسه ٢/ ٣٦١

(٧) المصدر نفسه

(٨) جذوة المقتبس ص ٢٨٤

وذكر ابن حيان أنه اجتمعت له صالح الخلال « من الفقه والحديث والرواية والأدب واللغة والعربية، إلى دماثة الخلق، واستقامة الطريقة »[1].

وكان يوم مجلسه خلق كثير فلما رأى كثرتهم أنشد:

إني إذا احتوشتني ألف محبرة   يكتبن حدثني طوراً وأخبرني
نادت بعقرتي الاقلام معلنة   « هذي المفاخر لا قعبان من لبن »[2]

ومن تلاميذ أبي مروان: ابن الطراوة[3]، ولا أعلم متى لقيه إلا أن المعروف أن أبا مروان الطُبْني وُجِد مقتولا في داره سنة سبع وخمسين وأربعمائة[4]، فلا يبعد أن يكون ابن الطراوة قد لقيه في السنة التي قتل فيها، ويظل ما رواه ابن الطراوة عنه مجهولا يلقى عليه بعض الضوء أن أبا مروان « من أهل الحديث والأدب، امام في اللغة، شاعر »[5].

٤ - أبو مروان بن سراج:[6]

عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج، مولى بني أمية على الأشهر[7].

وذكر أبو الحسن بن مغيث أن أبا مروان قال له غير مرة انهم من العرب من كلب بن وَبْرة أصابهم سباء »[8].

---

(١) الذخيرة ١/ ١/ ٥٣٨

(٢) جذوة المقتبس ص ٢٨٤

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٤) الصلة ٢/ ٣٦٣، الذخيرة ١/ ١/ ٥٣٧

(٥) جذوة المقتبس ص ٢٨٤، ومعلوم أن الحميدي معاصر للطبني وقد صرح بأنه لقيه بالمدينة، جذوة المقتبس ص ٢٨٤

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في الصلة ٢/ ٣٦٣، بغية الملتمس ص ٣٨٠، الذخيرة ١/ ٢/ ٨٠٨، أنباه الرواه ٢/ ٢٠٧، المغرب ١/ ١١٥، الديباج المذهب ٢/ ١٧

(٧) الصلة ٢/ ٢٦٣، ابناه الرواه ٢/ ٢٠٧

(٨) الصلة ٢/ ٣٦٤

وذكر ابن بسام أنه ينتمي إلى كلاب بن ربيعة، أصاب سلفه سباء قديم صيرهم أولا في ولاء بني أمية بالمشرق، فكانوا في عداد مقدمة الموالي المروانيين في الاندلس وانه يؤثر أن سراج بن قرة الصحابي جدهم الذي ينتسبون إليه[١].

ولد في ربيع الأول سنة أربعمائة[٢]، وأخذ عن ابن الافليلي، ومكي بن أبي طالب، وابن حيان وغيرهم[٣].

وتوفي سنة تسع وثمانين وأربعمائة[٤].

وتجمع المصادر على تبحر أبي مروان بن سراج في الأدب واللغة والغريب، وتمكنه من معاني القرآن والحديث والأخبار والانساب والايام[٥]، وكان شديد العناية بكتاب سيبوية. يروي أنه «عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاماً لا يعرف سواه»[٦]، وهذا - على ما فيه من المبالغة - يدل على عناية كبيرة بالكتاب الامر الذي جعل ابن الطراوة يرحل إلى قرطبة فيسمعه عليه بقراءة أبي علي الغساني سنة ثمان وستين وأربعمائة[٧]، ويبدو أن افادة ابن الطراوة من شيخه أبي مروان بن سراج لم تقتصر على سماع كتاب سيبويه بل تعدت ذلك إلى الشغف بتتبع سقطات السابقين، وكان أبو مروان معنياً بذلك وفي ذلك يقول ابن بسام «وأحيا كثيراً من الدواوين الخطيرة... وأستدرك فيها أشياء من سقط واضعيها، ووهم مؤلفيها ككتاب البارع لأبي علي البغدادي، وشرح غريب الحديث للخطابي، وقاسم بن ثابت السرقسطي، وكتاب أبيات المعاني للقتبي، وكتاب النبات لابي حنيفة وكتاب الامثال للاصبهاني، وغير ذلك»[٨].

(١) الذخيرة ١/ ٢/ ٨٠٩، وانظر المغرب ١/ ١١٥

(٢) بغية الملتمس ٣٨٠، الصلة ٢/ ٣٦٥، وفي الذخيرة ١/ ٢/ ٨١٢ «سنة ٤٠٧»

(٣) الصلة ٢/ ٣٦٣

(٤) الصلة ٢/ ٦٥، الذخيرة ١/ ٢/ ٨١٢، الديباج المذهب ٢/ ١٧، وفي بغية الملتمس ص ٣٦٧ أن وفاته سنة ثمان وثمانين وأربعمائة.

(٥) الصلة ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤، الذخيرة ١/٢/ ٨١١، انباه الرواة ٢/ ٢٠٨، الديباج المذهب ٢/ ١٧.

(٦) بغية الوعاة ٢/ ١١٠

(٧) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٨) الذخيرة ١/ ٢/ ٨١١

ولعل نهج أبي مروان هذا قد شجع تلميذه ابن الطراوة على تخطئة سيبويه في مواضع من كتابه، وتخطئة أبي القاسم الزجاجي في مواطن من جمله، وتصنيف رسالة سمّاها «الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح».

٥ - أبو بكر بن أبي الدوس:(١)

ذكره ابن عبد الملك المراكشي في شيوخ ابن الطراوة فقال «روي عن آباء بكر بن غالب بن أبي الدوس...»(٢).

ويغلب على ظني أنه:

أبو بكر محمد بن أغلب بن أبي الدوس المرسي، سكن المرية مدة، أخذ عن أبي الاصبغ عيسى بن سهل، وأبي الحجاج الاعلم «وتأدب به، واختص به كثيراً»(٣) «وكان محدثاً واسع الرواية، عدلا ثقة، ذا حظ وافر من الفقه، متقدماً في علوم اللسان لغة ونحواً وأدباً، حسن الخط، جيد التقييد، كتب الكثير وأحكم ضبطه، وتجول كثيراً يعلم ويقريء، وأدب الفتح المأمون ويزيد الراضي ابني المعتمد بن عباد، بانهاض شيخه أبي الحجاج الاعلم إياه لذلك، وله في شرح أمثال أبي عبيد كتاب مفيد»(٤)، وذكر له ابن خير جزء في تفسير بيت الفند الزماني:

صفحنـــا عن بـــني ذُهْـــل وقلنـــــــا القوم إخوان(٥)

---

(١) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، ولعله المترجم له في المصدر نفسه ٦/ ١٣٣، بغية الوعاة ١/ ٥٧

(٢) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٣) المصدر نفسه ٦/ ١٣٣، بغية الوعاة ١/ ٥٧

(٤) الذيل والتكملة ٦/ ١٣٤

(٥) فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف.. أبو بكر محمد بن خير الاشبيلي، طبعه فرانسشكه قداره زيدين وخليان رباه طرغوه/ ن المكتب التجاري - بيروت، مكتبة المثنى - بغداد، مؤسسة الخانجي - القاهرة/ ط ثانية ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م ص ٤٢٣

وكان شاعراً[1]. رحل إلى المغرب فأقام بفاس مدة، وبتلمسين أخرى «واستقر بأخرة بأغمات وريكة وتوفي بمراكش سنة إحدى عشرة وخمسمائة »[2].

٦ - أبو بكر المصحفي:[3]

محمد بن هشام بن محمد بن عثمان القيسي المصحفي، وعثمان يعرف بذلك[4] ولد أبو بكر يوم الجمعة لاربع خلون من جمادي الآخرة سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة[5]. وأخذ عن ابن القوطية وهو صغير، وعن صاعد بن الحسن اللغوي[6]، وأبي الحسن علي بن ابراهيم التبريزي[7]، وأبي الفتوح الجرجاني[8].

ويتضح مما رواه ابن خير عن ابن معمر أن أبا بكر كان معنياً بكتب اللغة والأدب مكثراً من روايتها[9].

وعن أبي بكر أخذ شيخ ابن خير ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر المذجحي[10]، وأبو الحسين بن الطراوة[11].

ولم يفصح ابن عبد الملك المراكشي الذي عدّ أبا بكر المصحفي من شيوخ ابن الطراوة عن مروياته عنه، وليس بالامكان تعيين تلك المرويات، ولكن مما ينبغي ذكره أن أبا بكر روي عن أبي الحسن التبريزي، المقتضب للمبرد، والاصول لابن السراج، والموجز له، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، وشرح الموجز، وشرح

---

(١) الذيل والتكملة ٦/ ١٣٤

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه ٤/ ٧٩، وترجمته في الصلة ٢/ ٥٥٦، التكملة ١/ ٣٨١

(٤) التكملة ١/ ٣٨١

(٥) فهرسة ابن خير ص ٤٠٥، الصلة ٢/ ٥٥٦

(٦) التكملة ١/ ٣٨١

(٧) فهرسة ابن خير ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩ وغيرها.

(٨) المصدر نفسه ص ٣١٥، ٣٨٧، ٣٨٨.

(٩، ١٠) المصدر نفسه ص ٣١٠، ٣١٢، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٣٧، ٣٤٢ وغيرها، وانظر الصلة ٢/ ٥٥٦

(١١) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩.

الاصول، واغراض سيبويه، للرماني واصلاح المنطق لابن السكيت وغيرها[١]، فلعل ابن الطراوة أخذ عنه شيئاً من هذه الكتب.

هذا وقد توفي ابو بكر المصحفي صبيحة يوم الإربعاء لثلاث خلون من جمادي الاولى سنة إحدى وثمانين وأربعمائة[٢].

٧ - هابيل بن محمد الالبيري:

أبو جعفر هابيل بن محمد بن أحمد بن هابيل الالبيري[٣].

روى عن أبي مروان الطبني، وأبي مروان بن سراج، وغيرهم[٤].

ذكره ابن عبد الملك المراكشي في شيوخ ابن الطراوة[٥]، ولا أعلم ماذا أخذ عنه توفي في رمضان من سنة تسع وخمسمائة[٦].

٨ - الأعلم الشنتمري:[٧]

أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري[٨]، من شنتمريّة الغرب[٩] لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا[١٠].

---

(١) فهرسة ابن خير ص ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٦ - ٣١٧، ٣٣٠ على التولي

(٢) المصدر نفسه ص ٤٠٥

(٣) الصلة ٢/ ٦٥٩

(٤) المصدر نفسه

(٥) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٦) الصلة ٢/ ٦٥٩

(٧) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في الصلة ٢/ ٦٨١، وفيات الاعيان ٧/ ٨١ معجم الادباء ٢٠/ ٦٠، نكت الهميان في نكت العميان/ للصفدي/ م الجمالية بمصر ١٣٣٩ هـ - ١٩١٩ م ص ٣١٣، البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي/ ت: محمد المصري/ دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م ص ٣٩٢.

(٨) معجم الأدباء ٢٠/ ٦٠، نكت الهميان ص ٣١٣، البلغة ص ٣٩٢، بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، وفي الصلة ٢/ ٦٨١، «يوسف بن عيسى بن سليمان» والأول أشهر.

(٩) الصلة ٢/ ٦٨١، وفيات الاعيان ٧/ ٨١.

(١٠) وفيات الاعيان ٧/ ٨٢، معجم الادباء ٢٠/ ٦١، وانظر مرآة الجنان وعبرة اليقظان/ لليافعي/ ط أولى حيدر آباد سنة ١٣٣٧ هـ / ٣/ ١٥٩.

ولد سنة عشر وأربعمائة، ورحل إلى قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة[1] «أخذ عن أبي القاسم ابراهيم بن محمد بن زكريا الافليلي، وأبي سهل الحراني، وأبي بكر مسلم بن أحمد الأديب»[2].

«وكان عالماً باللغات والعربية ومعاني الاشعار، حافظاً لجميعها، كثير العناية بها حسن الضبط لها مشهوراً بمعرفتها واتقانها... وكانت الرحلة في وقته إليه»[3].

أخذ عنه أبو علي الغساني وغيره[4].

وكف بصره في آخر عمره[5].

توفي باشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة[6].

ومن آثاره: النكت في كتاب سيبويه، عيون الذهب في شرح أبيات كتاب سيبوية، والمخترع[7]. شرح الجمل، وشرح أبيات الجمل، وشرح الحماسة[8].

وأبو الحجاج الاعلم من أهم شيوخ ابن الطراوة فقد سمع عليه كتاب سيبويه بقراءة ابنه محمد سنة خمس وستين وأربعمائة، «ولزمه، واقتصر عليه في علوم اللسان»[9] وقد كان الاعلم مهتماً بكتاب سيبويه ألف في شرح غوامضه كتاباً سماه «النكت» فاقتفاه تلميذه فألف «المقدمات إلى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الابواب»[10]. كما عني الاعلم بكتاب الجمل فشرحه، وكان تلميذه ابن الطراوة يهتم به ويفضله على كتاب الايضاح الذي لم يؤثر عن شيخه اهتمام به.

(١، ٢) الصلة ٢/ ٦٨١، وفيات الاعيان ٧/ ٨١ - ٨٢

(٣) الصلة ٢/ ٦٨١، وانظر معجم الادباء ٢٠/ ٦٠ - ٦١، وفيات الاعيان ٧/ ٨١، مرآة الجنان ٣/ ١٥٩.

(٤) معجم الادباء ٢٠/ ٦١، وفيات الاعيان ٧/ ٨١، نكت الهميان ص ٣١٣

(٥) الصلة ٢/ ٦٨١، وفيات الاعيان ٧/ ٨١، نكت الهميان ص ٣١٣

(٦) الصلة ٢/ ٦٨١، وفيات الاعيان ٧/ ٨٢، معجم الادباء ٢٠/ ٦١

(٧) فهرسة ابن خير ص ٣١٤ - ٣١٥

(٨) معجم الادباء ٢٠/ ٦١، نكت الهميان ص ٣١٤، وانظر مرآة الجنان ٣/ ١٥٩، والبلغة ٣٩٣.

(٩) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩.

(١٠) انظر ص ١٠٥

(المبحث الرابع)

ثقافته

أخذ ابن الطراوة العلم عن مشاهير علماء عصره، وأهتم اهتماماً خاصاً بالنحو واللغة فدرس كتاب سيبويه على أبي بكر المرشاني، وأبي مروان بن سراج، وأبي الحجاج الأعلم كما تقدم وقد أتاح له ذلك تمكناً في العلوم اللسانية شهدت له به كتب التراجم، قال الضبي: « وكان رحمه الله اماماً في النحو لم يكن أحد أحفظ لكتاب سيبويه ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه »[١].

وقال ابن سعيد: « نحوي المريّة الذي لم يكن بها في هذه الصناعة مثله »[٢].

وقال ابن عبد الملك المراكشي: « وعلى الجملة فقد كان مبرزاً في علوم اللسان نحواً ولغة وأدباً »[٣] وهذا ما دعا الطلاب إلى الاقبال عليه والاخذ عنه.

فأخذ عنه كتاب سيبويه ابن دحمان[٤] والسهيلي[٥].

وأخذ عنه أبو محمد عبد الله بن محمد الزهيري العبدري الغريب المصنف لأبي عبيد[٦].

---

(١) بغية الملتمس ص ٢٩٠

(٢) المغرب ٢/ ٢٠٨

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٨٠

(٤) التكملة رقم « ١٩٧٩ »

(٥) نكت الهميان ص ١٨٧، البلغة ص ١٢٢

(٦) التكملة ٢/ ٨٢٦

وأخذ عنه أدب الكتاب لابن قتيبة ابن دحمان[1].

وقرأ عليه الأدب ابو عبد الله محمد بن صالح الانصاري[2].

ومما ينبغي ذكره أن السيوطي تفرد - فيما أعلم - فقال يعدد معارف ابن الطراوة: « مع تفنن في علوم رياضية »[3] ولا يمنع اشتهار ابن الطراوة بالنحو واللغة اشتغاله بما ذكر السيوطي، فقد كان ابو الوليد الوقشي كذلك[4]، غير أن ذلك عرف عن أبي الوليد، ولم يعرف عن ابن الطراوة إلا فيما ذكر السيوطي.

---

(١) برنامج شيوخ الرعيني/ لأبي الحسن الرعيني/ ت: ابراهيم شبوح/ دمشق ١٩٦٢ م ص ١٤٣

(٢) نفح الطيب ٢/ ١٤٢

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٣٤١

(٤) الصلة ٢/ ٦٥٣

(المبحث الخامس)

تلاميذه

تلقى العلم علي أبي الحسين بن الطراوة كثير من شداته، فقد عمّر الرجل وتنقل في بلاد الاندلس معلماً ولكن كتب التراجم التي وصلتنا لا تحصى تلاميذه إحصاءاً دقيقاً. فالسيوطي على سبيل المثال يذكر بعض أشياخه ثم يعقب «وعنه السهيلي وعياض»[1] بينما يكتفي ابن شاكر الكتبي بقوله: «وأخذ عنه أئمة العربية بالاندلس»[2].

غير أن ابن عبد الملك المراكشي ذكر جملة من تلاميذه، وقد أمكن بفضل الله ومَنّه معرفة ما يزيد على ثلاثين تلميذاً، وفيما يلي بيان بأسماء تلاميذ ابن الطراوة - حسبما استطعت حصره - مرتبة حسب الاحرف الهجائية مع نبذة مختصرة عنهم:

١ - ابن شنيع:[3]

أبو اسحاق ابراهيم بن عبد القادر بن فتوح. من أهل أشبونة، ويعرف بابن شنيع، «لقي أبا الحسين بن الطراوة وأخذ عنه»[4].

ولد سنة تسع وتسعين وأربعمائة، ذكر ذلك ابن الآبار عن «ابن نقطة» قال: «ولم يذكر وفاته»[5].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٦٠٢.

(٢) فوات الوفيات ٢/ ٧٩ - ٨٠، عيون التواريخ ١٢/ ٢٤٨ - ٢٤٩

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩ وترجمته في التكملة ١/ ١٤٢

(٤، ٥)التكملة ١/ ١٤٢

٢ - ابن سمحون:[١]

أبو بكر بن سليمان بن سمحون الانصاري القرطبي، اسمه كنيته كما ذكر ابن الابار[٢]. أخذ عن أبي القاسم بن الأبرش، وأبي محمد بن عتاب[٣].

وأهم شيوخه وأكثرهم أثراً فيه أبو الحسين بن الطراوة فقد أخذ عنه العربية والآداب، وبتلميذ ابن الطراوة اشتهرت معرفته[٤].

وقد كان معجباً بشيخه أشد الاعجاب حتى أنه كان يغلو في الثناء عليه ويقول « ما يجوز على الصراط أعلم منه بالنحو »[٥]. « وكان يقرىء القرآن، ويعلم العربية مع المشاركة في الحساب »[٦].

أخذ عنه أبو جعفر بن مضاء « وأثنى عليه بحسن التعليم وجودة التفهيم »[٧] توفي سنة ثلاث وستين وخمسمائة[٨]، أو أربع وستين وخمسمائة.[٩]

٣ - أحمد بن حسن الجراوي:[١٠]

أبو العباس: أحمد بن حسن بن سيد الجراوي: مالقي[١١].

روي عن أبي الحسن يونس بن محمد بن مغيث، وابن أخت غانم، وأبي الحسين

---

(١) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٢) التكملة ١/ ٢٢

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه

(٥) المصدر نفسه ١/ ٢٢، الذيل والتكملة ٤/ ٨٠، بغية الوعاة ١/ ٤٦٨

(٦) التكملة ١/ ٢٢

(٧) المصدر نفسه

(٨) المصدر نفسه

(٩) بغية الوعاة ١/ ٤٦٨

(١٠) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في المصدر نفسه ١/ ١/ ٩٢، التكملة ١/ ٦٩، بغية الوعاة ١/ ٣٠٢

(١١) التكملة ١/ ٦٩، الذيل والتكملة ١/ ١/ ٩٢

ابن الطراوة[1] نالته وحشة من قبل القاضي أبي محمد الوحيدي فسافر إلى قرطبة وأمضى فيها أربعة أعوام، ثم استمال الوحيدي فلان له فرجع، ولما ولى القضاء أبو الحكم ابن حسون أختص به وبآله. ثم سافر إلى مراكش بعد نكبة آل حسون فاستخلصه أبو محمد عبد المؤمن بن علي لتأديب بنيه[2].

«وكان نحوياً ماهراً، فاضلاً له حظ من قرض الشعر»[3].

أخذ عنه أبو الحجاج الثغري، وأبو عبد الله بن الفخار[4].

توفي بمراكش بعد الستين وخمسمائة بيسير[5].

٤ - أحمد بن علي التجيبي:[6]

أبو جعفر: أحمد بن علي بن مجاهد[7].

«كان نحوياً ماهراً درسه وقتاً»[8].

روى عن أبي الحسين بن الطراوة[9].

٥ - حنون بن عبد العزيز:

حنون بن عبد العزيز بن حكم. ذكره ابن عبد الملك المراكشي[10] في تلاميذ ابن الطراوة ولم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

---

(١) الذيل والتكملة ١/ ١/ ٩٢، وانظر التكملة ١/ ٦٩

(٢) الذيل والتكملة ١/ ١/ ٩٢، بغية الوعاة ١/ ٣٠٢

(٣) التكملة ١/ ٦٩

(٤) الذيل والتكملة ١/ ١/ ٩٢

(٥) المصدر نفسه ١/ ١/ ٩٢، بغية الوعاة ١/ ٣٠٢، وفي التكملة ١/ ٦٩ «توفي في نحو الستين وخمسمائة».

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩ وترجمته في المصدر نفسه ١/ ١/ ٣٤٠، بغية الوعاة ١/ ٣٤٤.

(٧) الذيل والتكملة ١/ ١/ ٣٤٠، بغية الوعاة ١/ ٣٤٤

(٨) المصدران السابقان

(٩) المصدران السابقان، غيران في بغية الوعاة ١/ ٣٤٤ «روي عن أبي الطراوة وهو تحريف بين لا يبعد أن يكون من الأخطاء المطبعية.

(١٠) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، انظر التكملة ١/ ٢٨٣

٦ - زنبور بن يعسوب الحضرمي:[١]

أبو شبوه:

قال السيوطي: «قال ابن مكتوم في تذكرته: نحوي من أصحاب ابن الطراوة له كلام مع (أبي)[٢] الحسن بن البَاذَش في مسألة نحوية، نقضها عليه. أفادني ذلك شيخنا أبو حيان.

ولم يعرف من حاله إلا ما ذكرته[٣].

«ويظهر أن أبا شبوة من أصحاب ابن الطراوة الاوائل، ودليلنا على ذلك ما جرى بينه وبين أبي الحسن بن البَاذَش المتوفي سنة ٥٢٨ هـ»[٤].

٧ - صالح بن خلف الانصاري:[٥]

أبو الحسن: صالح بن خلف بن عامر الانصاري الاوسي البرجي، ابن السكني[٦] مولده سنة خمسمائة[٧].

روي عن أبي الحسين ابن الطراوة، وأبي عبد الله المازري، وأبي علي منصور الأحدب[٨]. كان مقرئاً مجوداً عارفاً بالقراءات ضابطاً لاحكامها ماهراً في علم

---

(١) الذيل والتكملة وترجمته في بغية الوعاة ١/ ٥٧٠

(٢) في الأصل «مع الحسن» وقد سقطت كلمة «أبي» كما لا يخفى، وقد أثبتها الدكتور البنا «الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٢٣.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٥٧٠، وقد ظن البنا أن «أفادني ذلك شيخنا أبو حيان» من كلام السيوطي، فقال «ويقول السيوطي: أفادني ذلك.. «انظر» الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٢٤، والصواب انه من كلام ابن مكتوم تلميذ أبي حيان.

(٤) الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٢٤

(٥) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في التكملة ٢/ ٧٦٤، الذيل والتكملة ٤/ ١٣٢، بغية الوعاة ٢/ ٩.

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ١٣٢، بغية الوعاة ٢/ ٩

(٧) المصدران السابقان

(٨) الذيل والتكملة ١٣٢/٤ وانظر بغية الوعاة ٢/ ٩

العربية ذا حظ صالح من الفقه متقدماً في علم الكلام»[١].

توفي في أوائل رمضان سنة ست وثمانين وخمسمائة[٢].

٨ - صالح بن عبد الملك الأوسي:[٣]

أبو الحسن صالح بن عبد الملك بن سعيد الأوسي. مالقي[٤] مولده سنة خمسمائة[٥].

روي عن أبي بكر بن العربي، وغالب بن عطية، وابن فندلة، وأبي علي منصور بن الخير وأبي الحسين بن الطراوة، وابن معمر، وابن أخت غانم[٦].

«وكان متفنناً في معارف مقرئاً مجوداً ورعاً زاهداً فاضلاً مشاركاً في الاصول ولم يكن بالضابط، وله مقالة في الايمان والاسلام، وقد استقضى في حدود الثلاثين وخمسمائة»[٧]. توفي في أوائل رمضان سنة ست وثمانين وخمسمائة[٨].

٩ - صالح بن علي الهمذاني:[٩]

أبو الحسن: صالح بن علي بن صالح بن محمد بن سالم الهمذاني. مالقي[١٠] روي عن أبي بكر بن العربي، وأبي الحسن شريح، وأبي الحسين بن الطراوة

---

(١) الذيل والتكملة ٤/ ١٣٢

(٢) الذيل والتكملة ٤/ ١٣٢بغية الوعاة ٢/ ٩

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في بغية الملتمس ص ٣٠٦، التكملة ٢/ ٧٦٢ الذيل والتكملة ٤/ ١٣٣

(٤) بغية الملتمس ص ٣٠٦، التكملة ٢/ ٧٦٢، الذيل والتكملة ٤/ ١٣٣

(٥) المصادر السابقة

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ١٣٣

(٧) المصدر نفسه ٤/ ١٣٣

(٨) المصدر نفسه

(٩) المصدر نفسه ٤/ ٧٩، وترجمته في التكملة ٢/ ٧٦٥، الذيل والتكملة ٤/ ١٣٤

(١٠) التكملة ٢/ ٧٦٥، الذيل والتكملة ٤/ ١٣٤

وأبي عبد الله بن أخت غانم، وأجاز له أبو طاهر الخشوعي، وأبو طاهر السلفي[١]. روى عنه ابنه أبو عمرو سالم[٢].

١٠ - طارق بن موسى المعافري:[٣]

أبو جعفر، طارق بن موسى بن طارق المعافري. بلنسي[٤].

أخذ عن أبي بكر عتيق بن أسد، وابن العربي، وأبي الحسن طارق بن موسى ابن يعيش وأبي الحسن بن هذيل[٥].

« ورحل إلى مالقة فأخذ بها عن أبي الحسين بن الطراوة، وأبي عبد الله بن أخت غانم، وأبي علي بن الخير »[٦].

« وكان شيخاً فاضلاً مقرئاً حسن القيام على كتاب الله وتجويد حروفه، وذلك الذي كان يعتمد، وإن كان آخذاً بحظ وافر من رواية الحديث، وتصدر للاقراء ببلده في حياة شيخه أبي الحسن بن هذيل في المسجد الجامع.. »[٧] روي عنه أبو الحسن بن خيرة وابو علي الحسين بن زلال[٨].

« قتل غيلة عند بكوره إلى صلاة الغداة من يوم السبت في جمادي الاولى سنة ست وستين وخمسمائة »[٩].

١١ - السهيلي:[١٠]

أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ الخثعمي

---

(١) الذيل والتكملة ٤/ ١٣٤

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في التكملة ١/ ٣٤٤، الذيل والتكملة ٤/ ١٤٧.

(٤) الذيل والتكملة ٤/ ١٤٧

(٥) المصدر نفسه ٤/ ١٤٧، وانظر التكملة ١/ ٣٤٤

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ١٤٧

(٧) المصدر نفسه ٤/ ١٤٧ - ١٤٨

(٨) المصدر نفسه ٤/ ١٤٧

(٩) المصدر نفسه ٤/ ١٤٨

(١٠) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في المطرب من أشعار أهل المغرب/ لابن دحيه ت/ ابراهيم =

السهيلي المالقي[١]. ولد سنة ثمان وخمسمائة[٢]. وكف بصره وهو ابن سبع عشرة سنة[٣].

أخذ القراءات عن سليمان بن يحيى[٤]، وروى عن أبي بكر بن العربي، وأبي بكر بن طاهر الاشبيلي وابن الطراوة[٥].

وقد كان السهيلي واسع المعرفة، غزير العلم، بارعاً في النحو واللغة والتفسير والقراءات والحديث والرجال والانساب والكلام والاصول، صاحب استنباطات واختراعات[٦]. له مؤلفات كثيرة منها: الروض الأنف، شرح الجمل ولم يتمه والتعريف والاعلام بما في القرآن من الاعلام[٧]، ونتائج الفكر[٨].

ومن تلاميذه: الرُندي وابنا حوط الله[٩] وابن دحيه[١٠]، والشلوبين[١١].

والسهيلي من أشهر تلاميذ ابن الطراوة سمع عليه كتاب سيبويه[١٢]، وأخذ

= الابياري وزميليه/ م الاميرية سنة ١٣٧٤ هـ ص ٢٣٠، وبغية الملتمس ص ٣٥٤، انباه الرواة ٢/ ١٦٢، وفيات الاعيان ٣/ ١٤٣، المغرب ١/ ٤٤٨، نكت الهميان ص ١٨٧، الديباج المذهب ١/ ٤٨٠، الاحاطة في أخبار غرناطة/ للسان الدين بن الخطيب/ ت. محمد عبد الله عنان/ م الشركة المصرية للطباعة والنشر/ ن مكتبة الخانجي ط أولى ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥م ٣/ ٤٧٧. البلغة ص ١٢٢، بغية الوعاة ٢/ ٨١.

(١) المطرب ص. ٢٣٠، وبغية الملتمس ص ٣٥٤، الاحاطة ٣/ ٤٧٧، بغية الوعاة ٢/ ٨١

(٢) المطرب ص. ٢٣٠، وفيات الاعيان ٣/ ١٤٤، وفي الاحاطة ٣/ ٤٨١ «مولده عام سبعة أو ثمانية وخمسمائة».

(٣) الاحاطة ٣/ ٤٨١، نكت الهميان ص ١٨٧، بغية الوعاة ٢/ ٨١

(٤) الديباج المذهب ١/ ٨٤

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٨١

(٦) المصدر نفسه، وانظر الاحاطة ٣/ ٤٧٧

(٧) نكت الهميان ص ١٨٧، بغية الوعاة ٢/ ٨١، وانظر وفيات الاعيان ٣/ ١٤٣

(٨) حققه الدكتور محمد البنا ر/ د/ ع/ ز.

(٩) بغية الوعاة ٢/ ٨١

(١٠) المطرب ص ٢١٧

(١١) الاحاطة ٣/ ٤٧٩

(١٢) البلغة ص ١٢٢، وانظر نكت الهميان ص ١٨٧

عنه كثيراً من اللغة والآداب[1]. وتأثر به كثيراً، ولقد أدرك القدماء ذلك التأثر فهذا أبو حيان يقول عن السهيلي: «وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسين بن الطراوة، فإنه لم يأخذ النحو إلا عنه، وابن الطراوة كما علمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون»[2].

ويستطيع الباحث أن يتبين مدى تأثر السهيلي بآراء شيخه ابن الطراوة حين يتتبع آراءه في مثل المسائل الآتية:

١ - ذهب الكسائي إلى أن «رب» اسم قال السهيلي «وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه»[3].

٢ - ذهب الفارسي وابن السراج إلى أن «كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فـ «أنّ» فيه مكسورة، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فـ «انّ» فيه مفتوحة وهذا عند السهيلي «أصل بارد مظلم على المبتدي، واه عند المنتهى» ثم قال: «وكان شيخنا أبو الحسين بن الطراوة يعجب من وهنه، ويفرط في تعنيف قائله»[4].

٣ - ذهب السهيلي إلى أن للسين وسوف الصدر وذكر أن ذلك مذهب شيخه ابن الطراوة[5].

---

(١) البلغة ص ١٢٢، وفي الاحاطة ٣/ ٤٧٨ «وأكثر عنه في علوم اللسان» وفي نفح الطيب ٣/ ٤٠١ «وعنه أخذ لسان العرب».

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان/ خ دار الكتب رقم ٦٢ نحو/ ل ١٣٨ وانظر الاشباه والنظائر/ للسيوطي/ ت: طه عبد الروءف سعد/ م شركة الطباعة الفنية المتحدة/ ن مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م ٣/ ٦٢.

(٣) أمالي السهيلي ص ٧٢

(٤) المصدر نفسه ص ١٢٦ - ١٢٧

(٥) نتائج الفكر للسهيلي/ خ مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا بالاسكندرية رقم ٢٢٦ ل ٣٠

٤ - وتابع شيخه على أن « استغفر » الاصل فيها أن تتعدى إلى المفعول بنفسها[١].

٥ - ذهب ابن الطراوة إلى « أن فعل الحال لا يكون مستقبلاً وان حسن فيه غداً، كما لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبداً » وتبعه السهيلي إذ عقب على ذلك بقوله: « وما أرى هذا الذي ذكره الشيخ إلا صحيحاً »[٢].

وكما أخذ أبو زيد السهيلي عن شيخه ابن الطراوة، أخذ عن تلاميذ شيخه إذ توفي ابن الطراوة وهو في سن العشرين، فأخذ عن ابن الرماك، والقاسم ابن دحمان[٣] وأبي مروان ابن مجبر البكري[٤]، وتوفي السهيلي بمراكش سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[٥].

١٢ - ابن الرماك:[٦]

أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الاشبيلي النحوي المعروف بابن الرماك[٧]. أخذ عن أبي الحسين بن الطراوة، وابن الاخضر[٨].

قال السيوطي: « كان استاذاً في العربية مدققاً قيماً بكتاب سيبويه »[٩].

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان/ خ دار الكتب رقم ٨٢٨ نحوص ١٠٥٥
(٢) نتائج الفكر ل ٣١
(٣) الاحاطة ٣/ ٤٧٨
(٤) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٤٦
(٥) الاحاطة ٣/ ٤٨١، وفيات الاعيان ٣/ ١٤٤، نكت الهميان ص ١٨٧، بغية الوعاة ٢/ ٨١، وفي بغية الملتمس ص ٣٥٥، ونفح الطيب ٣/ ٤٠١ « ثلاث وثمانين » وفي البلغة ص ١٢٢ « ثمان وثمانين » والأول أرجح.
(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩ وترجمته في بغية الملتمس ص ٣٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٨٦ روضات الجنات ٥/ ٣٣.
(٧) بغية الوعاة ٢/ ٨٦، وانظر بغية الملتمس ص ٣٤٦
(٨) بغية الوعاة ٢/ ٨٦، روضات الجنات ٥/ ٣٣
(٩) بغية الوعاة ٢/ ٨٦

وقال الضبي: « فقيه نحوي لغوي مشهور، أقرأ النحو والأدب بأشبيليه وكان مقدماً فيها »[١]. أخذ عنه السهيلي[٢]، وروي عنه ابن خير كثيراً من كتب اللغة والنحو والأدب[٣].

توفي سنة إحدى وأربعين وخمسمائة[٤].

١٣ - عبد الله بن حسن اليابسي:[٥]

أبو محمد عبد الله بن حسن بن عشير اليابسي[٦].

أخذ عن أبي الحسين بن الطراوة، قال السِلفي: « سمعت أبا محمد عبد الله بن حسن بن عشير اليابسي بالثغر يقول: قرأت على أبي الحسين سليمان بن محمد بن طراوة السبائي المالقي النحو بالاندلس، ولم أر مثله، وكان يعظمه جداً »[٧].

« كان مصدراً في جامع الاسكندرية لاقراء القرآن والنحو »[٨].

توفي ليلة السبت في العشرين من المحرم سنة خمس وعشرين وخمسمائة وصلى عليه السِلفي[٩].

---

(١) بغية الملتمس ص ٣٤٦

(٢) المطرب ص ٢٣٢، الاحاطة ٣/ ٤٧٨

(٣) فهرسة ابن خير ص ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٧ الخ.

(٤) بغية الملتمس ص ٣٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٨٦

(٥) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في أخبار وتراجم أندلسية ص ٦٢، معجم البلدان ٥/ ٤٢٤، انباه الرواة ٢/ ١١٥، بغية الوعاة ٢/ ٣٨

(٦) أخبار وتراجم أندلسية ص ٦٢، وفي معجم البلدان ٥/ ٤٢٤، « وعبد الله بن الحسين. والأول أصح فالسلفي ممن لقي اليابسي.

(٧) أخبار وتراجم أندلسية ص ٦٢، وانظر انباه الرواة٢/ ١١٥، بغية الوعاة ٢/ ٣٨

(٨) أخبار وتراجم أندلسية ص ٦٢، بغية الوعاة ٢/ ٣٨

(٩) أخبار وتراجم أندلسية ص ٦٢

١٤ - ابن فائز العكي:[١]

عبد الله بن عبد الرحمن بن فائز العكي، من أهل مالقة[٢].

«أخذ القراءات عن أبي علي منصور بن الخير، وأبي بكر بن حبيب النفزي والعربية والآداب واللغات عن ابن الطراوة، وأبي عبد الله بن أخت غانم»[٣].

«كان لغوياً نحوياً ماهراً جليلاً فاضلاً»[٤].

«أخذ عنه أبو عبد الله ابن الفخار وغيره[٥].

«توفي سنة ستين وخمسمائة»[٦].

١٥ - عبد الله بن محمد البياسي:[٧]

أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله الكناني الحشمي من أهل بياسة - مدينة بالاندلس -[٨] ذكر السِلفي أنه قدم الاسكندرية وأنشده مقطعات من الشعر «وقال: قرأت النحو على ابن طراوة المالقي، ورأيت ابن عتاب بقرطبة، وحضرت مجلسه، وقرأت على أبي اسحاق الخفاجي كثيراً من شعره، وأبي كان يقال له صاحب الحشم»[٩].

قال أبو طاهر السِلفي: «فذكرت ما ذكره لابي العباس أحمد بن يوسف

---

(١) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، ترجمته في التكملة ١/ ٣٣٨، بغية الوعاة ٢/ ٥٢

(٢) التكملة ١/ ٣٣٨، بغية الوعاة ٢/ ٥٢، «عبد الله بن فائد بن عبد الرحمن»

(٣) التكملة ١/ ٣٣٩

(٤) بغية الوعاة ٢/ ٥٢

(٥) التكملة ١/ ٣٣٩، بغية الوعاة ٢/ ٥٢

(٦) التكملة ١/ ٣٣٩، بغية الوعاة ٢/ ٥٢ وفيه «مات في ذي الحجة...»

(٧) ترجمته في أخبار وتراجم أندلسية ص ٤٥

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه ص ٤٦

ابن نام اليعمري البياسي - وكان صدوقاً - فقال: عبد الله كذاب لا يعول عليه في شيء »[١] والله أعلم بحقيقة الامر.

١٦ - عبد الله بن محمد العبدري:[٢]

أبو محمد: عبد الله بن محمد بن يحيى بن فرج، ابن الزهيري العبدري قال ابن الابار: كذا قرأت اسمه بخطه[٣].

نشأ بالمريّة، وأخذ عن أبي داود المقرىء، وأبي علي الصدفي.

« لقي ابن الطراوة، فأخذ عنه العربية، وحدث عنه - في حياته - بـ« الغريب المصنف » لابي عبيد »[٤].

انتقل إلى قلعة حماد - من العدوة - فأقرأ بها نحواً من عشرين سنة، ثم انتقل إلى « بجاية » فأقرأ بها نحواً من ذلك[٥].

روى عنه أبو العباس بن عبد الجليل التدميري[٦].

توفي بمدينة بجاية سنة أربعين وخمسمائة، ودفن بغار العابد منها[٧].

١٧ - عبد الملك بن مجبر البكري:[٨]

أبو مروان عبد الملك بن مجبر بن محمد البكري. مالقي[٩].

روى عن أبي الحسين بن الطراوة، وابن أخت غانم[١٠].

---

(١) المصدر نفسه

(٢) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في التكملة ٢/ ٨٢٦، وانظر الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية/ شكيب ارسلان/ ن دار مكتبة الحياة - لبنان ٣/ ٤٢٣، نقلا عن التكملة.

(٣) التكملة ٢/ ٨٢٦، وانظر الحلل السندسية ٣/ ٤٢٣

(٤) التكملة ٢/ ٨٢٦

(٥، ٦، ٧) المصدر نفسه.

(٨) ترجمته في الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٤٦، بغية الوعاة ٢/ ١١٤

(٩) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٤٦،

(١٠) المصدر نفسه، بغية الوعاة ٢/ ١١٤

« قال ابن الزبير: كان مقرئاً نحوياً فاضلاً »[1].

« وقال ابن عبد الملك المراكشي: وكان من أهل المعرفة بالقراءات والنحو والأدب، درس ذلك طويلا وشهر بالنبل والفضل »[2].

أخذ عنه أبو زيد السهيلي، وأبو عبد الله بن الفخار[3]، توفي بعد الخمسين وخمسمائة[4].

١٨ - عبد الوهاب بن علي القيسي:[5]

أبو محمد: عبد الوهاب بن علي بن محمد القيسي[6].

« روى عن أبي العباس بن سيد، وأبي مروان عبد الملك بن مجبر، وأبي الحسين بن الطراوة وتأدب بهم »[7].

قال ابن الزبير: « وكان ورعاً زاهداً أديباً حافلا بارع الأدب لا يشق غباره إذا نظم أو كتب رشاقة جبل عليها، وحلاوة اغراض جرت طباعه على عنانه إليها، وأما الورع والزهد فهما لباسه وشعاره »[8].

أخذ عنه ابناه: عبد الله وعبد الرحيم وابو جعفر بن يحيى المالقي[9]، وأبو سليمان بن حوط الله[10].

توفي « يوم السبت لاربع عشرة ليلة خلت من شوال ثمان وتسعين وخمسمائة »[11].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ١١٤

(٢) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٤٦

(٣) المصدر نفسه ٥/ ١/ ٤٦، بغية الوعاة ٢/ ١١٤

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١١٤

(٥) ترجمته في صلة الصلة/ لأبي جعفر أحمد بن الزبير/ القسم الأخير/ ت إ. ليفي بروفنسال/ مكتبة خياط - بيروت - لبنان ص ٢٨، الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٧٥

(٦) المصدران السابقان

(٧، ٨)صلة الصلة ص ٢٨

(٩) المصدر نفسه ص ٣٠

(١٠) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٧٦

(١١) المصدر نفسه

١٩ - علي بن اسماعيل الخزرجي:[١]

أبو الحسن: علي بن اسماعيل بن سعيد بن أحمد بن لب بن حزم الخزرجي الشارقي، أصلهم من شارقة حصن بالاندلس[٢].

أخذ الحديث عن ابن عطية الغرناطي، والنحو عن ابن الطراوة[٣].

قال السلفي: «وقد سمع عليّ اسماعيل الحديث، وكان حفظه»[٤] وسمع منه السلفي أيضاً[٥].

٢٠ - علي بن جامع الأوسي:[٦]

أبو بحر علي بن جامع الأوسي[٧].

روى عن أبي الحسن شريح، وأبي الحسين بن الطراوة واختص به. كما روى عن أبوي عبد الله جعفر حفيد مكي وابن أخت غانم[٨].

«وكان نحوياً ماهراً أديباً شاعراً محسناً كاتباً بليغاً متفنناً، عالي الرواية مكفوف البصر، أقرأ القرآن ودرّس العربية بمسجد القاضي ابن حسون بمالقة مدة، ثم انتقل إلى باغوث فأقام بها نحو ثلاثين سنة»[٩]. ثم عاد إلى مالقة وعكف على شأنه من الاقراء والتدريس إلى أن توفي بها»[١٠].

أخذ عنه: أبو بكر عتيق بن قنترال، وأبي بكر يحيى بن أحمد الهواري وابي الحسين عبد الله بن محمد المذجحي[١١].

---

(١) ترجمته في أخبار وتراجم أندلسية ص ٨٢، معجم البلدان ٣/ ٣٥٩، انباه الرواة ٢/ ٢٢١.

(٢) أخبار وتراجم أندلسية ص ٨٢، معجم البلدان ٣/ ٣٥٩، انباه الرواة ٢/ ٢٢١

(٣، ٤) أخبار وتراجم أندلسية ص ٨٢

(٥) انباه الرواة ٢/ ٢٢٢

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في المصدر نفسه ٥/ ١/ ٢٠٢، صلة الصلة ص ١٠٢، التكملة ١/ ٢٣١.

(٧) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٢٠٢، صلة الصلة ص ١٠٢

(٨) الذيل والتكملة ٥/ ١/ ٢٠٢

(٩، ١٠) المصدر نفسه ٥/١/٢٠٢ - ٢٠٣

(١١) المصدر نفسه ٥/ ١/ ٢٠٢

٢١ - القاضي عياض:[١]

أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي[٢].

ولد في منتصف شعبان من سنة ست وسبعين وأربعمائة[٣].

أخذ عن أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين، وأبي الحسين بن سراج، وأبي محمد بن عتاب، وأبي علي الصدفي[٤]، وأبي طاهر السلفي، وابن العربي[٥]، وابن السيد[٦]، « واجتمع له من الشيوخ بين من سمع منه وأجاز له نحو مائة شيخ ألف فيهم فهرسة سماها الغنية »[٧].

ومن شيوخه أبو الحسين بن الطراوة وعنه يقول كما ذكر السيوطي: « جالسته كثيراً، وحضرت مجالسه في الأدب، وأخبرني بملح وفوائد، وأنشدني كثيراً من شعره ومناقضاته الحصري وغيره. ومما أنشدني لنفسه:

وقائلـــة أتصبو للغواني ... وقـد أضحـى بمفرقـك النهـار
فقلـت لها خضبـت على التصابي ... «أحـق الخيـل بالركض المعار »[٨]

« وكان القاضي أبو الفضل امام وقته في الحديث وعلومه، عالماً بالتفسير وجميع علومه، فقيهاً أصولياً، عالماً بالنحو واللغة، وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، عاقداً للشروط، حافظاً لمذهب مالك رحمه الله تعالى. شاعراً مجيداً، ريان من

---

(١) ترجمته في بغية الملتمس ص ٤٢٥ . الصلة ٢/ ٤٥٣ ، صلة الصلة ص ١٦٥ ، وفيات الاعيان ٣/ ٤٨٣ . الديباج المذهب ٢/ ٤٦ . شجرة النور الزكية في طبقات المالكية/ محمد محمد خلوف/ م دار الكتاب العربي ص ١٤٠ ؛ وجمع المقرى سيرته وأخباره في كتاب سماه « أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض » طبع منه ثلاثة أجزاء من أربعة.

(٢) بغية الملتمس ص ٤٢٥ ، الصلة ٢/ ٤٥٣

(٣) الصلة ٢/ ٤٥٤ ، وانظر الديباج المذهب ٢/ ٥١

(٤) الصلة ٢/ ٤٥٣

(٥) الديباج المذهب ٢/ ٤٧

(٦) المصدر نفسه ٢/ ٤٨

(٧) شجرة النور الزكية ص ١٤١

(٨) بغية الوعاة ٢/ ٣٤١

الأدب، خطيباً بليغاً، صبوراً حليماً، جميل العشرة، جواداً، سمحاً كثير الصدقة، دؤوباً على العمل، صلباً في الحق »[1].

ولى قضاء بلده - سبته - مدة طويلة حمدت فيها سيرته، ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة ثم أعيد ثانية إلى قضاء سبتة[2].

توفي القاضي عياض بمراكش سنة أربع وأربعين وخمسمائة[3].

وله آثار كثيرة منها:

١ - الشفاء.
٢ - ترتيب المدارك.
٣ - مشارق الانوار.
٤ - الالماع في ضبط الرواية، وتقييد السماع، وهذه الأربعة مطبوعة.
٥ - الاعلام بحدود قواعد الاسلام.
٦ - التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة.
٧ - بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد وغيرها[4].

٢٢ - عيسى بن يحيى ابن الليطاني:[5]

أبو الأصبغ: عيسى بن يحيى بن عيسى: ابن الليطاني « روى عن أبي الحسين ابن الطراوة »[6].

---

(١) الديباج المذهب ٢/ ٤٧

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٤٨، نقلا عن الصلة، وانظر الصلة ٢/ ٤٥٣، وفي المطبوع نقص عما ذكره صاحب الديباج.

(٣) الصلة ٢/ ٤٥٣، الديباج المذهب ٢/ ٤٨

(٤) الديباج المذهب ٢/ ٤٩، وانظر شجرة النور الزكية ص ١٤١

(٥) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في المصدر نفسه ٥/ ٢/ ٥١٤

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في المصدر نفسه ٥/ ٢/ ٥١٤

٢٣ - القاسم بن دحمان:[١]

أبو محمد: القاسم بن عبد الرحمن بن القاسم بن دحمان الانصاري[٢].

ولد ببلنسية سنة خمس وثمانين وأربعمائة[٣].

أخذ القراءات عن «أبوي الحسن»: ابن عياد وابن الغماد، وأبي علي منصور ابن الخير، وروى الحديث وتفقه بأبي عبد الله بن الاديب، وأبي محمد بن الوحيدي، كما أخذ عن ابن أخت غانم[٤]. وهو من تلاميذ ابن الطراوة.. المختصين به قال ابن دحية: «قرأ كتاب سيبويه قراءة تفقه واتقان، وبحث وبيان على نحوي زمانه، أبي الحسين بن الطراوة، واختص به»[٥].

كما روى عن أبي الحسين بن الطراوة كتاب أدب الكتاب - أدب الكاتب - لابن قتيبة وعنه أخذه الرعيني[٦].

وكان أبو محمد «كبير الاساتيذ بمالقة وصدر المقرئين بها، خيراً فاضلاً متواضعاً، طال عمره، وعظم انتفاع الناس به وروى عنه الاصاغر كما روى عنه الاكابر ونفع الله بالاخذ عنه عالماً كثيراً، وكان ناصحاً في تعليمه حريصاً على الافادة، ضابطاً في ما يرويه، متين الدين تام الفضل»[٧].

أخذ عنه أبو علي الرندي، وأبو الحسن بن خروف والسهيلي وهو في عداد أصحابه»[٨].

(١، ٢) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في المصدر نفسه ٥/ ٢/ ٥٤٥، بغية الملتمس ٤٣٦، المطرب ص ٢١٦، وانظر بغية الوعاة ٢/ ٢٥٥

(٣) الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٥٤٥

(٤) المطرب ٢١٦، الذيل والتكملة ٥/٢/ ٥٤٦

(٥) المطرب ص ٢١٧، وفي التكملة رقم (١٩٧٩) «أخذ عنه أبو القاسم بن دحمان ولازمه حتى سمع منه كتاب سيبويه مرتين».

(٦) برنامج شيوخ الرعيني ص ١٤٣

(٧) الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٥٤٦

(٨) الذيل والتكملة ٥/ ٢/ ٥٤٦

« توفي بمالقة عشي يوم الاثنين لليلتين خلتا من ذي قعدة خمس وسبعين وخمسمائة »[١].

٢٤ - محمد بن سليمان: ابن الطراوة المالقي:[٢]

أبو عبد الله: محمد بن سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي: مالقي. قال ابن عبد الملك المراكشي: «أبو عبد الله ابن الطراوة، وهو ولد الأستاذ أبي الحسين، روى عن أبيه »[٣].

٢٥ - محمد بن صالح الانصاري:[٤]

أبو عبد الله: محمد بن صالح الانصاري المالقي.

قال المقري: « قال السِلفي: هو شاب من أهل الأدب، له خاطر سمح. كان يحضر عندي بالاسكندرية، كثير السماع للحديث، وذكر أنه قرأ الأدب على أبي الحسين بن الطراوة »[٥].

٢٦ - محمد بن عبد الله القيسي:[٦]

أبو عبد الله: محمد بن عبد الله بن محمد بن خليل القيسي[٧].

روى عن كثير من العلماء منهم أبا بكر: خازم، وابن العربي، وغالب بن عطية، وآباء الحسن: شريح، وابن الاخضر، وابن دري، وأبو الحسين: بن

---

(١) المصدر نفسه الذيل والتكملة ٥/٢/٥٤٦

(٢) المصدر نفسه ٦/ ٢٢٠

(٣) المصدر نفسة

(٤) نفح الطيب ٢/ ١٤٢

(٥) المصدر نفسه

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وترجمته في المصدر نفسه ٦/ ٣٠٥، المعجم في اصحاب القاضي أبي على الصدفي/ لابن الابار/ ن دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م ص ١٨٨، شجرة النور الزكية ص ١٥٣

(٧) الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٥، وفي المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدقي ص ١٨٨ « محمد بن عبيد الله »

سراج، وابن الطراوة[1]، وابن أبي العافية، وأبوي علي: ابن سكرة، والغساني «ومالك بن وهيب. ولازمه ست سنين، واستفاد منه كثيراً»[2].

«وكان محدثاً عالي الرواية مفتناً في جملة معارف، ماهراً في كل ما ينتحل منها»[3].

أخذ عنه جماعة منهم أبو محمد قاسم بن فيرة الشاطبي[4].

توفي سنة سبعين وخمسمائة بمراكش[5].

٢٧ - ابن العويص: محمد بن عبيد الله الخشني:[6]

أبو عبد الله: محمد بن عبيد الله بن أحمد الخشني[7]، «رندي سكن مالقة»[8] أخذ عن أبي علي منصور بن الخير، وابن العربي، وابن اخت غانم «وأبي الحسين سليمان بن الطراوة، وتأدب به في الكتاب»[9] «قال ابن الزبير: كان استاذاً مقرئاً نحوياً فاضلاً»[10].

وقال ابن عبد الملك المراكشي: «وكان مقرئاً مجوداً، متفنناً في علوم اللسان فاضلاً، تصدر لاقراء القرآن وتعليم العربية عمره كله، واسمع الحديث أحياناً»[11].

أخذ عنه ابنا حوط الله، وأبو جعفر الجيار، وأبو العباس العزفي[12].

---

(١) الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٥

(٢) المصدر نفسه ٦/ ٣٠٦، وانظر المعجم في أصحاب أبي علي الصدقي ص ١٨٨

(٣) الذيل والتكملة ٦/ ٣٠٦

(٤) المصدر نفسه

(٥) المصدر نفسه ٦/ ٣٠٦. المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي ص ١٨٨

(٦) ترجمته في الذيل والتكملة ٦/ ٣٣٠، بغية الوعاة ١/ ١٦٩

(٧) المصدران السابقان

(٨) الذيل والتكملة ٦/ ٣٣٠

(٩) المصدر نفسه ٦/ ٣٣٠

(١٠) بغية الوعاة ١/ ١٦٩

(١١) الذيل والتكملة ٦/ ٣٣٠

(١٢) المصدر نفسه

توفي « غداة يوم السبت لاحدى عشر ليلة بقيت من شوال ست وسبعين وخمسمائة بمالقة »[1].

٢٨ - محمد بن مسعود بن خليفة:[2]

ذكره ابن عبد الملك المراكشي في تلاميذ ابن الطراوة، ولم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

٢٩ - محمد بن موسى الاصبحي:[3]

أبو بكر: محمد بن موسى بن الوليد الاصبحي القرطبي[4].

قال السيوطي: « قال ابن الزبير: أستاذ نحوي مقرىء فاضل، روى عن ابن الطراوة وغيره وقرأ عليه، وروى عنه سليمان بن الطيلسان وغيره، وكان من مشاهير الاستاذيين الجلة، مات في حدود سبعين وخمسمائة »[5].

٣٠ - محمد بن يزيد الطائي:[6]

ذكره ابن عبد الملك المراكشي في تلاميذ ابن الطراوة، ولم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

٣١ - يحيى بن عبد الجبار:[7]

ذكره ابن عبد الملك المراكشي في تلاميذ ابن الطراوة، ولم أجد له ترجمة فيما بين يدي من المصادر.

هؤلاء هم من استطعت حصر أسمائهم من تلاميذ ابن الطراوة الذين أخذوا عنه[8].

---

(١) المصدر نفسه

(٢) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩، وفيه « القجالجي » وترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٥٣ وفيه « العشالشي ».

(٤) بغية الوعاة ١/ ٢٥٣

(٥) بغية الوعاة ١/ ٢٥٣

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٧) المصدر نفسه

(٨) ممن أنشد شعراً لأبي الحسين بن الطراوة أحمد بن الوليد بن مهدي التطيلي انظر أخبار وتراجم أندلسية ص ١٧، وأبو علي الحسن بن صالح الأندلسي المالقي/ خريدة القصر ٣/ ٥٧١، ولم أجد أن أيا منهما قرأ على ابن الطراوة أو أخذ عنه.

(المبحث السادس)

أدبه

تكاد المصادر التي ترجمت لابي الحسين بن الطراوة تجمع على أنه كان أديباً، فقد ذكروا أنه كان يلقب بالاستاذ «ولا يلقب أحد ببلد الاندلس بالاستاذ إلا النحوي الاديب»[1]. كما امتدحوا شاعريته وأثنوا على أدبه، قال العماد الاصفهاني: «وكان من الشعراء المجيدين»[2]، وقال القفطي: «وله شعر كرقة النسيم، يلوح عليه رواء النعيم»[3]، وقال ابن عبد الملك المراكشي «وكان نحوياً ماهراً أديباً بارعاً يقرض الشعر وينشيء الرسائل»[4] وقال السيوطي «أحد أئمة الأدب.... وكان شاعراً مجيداً»[5].

فالرجل إذا شاعر ناثر.

أما شعره فعلى الرغم من اشادة القدماء به وثنائهم عليه فلم يبق منه – فيما اطلعت عليه – سوى أبيات يسيرة لا تكفي في التعرف على شاعرية الرجل، فقد ذكر ابن سعيد ان له امداحاً «في المعتصم بن صمادح، وفي علي بن يوسف بن تاشفين»[6]، ولست أعرف من أمر هذه المدائح أكثر من اشارة ابن سعيد هذه غير أن في هذه الاشارة ما يدل على أن الرجل كان معتداً بشعره، يجده أهلا

---

(١) انباه الرواة ٤/ ١٠٧

(٢) خريدة القصر قسم شعراء المغرب والأندلس ٣/ ٥٧١

(٣) أنباه الرواة ٤/ ١٠٧

(٤) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٣٤١

(٦) المغرب ٢/ ٢٠٨

للمشاركة في مدح أمير شاعر اكتظ بلاطه بالشعراء إلا وهو المعتصم بن صمادح.

ويبدو مما ذكره أبو الحسن الحصري في رسالة خاطب بها أبا الحسين بن الطراوة أن ابن الطراوة لم يقف بمدحه عند المعتصم وعلي بن يوسف بل مدح حاجباً يدعى أبا الحكم قال الحصري: «وهل شعرك إلا كنحوك؟! وما أبرد الهواء من نحوك، ألست المنشد في الحاجب أبي حكم:

أبـا حـكم فـت الملوك جلالـة فكلهم فـاس المخافـة عالـك

لو زدت الياء في فاسك، لكانت أشبه بأنفاسك؟ »[1].

ولا يخفي أن الحصري كان معنياً بالتنقيب عما ينتقد من شعر أبي الحسين بن الطراوة، وقد وجد بغيته في هذا البيت.

ولما كان ما استطعت العثور عليه من شعر أبي الحسين بن الطراوة لا يعدوا أبياتاً قليلة متناثرة آثرت ايرادها، لما في ايرادها من جمع لما تناثر من شعره في كثير من المصادر، وفي جمعه بيان لبعض جوانب حياة الرجل الذي كان جاداً في دراسة النحو وتعليمه وكان مع ذلك - حسبما تدل هذه الابيات - يشهد مجالس اللهو فعل كثير من أدباء عصره فمن شعره قوله يهجو أبا الحسن الحصري:

إذا الحصري اللئـيم انتخـى وظـل بهـذا الورى ساخراً
وأنسى مـا كـان فاذكر لـه عـلى بن بكـار الشاعرا[2]

وقوله:

ولمـا تخلو من جراوة وانتموا لكلب وراموا أن يقال لهم عرب
أباحوا فروج المحصنـات تشبهـاً بما فعلت في جاهليتها كلب[3]

وقوله في قصة ذكرها ابن سعيد وغيره[4].

---

(١) الذخيرة ٤/ ١/ ٢٥٢، والبيت في المصدر نفسه ١/ ٢/ ٤٨٢ وفيه «أبا حسن... فأس المهابة.
(٢) أخبار وتراجم أندلسية ص ٦٣، انباه الرواة ٤/ ١٠٨
(٣) خريدة القصر قسم شعراء المغرب والأندلس ٣/ ٥٧٢
(٤) المغرب ٢/ ٢٤٨، نفح الطيب ٣/ ٣٨٤

يشربها الشيخ وأمثاله وكل من تحمد أفعاله
والبكر ان لم يستطع صولة تلقي على البازل أثقاله[1]

وهذان البيتان على الرغم من استحسان ابن سعيد لهما[2]، ليسا مما يستحسن، فقوله « وأمثاله » زيادة لا فائدة فيها، كما أن قوله « وكل من تحمد أفعاله »، يدل على أن « الشيخ وأمثاله » ممن لا تحمد أفعالهم، هذا مع أن معنى البيتين مما لا يليق برجل جد في تحصيل العلم وتعليمه. ونحو ذلك قوله:

ألا بأبي وغير أبي غزال أتى وبراحه للشرب راح
فقال منادمي في الحين: صفه فقلت: الشمس جاء بها الصباح[3]

وقوله:

ولما رأيت الصبح لاح بخده دعوتهم رفقاً تلح لكم الشمس
وأطلعها مثل الغزالة وهو كالغزال فتم الطيب، واكتمل الانس[4]

وقوله:

شربنا كمصباح السماء مدامة بشاطي غدير والازاهير تنفح
وظل جهول يرقب الصبح ضلة ومن أكؤسي لم يبرح الليل يصبح[5]

ومن مشهور شعره قوله:

وقائلة أتصبوا للغواني وقد أضحى بمعرقك النهار
فقلت لها: حثثت على التصابي «أحق الخيل بالركض المعار »[6]

(١) المغرب ٢/ ٢٠٨، نفح الطيب ٣/ ٣٨٤
(٢) المغرب ٢/ ٢٠٨
(٣) المصدر نفسه ٢/ ٢٠٨، نفح الطيب ٣/ ٣٨٤ وفيه « في الحسن صفة »
(٤) نفح الطيب ٣/ ٣٨٥
(٥) المغرب ٢/ ٢٠٩، ونفح الطيب ٣/ ٣٨٥ وفيه « بمصباح ».
(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٨١، نفح الطيب ٤/ ٣٣٢، والبيتان في أخبار وتراجم اندلسية ص ١٧، الخريدة قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/ ٥٧٢، وفيها «أتكلف بالغواني » وفي انباه الرواة ٤/ ١٠٨ «تكلّف » وفي فوات الوفيات ٢/ ٧٩، وعيون التواريخ «أتهفو للغواني » وفي بغية =

وقوله: وقد خرج أهل مالقة للاستسقاء، والغيث قد ابتدأ بالنزول، فعند خروجهم ارتفع:

خرجوا ليستسقوا وقـــد نشأت بحريـــة يبـــدو لهـــا رشح
حـــتى إذا اصطفوا لدعوتهم وبـــدا لاعينهم بهـــا نضـــح
كشف الغطـــاء اجابـــة لهم فكأنمـــا جـــاؤوا ليستصحوا[1]

وقوله – وهو من جيد شعره – في فقهاء مالقة:

إذا رأوا جملاً يـأتي عـلى بعـد مـدوا إليـه جميعاً كـف مقتنـص
ان جئتهم فارغـاً لزوك في قرن وإن رأوا رشوة أفتوك بالرخص[2]

وهذه الابيات تدل على أن ابن الطراوة أوتي ملكة الشعر وكان مقتدراً على نظمه اقتدار العلماء الشعراء الذين لا يصلون – في الغالب – إلى درجة المبدعين من الشعراء إلا قليلاً.

أما نثره الأدبي فلم أوفق في العثور على شيء منه مع تيقني أنه كان له نثر أدبي، نص على ذلك ابن عبد الملك المراكشي إذ قال: « .. وينشيء الرسائل »[3] وذكر ان أبا الحسين بن الطراوة وأبا الحسن الحصري كانت بينهما « مخاطبات نال كل واحد منهما فيها من صاحبه »[4].

= الوعاة ٢/ ٣٤١ «أتصبو بالغواني» أما «حثثت» فمكانها في الخريدة قسم شعراء المغرب والأندلس ٣/ ٥٧٢ وأنباه الرواة ٤/ ١٠٨ «حضضت» وفي بغية الوعاة «خضبت».

(١) الذيل والتكملة ٤/ ٨١، والأبيات في برنامج شيوخ الرعيني ص ١٤٤ وفيه في البيت الثالث «الغمام... فكأنما خرجوا»، وهي في الخريدة قسم شعراء المغرب والأندلس ٣/ ٥٧١ وفيها في البيت الأول «سحرية قمن بها» وفي الثاني «فكأنهم خرجوا» وفي وفيات الاعيان ٤/ ١٦٠ وفيها في البيت الأول «وقد نجمت غربية قمن بها السح» وفي الثاني «رشح» وفي الثالث «السحاب» وفي انباه الرواة ٤/ ١٠٧ وفيه وفي الأول «يبدو بها» وفي الثالث «وكأنما» وانظر فوات الوفيات ٢/ ٧٩ – ٨٠، وعيون التواريخ ١٢/ ٢٤٨ – ٢٤٩.

(٢) المقتضب من تحفة القادم ص ١١، الذيل والتكملة ٤/٨١، فوات الوفيات ٢/٧٩، عيون التواريخ ١٢/ ٢٤٨، بغية الوعاة ١/ ٦٠٢ وفيه «أوجئتهم»، وانظر الخريدة قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/ ٥٧٢ ففيه بيت غير مستقيم الوزن.

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩

(٤) المصدر نفسه ٤/ ٨٠

وقد ذكر ابن بسام رسالة لابي الحسن الحصري خاطب بها ابن الطراوة منها « ... ومما أضحكني ملء فيّ، وأطاشني وليس الطيش فيّ، هذا المتنحوي المتنخوي. سقط إلى دانيه وطمع في الاجادل، وإن كان أضعف من العنادل، فعاد ذمراً، وإن كان زمراً، وبعث رسوله لي يقول: كيف تكتف نقري؟ فقلت: إن كان الجنون داء فالكي يبري »[1].

أما رسائل ابن الطراوة ومخاطباته الحصري فلم يتيسر لي الحصول على شيء منها لتتسنى دراستها والتعرف على سمات أسلوبه منها، غير أنه من الممكن أن نتلمس بعض خصائص نثره من تعقيباته في رسالته « الافصاح » التي خصصها لنقد كتاب الايضاح لابي علي الفارسي من ذلك قوله: « فلشد ما خدع نفسه، وغبن رأيه من عدل عن التواليف المسندة، والقوانين المقيدة كالجمل، والكافي، وكتاب سيبويه الشافي، وفرغ للايضاح والشيرازيات، والخصائص والحلبيات ترجمة تروق بلا معنى، واسم يهول بلا جسم، إلا تشدقاً بالكتب، واحالة على الصحف، وان هذا لهو الخسران المبين »[2].

وقوله في موضع آخر: « ... لان الغرض المقصود من هذه الرسالة التنبيه على مواضع الخطأ من هذا الكتاب والتقصير، لا ما يحتاج إليه من الشرح والتفسير، لانه مبني على تعجيز الناظر فيه، لا تعليم المستند إليه، بما وقع فيه من تقديم ما ينبو ذهن المبتدىء عنه، وتأخير ما لا بد منه وتشعب كل باب فيه بما شذ منه، مما نظمه سيبويه على أبواب، ونزله على نظام، بعد فراغه من اثبات قواعده، وتقريب مسائله وشواهده »[3].

وكذلك قوله في موضع ثالث: « وهذه اشارة يسيرة فيما تنطوي عليه هذه الابواب من وجوه النظر وتزاحم المعاني عليها، وإنما لوحت لك بهذا ليكون منك بتفقد أكيد، واعتناء شديد، فإن هذا الرجل لفّ القول فيها على غيره، ولم

---

(١) الذخيرة ٤/ ١/ ٢٥٠

(٢) الافصاح ل ٩

(٣) المصدر نفسه ق ١٠

يفرق بين حلوة ومرة، وما (بسطه) سيبويه في صفحات كثيرة، (اختصره)[1] في كلمات يسيرة، فصار الناظر فيه بين فوت الراحة وعدم المعرفة، وكلام سيبوية أسهل للفك، وأجلى للشك، وأقرب للمتناول، وأشرف للمحاول من هذه الخزعبلات، والاسماء المهولات »[2].

ففي هذه النماذج ما يدل على ما كان يتمتع به ابن الطراوة من قدرة على حسن الاداء فعبارته واضحة، جيدة الرصف، متقابلة الاجزاء، يوشيها شيء من السجع الذي يزيد الجرس جمالاً، ولا يطغى على الفكرة التي يمتلك أبو الحسين زمامها، ويتأتى له التعبير عنها وإن دقت، ولعل في هذا ما يفسر إقبال الطلبة عليه، ورغبتهم في كلامه وتنافسهم في نقله وجمعه كما ذكر القفطي[3].

---

(١) في الأصل: «ما اختصره سيبويه في صفحات كثيرة بسطه في كلمات يسيرة وما أثبته هو الموافق للمعنى.

(٢) الافصاح ل ١٢

(٣) انباه الرواة ٤/ ١٠٧، وانظر الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٣٨

(المبحث السابع)
صفاته وأخلاقه

لم تذكر المصادر التي بأيدينا شيئاً عن صفات أبي الحسين بن الطراوة الجسمية، ولم يكن ذلك مما يعنى به قدامى المترجمين.

أما عقليته وأخلاقه فمما يمكن أن نتلمس شيئاً منه فيما وصل إلينا من أخباره وآثاره فلقد كان الرجل واسع الافق يجمع بين التعمق في النحو والتضلع في الأدب، وبين التفهم لما في الموروث النحوي من نواحي القصور.

ولعل مما ينبغي ذكره هنا أن ابن الطراوة أقدم على أكثر الكتب النحوية تداولاً في عصره، فتعرض لنقدها، فقد ضمن كتابه «المقدمات» الذي ألفه لحل مشكلات الكتاب - تخطئة سيبوية في كثير من المواضع، كما خطأ الزجاجي في مواضع من كتابه الجمل، وألف رسالة في نقد الايضاح لابي علي الفارسي.

.. وكان أبو الحسين جريئاً في تفنيد ما يرى وهنه من آراء سيبويه، والزجاجي، والفارسي، معتداً برأيه يحشد الحجج والبراهين لتأييده، وكان ذلك في مقدمة ما آثار عليه ثائرة العلماء في عصره وفيما تلاه من عصور، ظانين أن في توهين وجهة نظر سيبويه قضاء على النحو العربي، وأن في تخطئة الفارسي افساداً للعربية، ولو تأملوا قول أبي الحسين: «ولا تثريب علينا فيما نلم به من الخلاف على سيبويه - رحمه الله - في اليسير من نظره، لا في شيء من نقله لان تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمت له التفرقة بين الحالتين عوفي من إنزال الظنة بنا وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا»[1].

(١) الافصاح ل ٢ - ٣

.. وكان أبو الحسين مع سعة أفقة «صاحب مزاج حاد عنيف، وتلك سمة تكاد تكون لازمة لامثاله من أصحاب الشخصيات القوية، والملكات الفنية، فيكون صاحبها مرهف الحس لا يمالىء ولا يداري، بل يقول ما يعتقد أنه صواب، ويعنف على مخالفيه في الرأي، ولا تأخذه فيهم لومة لائم»[1].

.. وكان أبو الحسين يأخذ من الحياة بشيء من المتعة، فيشهد مجالس اللهو، ويصف الشراب والساقي - في شعره - شأن كثير من أدباء عصره، وأحب أن أذكر هنا أن ذلك - فيما يبدو - كان في مرحلة شبابه، فلقد وصفه ابن الابار بقوله: «وكان معروفاً بدين وفضل وسنة»[2] وفي اشارة التعيين «معروفاً بدين وأمانة»[3] - والله أعلم.

(١) الأستاذ ابو الحسين بن الطراوة ص ٣٢ - ٣٣

(٢) التكملة رقم (١٩٧٩)

(٣) اشارة التعيين ص ٤٠

(المبحث الثامن)

وفاته وعمره

ذكر السيوطي أن القاضي عياض ذكر ابن الطراوة في شيوخه ولم يؤرخ وفاته[1].

وذكر القفطي، والعماد الاصفهاني أنه توفي قبل سنة ثلاثين وخمسمائة[2].

وقال الضبي «توفي في شهر شوال ٥٢٨ »[3]، وقال ابن الابار في التكملة «توفي في رمضان سنة ٥٢٨ »[4]، وفي المقتضب من تحفة القادم «وفاته في رمضان - وقيل في شوال - سنة ثمان وعشرين وخمسمائة »[5]. ونحو ذلك في الذيل والتكملة[6].

وذكر القفطي أنه مات بالاندلس[7]، ونص اليمني على أنه توفي بمالقة[8].

ولا نعلم على التحديد عمره حين وافاه الاجل، فمن المصادر ما يذكر أنه «توفي عن سن عالية »[9] ومنها ما يذكر أنه «مات وقد قارب التسعين »[10]

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٤١

(٢) انباه الرواة ٤/ ١٠٧، خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/ ٥٧١

(٣) بغية الملتمس ص ٢٩٠

(٤) التكملة رقم (١٩٧٩)

(٥) المقتضب من تحفة القادم ص ١١

(٦) الذيل والتكملة ٤/ ٨١، وانظر اشارة التعيين ص ٤٠

(٧) انباه الرواة ٤/ ١٠٧

(٨) اشارة التعيين ص ٤٠

(٩) الذيل والتكملة ٤/ ٨١

(١٠) بغية الملتمس ص ٢٩٠

ومنها ما يذكر أنه «عاش نيفا وتسعين عاماً»[1].

ويبدو أن تحديد عمره بقرابة تسعين عاماً أرجح، لان قائله وهو الضبي أندلسي قريب من عصر المؤلف بل تلميذ تلميذه السهيلي[2].

(١) خريدة القصر قسم شعراء المغرب والاندلس ٣/ ٥٧١

(٢) بغية الملتمس ص ٣٦٧

((الفصل الثاني))

آثاره

تختلف كتب التراجم عندما تتعرض لذكر مؤلفات ابن الطراوة، فمنها ما يكتفي بقوله: « وله مصنفات في النحو مشهورة مذكورة »[1]. ومنها ما يذكر طرفا من تلك المؤلفات ثم يعقب على ذلك بقوله: « الى غير ذلك من مصنفاته »[2]

وفيما يلي بيان بأسماء المؤلفات التي استطعت التعرف على أسمائها مع تعريف بالموجود منها، وبما وجدت منه نصوصا في المصادر التي اطلعت عليها:

١ - الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح:

توثيق نسبته

وهو رسالة انتقد فيها كتاب الايضاح لابي علي الفارسي واليها اشار ابن عبد الملك في قوله « ... ومن غامز ينسبه الى الاعجاب بنفسه كابن خروف، فانه اتبع شرحه كتاب سيبويه التعقيب عليه في مقدماته على كتاب سيبويه، وتنبيهاته على ايضاح الفارسي »[3]

كما أشار اليها حاجي خليفة اذ قال: «وعلى الايضاح اعتراضات لابن الطراوة النحوي »[4]. والبغدادي حيث قال: «له الاعتراض على الايضاح لابي علي الفارسي في النحو »[5]

---

(١) انباه الرواة ٤/ ١٠٧

(٢) الذيل والتكملة ٤/ ٨٠ (٣) المصدر نفسه

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / لحاجي خليفة / عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين بالتقايا ورفعت بيكله الكليسي. أعادت طبعه بالاوفست مكتبة المثنى - بغداد ٢١٣/١

(٥) هدية العارفين ٣٩٨/٥

وقد صرح باسم « الافصاح » ابن ابي الربيع ففي التذييل والتكميل « قال ابن ابي الربيع: ان ابن الطراوة ذكر ذلك في الافصاح الذي ألفه لبيان غلط الايضاح على زعمه »[1] كما صرح بذلك اليمنى فقال: « وله الافصاح على كتاب الايضاح »[2]. ومن الافصاح نسخة خطية بمكتبة الاسكوربال رقمها (١٨٣٠)[3] وقد حصلت على مصوره منها، كتب على صفحة عنوانها « كتاب رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح تأليف أبي الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي رحمه الله وغفر له بمنّه كذا وجدت اسمه بخطة »[4].

وجاء في مستهلها قوله: « رسالة الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح: تأليف اصحاب من جملة الكتاب خصهم الاستاذ الاوحد ابن الطراوة بمكنون بحثه، وآثرهم على الجملة من أعيان وقته »[5]

ومن يقرأ هذه المقدمة يظن ان جماعة من تلاميذ ابن الطراوة « جمعوا آراء الشيخ وان الشيخ لم يقصد جمعها في رسالة، وانما هي نقدات قالها في مجالسه، وانهم اجتمعوا فصاغوها ورتبوها على ابواب الايضاح[6].

ولكن الباحث لا يلبث ان يطمئن الى ان ما في هذه الرسالة هو كلام ابي الحسين بن الطراوة استنادا الى كثير من الادلة منها:

١ - ذكر ابن ابي الربيع - فيما ينقله ابو حيان عنه - واليمني هذه الرسالة في مؤلفات ابن الطراوة ولم يشيرا الى أنها من جمع تلاميذه.

٢ - أشار في هذه الرسالة الى كتابه « المقدمات » فقال:

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ل ٢٦٦
(٢) اشارة التعيين ص ٤٠
(٣) تاريخ الادب العربي / كارل بروكلمان / ترجمة د. عبد الحليم النجار /م. دار المعارف / ط ثانية ١٩٢/٢
(٤) الافصاح ل ١
(٥) المصدر نفسه ل ٣
(٦) الاستاذ ابو الحسين ابن الطراوة ص ٤٧

أ - « ولعل من ينظر في هذه الرسالة يظن علينا ان بعض ما قدمنا من الجمل معاد بل ما فيه جملة الا مخالفة غيرها في معناها، كما خالفتها في رصفها، وهذا مبين في « المقدمات الى علم الكتاب، وشرح المشكلات على توالي الابواب - ان شاء الله »[١].

ب - « وعندنا الا نرد من قوله الا ما تفرد به، او خالف سيبويه فيه، ونكل غير ذلك الى المقدمات، فمن تاقت نفسه الى التشفي من هذا الفصل، والوقوف على حقيقة اعراب الفعل، التمسه من ذلك الكتاب، او باحثنا عنه ان شاء الله »[٢].

جـ - « وهذا يأتي شرحه والاحتجاج عليه وله في المقدمات ان شاء الله »[٣] ولو كانت من جمع تلاميذه لقالوا: وهذا بينه الشيخ أو الاستاذ في المقدمات، أو قالوا: هذا شرحه واحتج له في المقدمات ونحو ذلك.

٣ - ومن الدلائل على ذلك أن الرسالة تسير على نسق واحد من ناحية أسلوبها فأنت اذ تقرؤها لا تجد اختلافا في الاسلوب، أو تغيراً في طريقة المناقشة فاذا أضفت الى ذلك ما تصادفه اثناءها من اسناد الحديث الى مفرد كقوله:

« ولعل من سمع كلامي يقول: وما قدر هذا النظر، وانما زيد مبتدأ وضربته الخبر[٤] » وقوله: « وقد أشرت فيما مضى من الرسالة الى ما يجوز فيه النقل ولا يجوز فيه الحذف »[٥] تبينت أن هذه الرسالة من كلام أبي الحسين بن الطراوة.

أما ما جاء في مستهل الرسالة من القول بأنها « تأليف أصحاب من جملة الكتاب »[٦] فيمكن حمله على أن « هذه الرسالة أملاها الشيخ في آخر حياته على

---

(١) الافصاح ل ٣
(٢) المصدر نفسه ل ٦
(٣) المصدر نفسه ل ١٠
(٤) المصدر نفسه ل ٩
(٥) الافصاح ل ١٦
(٦) المصدر نفسه ل ٢

خاصة تلاميذه أولئك الذين كانوا يحملون آراءه، ويدافعون عن مذهب شيخهم أمام ابن الباذش وتلاميذه، ثم أعجله الموت عن النظر في هذه الرسالة ليكتب لها تقديما، فلما مضى الشيخ أبرزوها للناس، وقالو في مقدمتها مقالتهم... »[1].

زيادة في توثيق نسبة الرسالة الى أبي الحسين بن الطراوة:

ما تقدم ذكره يدل على أن نسبة هذه الرسالة الى أبي الحسين صحيحة، ومما يزيد في توثيقها أن الرسالة اشتملت على كثير من الاراء نجدها منسوبة الى ابن الطراوة في كتب النحو من ذلك:

أ - جاء في ارتشاف العرب قول أبي حيان وهو يتحدث عن اختلاف النحاة في اعمال المصدر المعرف ب «أل»: « ..الرابع: التفصيل بين أن يعاقب الضمير « أل » فيجوز اعماله أولا فلا يجوز وهو مذهب ابن الطراوة، وأبي بكر بن طلحة، واياه اختار، فمثال المعاقبة إنك والضرب خالدا لمسيء

ومثال غير المعاقبة: عجبت من الضرب زيدا عمرا »[2]

وفي الافصاح فأما قوله:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

فلام التعريف فيه معاقبة للعائد عليه، تقديره: ضعيف نكايته عدوه، كأنه قال: قليل اساءته عدوه، ثم وفق للصواب بغير كفيل بقوله: ولم يجيء من المصادر شيء بالالف واللام معملا في التنزيل، وهذا هو الحق الذي لا غنى عنه ولا بد من الاقرار به.

ومثله قول الآخر:

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

أراد عن ضربه، وعاقبت لام التعريف العائد فيه »[3]

---

(١) الاستاذ ابو الحسين بن الطراوة ص ٤٧

(٢) ارتشاف الضرب ص ١١٥٤

(٣) الافصاح ل ١٥

ب -وجاء في التذييل والتكميل « وقد ادعى ابن الطراوة أن الطريق مبهم بناء منه على أن كل مكان يستطرق فيه فهو طريق، قال ابن أبي الربيع: إن ابن الطراوة ذكر ذلك في الافصاح الذي ألفه لبيان غلط الايضاح على زعمه »[١].

وما أشار اليه ابن أبي الربيع ورد في الافصاح في قوله: « وزعم في هذا الباب أن قول الشاعر:

لَـــدْنٌ بهز الكـــف يعسل متنـــه   فيـــه كما عسل الطريــقَ الثعلـــبُ

انه محذوف منه حرف الجر كأنه عسل في الطريق، وقد ظن قوم هذا، وليس الامر على ذلك. وانما قال سيبويه: ومثل ذلك[٢] مشيرا الى المكان الذي قد ذكره، لان الطريق صفة غالبة على كل مكان مستطرق من بر وبحر وأرض »[٣]

هذا ولما كان الافصاح هو الأثر الوحيد الذي وصل الينا من آثار ابن الطراوة - فيما أعلم - أصبح لزاما عليّ أن أتحدث عنه بشيء من التفصيل، ففي الحديث عنه بيان لمكانة الرجل العلمية ومقدرته على مناقشة النصوص، وطريقته في ترجيح ما يرى رجحانه وتوهين ما يرى ضعفه، وذلك مما يساعد على التعرف على منهجه النحوي كما هو لا كما يصوره من حرصوا على ابطال آرائه ورد اختياراته.

سبب تأليف الأفصاح ونظرة ابن الطراوة الى كتاب الايضاح:

يقول ابن الطراوة في هذا الصدد: « وكان الذي حدا الى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات، وتظاهر المصحفين لتقديمه على التواليف المسندة خروجا من شرط النقل عن أهل الثقة، والإسناد الى

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ ل ٢٢٦

(٢) كتاب سيبويه / « أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر / ت : عبد السلام هارون دار القلم ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م ١/ ٣٥

(٣) الافصاح ل ١٩

الأئمة، حتى درست آثار المتقدمين، وأمحت سبيل المؤلفين، فطمسوا أعين الناظرين، وخلصوا الى قلوب الناشئين.. »(١)

فكتاب الايضاح - عند ابن الطراوة - ليس جديرا بما أحيط به من عناية، فهو وان أعد للناشئين الا أنه « خلا من الترتيب والأحكام الذي يناسب المبتدئين »(٢)يقول ابن الطراوة في ذلك: لأنه (الايضاح) مبني على تعجيز الناظر فيه، لا تعليم المستند اليه بما وقع فيه من تقديم ما ينبوذهن المبتدىء عنه، وتأخير ما لا بد منه وتشعب كل باب فيه بما شذ منه مما نظمه سيبويه على أبواب، ونزله على نظام، بعد فراغه من اثبات قواعده، وتقريب مسائله وشواهده. »(٣)

وفي موضع آخر: »...، فإن هذا الرجل لفّ القول فيها على غيره ولم يفرق بين حلوه ومره وما (بسطه) سيبويه في صفحات كثيرة، (اختصره) في كلمات يسيرة، فصار الناظر فيه بين فوت الراحة، وعدم المعرفة، وكلام سيبويه أسهل للفك، وأجلى للشك، وأقرب للمتناول، وأشرف للمحاول من هذه الخزعبلات والأسماء المهولات، والله المستعان »(٤)

فكتاب سيبويه أنفع وأيسر عند ابن الطراوة - من كتاب الايضاح، وكذلك كتاب الجمل للزجاجي، وكتاب الكافي للنحاس.

قال ابن الطراوة: « شغل في هذا الباب بخلط الالفاظ بالاعراب، وتقديم ما عهدنا تأخيره، وترك ما يتعين تفسيره، مع كثرة الخطأ وقلة الصواب، فمن اقتصر عليه خرج منه كما دخل فيه، فكتاب الجمل في هذا وغيره أنفع في المعرفة وبالله التوفيق ».(٥)

---

(١) المصدر نفسه ل ٢

(٢) الاستاذ أبو الحسين ابن الطراوة ص ٤٧

(٣) الافصاح ل ١٠

(٤) الافصاح ل ١٢

(٥) المصدر نفسه ل ٢٣

وقال في موضع آخر «من الحق على من سلم حسه، ونصح نفسه أن يطالع هذا الباب في كتاب الجمل، ليفصل بين ما تقيد منه وبين ما عبر هذا الرجل عنه، فان فعل ذلك وأنصف وقف من ترتيبه له، ووضع فصوله واجراء فروعه على أصوله، واتقان عوامله وأجريته وغير ذلك من أحواله، على ما يتبين فضله، ولا يسع جهله»[١].

وقال في مكان آخر «فلشد ما خدع نفسه، وغبن رأيه من عدل عن التواليف المسندة والقوانين المقيدة كالجمل والكافي، وكتاب سيبويه الشافي، وفرغ للايضاح والشيرازيات والخصائص والحلبيات، ترجمة تروق بلا معنى، واسم يهول بلا جسم»[٢]

منهج ابن الطراوة في الافصاح:

أبان ابن الطراوة منهجه في رسالته هذه بقوله: «وانما قصدنا الى الافصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من التقصير مما تفرد (به)[٣] أو خرج عن نص سيبويه، فأما ما سوى ذلك مما قال فيه مع غيره فأكثر من أن أحصيه، وأبعد مشقة من أن أستوفيه..»[٤].

وقال في موضع آخر «... وعندنا ألا نرد من قوله الا ما تفرد به، أو خالف سيبويه فيه، ونكل غير ذلك الى المقدمات..»[٥]

وقال في موضع ثالث: «... هذا والذي بعده وافق فيهما من قبله، ولم يعدل عن رأيه: وقد عهدنا ترك القول الا فيما حرف فيه أو قصر..»[٦]

---

(١) المصدر نفسه ل ٢٥

(٢) الافصاح ل ٩

(٣) زيادة يقتضيها السياق وهي للدكتور البنا - انظر الاستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٤٣

(٤) الافصاح ل ٤

(٥) المصدر نفسه ل ٦

(٦) المصدر نفسه ل ١١

وهذا يعنى أن ابن الطراوة في نقده للايضاح لا يعنى الا بما تفرد به الفارسي أو خالف فيه سيبويه، وقد بين في موضع آخر أنه لا يعرض لكل ذلك وإنما يأخذ أمثلة ونماذج تكفي لبيان مراده، قال « ... وفي هذا الباب أشياء كثيرة لم نعرض لها مما تفرد به، أو قلد فيه غيره، أو حاوله على غير جهته، لأنا انما نبسط القول فيما عرضنا له، ليكون عيارا على ما أعرضنا عنه »[1] هكذا قال ابن الطراوة رحمه الله غير أن الملاحظ أنه لم يقتصر في نقده على ما تفرد به الفارسي أو خالف فيه سيبويه وسيأتي بيان ذلك.

وعلى أي حال فالذي يطالع رسالة الافصاح يجد ابن الطراوة معنياً بتعقب الفارسي في ايضاحه والتنبيه على مواطن زلله - عنده - في عباراته أو أمثلته أو أحكامه أو أعاريبه «وقد يتناول أحياناً استخدامه لبعض المصطلحات، أو ما تعرض له لبيان دلالة لغوية أو نحوية، كما قد يأخذ عليه بعض التعريفات »[2]

وفيما يلي نماذج لأهم هذه الجوانب:

أ - نقد العبارة

وابن الطراوة اذ يعرض لنقد عبارة الفارسي يتناولها من حيث المعنى تارة فقد أخذ على أبي علي الفارسي مفاضلته بين الاسم والفعل في الاسناد قال « قال المؤلف: الاسم في باب الاسناد اليه، والحديث عنه أعم من الفعل، ففاضل بين الاسم والفعل في الأخبار عن كل واحد منهما والفعل لا يخبر عنه، ولا يسند اليه البتة، وإنما يفاضل بين الشيئين اذا اجتمعا في وصف واحد وكان أحدهما أفضل من الآخر في ذلك الوصف، وهما جميعاً يحلانه نحو قولك: زيد أطول من عمرو، وكلاهما طويل، ولزيد فضل على عمرو في الطول »[3].

---

(١) المصدر نفسه ل ٣

(٢) الاستاذ أبو الحسين ابن الطراوة ص ٥٠

(٣) الافصاح ل ٣، وانظر الايضاح ص ٧

وهذا الذي ذكره ابن الطراوة هو الصواب.

ويتناولها تارة أخرى من الناحية النحوية التطبيقية فهو يأخذ على الفارسي أنه أتى « بلما » ولم يأتِ لها بجواب قال « .. ثم قال: فلما اجتمعا في تعدي الفعل، ولم يأتِ بجواب لما. وهذه أعراض لا تسعها العقول، وأوقار لا تنهض بها الفيول فحسبنا الله ونعم الوكيل ».[1]

هكذا قال، وعبارة الفارسي في ايضاحه: « فلما اجتمعا في هذا المعنى اجتمعا في تعدي الفعل الى جميع ضروبهما[2] » وعليه فلا مجال لنقد ابن الطراوة إلا إن كانت النسخة التي اطلع عليها ليست فيها « اجتمعا » الثانية وهو ما أرجحه.

كما أخذ على أبي علي الاضافة الى المصدر المؤول. قال « وفيه الاضافة الى أن وفي غيره من الأبواب في مثل قوله: بدلالة أن في كل موضع يقع فيه اسما وهذه عجمة قبيحة، تنبو عنها الاسماع ولا تقبلها الطباع »[3].

وهذا الذي ذهب اليه ابن الطراوة خطأ، واستعمال الفارسي صحيح فصيح، وسيأتي أنه جاء في القرآن الكريم في مواطن عديدة[4].

ب - نقد الأمثلة:

تتبع ابن الطراوة أبا علي الفارسي في كثير من أمثلته، فبين خطأ تقديم الفاعل والمفعول في مثال الفارسي: زيد الخبز أكله فقال: « ... ومنها قوله: زيد الخبز أكله، فلو اجتمعت الجن والانس، وكان بعضهم لبعض ظهيرا، ما فهموا هذا الكلام، ولعل مظاهرا علينا، جامعاً في الباطل على امضائه يزعم أن ما

---

(١) الافصاح ل ١٧

(٢) الايضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي ت: د. حسن شاذلي فرهود/ م دار التأليف ط أولى ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م ص ١٧٧

(٣) الافصاح ل ٢٣، وانظر ل ١٢، وانظر الايضاح ص ١٣٢، ص ٢٢٩

(٤) انظر ص ٣١٧ وما بعدها

ألفيناه منصوباً في النسخ مرفوع، يرى أن ذلك يشيله من الورطة، وينفس ما حاق به من الضغطة، فلعمر الله لهو في تلك الحال من الخطأ أسوأ مصرعاً، ومن الصواب أبعد منزعا، لما سوغه من العائد وتكلفة من الترتيب الفاسد، وقد أشرنا الى هذا في هذه الرسالة عند قولنا: زيد عمرا قصد، والبرهان الجلي في منع هذا وغيره في المقدمات، مع أن هذا الكلام تمجه الاذان ولا تقبله الأذهان »[1].

وهذا الذي ذكره ابن الطراوة صحيح.

كما بين خطأه في الحاق الفاء التي تربط الجواب بالشرط بخبر المبتدأ في قوله: كل رجل في الدار فمكرم ومحمود قال: « قال في هذا الباب: كل رجل يأتيني فله درهم، وكل رجل في الدار فمكرم ومحمود، والفاء لا تجوز في « مكرم البتة، لأن « في الدار » أمر ثابت، واستقرار حاضر، وإنما تدخل الفاء مع توجه الامكان، ووقوع ما بعدها لكون ما قبلها مشترط فيه، فان وجد الأول وجد الثاني لوجوده، وإن عدم عدم، وهذا لا يكون إلا مع التصريح بلفظ الفعل: مثل قوله: الذي يأتيني فله درهم، فان الدرهم يجب بوجوب الاتيان، وان ترك الفاء كان له درهم أتى أو لم يأت، والفاء هنا رابطة لجواب الشرط، لأنه اذا قال: الذي أوكل فكأنه قال: من أوما فحمل على ما لو تكلم به لم ينقص »[2]

ولا يخفى أن زيادة الفاء في خبر المبتدأ في نحو مثال الفارسي خطأ عند كثير من النحاة والأولى ما ذهب اليه ابن الطراوة.

كما بين الخطأ في معنى المثال الذي ذكره أبو علي في باب الأخبار بالذي وبالألف واللام وهو قوله: الذي يطير الذباب فيغضب زيد « وبين أن هذا الخطأ ناجم عن وضع الفاء في غير موضعها وذلك في قوله: « وقال في باب الاخبار: الذي يطير الذباب فيغضب زيد، فحمل المسائل عليه وجلب الفوائد اليه،

---

(١) الافصاح ل ١١، انظر الايضاح ص ٤١

(٢) الافصاح ل ٨، انظر الايضاح ص ٥٦

ووضع هذه المسألة واهٍ، وبناؤها متداعٍ، والأحرى بها، والأوجب فيها أن تكون الفاء رابطة تربط المعلول بالعلة أو المسبب بالسبب، نحو قولك: سرت حتى أدخلَ المدينة، ومرض حتى لا يرجونه.

وهذا المعنى سخيف، لأنه جعل طيران الذباب بطبعه علة أو سبباً لغضب زيد في نفسه، ولو قال: ينزل الذباب على زيد ونحوه مما يكون سبباً لغضبه جاز، فان جعل الفاء عاطفة حمل جملة على جملة وليست معها لمقام واحد نحو: يقوم زيد من نومه فيستوي الزرع على سوقه، ونحو هذا من برد الكلام وسخيف الخطاب »[1].

والمثال الذي ذكره الفارسي وانتقده ابن الطراوة غث كما ذكر.

ويستطيع الباحث الذي يتأمل أمثلة الفارسي وانتقادات ابن الطراوة لها، أن يتبين أن لكل من الرجلين منحى - يختلف عن الآخر، فأبو علي الفارسي بصرى الهوى مولع بالاقيسة النحوية، وابن الطراوة كوفي النزعة يزهد في الاقيسة النحوية التي تؤدي الى اجازة تراكيب لم ترد عن العرب، ولعل مما يدل على ذلك قول ابن الطراوة: « ... لكن اذا أدى التصريف الى مالا يعقل وجب أن يطرح ويهمل ولا يوضع جواباً عن معقول، ولا يسلك فيه سبيل المفيد المفهوم فان ذلك بالمجيب اخلال، وعيب لا يستقال، وفي هذا القدر ندركه بالعتاب، ونخصه بالملام، مع أن سيبويه لم يذهب من هذا الباب الذي سموه الأخبار الا فيما تكلمت فيه العرب، وأتى في الاشعار والخطب، ولم يعد فيه الى تقديم اسمين نحو: زيد عمرو الضاربه، ونحوه مما تمجه الآذان ولا تقبله الأذهان »[2].

جـ - نقد الاحكام النحوية:

تتبع ابن الطراوة الفارسي فانتقد كثيراً من أحكامه النحوية، وفيما يلي نماذج لذلك:

١ - أخذ ابن الطراوة على أبي علي الفارسي أنه سوّى بين المثنى وجمع

---

(١) الافصاح ل ٨، وانظر الايضاح ص ٦٠

(٢) الافصاح ل ٩

المذكر السالم وبين الأفعال الخمسة في التغيير الذي يلحقها للاعراب، ويفهم منه أن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة عند الفارسي حروف، فهي علامات لكون الفاعل مثنى، أو جمعاً مذكراً، أو مفرداً مؤنثاً قال ابن الطراوة: «ومن العجب أنه جعل نون يفعلان ونحوه بمنزلة ألف التثنية لوجود التغيير فيها بالحذف والاثبات أو يريد الألف في يفعلان، والواو في يفعلون، والياء في تفعلين، ومن زعم أن هذا الاختلاف للاعراب فقد جاء بافك عظيم، ووقع من الخطأ في أمر جسيم، قال سيبويه رحمه الله، ان التثنية اذا لحقت الافعال المضارعة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الاعراب، لأنك لم ترد أن تثني «يفعل» هذا البناء فتضم اليه يفعل آخر لكنه انما لحقته هنا علامة للفاعلين، ثم قال: ولم يكونوا ليحذفوا الألف، لأنها علامة الاضمار والتثنية فيمن قال: أكلوني البراغيث، وكذلك الواو في يفعلون، والياء في تفعلين، فالألف في (يفعلان)[1] ضمير الفاعلين لا يتوجه التغيير عليها، ولا يلتبس بها، والنون عوض عن الحركة الذاهبة من آخر الفعل تحذف في الجزم كما تحذف الحركة اذا صارت عوضا منها، والألف في مسلمان حرف الاعراب بمنزلة الدال من زيد يتوجه الاعراب عليها، لما يحدث العامل فيها، فجعل هذا الرجل تعاقب هذه الحروف لما يوجبه فيها الفاعل والمفعول به كالتغيير اللاحق في آخر الاسم لما يوجبه الاعراب، فقال ما شاء وتقلل، وأدمن الحز وأخطأ المفصل، نسأل الله تعالى عوناً على ما يرضيه وتوفيقاً لما يُزْلِف عنده، انه منعم كريم»[2].

وهنا أمران ينبغي أن ننتبه اليهما أولهما: أن الفارسي لم يذكر أن لحاق ألف التثنية وواو الجماعة، وياء المخاطبة للفعل المضارع بحسب الفاعل علامة اعراب، والذي ذكره انما هو أنه كما أن المثنى وجمع المذكر السالم تتغير فيهما علامة التثنية والجمع فتكون ألفاً وواوا في الرفع، وياء في النصب والجر، فكذلك الأفعال الخمسة تتغير فيها النون فثبوتها علامة الرفع، وحذفها علامة النصب والجزم،

---

(١) في الاصل (مسلمان) وهو خطأ من الناسخ.

(٢) الافصاح من ل ٥ - ٦

فالقسمان مشتركان في تغيير الحرف بحسب الموقع الاعرابي[1]، وإن كان التغير في المثنى والجمع المذكر السالم يختلف في طريقته عن التغير في الأفعال الخمسة
وثانيهما: أن الجزء المقبول من كلام ابن الطراوة هنا هو قوله: ان ألف التثنية في المثنى وواو الجماعة في جمع المذكر السالم حرف، وأنها وياء المخاطبة في الأفعال الخمسة ضمائر وهذا هو ما عليه جمهور النحاة - وهو الصواب.

٢ - ذهب الفارسي الى أن قولهم: هما خطان جنابتي أنفها شاذ وخالفه ابن الطراوة فقال «وزعم في هذا الباب أن قول العرب: هما خطان جنابتي أنفها من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا سهو وجهل بما بينه سيبويه في كتابه في باب: ما ينتصب من الاماكن والوقت، ويقال هما خطان جنابتي أنفها يعني الخطين الذين اكتنفا جنبي أنف الظبية[2]، وقال الشاعر وهو الأعشى:

نحن الفوارس يوم الحقو صاحبه   جنبي بظبية لا ميل ولا عزل[3]

فهذا النص لا يمكن دفعه: ولا يسع جهله ومنه قول الفرزدق:

فبتن جنابتي مطرحات   وبت أحل معقود الختام[4]... »[5]

وهذا الذي ذكره ابن الطراوة هو الراجح لاستناده الى السماع ومنه ما ذكر.

٣ - منع الفارسي معاقبة أل «للضمير المضاف اليه، وأجازها ابن الطراوة قال: «ومنع الألف واللام التي للتعريف في هذا ونحوه ان تعاقب الأضافة، وليس في هذا الباب - الصفة المشبهة - مسألة فيها لام التعريف الا وهي معاقبة للعائد على ما قبله وإلا فما الألف واللام في قولك: مررت برجل حسن الوجه[6] ».

---

(١) انظر الايضاح ص ١٢، ص ٢٤
(٢) الكتاب ١/ ٤٠٥
(٣) ديوان الاعشى شرح وتعليق د. محمد حسين م النموذجية/ ن مكتبة الاداب - بالجماميز/ ص ٦٣، وفيه «يوم العين ضاحية... جنبي فطيمة»
(٤) ديوان الفرزدق/ بشرح الصاوي/ م الصاوي ص ٨٣٦
(٥) الافصاح ل ١٩، وانظر الايضاح ص ١٨٢
(٦) الافصاح ل ١٤، وانظر الايضاح ص ١٥٤

وسيأتي أن ما اختاره بن الطراوة هنا هو مذهب الكوفيين، وانه المختار في هذه المسألة[1].

د - نقد الأعاريب:

وقد تعرّض ابن الطراوة لنقد أعاريب أبي علي في كثير من المواضع نكتفي من ذلك بالنماذج الآتية:

١ - ذهب الفارسي الى أن الأبواب من قوله تعالى ﴿**مفتحة لهم الأبواب**﴾[2] مرفوع على البدلية من الضمير الذي في مفتحة، وذهب ابن الطراوة الى أنه مرتفع على أنه نائب فاعل، وأل في الأبواب **معاقبة** للضمير، وكأن التقدير: مفتحة لهم أبوابها. قال ابن الطراوة «وزعم في هذا الباب أن الأبواب من قوله﴿**مفتحة لهم الأبواب**﴾ مرتفع على البدل من المضمر لا على مفتحة، لأنه لا عائد فيه على جنات عدن، وهذا نفسه يلزمه في البدل، لأن بدل البعض والاشتمال لا بد فيه من عائد على الأول فالذي فرعنه فيه وقع - ومنع الألف واللام التي للتعريف في هذا ونحوه أن تعاقب الاضافة، وليس في هذا الباب مسألة فيها لام التعريف الا وهي **معاقبة** للعائد على ما قبله.... واستظهر على البدل الذي وجه الأبواب عليه بقوله: وفي التنزيل: ﴿**وفتحت السماء فكانت أبوابا**﴾[3] فصار ذلك بمنزلة ضرب زيد رأسه وليس في الآية للبدل طريق توجبه، ولا سبب منه يتعلق بها، لأن مثل هذا من الكلام: شيدت الدار فكانت ملجأ حصينا، ومكاناً مكينا، وليس للبدل هنا مذهب، ولا اليه منقلب، فالحاقها به والاستشهاد بها عليه سهو لا يعذر مثله فيه، أو حتى مكانه من الادراك لا يرتضيه»[4].

---

(١) انظر ص ١٢٢

(٢) ص آية ٥٠

(٣) النبأ آية ١٩

(٤) الافصاح ل ١٤، وانظر الايضاح ص ١٥٤

واعراب ابن الطراوة أيسر وأسلم مما ذهب اليه الفارسي فلا تحتاج الآية معه الى تقدير أو ادعاء حذف ليس هناك ما يدل عليه.

٢ - ذهب الفارسي الى أن مربع ومصيف في قول الشاعر:

أمن رسم دار مربــع ومصيــف   بعينيـك من ماء الشؤون وكيف[١]

فاعل للمصدر الذي هو « رسم »، وخالفه ابن الطراوة فذهب الى أنه مرفوع على القطع قال « وذكر في هذا الباب شيئاً من اضافة المصدر الى المفعول ومعه الفاعل واستشهد عليه بقوله:

أمن رسم دار مربــع ومصيــف   بعينيـك من مـاء الشؤون وكيـف

يذهب الى أن « مربع » و« معيف » فاعل برسم والدار مفعول به فكأنه قال: أمن أن رسم الدار مربع ومصيف بكيت، وهذا التقدير زيف لا وجه له، لأن الرسم اسم لما بقي في الدار من الرماد والزبل ونحوهما مما يتذكر به من دمنها وأقام بها، والطلل اسم لما شخص بها من نؤى أو وتد أو أبنية ونحوها مما هو ماثل فيها، واذا ثبت ذلك امتنع من أن يرفع شيئاً أو ينصب كما امتنع الرزق والخبز من ذلك، وبعد فان المربع محل القوم حيث كانوا، والمربع محلهم في الربيع خاصة فالرسم هو المربع والمصيف، وارتفاعه على القطع كما تقول: مررت برجلين مسلم وكافر. قال الله تعالى **﴿قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئةٌ تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة يرونهم مثليهم رأى العين﴾**[٢] [٣]. وما ذهب اليه أرجح ينصره المعنى فلا معنى لقولهم: رسم الدار مربع ».

٣ - وذهب الفارسي الى أن شيئاً في قوله تعالى **﴿ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً﴾**[٤] مفعول لرزق وخالفه

---

(١) البيت في ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني/ ت نعمان أمين طه/ مصطفى البابي الحلبي ط أولى ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م ص ٢٥٣ وانظر الايضاح ص ١٥٨، الامالي الشجرية لابي السعادات هبة الله بن علي « ابن الشجري » / دار المعرفة - بيروت ١/ ٣٥١

(٢) آل عمران آية ١٢

(٣) الافصاح ل ١٤ - ١٥، وانظر الايضاح ص ١٥٨

(٤) النحل آية ٧٣

ابن الطراوة فذهب الى أنه نائب عن المفعول المطلق قال « وذكر في هذا الباب ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئاً﴾ فنصب شيئاً بقوله: رزقا، وهذا خطأ لأن الرزق اسم بمنزلة الطحن، والرعي لا يجوز عمل شيء منه في غيره، وقد بين أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس هذا في أول كتابه فقال: لو قلت: أعجبني طحن زيد الدقيق، وخبز زيد الرغيف، ودهن زيد لحيته لم يجز حتى تقول: من طحن زيد وخبزه ودهنه، وكذلك من قوت زيد عياله، اذا أردت بالقوت ذات الشيء المقوت، فاذا أردت ما يعمل فيما بعده قلت: عجبت من قوت زيد عياله كما تفعل ذلك في الطحن والخبز والرزق كما قال:

سميت بالفاروق فافرق فرقه وارزق عيال المسلمين رزقه

فأما « شيئاً في الآية فانما ينتصب انتصاب الحدث كناية عن العلة كما قال تعالى ﴿لا تجزى نفس عن نفس شيئاً﴾[1] والمعنى قليلا ولا كثيرا، ومثله قوله ﴿لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً﴾[2] كأنه قال ركونا قليلا، وهذا في القرآن الكريم وكلام العرب كثير[3] ».

وما ذهب اليه الفارسي بعيد، وأرجح منه، ما ذهب اليه ابن الطراوة، فالمعنى على ما ذهب اليه ابن الطراوة، ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا قليلا ولا كثيرا.

هـ - نقدات أخرى متفرقة:

وبجانب هذه الأمور الأساسية التي عني ابن الطراوة بتتبعها في ايضاح الفارسي هناك أمور جانبية أخرى كان يأخذها على أبي علي منها ما يعود الى اختلاف في الاصطلاح كما في قوله: « وقال في باب ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين:

---

(١) البقرة آية ٤٨

(٢) الاسراء آية ٧٤

(٣) الافصاح ل ١٤، وانظر الايضاح ص ١٥٥

صار الفاعل مفعولا ، فتعدى الفعل الى ثلاثة مفعولين ، فما أقبح قوله: صار الفاعل مفعولا ، والصواب صار المرفوع منصوبا ، وصار المسند اليه منقولا عنه[1] » .

وواضح من هذا أن زيدا في قولك: أعلم خالد زيدا عمرا خير الناس منصوب عند الفارسي ، وكذلك عند ابن الطراوة ولكنهما يختلفان فيما يطلق عليه ، فالفارسي يسميه مفعولا ، وابن الطراوة يسميه منقولا عنه « وهو في الحقيقة منقول عنه لأن أصل العبارة: علم زيد عمرا خير الناس ، فينقل عنه الاسناد الى خالد ، فتسمية ابن الطراوة مأخوذ من هذه الجهة ، غير أنه من الواضح أن زيدا بعد النقل عنه أصبح مفعولا وقع عليه الفعل ، والهمزة التي دخلت على الفعل هي همزة النقل فتسميته منقولا عنه لا فائدة فيها ، وليس ثمة حاجة تدعو إليها .

ومن تلك ما يعود اختلافهما فيه الى تفسير اللفظ فقد أخذ ابن الطراوة على أبي علي تفسيره للازار بالمرأة قال: « وأنشد:

كـان منـا بحيـث يعكـى الازار

وحكى عن أبي عمرو أن الازار هنا المرأة ، وهذا التفسير خطأ لان العكو هو الشد ولا معنى له في المرأة[2] » .

وما قاله ابن الطراوة صحيح لا تخفى سلامته ، غير أن الفارسي لم يصرح برضاه بما قال أبو عمر[3].

ومنها ما يعود اختلافهما فيه إلى اختلافهما في اشتقاق اللفظ كما في أخذه على الفارسي قوله ان « أوبيت » في قول الشاعر:

---

(١) الافصاح ل ١٦ ، وانظر الايضاح ص ١٧٥

(٢) الافصاح ل ١٩ ، وانظر الايضاح ص ١٨٣

(٣) في الافصاح ل ١٩ « أبو عمرو » أي ابن العلاء أو الشيباني ، وفي الايضاح ص ١٨٣ أبي عمر أي الجرمي والمراد شخص واحد ، لعله الجرمي والواو زيادة من الناسخ

قد أوبيت كل ماء فهي طاوية مهما تصب أفقا من بارد شيم[1]

من «أبى» تقول: أبى زيد الماء وآبيته».

فذهب الى أنه من قولهم «شاة أبواء اذا شربت بول الاروى قال «زعم أنه من آبيته الماء أي جعلته يأبى الماء، وهذا قلب المعنى الذي قصد الشاعر اليه. واعتمد في الطوى عليه، لأنه يقول: ان هذه الحمر قد حرمت كل ماء فهي بذلك طاوية مشرفة الى كل ناحية تشيم منها برقا لحاجتها الى الري، وهو أحالها. مع أن أبى لا يجوز فيه النقل، لأنه تحرك نفساني كما لا تقول: أمدحت زيدا عمرا، والصواب أنه من: أبيت لا من ابت، يقال شاة أبواء اذا شربت بول الاروى، فعرضها ذا يمنعها من الأكل والشرب حتى تموت فضرب للحمر المثل بها: أي منعت الرماة كل ماء فصار ذلك كالداء به قال:

أقول لكسان توكـــل فانـــه أبا لا أخال الضان منه نواجيا

فيا لك من أروى تعاديث بالعمى ولاقيت كلابا مطلا وراميا[2].[3].

وهذا الذي ذهب إليه ابن الطراوة هو الراجح فالمعنى يدل عليه. ومما أخذه على أبي علي خطأه في الرواية قال: «وأنشد:

كـان مكـان الثوب من حقويـا وانمـا هو حقويـه. الهاء للسكت

إني امرؤ أبكي عـلى جاريّـه فلو هلكـت بكيـا عليّـه

كانا مكان الثوب من حقويّه[4].

انصاف ابن الطراوة للفارسي في بعض المواضع:

مما ينبغي ذكره والتنبيه عليه أن ابن الطراوة في رسالته الافصاح وان انتقد

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي كما في شرح اشعار الهذليين للسكري /ت أحمد عبد الستار فراج/ م المدني ١١٢٨/٣ وروايته في الايضاح ص ١٧٣ «فهي ضاوية».

(٢) البيتان لابن أحمر الباهلي كما في ديوانه جمع وتحقيق د. حسين عطوان /م دار الحياة بدمشق ص ١٧٢ - ١٧٣ وفيه «أقول لكناز توقل

(٣) الافصاح ل ١٦، وانظر الايضاح ص ١٧٣

(٤) الافصاح ل ١٩، وانظر الايضاح ص ١٨٣

الفارسي في معظمها ، وتحامل عليه في كثير من هذه الانتقادات إلا أنه قد أنصفه في مواضع قليلة فقال: « وزعم في باب الأفعال المنصوبة ان اذاً لا تعمل في فعل الحال وذلك أن يحدث محدث فتقول: اذا أظنك كاذباً ، وأنت مخبر أنك في حال الظن ، وهذا لا ندفعه ، ولكن انبهم عليه تجميع ما سطر في هذا الحرف سيبويه ، والصواب ما قاله المؤلف إن شاء الله[1] ».

وأثنى عليه في موضع آخر فقال:

« ثم فرع القول في التأنيث والتذكير ، فنظر وأمعن ، وأكثر وأحسن ، وذهب فيه كل مذهب . وبلغ منه الى أبعد مطلب ، بين تصنيف محكم ، وتأليف متراصف متقن مستظهراً بالشاهد من كلام العرب ، مرسلا ماشدا من عنان الأدب ، إلا نبذا يسيرة من باب السهو والنسيان ، مغتفرة في جنب الاصابة والاحسان ، تمد في الكتاب على توالي الأبواب ، غير مخلة بما له في ذلك من الصواب ، والحق أحق أن يتبع[2] ».

أسلوب الافصاح:

عرضت فيما سبق للجانب الموضوعي من رسالة الافصاح ، واتحدث هنا بايجاز عن الجانب التعبيري في هذه الرسالة.

والحديث عن أسلوب ابن الطراوة في رسالته هذه هو الحديث عن الرجل الأديب المتمكن من مادته المتمرس بطرق الاداء يختار منها ما يناسب الفكرة التي يطرقها ، ولا يخفى أن ابن الطراوة يتعرض في رسالته هذه لنقد علم من مشاهير أعلام النحاة فلا بد له اذا أراد لرسالته الذيوع ، ولآرائه القبول من العناية بوضوح الفكرة وجودة العبارة وحسن التنظيم وحشد الأدلة المؤيدة وهذا ما فعله ابن الطراوة ولعل فيما تقدم من كلامه ما يغني عن اختيار امثلة ونماذج للتدليل على ذلك.

---

(١) الافصاح ل ٢٧

(٢) المصدر نفسه ل ٣٣

أهميته:

غير خاف ما لهذه الرسالة من أهمية بالغة في التعرف على آراء أبي الحسين ابن الطراوة ومنهجه وطريقة معالجته للقضايا النحوية. ولعل مما يدل على أهميتها الأمور التالية:

١ - أنها الأثر الوحيد الذي وصل الينا من آثار ابن الطراوة - فيما أعلم.

٢ - أنها تسهم اسهاماً كبيراً في ايضاح منزلة ابن الطراوة العلمية، وتكشف كثيراً من آرائه واختياراته.

٣ - أنها من أوائل المؤلفات الأندلسية التي خصصت لنقد كتاب نحوي فيما أعلم

٤ - أنها استرعت انتباه كثير من النحاة فعنوا بدراستها ومناقشة ما فيها من آراء. من أولئك الشلوبين الذي كان معنياً بالرد على ابن الطراوة، وكان يتعرض لآرائه التي خالف فيها سيبويه، أو الفارسي فينقضها في مجالسه، وعنه نقل تلاميذه كثيراً من ذلك، كابن الضايع في شرح الجمل[1]، وابن أبي الربيع في البسيط في شرح الجمل[2].

ولم تقتصر ردودهم على رسالة الافصاح على مناقشة بعض مسائلها، بل ان منهم من عني بتتبعها كابن الضائع، الذي «أملى على ايضاح الفارسي، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي، واعتراضاته على سيبويه، واعتراضات البطليوسي على الزجاجي[3]».

وابن الفخار الذي يذكر ابن القاضي من مؤلفاته «اختصار الانتصار لكتاب الايضاح من رسالة الافصاح[4]» وهذا يدل على أن مؤلفا بعنوان

---

(١) انظر شرح الجمل لابن الضائع/ خ دار الكتب رقم ١٩ نحو ١/ل ٣٢، ٦٤، ٣/ ل ١٦.

(٢) البسيط في شرح الجمل لابي الحسين ابن أبي الربيع/ خ الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٠٦ ص ٤٥

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤

(٤) درة الحجال في اسماء الرجال/ لابن القاضي/ ت محمد الاحمدي أبو النور/ ن دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة - تونس ط أولى ١٣٩٠/ ١٩٧٠م ٢/ ٨٤

« الانتصار لكتاب الايضاح ، من رسالة الافصاح » اختصره ابن الفخار ، ولكن ذلك المؤلف لا نعرف عنه شيئاً ولا نعلم من مؤلفه؟ كما أن على حواشي الافصاح تعليقات يعنى صاحبها برد ما يذهب اليه ابن الطراوة ، ولا نعلم من صاحبها؟

وكل ما تقدم دليل واضح على أن هذه الرسالة على قدر كبير من الأهمية .

ملاحظات على الافصاح

رغم ما لرسالة الافصاح من أهمية ، وما لكثير من آراء ابن الطراوة التي تضمنتها من قيمة إلا أنها لا تخلو من هنات يمكن اجمالها فيما يلي:

١ - ذكر ابن الطراوة في منهجه أنه لا يعترض في هذه الرسالة على أبي علي الفارسي إلا فيما تفرد به أو خالف فيه سيبويه ، وسار على هذا المنهج كثيراً ، ولكنه شذ عنه في مواضع قليلة منها :

أ - قوله « ومما صرح بالخطأ فيه ثقة بمن وافقه على زعمه في « بزيد » من قولك : أحسن بزيد أنه فاعل ، والباء فيه بمنزلتها في ﴿كفى بالله شهيدا﴾[١] وهذا قول لا وجه له ، لأن حذف الباء في الآية يوضح معناها ، وحذفها في المسألة يمنع النطق بها ، والصواب ما وجه ابن كيسان فيها »[٢]، والفارسي هنا يأخذ برأي الجمهور وسيأتي بيان ذلك[٣].

ب -وقوله « وأساء العبارة في قوله: أزيد عندك أو عمرو ، والصواب ضم أحد الاسمين الى الآخر قبل عندك أو بعدها »[٤].

---

(١) النساء آية ٧٩

(٢) الافصاح ل ١٠

(٣) انظر ص ٢١١

(٤) الافصاح ل ٢٦

وهذا المثال تبع فيه الفارسي سيبويه وابن السراج، وسيأتي أن المختار جوازه[1].

٢ - أخذ على الفارسي أشياء هو منها بريء مثل قوله «وذكر في هذا الباب أن الاسم العلم الذي هو زيد ونحوه يجري في تثنيته وجمعه مسلما نكرة ومعرفة مجرى واحدا بمنزلته صفة، وليس الأمر فيهما على ما ذكر لأن العلم لا يشركه غيره في وضع فيدخل معه تحت عهد واحد، ولام التعريف لا يمكن أن يعطى بلفظ واحد عهدين كما أن من في قولك: جئت من الدار لا تعطي ابتداءين، ولا الباء من مررت بالجبل لا تعطي اضافتين، وكذلك التسمية لا توجد في المسمى معنى فيشرك مسمى آخر في ذلك المعنى، فقد استحالت تثنيته وجمعه معرفة»[2].

وأبو علي لم يقل يثني أو يجمع وهو على حاله من العلمية، ولا أشار الى ذلك ونص كلامه «وسمى جمعا على حد التثنية لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية ولا يغير نظمه عما كان عليه في الافراد فانه يكون في الأمر العام لأولي العلم، وتلحقه في الرفع واو مضموم ما قبلها، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها. وتلحق بعد الواو والياء نون مفتوحة، وذلك قولك: هؤلاء المسلمون، وجاءني الصالحون والزيدون، والعمرون، ومررت بالصالحين، والزيدين، والعمرين»[3].

٣ - كما وردت في الافصاح بعض العبارات التي لا تليق بالعلماء الذين يناقشون المسائل في هدوء مناقشة موضوعية من ذلك قوله: «فانظر وفقني الله واياك الى مواقع هذا التخليط...»[4] وقوله: «وهذا سقط كلام لو هذا به صاحب برسام لعجز جالينوس عن طبه، ويئس كل الناس من تلافي لبه»[5]

(١) انظر ص ٣٠٥ وما بعدها

(٢) الافصاح ل ٧

(٣) الايضاح ص ٢١

(٤) الافصاح ل٦

(٥) المصدر نفسه ل ٨

وقوله « هذا تخليط لا تقوم به دلالة، ولا تصح معه معرفة... »[1] ونحو ذلك.

٢ - الترشيح:

هكذا سماه ابن عبد الملك المراكشي[2] وتبعه السيوطي[3]، وسماه اليمني ترشيح المقتدي[4] وقد وصفه ابن عبد الملك المراكشي فقال: « وله مجموع في النحو مختصر سماه « الترشيح » يكون على قدر النصف من جمل الزجاجي »[5].

ومن هذا نستطيع أن نقول: إنه مقدمة صغيرة في النحو، وجاء في كشف الظنون « الترشيح في النحو لسليمان بن محمد بن الطراوة المالقي المتوفي سنة ٥٢٨ ثمان وعشرين وخمسمائة، وهو مختصر من المقدمات على كتاب سيبويه »[6].

وأظن قوله « وهو مختصر من المقدمات » وهما أوقعه فيه قول السيوطي « وألف: الترشيح وهو مختصر، المقدمات على كتاب سيبويه،..[7] ولا يخفى أن سقوط الفاصلة بعد كلمة مختصر يوقع فيما ذهب اليه صاحب الكشف، ولعل مما يرجح ما قلته أن السيوطي ينقل عن ابن عبد الملك المراكشي، وقد تقدم قوله وليس فيه ما يدل على أنه مختصر من المقدمات بل قوله يدل على أنه مؤلف مستقل.

وهذا الكتاب مما لم أجد له ذكراً في الكتب النحوية التي اطلعت عليها، ولا أعلم عنه شيئاً، غير أن أحد الباحثين المحدثين قال: « ويقال: ان له كتابا يسمى الترشيح، وقد ذكره الصفار مرة في شرحه »[8] هذا وبالرجوع الى شرح كتاب

(١) المصدر نفسه ل ١٧

(٢) الذيل والتكملة ٤/ ٦٠

(٣) بغية الوعاة ١/ ٦٠٢

(٤) اشارة التعيين ص ٤٠

(٥) الذيل والتكملة ٤/ ٨٠

(٦) كشف الظنون ١/ ٣٩٩

(٧) بغية الوعاة ٦٠٢/١

(٨) أثر كتاب سيبويه في نحاة الاندلس وجهودهم في شرحه،ر/د/عم/ق لمحمد خليفة الدناع ٥٤٣/٢.

سيبويه للصفار وجدته يذكر الترشيح مرتين يقول: «غير أن صاحب الترشيح نقل عن بعض نحاة الأندلس انه كان لا يجيز مثل هذا إلا اذا كان الآخر عاملا فيما عمل فيه الأول، وإلا لم يصح»[١]

ويقول في موضع آخر: «وزعم صاحب الترشيح أن أهل نجد بمنزلة الحجازيين يعملونها - ما - إلا أنها لا تعمل إلا بشروط»[٢].

فالمتبادر الى الذهن هو أن هذا كتاب ابن الطراوة، ولكن الراجح أن هذا المنقول منه هو كتاب التوشيح لخطاب الماردي[٣]، وهو كتاب كبير عارض به كتاب دريود في شرح كتاب الكسائي[٤] وقد نقل عنه أبو حيان كثيراً في التذييل والتكميل وفي ارتشاف الضرب، وفي التذكرة كما نقل عنه السيوطي في الهمع وفي الاشباه والنظائر ويصيبه التحريف في كثير من المصادر فيكتب بالراء فيشتبه بكتاب ابن الطراوة[٥]، الذي تقدم أنه صغير، ومما يؤيد ذلك أن الصفار عني بذكر آراء ابن الطراوة ونسبتها اليه والرد عليها ولم يشر هنا الى أن هذا الكتاب له.

٣ - رد الشارد الى عقال الناشد:

لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب في كتبه، وانفرد بذكره أبو حيان في كتابه منهج السالك ونقل منه نصين أولها قوله: «وقال ابن الطراوة في كتاب: رد الشارد الذي يفهم من كلام سيبويه أنها - على - لا تكون إلا اسماً ولا تكون حرفا البتة[٦]».

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار/ خ كوبرلي رقم ١٤٩٢ - ١/ق ١٣٧

(٢) المصدر نفسه ١/ ق ٩١

(٣) فهرسة ابن خير ص ٣١٩، وانظر التكملة ٢٩١/١

(٤) التكملة ٢٩١/١

(٥) انظر ارتشاف الغرب ص ٩٢، ص ٢١٧، ص ٢٣٤، والأشباه والنظائر ٤١/١ وبغية الوعاة ٥٥٣/١

(٦) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / لابي حيان/ ت سدني جليزر نيوهافن ١٩٤٧ م ص ٢٣١

وثانيهما: قوله: « وهذا المنقول عن سيبويه نقله الزجاجي عن البصريين قال: أهل البصرة يضمون العائد على الرجل من نعته كأنه قال الحسن الوجه منه وحكي عن الكوفيين أنهم يجعلون الألف واللام في هذا عقيب الاضافة كما حكيناه وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن هذا بعينه هو مذهب البصريين قال: ذلك في كتابه المسمى برد الشارد الى عقال الناشد قال: والعجب كيف ذهب عليه مثل هذا - يعني على الزجاجي - وقد صرح سيبويه بنظير هذه المسألة في كتابه فقال في باب ترجمته: هذا باب من الفعل يبدل منه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون. ضرب زيد ظهره وبطنه، وضرب زيد الظهر والبطن وقد علمنا أن لا بد من أن يكون في البعض ضمير كقولك أكلت الرغيف ثلثيه، وضربت زيدا رأسه، فلولا أن الألف واللام في البطن والظهر معاقبتان للاضافة لما جازت المسألة كما أنك لو قلت: أكلت الرغيف ثلثين، وضرب زيد رأسا لم يكن كلاما، ثم قال: ومثل قوله مررت بالرجل الحسن الوجه في أنه جعل الألف واللام معاقبتين للاضافة قول العرب مطرنا السهل والجبل يريد: سهلنا وجبلنا، ومثل ما حكاه من قولهم: أما المال فكثير، وأما الخلق فحسن وهو كثير جدا انتهى كلام ابن الطراوة »[١].

وهذا النص يدل على أن الكتاب يدور حول الزجاجي، وقد أشار أبو حيان الى أن لابن الطراوة كتبا في الرد على سيبويه والفارسي والزجاجي[٢] فلعل هذا ما يتعلق بالزجاجي. هذا وقد ذكر أبو حيان كتاب رد الشارد في التذييل والتكميل ولم يصرح بنسبته لابن الطراوة[٣].

٤ - رسالة في منع استثناء الكثير من القليل:

أشار اليها ابن الطراوة في الافصاح فقال: « وسوّغ بعضهم استثناء الكثير من القليل واحتج بقوله﴿ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من

(١) منهج السالك ص ٣٦٢ - ٣٦٣

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ل ١٣٨

(٣) المصدر نفسه ٢/ ل ٢٢٤

الغاوين[1]﴾، وقد بينت فساد هذا القول في رسالة مشهورة بأيدي الناس »[2].

٥ - رسالة فيما جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش:

في مسألة نحوية ذكرها ابن قاضي شهبه[3] وربما كانت الرسالة السابقة[4].

٦ - مقالة في الاسم والمسمى:

ذكرها ابن عبد الملك المراكشي[5]، والسيوطي وغيرهما[6] ولا أعرف عنها شيئاً

٧ - المقدمات الى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب:

ذكره ابن الطراوة في الافصاح بهذا الاسم مرتين قال: « وهذا مبين في المقدمات الى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب[7] » وقال في موضع آخر « معطى قسطه من كلام سيبويه ونص القرآن في المقدمات الى علم الكتاب، وشرح المشكلات على توالي الأبواب[8] ».

على أنه ذكره مرة أخرى فقال: « اذ هو مستوفي في المقدمات الى علم الكتاب ان شاء الله[9] ». وقد ذكره المترجمون لابن الطراوة بعنوان: المقدمات على كتاب سيبويه[10].

---

(١) الحجر آية ٤٢

(٢) الافصاح ل ٢٢

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٢/ ل ٢٩٨

(٤) الاستاذ أبو الحسين ابن الطراوة ص ٤٤

(٥) الذيل والتكملة ٤/ ٨٠

(٦) بغية الوعاة ١/٦٢ وانظر روضات الجنات ٤/٨٦.

(٧) الافصاح ل ٣

(٨) المصدر نفسه ل ١٦

(٩) المصدر نفسه ل ٥.

(١٠) اشارة التعيين ص٤٠، بغية الوعاة ١/٦٠٢، وانظر الذيل والتكملة ٤/٧٩ - ٨٠.

ومن عنوان الكتاب يمكن أن نتصور موضوعه: « فهو ليس شرحا لكتاب سيبويه ولكنه يشتمل على مسائل تعرف بمنهجه، وتحل مشكلاته، وكأنه جعله مدخلا للذين يريدون أن يدرسوا « الكتاب » دراسة فقه وامعان، على أنه يبدو أن ابن الطراوة لم يقصر كتابه على هذه الغاية، بل كان معنيا الى ذلك ببيان آرائه ما خالف فيها سيبويه أو غيره[1] ».

ولقد أكثر ابن الطراوة من الاحالة على كتابه « المقدمات » مما يدل على أنه ضمنه عصارة فكره، وزبدة آرائه، من ذلك قوله « ونكل غير ذلك الى المقدمات فمن تاقت نفسه الى التشفي من هذا الفصل، والوقوف على حقيقة اعراب الفعل[2] ».

وقوله « وفي المنبه عليه، والمقصود اليه، وان لكل واحد منهما معنى على حياله نظر نحشد من الشاهد عليه من القرآن، ومنظوم كلام العرب، ومنثوره في المقدمات ما يلزم الاقرار به والتسليم له ان شاء الله تعالى[3] ». وقوله « ... واعتقاد الالغاء في أن أو حذف الضمير على رأي الناس، وما اعتقدوه فيها وفي كان، وقد أوضحنا الصواب في ذلك في المقدمات، بما لا محيد لأحد عنه[4] » الخ.

وهذه الاحالات تدل على أن ابن الطراوة بث في كتابه كثيراً من آرائه التي خالف فيها سيبويه وغيره، وكانت تلك الآراء سبباً في جعل ابن خروف « يجهله، وينسبه الى الاعجاب بنفسه، والافتتان برأيه في مخالفته مآخذ النحويين « ويتعقبه في مقدماته على كتاب سيبويه[5] » كما جعلت ابن الضائع، والصفار يتعقبانه أيضاً.

غير أن مقدمات ابن الطراوة لم تشتمل على مآخذه على سيبويه فقط، بل

---

(١) الاستاذ ابو الحسين بن الطراوة ص ٤٠

(٢) الافصاح ل ٦

(٣) الافصاح ل ٩

(٤) المصدر نفسه ل ١١، وانظر ل ١٨، ٢٤، ٢٦ ...

(٥) الذيل والتكملة ٤/ ٧٩ - ٨٠

حوت كثيراً من آرائه التي وافق فيها سيبويه، وشرح كلامه موضحاً له مؤيداً لما فيه، ولدى نصان يدلان على هذا أولها أورده السيوطي في الاشباه والنظائر عن تذكرة ابن مكتوم قال السيوطي: «قال ابن مكتوم في تذكرته: قال ابن الطراوة في المقدمات في قول سيبويه: باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب: كلامه في هذا الباب صحيح، وعارضوه بأوهام كثيرة، فوقفت عليها، وعلى بعضها من كتب الشارحين وإنما أوقع لهم الشك توهمهم أن الواو عاطفة، ولم يعرضوا للجامعة بحرف، وقد أشرت اليها في قوله: ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك، أو يقولان ذاك على معتقدي في الواو.

وأظرف ما رأيت من هذا الجهل قالوا: والجامعة شيء نصه الفسوي في «الايضاح» فانه بسط القول في التأنيث والتذكير، فكان فيما ذكر أن التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان، وعدد منه ضروبات قال **﴿وجمع الشمس والقمر﴾**[1] فأدخله في باب ما يحذف منه التاء، والأصل استعمالها، ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة، وان التاء لا تجوز هنا البتة، وإنما اختبرتك بهذا لتعلم أن هذه الأصول التي أغفلت من أوكد الواجبات إحكامها، والأخذ بما يتوهم فيه نقضها وابرامها، وهذه نفسها هي التي أوقعت خواص أهل الأندلس في طرح الواو من قولك: وصلى الله على محمد، اذ توهموها عاطفة. فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها، واتفقوا على اسقاطها، تقصيراً بالسلف وتمرساً بالخلف مع العجب بأنفسهم، والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم، ومن الحق على من لا يعلم أن يقتدي بمن تقدمه، ولا يرسل في الباطل قدمه لا سيما فيما نقلته الكافة، واطبقت عليه الأمة، انتهى[2]».

ومن النص المتقدم تتبين أن ابن الطراوة لم يكن متعصباً على سيبويه، بل كان ينتصف له ويصحح ما جاء في عباراته، ويأخذ على معارضيه «أنهم لا يصدرون في أقوالهم عن الأصول ومن هنا كثرت زلاتهم[3]».

---

(١) القيامة آية ٩

(٢) الاشباه والنظائر ٣/ ١٦٨

(٣) الاستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٤٢

وثانيها أشار اليه أبو حيان في تذكرته فقال: «انتهى ما ذكره ع عن ط وما رد عليه به إلا أنه مما لم يقع في مقدماته والله أعلم هل هو كلامه أو كلام بعض أصحابه والذي في مقدماته أنه ذكر السهل والجبل وسلم جواز بدل الاشتمال فيه، ومهده على ما يقتضيه كلام سيبويه، ولم يذكر فيه اعرابا غيره[1]».

ومن كل ما تقدم يتضح أن هذا الكتاب أهم كتب ابن الطراوة وأحفلها بآرائه واختياراته وترجيحاته. هذا ولم أجد - فيما اطلعت عليه من فهارس المكتبات - ما يشير الى وجود الكتاب.

---

(١) تذكرة النحاة لابن حيان/ خ الخزانة العامة بالرباط رقم ٢١٤ م/ ص ١٨٥

الباب الثاني

آراؤه ومنهجه النحوي

الفصل الاول: الآراء التي وافق فيها ابن الطراوة جمهور البصريين.

الفصل الثاني: الآراء التي وافق فيها ابن الطراوة الكوفيين.

الفصل الثالث: الآراء التي وافق فيها بعض النحاة السابقين.

الفصل الرابع: اعتراضاته على سيبويه، وعلى الزجاجي وعلى الفارسي.

الفصل الخامس: الآراء التي تفرد بها.

الفصل السادس: منهجه النحوي

« الفصل الأول »

الآراء التي وافق فيها ابن الطراوة جمهور البصريين

اهتم ابن الطراوة بكتاب سيبويه، وأكب على تحصيله، فقرأه على أبي بكر المرشاني وأبي مروان بن سراج، وأبي الحجاج الاعلم الشنتمري[١].

وعني بتدريسه فأخذ عنه مشاهير العلماء كالقاسم بن دحمان، وأبي القاسم السهيلي[٢]، وأتاح له ذلك تعميق الصلة بكتاب سيبويه حتى قيل فيه: « وكان رحمه الله إماماً في النحو، لم يكن أحد أحفظ منه لكتاب سيبويه، ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه »[٣].

هذه العناية البالغة بكتاب سيبويه لا بد أن تترك أثرها في آراء الرجل واختياراته ومن هنا كنا نتصور أن الرجل يوافق البصريين في كثير من الآراء، ولكن الذي استطعت التعرف عليه من الآراء التي وافق فيها جمهور البصريين قليل جداً، ولعل مرد ذلك إلى أمرين:

١ - إن آثار الرجل لم يصل إلينا منها سوى رسالة صغيرة في ثمان وثلاثين ورقة.

٢ - أن الرجل كان معنياً بالتصدي لمشاهير النحاة ينقض آراءهم، ويخالفهم في اختياراتهم.

فقد خالف سيبويه في كثير من المسائل في كتابه « المقدمات » وألف رسالته « الافصاح في نقد الايضاح » لابي علي الفارسي، كما أخذ على الزجاجي بعض

---

(١) الذيل والتكملة ٤/٧٩.

(٢) المطرب ص ٢١٧، ص ٢٣١.

(٣) بغية الملتمس ص ٢٩٠.

المواضع، ومن هنا عني النحاة بتعقبة في مسائله التي خالف فيها هؤلاء الاعلام، ولم يعرضوا الى موافقاته للبصريين فعنايتهم منصبة على بيان ما خالف فيه سيبويه أو الفارسي أو الزجاجي، أو جمهور البصريين، أو جمهور النحاة، لذا تجدهم يقدمون لرأيه في أغلب الاحيان بـ «وزعم ابن الطراوة»، ونحو ذلك.

وهذا الامر يجعلني على ثقة من أن المسائل التي سأوردها لا تمثل جميع المسائل التي وافق فيها جمهور البصريين.

وعلى أي حال فما استطعت التعرف عليه من تلك المسائل هو ما يلي:

١ - كلا وكلتا مفردان لفظاً مثنيان معنى:

مذهب البصريين أن «كلا» و«كلتا» مثنيان معنى، مفردان لفظاً، وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان لفظاً ومعنى، فأصل «كلا»: كل، وأصل «كلتا»: كلت[١].

واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بالسماع كما في قول الشاعر:

في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة[٢]

وبالقياس إذ أن ألف «كلا» و«كلتا» تنقلب ياءاً إذا أضيفتا إلى مضمر[٣]. وقد ارتضى ابن الطراوة مذهب البصريين فقال: «... وزعم أن ألف «كلا» بمنزلة الالف في «مسلمان» تغيرها العوامل من حال إلى حال، وهذا لا يعذر فيه من له أدنى حظ من صناعة الاعراب؛ لبعده من الصواب، ومفارقته نص الكتاب، قال سيبويه رحمه الله: وسألت الخليل رحمه الله عمن قال:

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات الأنباري/ ت: محمد محي الدين عبد الحميد/ ط رابعة ١٣٨٠هـ ١٩٦١ م/ المكتبة التجارية الكبرى، ٤٣٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش/ عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبي القاهرة، ٥٤/١، همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي دار المعرفة - بيروت ٤١/١.

(٢) الإنصاف ٤٣٩/٢، وفي شرح كافية ابن الحاجب/ لرضى الدين الاسترابادي/ دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٩/١ «في كلت رجليها سلامى زائدة».

(٣) الانصاف ٤٤١/٢.

رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما، قال: جعلوه بمنزلة لديك، وعليك في موضع الجر والنصب، لانهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل «كلا» بمنزلتهما حين كان في موضع الجر والنصب، وبعد فان ألف «مسلمان» زائدة في الكلمة لمعنى التثنية عوضاً من الواو الجامعة في الاسمين المختلفين يتوجه الاعراب عليها، وينتقل من لام الفعل إليها بمنزلة هاء مغاربة، وميم أرقم، وألف «كلا» بمنزلة ألف معى ورحا ونحوه لا يتوجه التغيير عليها، ولا يمكن فيها إلا في هذا الموضع الذي شبهت فيه بعلى»[1].

وما ذهب إليه البصريون وابن الطراوة هو المختار لما يلي:

١ - أن الأصل فيما استشهد به الكوفيون من قول الشاعر «في كلت رجليها» «في كلتا رجليها»: حذف الشاعر الالف مجتزءاً بالفتحة للضرورة[2].

٢ - أن قلب ألف «كلا» و«كلتا» عند اضافتها إلى المضمر في حالتي النصب والجر لا يدل على أنهما مثنيان لفظاً، وإنما عوملا معاملة «لدى» عند اضافتها إلى المضمر»[3].

٣ - ان الضمير يعود عليها تارة مفرداً مراعاة للفظ، وتارة مثنى مراعاة للمعنى[4]، فمما عاد فيه الضمير مفرداً قوله تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾[5].

وقول الشاعر:

كــلا ثقلينـــا واثـــق بغنيمـــة   وقـد قـدر الرحمن ما هو قادر[6]

وقول آخر:

---

(١) الافصاح ل ٥.

(٢) الإنصاف ٢/٤٤٩، شرح الكافية ١/٢٩، همع الهوامع ١/٤١.

(٣) الإنصاف ٢/٤٥٠، وانظر شرح المفصل ١/٥٤.

(٤) الإنصاف ٢/٤٤١، شرح المفصل ١/٥٤، همع الهوامع ١/٤١.

(٥) الكهف آية ٣٣.

(٦) الإنصاف ٢/٤٤٣.

أكاشرة وأعلم أن كلانا   على ما ساء صاحبه حريص[1]

وقول جرير:

كلا يومي أمامة يوم صدق   وأن لم تأتها إلا لماما[2]

والحمل على اللفظ في «كلا» و«كلتا» أكثر من الحمل على المعنى[3].

ومن الحمل على المعنى ما روي عن بعض العرب أنه قال «كلاهما قائمان، وكلتاهما لقيتهما»[4].

وقول الشاعر:

كلاهما حين جد الجرى بينهما   قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[5]

٤ - أنهما يضافان إلى المثنى، ولو كانت ألفهما للتثنية، لما جاز ذلك لان الشيء لا يضاف إلى نفسه[6].

٥ - ومما يدل على أن ألف كل منهما ليست للتثنية أنك تقول: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، وكذلك: رأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين، ولو كانت للتثنية لانقلبت ياءاً عند اضافتها في حالتي النصب والجر[7] كما هو شأن المثنى.

٢ - الاسم المرفوع بعد «لولا» مبتدأ:

اختلف النحاة في الاسم المرفوع بعد «لولا»:

(١) الكتاب ٣ / ٧٤، المقتضب للمبرد /ت محمد عبد الخالق عضيمة / المجلس الأعلي للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦ هـ ٢٤١/٣، الإنصاف ٤٤٣/٢، شرح المفصل ٥٤/١.

(٢) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب/ ت. نعمان محمد أمين طه/ دار المعارف بمصر ١٩٧١ م - ٧٧٨/٢، الإنصاف ٤٤٤/٢، شرح المفصل ٥٤/١.

(٣) الإنصاف ٤٤٨/٢.

(٤) المصدر نفسه ٤٤٦/٢.

(٥) الإنصاف ٤٤٧/٢، شرح المفصل ٥٤/١.

(٦) الإنصاف ٤٤٨/٢، شرح المفصل ٥٤/١.

(٧) الإنصاف ٤٤٩/٢.

١ - فذهب البصريون إلى أنه مبتدأ[١].

٢ - وذهب الفراء[٢] وابن كيسان إلى أنه مرفوع بـ «لولا»[٣].

٣ - وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل مقدر[٤].

فالاسم المرفوع بعد «لولا» عند الكسائي، والفراء وابن كيسان ليس مبتدأ وحجة ذلك:

١ - أن «أن» المفتوحة تقع في موضع ذلك الاسم المرفوع نحو: «لولا أنك منطلق لاحسنت إليك، «ولا يقع في موضع المبتدأ إلا المكسورة»[٥].

٢ - «أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يسمع اظهاره في موضع من المواضع»[٦] هذا ويظهر أن ابن الطراوة يرتضى ما ذهب إليه البصريون، لانه يرى أن خبر الاسم الواقع بعد «لولا» هو جوابها[٧].

وما ذهب إليه البصريون وابن الطراوة هو الراجح في نظري لما يلي:

١ - «ان الاصل في العمل للأفعال، وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه (ولولا) ليست كذلك»[٨].

---

(١) الكتاب ١٣٩/٢، المقتضب ٧٦/٣، الإنصاف ٧٠/١.

(٢) معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء/ ت: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار/ دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م ٤٠٤/١، الأمالي الشجرية ٢١١/٢، شرح الكافية ١٠٤/١ ف منهج المسالك ص ٤٩، الأشباه والنظائر ٢٤١/١، ونسبه الأنباري في الإنصاف ٧٠/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٦/١ الى الكوفيين.

(٣) منهج المسالك ص ٤٩، الأشباه والنظائر ٢٤١/١، ابن كيسان النحوي/ ر/ م/ ش/ ع - محمد الدعجاني ص ٢٦٠.

(٤) شرح الكافية ١٠٤/١، منهج السالك ص ٤٩، همع الهوامع ١٠٥/١.

(٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني/ لأحمد بن عبد النور المالقي/ ت أحمد محمد خراط/ م زيد بن ثابت دمشق ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م ص ٢٩٤.

(٦) رصف المباني ص ٢٩٤.

(٧) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب/ لابن هشام/ ت.د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله/ دار الفكر - بيروت ط ثالثة ١٩٧٢ م ص ٣٦٠.

(٨) التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين/ لأبي البقاء العكبري/ ت عبد الرحمن العثيمين/ ر/ م/ ش/ ع ص ١٤٥.

٢ - « ان الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب، إذ كل حرف يرفع ينصب، مثل (ما)، و(لات) وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه، ولا هو مسموع من العرب، فدعوى ارتفاعه به محض تحكم »[١].

٣ - ان قولهم: إن خبر ذلك المبتدأ لم يسمع اظهاره، غير صحيح فقد سمع ذلك في مثل قوله ﷺ: « لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهم بكفر.. »[٢].

٣ - جواز الرفع والنصب في الصفة الصالحة للخبرية والحالية:

(إذا كان معها ظرف أو جار ومجرور تامين مكررين بلفظيها مثل زيد في الدار جالس في الدار).

إذا اجتمع في جملة مفيدة صفة تصلح للخبرية والحالية وظرف أو جار ومجرور تامين مكررين فإما أن يكونا مكررين بضميريها نحو: « زيد في الدار قائم فيها » فيجب النصب عند الكوفيين وابن الطراوة، وأجاز البصريون الرفع والمختار عندهم النصب وسيأتي بيان ذلك[٣].

واما أن يكونا مكررين بلفظيها نحو: زيد في الدار جالس في الدار و« زيد عندك جالس عندك » قال ابو حيان: « فقياس مذهب الكوفيين أنه لا يجوز إلا النصب كالتكرار بالضمير، وأجاز البصريون فيه الرفع والنصب، ووافقهم ابن الطراوة »[٤].

وقال ابن الطراوة - فيما ينقله أبو حيان: « ... لا يجوز في الدار زيد قائم فيها إذ لا يكون لاحد (الجارين)[٥] متعلق... فان أظهرت الضمير فقلت: في

(١) التبيين ص ١٤٥.

(٢) صحيح البخاري/ دار الفكر ٤٠/١ « كتاب العلم » باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم الناس عنه، وروايته في المصدر نفسه ١٥٦/٢ « كتاب الحج » « لولا حدثان قومك »، وفي ١٣٢/٨ « كتاب التمني » لولا أن قومك حديث عهدهم » فلا شاهد على هاتين الروايتين.

(٣) انظر ص ١٢٩.

(٤) ارتشاف الضرب ص ٧٧٦.

(٥) في الأصل « الجايرين ».

الدار زيد قائم في الدار جاز على التأكيد اللفظي انتهى »[1].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن المسألة لم يورد النحاة شاهداً على ورودها عن العرب، والنفس تميل إلى ترجيح ما ذهب إليه البصريون وابن الطراوة قياساً على رجحان ذلك فيما إذا كان الظرف أو الجار والمجرور مكررين بضميريهما كما سيأتي[2].

٤ - ما التعجبية نكرة تامة:

اختلف النحاة في « ما » التعجبية:

أ - فذهب البصريون إلى أنها نكرة تامة بمعنى شيء والجملة بعدها الخبر[3].

ب -وذهب الاخفش وجماعة من الكوفيين إلى أنها موصولة بمعنى الذي والخبر محذوف، والتقدير في « ما أحسن زيداً » الذي أحسن زيداً شيء[4].

ج - وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية فيها معنى التعجب[5].

واختار ابن الطراوة ما ذهب إليه البصريون فقال - فيما ينقله أبو حيان - « الشيء إذا زاد على حده المتعارف، وخرج عما عليه نظائره، فان العرب تضم له لفظاً ينقله عن بابه إلى معنى التعجب، وذلك قولهم في المتناهي الحسن: ما

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ل٨٨.

(٢) انظر ص ١٣٢.

(٣) انظر الكتاب ٧٢/١، المقتضب ١٧٧/٤، الأصول/ لابن السراج/ ت.د. عبد الحسين الفتلي م النعمان - النجف ١٩٧٣ م ١٣٩٣ هـ ١١٥/١، مجالس العلماء/ للزجاجي/ ت عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢ م ص ١٦٤، التبيين ص ٢٠٣، شرح المفصل ١٤٩/٧، التذييل والتكميل ٣/ل١٧٨.

(٤) التبيين ص ٢٠٣، شرح المفصل ١٤٩/٧، وانظر المرتجل/ لابن الخشاب/ ت علي حيدر/ دمشق ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م، ص ١٤٧، التذييل والتكميل ٣/ل١٧٩.

(٥) انظر معاني القرآن/ ١٠٣/١ شرح الكافية ٣١٠/٢، شرح المفصل ١٤٩/٧، وانظر اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية/ م دار الكتب المصرية ١٣٦٠ هـ ١٩٤١ م/ن دار الحكمة - دمشق ص ١٦٢، فقد أخذ برأي الفراء.

أحسنه، ومثله، ما أشجعه، وما أظرفه ينقلون الفعل عمن هو له وبه إلى لفظ آخر لا يخص واحداً من جمع، ولا جمعاً من تثنية، وهو « ما »، ولا يكون « ما » في الخبر بغير صلة إلا في هذا الباب، لان الصلة تبين الموصول، وتوضحه، والتعجب لا يدري الضرب الذي تعجب منه كيف خرج عن بابه، ولا ما الذي أخرجه حتى صار إلى تلك الحال، ولو وصل « ما » كان قد بين وأوضح، وليس هذا طريق التعجب ألا ترى أنهم لا يقولون شيء أحسن زيداً، إذ كان شيء بهذا اللفظ يخص الواحد... فعدلوا عنه ذلك إلى ما هو أعم منه وهو « ما »»[1].

وهذا الذي اختاره ابن الطراوة - وهو مذهب البصريين - هو الراجح في نظري لما يلي:

(أ) ان ما ذهب إليه الاخفش وجماعة من الكوفيين من أن « ما » موصولة ترد عليه أمور منها:

١) أن الصلة - كما قال ابن الطراوة - « تبين الموصول وتوضحه، والتعجب لا يدري الضرب الذي تعجب منه كيف خرج عن بابه، ولا ما الذي أخرجه إلى تلك الحال، ولو وصل « ما » كان قد بين وأوضح، وليس هذا طريق التعجب »[2].

٢) أن فيه « حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده »[3].

٣) أن فيه « تقدم الافهام، وتأخر الابهام، والمعتاد فيما يضمن من الكلام إفهاماً وابهاماً تقديم ما به الابهام وتأخير ما به الافهام، كما فعل بضمير الشأن ومفسره، وبضميري نعم وبئس، وبالعموم والتخصيص، وبالمميز والتمييز وأشباه ذلك »[4].

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ل١٧٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣١٠.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ل ١٧٩ نقلا عن ابن مالك.

(ب) أما ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه، فيرد عليه أن « التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب، والمتكلم لا يسأل المخاطب عن الشيء الذي جعله حسناً، وإنما يخبره بأنه حسن، ولو كانت « ما » استفهاماً لم يسغ فيه صدق أو كذب لان الاستفهام ليس بخبر... »[١].

٥ - المنادى المفرد العلم مبني:

اختلف النحاة في المنادى المفرد العلم:

أ - فذهب البصريون[٢] والفراء إلى أنه مبني على الضم[٣].

ب - وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين[٣].

واختار ابن الطراوة ما ذهب إليه البصريون والفراء من القول ببناء المنادى - المفرد العلم وفي ذلك يقول: « فان خص شيئاً بعينه وضع مكان الهاء من ياه اللفظ الذي يعمه من جنسه، أو يخصه في نفسه فقال: يا رجل، ويا حكم، فوجب بناؤه لالتباسه بالصوت الذي قبله، كما وجب بناء عمرويه لالتباسه بالصوت الذي بعده »[٤] فابن الطراوة كما هو واضح من هذا النص يوافق البصريين في بناء المنادى المفرد العلم ولكنه يخالفهم في علة بنائه.

والذي يهمني هنا التعرف على أرجح الرأيين في هذه المسألة، وأرجحهما في نظري ما ذهب إليه البصريون والفراء وابن الطراوة لما يلي:

١ - أنه لو كان معرباً لكان منصوباً لانه مفعول في اللفظ أو في المعنى[٥].

٢ - أنه لو كان معرباً لما حذف تنوينه كما لم يحذف تنوين النكرة غير المقصودة[٦].

---

(١) شرح المفصل ١٤٩/٧، وانظر شرح الكافية ٣١٠/٢.

(٢) الإنصاف ٣٢٣/١، التبيين ص ٣٨٣، وانظر الكتاب ١٨٢/٢، المقتضب ٢٠٤/٤، ٢٠٥، الأصول ٤٠١/١، ٤٠٤.

(٣) الإنصاف ٣٢٣/١، التبيين ص ٣٨٣.

(٤) الإفصاح ل ٤-٥.

(٥) شرح المفصل ١٢٩/١.

(٦) المصدر نفسه.

« الفصل الثاني »

الآراء التي وافق فيها ابن الطراوة الكوفيين

يختلف الامر بالنسبة للآراء التي وافق فيها ابن الطراوة الكوفيين عن الآراء التي وافق فيها البصريين فعلى الرغم من أن صلة ابن الطراوة «كتاب سيبويه» معلومة مشهورة نص عليها من ترجموا له[١]، وأننا لم نجد أحداً يذكر صلته بكتب النحاة الكوفيين - فيما اطلعت عليه - إلا أن الآراء التي وافق فيها الكوفيين أكثر بكثير من الآراء التي وافق فيها البصريين، وقد نص العلماء على كثير من تلك الآراء، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل نجد ابن الطراوة يوافق بعض اعلام الكوفيين كالكسائي[٢] والفراء[٣]، في بعض آرائهم، كما أن بعض مسائله التي تفرد بها أو اشتهر بها تسير على ما غلب على منهج الكوفيين من الاعتداد بالسماع القليل والقياس عليه[٤]، ومن هنا يصح للباحث أن يقول في ضوء ما توفر له من المعلومات - حتى الآن -: ان ابن الطراوة كوفي النزعة.

وفيما يلي بيان الآراء التي استطعت حصرها مما وافق فيه ابن الطراوة الكوفيين.

١ - النكرة والمعرفة كلاهما أصل:

مذهب البصريين أن النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها قال سيبويه:

---

(١) انظر ص ١١٠.

(٢) انظر ص ١٧٢، ١٧٨.

(٣) انظر ص ٢١٢.

(٤) انظر ص ٢٦٨ وما بعدها.

« وأعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً، لان النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة »[1].

وذهب الكوفيون إلى أن النكرة والمعرفة كلاهما أصل[2].

وارتضى ابن الطراوة مذهب الكوفيين[3]، وحجتهم: أن من الاسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير نحو: مررت بزيد وزيد آخر[4]. والخلاف في هذه المسألة مما لا فائدة فيه - والله أعلم -.

٢ - « أل » تعاقب الضمير:

منع أكثر البصريين نيابة « أل » عن الضمير المضاف إليه، وأجازه الكوفيون[5] وابن كيسان[6].

وارتضى ابن الطراوة هذا المذهب فقال: « ... وزعم أن الابواب من قوله ﴿مفتحة لهم الابواب﴾[7] مرتفع على البدل من المضمر في مفتحة لا على مفتحة، لانه لا عائد فيه على جنات عدن، وهذا نفسه يلزم في البدل، لان بدل البعض والاشتمال لا بد فيه من عائد على الاول فالذي فرعنه فيه وقع. ومنع الالف واللام التي للتعريف في هذا ونحوه أن تعاقب الاضافة، وليس في هذا الباب مسألة فيها لام التعريف إلا وهي معاقبة للعائد على ما قبله، وإلا فما الالف

---

(١) الكتاب ٢٢/١، وانظر المقتضب ٢٠/٤، ٢٧٦، الأصول ١٧٥/١، ارتشاف الضرب ص٣٩٩، همع الهوامع ٥٥/١.

(٢) ارتشاف الضرب ص ٣٩٩، همع الهوامع ٥٥/١.

(٣) و (٤) المصدران السابقان.

(٥) البحر المحيط/ لأبي حيان/ م السعادة ١٣٢٨ هـ ١١٣/١، التذييل والتكميل ٣/ق٢٢٤، الجنى الداني في حروف المعاني/ للمرادي ت:د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل/ المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م ص ١٩٨ - ١٩٩، مغنى اللبيب ص ٧٧، همع الهوامع ٨٠/١.

(٦) ابن كيسان النحوي ص ٢٦٢.

(٧) ص آية ٥٠.

واللام في قولك: مررت برجل حسن الوجه، وقد جلب سيبويه على هذا باباً من البدل حكاية عن العرب قولهم: مطرنا السهل والجبل. أي سهلنا وجبلنا، وضرب زيد الظهر والبطن أي: ظهره وبطنه »[١].

ثم قال: « فأما قوله »

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الاجل[٢]

فلام التعريف فيه معاقبة العائد عليه، تقديره: ضعيف نكايته أعداءه، كأنه قال قليلة اساءته عدوه »[٣]، وقد بنى ابن الطراوة على ما اختاره رأيه في أن المصدر المعرف بالالف واللام ان عاقبت « الالف واللام » الضمير المضاف إليه أعمل وإلا فلا - كما سيأتي[٤]:

وقد استشهد الكوفيون ومن تبعهم على ما ذهبوا إليه من نيابة « أل » عن الضمير بشواهد منها:

١ - قوله تعالى: ﴿**جنات عدن مفتحة لهم الأبواب**﴾ أي أبوابها.

٢ - قوله تعالى: ﴿**وأما من خاف مقام ربه، ونهى النفس عن الهوى**﴾[٥] أي: نفسه.

٣ - قوله تعالى: ﴿**فان الجنة هي المأوى**﴾[٦] أي مأواه.

---

(١) الإفصاح ل١٤.

(٢) الكتاب ١٩٢/١، الإيضاح ص ١٦٠، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني/ لابن جني/ ت: ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين/ مصطفى البابي ط أولى ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠ م ٧١/٣، المقرب/ لابن عصفور/ ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري/ م العاني - بغداد/ ط أولى ١٣٩١ - ١٩٧١ م ١٣١/١، وانظر شرح أبيات سيبويه/ ليوسف بن أبي سعيد السيرافي/ ت: محمد علي سلطاني/ م الحجاز بدمشق ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م ٢٩٤/١.

(٣) الإفصاح ل١٥.

(٤) انظر ص ٢٩٢ فيما يأتي.

(٥، ٦) النازعات آية ٤٠، ٤١.

٤ - قوله تعالى: ﴿(يصهر به ما في بطونهم والجلود﴾[١] أي وجلودهم.

٥ - وقول النابغة:

لهم شيمة لم يعطها الله غيرهم من الناس، والاحلام غير عوازب[٢]

٦ - وقول عنترة:

عهدي به مد النهار كأنما خضب البنان ورأسه بالعظلم[٣]

٧ - وقول الشماخ:

فلما شراها فاضت العين عبرة وفي الصدر حزاز من اللوم حامز[٤]

أي: أحلامهم: وبنانه، وفي صدره، فعاقبت الالف واللام الضمير المضاف إليه في هذه الشواهد.

وما ذهب إليه الكوفيون وابن الطراوة هو الراجح في نظري ليسره وسلامته من إدعاء الحذف واللجوء الى التقدير ففي مثل قولك: مررت برجل حسن الوجه لا حاجة إلى تقدير عند الكوفيين أما جمهور البصريين ففي الكلام عندهم حذف تقديره: حسن الوجه منه[٥]، وما لا يحتاج إلى تقدير خير مما يحتاج إلى تقدير.

وليس بأقرب من هذا ما ذهب إليه الفارسي من أن « الوجه بدل من الضمير

---

(١) الحج آية ٢٠.

(٢) ديوان النابغة/ صنعة ابن السكيت/ ت: د. شكري فيصل/ دار الفكر - بيروت ص ٥٦، وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/ لأبي بكر بن الأنباري/ ت: عبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م ص ٧١.

(٣) ديوان عنترة بشرح الأعلم/ تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي/ المكتب الإسلام ص ٢١٣، وانظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٧١.

(٤) ديوان الشماخ/ ت: صلاح الدين الهادي/ دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م ص ١٩٠، وانظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٧١.

(٥) تقييد على بعض جمل الزجاجي/ لابن لب خ الاسكوريال رقم ١٠٩ ل ٩٤.

المستتر في حسن وهو الفاعل العائد على رجل[١]، لعدم وجود رابط بين البدل والمبدل منه[٢].

كما يتضح قربه في أن الشواهد السابقة تحتاج على رأي البصريين إلى تقدير محذوف يتضح المعنى بدونه.

٣ - منع تقديم خبر المبتدأ عليه:

أجاز البصريون تقديم خبر المبتدأ عليه وتأخيره إذا لم يكن واجب التأخير أو التقديم «سواء أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ أو كان رافعاً سببيه أو ناصباً ضميره أو سببيه...»[٣].

مثال الأول: قائم زيد.

ومثال الثاني: قائم أبوه زيد. أو قام أبوه زيد.

ومثال الثالث: ضربته زيد.

ومثال الرابع: ضرب أخاه زيد[٤].

ومنع الكوفيون ذلك، «لانه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره... ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره»[٥] وقد وافق ابن الطراوة الكوفيين في منع: قائم زيد. ولكن علة ذلك عنده ما ذكره السيوطي إذ قال: «قسم ابن الطراوة الالفاظ إلى: واجب، وممتنع، وجائز.

قال: فالواجب رجل وقائم، ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه.

---

(١) التقييد ل ٩٤

(٢) المصدر نفسه.

(٣) منهج السالك ص ٤٦، همع الهوامع ١/١٠٣، وأنظر الكتاب ٢/١٢٨، الأصول ١/٦٤، والإنصاف ١/٦٥، التبيين ص ١٥١.

(٤) منهج السالك ص ٤٦.

(٥) الإنصاف ١/٦٥.

والممتنع: لا قائم ولا رجل، إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم.

والجائز: زيد وعمرو، لانه جائز أن يكون، وأن لا يكون.

قال: فكلام مركب من واجبين لا يجوز نحو رجل قائم لانه لا فائدة منه.

وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، نحو: لا رجل لا قائم لانه كذب، ولا فائدة فيه.

وكلام مركب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيد قائم.

وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع نحو: زيد لا قائم، ورجل لا قائم، لانه كذب، إذ معناه لا قائم في الوجود.

وكلام مركب من جائزين لا يجوز، نحو: زيد أخوك، لانه معلوم، لكن بتأخيره صار واجباً، فصح الاخبار به لانه مجهول في حق المخاطب.

فالجائز يصير بتأخيره واجباً، ولو قلت: زيد قائم، صح، لانه مركب من جائز وواجب، فلو قدمت وقلت: قائم زيد، لم يجز، لان زيداً صار بتأخيره واجباً فصار الكلام مركباً من واجبين، فصار بمنزلة قائم رجل.. »[1].

ولا يخفى أن ما ذهب إليه ابن الطراوة « مذهب غريب » كما نقل السيوطي عن أبي حيان، هذا وقد استدل البصريون على صحة ما ذهبوا إليه بوروده في فصيح كلام العرب نثره ونظمه فمن النثر:

١ - قولهم: « مشنوء من يشنؤك ».

٢ - قوله: « تميمي أنا »[2].

وجعل من ذلك بعض النحاة قولهم في المثل: «في بيته يؤتى الحكم »[3]

---

(١) الإقتراح في علم أصول النحو/ للسيوطي/ ت:د. أحمد محمد قاسم/ م السعادة ط أولى ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م ص ٤٦-٤٧ وانظر منهج السالك ص ٤٥، همع الهوامع ١٠٣/١.

(٢) الكتاب ١٢٨/٢، الإنصاف ٦٦/١، التبيين ص ١٥٣.

(٣) الإنصاف ٦٦/١، وانظر المثل في مجمع الأمثال/لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ت: محمد محي الدين عبد الحميد/ م السنة المحمدية/ ١٣٧٤ هـ-١٩٥٥ م ٧٢/٢.

وقولهم: «في أكفانه لف الميت»[1]، والاولى اعراب «الحكم» نائب فاعل لـ «يوتى» و«الميت» نائب فاعل لـ «لف» فكلاهما ولى عاملا لفظياً فلا يصار إلى المعنوي، والعامل اللفظي عند النحاة أقوى من العامل المعنوي.

ومن شواهد البصريين قول الفرزدق:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الاباعد[2]

أي: بنو أبنائنا بنونا.

وقول مالك بن خالد الهذلي:

فتى ما ابن الاغر إذا شتونا وحب الزاد في شهري قماح[3]

أي ابن الاغر فتى ما، وقول الشماخ:

كلا يومي طواله وصل أروى ظنون، آن مطرح الظنون[4]

ووجه الدلالة من بيت الشماخ أن «كلا يومي طواله» ظرف متعلق بـ «ظنون» الذي هو خبر لقوله: «وصل أروى» فقدم معمول الخبر على المبتدأ، ولو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه لما جاز تقديم معمول الخبر[5].

وما ذهب إليه البصريون هو الراجح في نظري لما يلي:

١ - ثبوته في الفصيح من كلام العرب كما تقدم.

٢ - أن ما ذكره الكوفيون من أن تقديم خبر المبتدأ عليه يؤدي إلى الاضمار قبل الذكر، والاضمار قبل الذكر ممنوع، ليس على اطلاقه وإنما يمتنع الاضمار قبل الذكر إذا كان الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما لو عاد ضمير

---

(١) الإنصاف ٦٦/١.

(٢) الإنصاف ٦٦/١، التبيين ص ١٥٣، شرح المفصل ٩٩/١، شرح الكافية ٩٧/١ خزانة الأدب ٢١٣/١.

(٣) شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٥١، الانصاف ٦٦/١، التبيين ص ١٥٢

(٤) ديوانه ص ٣١٩، الانصاف ١/ ٦٧، التبيين ١٥٤

(٥) الانصاف ١/ ٦٧، التبيين ص ١٥٤ - ١٥٥

من الفاعل على المفعول المتأخر في مثل: «ضرب غلامه زيداً»، أما إذا عاد على متأخر لفظاً متقدم رتبه فلا يمتنع[1]. فقد جاء ذلك في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿**فأوجس في نفسه خيفة موسى**﴾[2].

وقال زهير:

من يلق يوماً على علاته هرماً   يلق السماحة منه والندى خلقا[3]

وقال الاعشى:

أصـــــــــاب الملوك فأفناهم   وأخرج من بيتـــــه ذا حزن[4]

هذا ومما ينبغي ذكره هنا أن بعض الامثلة التي يحملها بعض النحاة على أنها مما قدم فيه الخبر على المبتدأ ليست كذلك كما تقدم في المثل «في بيته يؤتى الحكم» وقولهم «في أكفانه لف الميت» وكذلك قولك: ضرب أخاه زيد، ف «زيد» فاعل لضرب وليست مبتدأ مؤخراً على الصحيح.

٤ - وجوب نصب الصفة الصالحة للخبرية والحالية إذا كان معها جار ومجرور أو ظرف تامين مكررين

إذا اجتمع في جملة مفيدة صفة صالحة للخبرية والحالية ومعها جار ومجرور أو ظرف تامين مكررين فإما أن يكررا بلفظيها، فالكوفيون - على ما يقتضيه قياس مذهبهم يوجبون نصب الصفة في نحو «زيد في الدار جالساً في الدار»، وأجاز البصريون وتبعهم ابن الطراوة الرفع مع كون النصب أرجح - كما تقدم -[5].

---

(١) الانصاف ١/ ٦٨، التبيين ص ١٥٦

(٢) طه آية ٦٧

(٣) ديوانه بشرح ثعلب/ الهيئة المصرية العامة - القاهرة/ بيروت/ نسخة مصورة عن ط دار الكتب سنة ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤ م ص ٥٣، المقتضب ٤/ ١٠٣، الامالي الشجرية ١/ ٥٩، الانصاف ١/ ٦٨ التبيين ص ١٥٦

(٤) ديوان الاعشى/ ص ١٥ ، الانصاف ١/ ٦٩، وفيه «ذا جدن»

(٥) انظر ص ١١٥

وإما أن يكررا بضميرها نحو «زيد في الدار جالس فيها» فمذهب البصريين أن المختار النصب، ويجوز الرفع.

وذهب الكوفيون إلى وجوب النصب[1]، وتبعهم ابن الطراوة فقال - فيما ينقله عنه أبو حيان «... لا يجوز في الدار زيد قائم فيها بالرفع إذ لا يكون لاحد الجارين متعلق. إذ لا يتعلقان بقائم، ولا يتصور التوكيد، إذ لا يؤكد الظاهر بالمضمر ولا المضمر بالظاهر، إذ ليس من لفظه، فان اظهرت الضمير فقلت: في الدار زيد قائم في الدار جاز على التأكيد اللفظي انتهى»[2].

واستدل الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بما يلي:

١ - النقل ففي القرآن الكريم: **﴿وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدِينَ فيها﴾**[3] وفيه **﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدَين فيها﴾**[4] بالنصب في خالدين و«خالدَين».

٢ - أن الفائدة إنما تحصل في الثاني إذا نصب الاسم، فيكون الاول خبراً والثاني متعلقاً بالحال «فيكون كلاماً مستقيماً لا يلغى منه شيء، ومع الرفع تبطل فائدة الظرف الثاني، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أولى»[5].

٣ - أن جواز الرفع يؤدي الى الاضمار قبل الذكر، فيكون التقدير في آية الحشر «فكان عاقبتهما أنهما خالدين فيها في النار»[6].

٤ - أن الثاني منهما لا يصلح توكيدا اذ لا يؤكد الظاهر بالمضمر، ولا

---

(١) ★ الانصاف ١/٢٥٨، البيان في غريب اعراب القرآن. لأبي البركات الانباري ت. د. طه عبد الحميد الهيئة المصرية العامة للتأليف ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م ٢/٤٢٩ التبيين ص ٣٣٢، التذييل والتكميل همع الهوامع ١/٢٤٣.

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٨

(٣) هود آية ١٠٨

(٤) الحشر آية ١٧

(٥) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٤٢٩، وانظر الانصاف ١/ ٢٦٠

(٦) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٤٢٩

المضمر بالظاهر كما لا يستقيم تعلقه بالاسم الصالح للخبرية والحالية، اذ يصبح له متعلقان وهما حرف جر عمل مرة في الظاهر واخرى في مضمره[1].

وللبصريين على هذه الحجج اعتراضات نجملها فيما يلي:

١ - أن النحاة اجمعوا على أنه اذا لم يكرر الظرف او الجار والمجرور يجوز الرفع والنصب فكذلك اذا كرر «لان قصارى ما نقدر ان يكون مانعا تكرر الظرف، لان «في» الاولى تفيد ما تفيده الثانية، وهذا لا يصلح ان يكون مانعا، لان الاولى وان كانت تفيد ما تفيده الثانية الا ان الثانية تذكر على سبيل التوكيد[2]، وهذا يدل على حصول الفائدة مع الرفع، وهذه الفائدة تتمثل في التوكيد، ومن مذاهب العرب توكيد اللفظ بتكريره فيقولون: «لقيت زيدا زيدا ،وضربت عمرا عمرا» فيكون الثاني توكيدا للاول، وان كانت الفائدة قد وقعت بالاول، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿**وهم بالآخرة هم كافرون**﴾[3] «هم» الثانية فيه مكررة للتوكيد[4].

٢ - ان مجيء النصب في الآيتين اللتين استشهد بهما الكوفيون - وهما قوله تعالى ﴿**وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها**﴾ وقوله تعالى ﴿**فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدَين فيها**﴾ لا يدل على عدم جواز الرفع، وانما يدل على رجحان النصب، ومما يدل على جواز الرفع أنه قرئ بالرفع فيهما (خالدون فيها) و (خالدان فيها) وهي قراءة الاعمش[5].

٣ - قول الكوفيين: ان الرفع يؤدي الى الاضمار قبل الذكر، يجاب عنه بأن ذلك المضمر يعود على ما رتبته التقديم، وعود الضمير على متأخر لفظا متقدم

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٨

(٢) الانصاف ١/ ٢٥٩، وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٤٣٠

(٣) هود آية ١٩

(٤) الانصاف ١/ ٢٦٠

(٥) الانصاف ١/ ٢٥٩، البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٤٣٩، البحر المحيط ٨/ ٢٥٠

رتبة جائز[1]، ومنه قوله تعالى ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾[2].

٤ - أما قولهم: ان الثاني لا يصلح توكيدا، اذ لا يؤكد الظاهر بالمضمر ولا المضمر بالظاهر فغير لازم، حيث ان الظاهر هنا هو المضمر في المعنى فهو مثل: «مررت به أنت»[3]

والمتأمل لآراء الفريقين في هذه المسألة يلاحظ ما يلي

١ - يذكر النحاة حكم الوصف اذا أتى معه ظرف أو جار ومجرور تامين مكررين، ولكنهم يوردون امثلة للجار والمجرور فقط - فيما اطلعت عليه - وذلك يعني ان ذلك مسموع مع الجار والمجرور ومنه الآيتان السابقتان. أما الظرف فقاسه النحاة على الجار والمجرور.

٢ - رأى البصريين في هذه المسألة وهو جواز الرفع في نحو: «في الدار زيد قائم فيها» مع اعترافهم بأن النصب هو المختار هو ما ينبغي أن يؤخذ به؛ لثبوته في قراءة الاعمش.

٥ - عسى في: «عسى زيد أن يقوم» ليست من النواسخ

للنحاة في «عسى» في نحو: «عسى زيد أن يقوم» مذاهب:

١ - فمذهب الجمهور أن: «عسى» فعل ناسخ و «أن يقوم» في محل نصب خبر[4]، والكلام على تقدير مضاف مع الاسم والتقدير: «عسى حال زيد أن يقوم» أو مع الخبر والتقدير: «عسى زيد ذا قيام»[5].

قال الرضى: «وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ

---

(١) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٤٣٠

(٢) طه آية ٦٧

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٧

(٤) الايضاح ص ٧٥، المفصل في علم العربية / للزمخشري / دار الجيل - لبنان ص ٢٦٩، شرح المفصل ٧/١١٧، منهج السالك ص ٦٩، ارتشاف الضرب ٥٧٦

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٠٢، مغنى اللبيب ص ٢٠١

ابدا لا في الاسم ولا في الخبر »[1]. وقيل: ان «ان» زائدة، قال ابن هشام «وليس بشيء لانها قد نصبت، ولانها لا تسقط الا قليلا »[2]

٢ - ومذهب الكوفيين - كما نقل الرضي - أن «أن يقوم» بدل اشتمال مما قبله[3]، وهذا يعني أن «عسى» عندهم ليست من الافعال الناسخة.

٣ - ونقل عن المبرد أن «أن يقوم»: مفعول به، لان معنى: عسى زيد أن يفعل: قارب زيد الفعل[4] فعسى عنده ليست داخلة على المبتدأ والخبر.

وخلاصة القول: أن الظاهر أن «عسى» في نحو: «عسى زيد أن يقوم» ليست من الأفعال الناسخة عند الكوفيين والمبرد.

والى هذا ذهب ابن الطراوة فقد نقل السيوطي عن الأبذي قوله: «خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال: ليست من النواسخ، لان حكم النواسخ ان يقدر زوالها فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر. وانت لا تقول: زيدأن يقوم »[5]

وقال أبو حيان: «وقد نص ابن الطراوة على أن عسى في قولك: عسى زيد ان يقوم، ليست داخلة على المبتدأ والخبر »[6] وقد أشار ابن الطراوة الى هذا بقوله: «... واقتصر في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسم والخبر عنه بالمصدر فكأنه قال: زيد أن يقوم، ثم أدخل عسى، واستظهر على دعواه بقول الزباء: «عسى الغوير أبؤسا » وأي تناسب بين هذا وما تقدم وكيف خرج من المعلوم الذي لا يجوز غيره الى الشاذ الذي لا يطلق لاحد قوله »[7].

فابن الطراوة يوافق الكوفيين والمبرد في أن «عسى» في نحو: «عسى زيد

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٠٢

(٢) مغنى اللبيب ص ٢٠٢، وانظر شرح الكافية ٢/ ٣٠٢

(٣) شرح الكافية ٢/ ٣٠٣، مغنى اللبيب ص ٢٠٢

(٤) ارتشاف الضرب ص ٥٧٦، مغنى اللبيب ص ٢٠٢، همع الهوامع ١/ ١٣٠

(٥) الاشباه والنظائر ٣/ ٥٧

(٦) منهج السالك ص ٦٩

(٧) الافصاح ل ١٠

أن يقوم » ليست فعلا ناسخا، ويظهر انه يوافق الكوفيين في اعراب: «أن يقوم» بدل اشتمال من «زيد» ففي الاشباه والنظائر أن «مذهبه في (عسى زيد أن يقوم)، فيما يظهر ان زيدا فاعل، ولكن لما علقت على غير ما طلب الزم التفسير: كسمعت زيدا يقول كذا »[١]

هذا ومذهب الجمهور هو الراجح في نظري لمجيء الاسم منصوبا بعد عسى كما في المثل: «عسى الغوير أبؤسا »[٢] فهذا وان كان قليلا الا انه يدل على ان المصدر المؤول في موضع نصب خبر «عسى».

٦ - كأن تفيد الشك

مذهب الجمهور أن معنى «كأن» التشبيه.[٣]

وزاد الكوفيون في معانيها:

أ - التحقيق:[٤] كما في نحو قوله تعالى ﴿وي كأنه لا يفلح الظالمون﴾[٥]، وكما في قول الشاعر:

فأصبـــح بطن مكــــة مقشعرا كـــأن الارض ليس بهـــا هشام[٦]

وهذا البيت خرجه ابن مالك على أن الكاف للتعليل كاللام. قال السيوطي: «وعندي تخريج أحسن من هذا وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله:

---

(١) الاشباه والنظائر ٣/ ٥٧

(٢) مجمع الامثال/ لابي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري - الميداني ت: محمد محي الدين عبد الحميد/ م السنة المحمدية ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م، ١/١٧، وانظر ص ٢٦٦

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٨، ارتشاف الضرب ص ٥٨٠، الجنى الداني ص ٥٧٢، مغنى اللبيب ص٢٥٣، همع الهوامع ١/١٣٣

(٤) ارتشاف الضرب ٥٨١، تقييد ابن لب ل ١٥٠، همع الهوامع ١/ ١٣٣

(٥) القصص آية ٨٢

(٦) البيت في ديوان الحارث بن خالد المخزومي/ جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري م النعمان - النجف/ ط اولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ ص ٩٣، وانظر مغنى اللبيب ص ٢٥٣، تقييد ابن لب ل ١٥٠، همع الهوامع ١/ ١٣٣، التصريح ١/ ٢١٢

أيــا شجر الخابور مالــك مورقــا كأنك لم تجزع على ابن طريف.. »[١]

ب - الشك اذا كان الخبر مشتقا او فعلا او جملة او ظرفا، نحو: «كأن زيدا قائم» و «كأن زيدا يدرس الفقه» و «كأن زيدا أبوه عالم» و «كأن زيدا وراءك» ونحو ذلك، وحجتهم أن الشيء لا يشبه بنفسه[٢]، ووافق الكوفيين في افادة «كأن» الشك الزجاجي وابن الطراوة، وابن السيد[٣]، قال ابن السيد: «واذا كان خبرها فعلا أو جملة أو ظرفا أو صفة فهي للظن والحسبان. قال: والنحويون يقولون: هي للتشبيه وليس كذلك الا اذا كان الخبر مما يمثل به الاول اما احط أو أرفع نحو: كأنك ملك، فاذا قلت: كأن زيدا قائم لم يستقم ان يكون تشبيهاً، لان الشيء لا يشبه بنفسه»[٤].

وما ذهب اليه الكوفيون، والزجاجي، وابن الطراوة، وابن السيد مما لا يستطيع انكار وجاهته الباحث المنصف يتضح ذلك عندما تعلم أن التقدير عند البصريين في مثل قولك: كأن زيدا قائم كأن هيئة زيد هيئة قائم فقد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائماً، والشيء يشبه في حالة ما به في حالة اخرى »[٥] والذي ألجأ البصريين الى هذا التقدير وفيه ما ترى من البعد ان «كأن» عندهم لا تخرج عن التشبيه.

أما الكوفيون فلا حاجة عندهم الى تقدير، لان معنى «كأن»: أظن أي؛ أظنه قائما

٧ - الغاء ظن وأخواتها متقدمة

من الافعال التي تنصب مفعولين «ظن وأخواتها»، وهي تنصب مفعولين

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٣٣، والبيت في الامالي/ لابن علي القالي / دار الفكر ٢/ ٢٧٤

(٢) ارتشاف الضرب ص ٥٨١ «همع الهوامع ١/ ١٣٣، وانظر تقييد ابن لب ل ١٥٠

(٣) التذييل والتكميل ج الاسكوريال رقم (٥٢) ٢ / ل ١٩٢، وانظر الجنى الداني ص ٥٧٢

(٤) التذييل والتكميل «س» ٢/ ل ١٩٢، وانظر ارتشاف الضرب ص ٥٨١، مغنى اللبيب ص ٢٥٣

(٥) همع الهوامع ١/ ١٣٣

أصلها المبتدأ والخبر، وتختص القلبية المتصرفة منها بالالغاء والتعليق[1].

والالغاء هو: ترك العمل لفظا، ومعنى لا لمانع[2].

وقد اختلف النحاة في الغاء هذه الافعال متقدمة فمنعه البصريون لان عامل الرفع وهو الابتداء ضعيف لانه معنوي، فلا يصار اليه مع وجود العامل اللفظي القوي الذي هو الفعل القلبي[3]. وأجاز الكوفيون والاخفش الالغاء[4]، وتبعهم محمد بن الوليد[5] وأبو بكر الزبيدي فقال في كتابه الواضح: «وان الغيتها ورفعت ما بعدها كان ذلك قبيحا تقول: «ظننت زيد منطلقٌ، وحسبت أخوك خارجٌ، والمعنى: زيدٌ منطلقٌ ظننت، وعمروٌ خارجٌ حسبت، أي ظننت ذاك وحسبت ذاك»[6].

وتبعهم ابن الطراوة[7]، وابن مالك فقال في التسهيل: «وتختص متصرفاتها بقبح الالغاء في نحو ظننت زيدٌ قائمٌ»[8]، والرضي فقال: «ويقبح الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب..... وانما جاز ذلك لان افعال القلوب ضعيفة فليس تأثيرها بمظاهر كالعلاج، وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة»[9].

---

(١) ارتشاف الضرب ص ١٠٦٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك للمرادي / ت: د. عبد الرحمن علي سليمان/ ن مكتبة الكليات الازهرية ط ثانية ١/ ٣٧٨

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٠٦٣، توضيح المقاصد ١/ ٣٧٨، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك/ ت: محمد محيى الدين عبد الحميد/ دار الفكر ط سادسة عشر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ٢/ ٤٥

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠، وانظر ارتشاف الضرب ص ١٠٦٣، توضيح المقاصد ١/ ٣٨٠

(٤) ارتشاف الضرب ص ١٠٦٣، همع الهوامع ١/ ١٥٣، شرح التصريح على التوضيح خالد الازهري/ ن دار الباز - مكة /١/ ٢٥٨

(٥) ارتشاف الضرب ص ١٠٦٣

(٦) الواضح في علم العربية/ للزبيدي/ ت: د. علي السيد/ دار المعارف ٧٥م ص ٢٥٥

(٧) ارتشاف الضرب ص ١٠٦٣، همع الهوامع ١/ ١٥٣

(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ لابن مالك/ ت: محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ص ٧١

(٩) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠

واستدل الكوفيون ومن وافقهم على صحة ما ذهبوا اليه بالسماع كما في قول الشاعر

أرجو وآمل أن تدنوا مودتها وما اخال لدينا منك تنويل[1]

وقول الآخر:

كذاك أدبت حتى صار من أدبي أني وجدت ملاك الشيمةِ الأدبُ[2]

وقد ذهب البصريون إلى أن هذين البيتين محتملان لأحد أمور ثلاثة:

١ - أنها من باب التعليق بلام ابتداء مقدره، والاصل «للدنيا» و«لملاك»[3].

٢ - أن المفعول الاول محذوف، وهو ضمير الشأن، والتقدير «اخاله» أي: الحال والشأن، و«وجدته» أي: الحال والشأن[4].

٣ - أن العامل ملغى لانه لم يقع متقدماً بل سبق بـ «أني» و«ما» النافية[5]

والتخريج الثالث أضعف الثلاثة، إذ أن الفعل مع ذلك لم يزل متقدماً على معموليه فلا وجه لاتخاذ ذلك علة للالغاء.

وتقدير ضمير الشأن كما يقول الرضي: «أقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله:

ان من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جآذراً وظباء[6]

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠، التصريح ١/ ٢٥٨، همع الهوامع ١/ ١٥٣، شرح ابن عقيل ٢/ ٤٧ وغيرها.

(٢) المقرب ١/ ١١٧، شرح الكافية ٢/ ٢٨٠، شرح ابن عقيل ٢/ ٤٩، خزانة الادب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية / للبغدادي دار صادر - بيروت ٥/٤

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام /ت/ محمد محيى الدين عبد الحميد /م السعادة ط خامسة ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م ٢/ ٦٨، شرح ابن عقيل ٢/ ٤٨-٤٩

(٤) المصادر السابقة

(٥) اوضح المسالك ٢/ ٦٨

(٦) المقرب ١/ ١٠٩، ٢٧٧، شرح المفصل ٣/ ١١٥، مغنى اللبيب ص ٥٦، ٧٦٧، خزانة الادب ١/ ٢١٩، ٢/ ٤٦٣، ٤/ ١٢، ٣٨٠

فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق[1].

على أن هذه التأويلات فيها من التكلف ما لا يخفى ، وحمل الشواهد على ظواهرها وعدم تأويلها هو الاصل ما لم تدع داعية قام الدليل عليها إلى تأويلها ، ولا يعني هذا أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح ، بل الراجح هو ما ذهب إليه البصريون لان الشواهد التي أوردها الكوفيون من القلة بحيث لا يستسيغ المرء القياس عليها إذ لم أجد - فيما اطلعت عليه - شاهداً غير البيتين السابقين. أما ما ذكره السيوطي شاهداً للمسألة وهو قول الشاعر:

وإخال أني لا حق مستتبع[2]

فليس مما نحن بصدده ، إذ أن جملة « أني لا حق مستتبع » سدت مسد مفعولي « اخال » لذا فالاولى أن نعتبر هذين البيتين مما يحفظ ولا يقاس عليه ، حفظاً لقواعد اللغة من التشتت والاضطراب الذي يؤدي إليه القياس على النادر ، وليس هناك ما يدعو إلى التأويلات البعيدة ، والتخريجات المصطنعة.

وهذا يعني أن رأى البصريين الذي يقضي بمنع الغاء افعال القلوب متقدمة هو الراجح في نظري ، ولكن تخريجهم لما ورد من ذلك مما لا داعي لسلوكه ، إذ من المعلوم أن القياس إنما يكون على المطرد الشائع.

٨ - المبني للمجهول أصل:

مذهب البصريين أن صيغة الفعل المبني للمجهول مغيرة من صيغة المبني للمعلوم ، فهي فرع عنها ، وليست بأصل[3].

وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنها أصل ، وليست مغيرة من صيغة المبني للمعلوم ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بورود أفعال مبنية

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٨٠

(٢) همع الهوامع ١/ ١٥٣

(٣) ارتشاف الضرب ص ٦٣٦ ، همع الهوامع ٢/ ١٦٤ .

للمجهول ولم ترد مبنية للمعلوم مثل: عُني، وزُهي، ولو كانت صيغة المبني للمعلوم هي الأصل لزم وجود فرع ليس له أصل، وهذا غير ممكن[1].

وأجاب عن ذلك من يقولون: ان المبني للمجهول فرع عن المبني للمعلوم بأن العرب قد تستغني بالفرع عن أصله، والدليل على ذلك ورود بعض الجموع التي لا مفرد لها نحو: مذاكير، والجمع فرع الافراد فيلزم وجود الفرع مع عدم وجود الاصل لو قلنا: إن أي فرع لا بد لاستعماله من استعمال أصله[2].

هذا والخلاف في هذه المسألة ونحوها مما لا جدوى فيه كما ذكر أبو حيان[3].

٩ - نصب الظرف تشبيهاً بالمفعول به:

فصول السنة: الشتاء والربيع والخريف والصيف يجوز أن يكون العمل في الفصل كله، ويجوز أن يكون في بعضه وكذلك اليوم والليلة ونحوه.

وما كان العمل في جميعه ينتصب على الظرفية عند البصريين[4].

وينتصب على التشبيه بالمفعول به عند الكوفيين، لانه ليس ظرفاً عندهم «والظرف عندهم: ما انتصب على تقدير «في» وإذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه «في»، لان في يقتضي عندهم التبعيض، وإنما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً، لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة»[5].

قال أبو حيان: «ووافقهم ابن الطراوة، وزاد أنك إذا نصبت ما لا تدخل عليه في مذهبه انتصب على المفعول به نحو جلست الحرم، وكذا ظرف المكان عنده نحو: سرت ميلا، وفرسخاً، وبريداً»[6].

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٦٣٦، همع الهوامع ٢/ ١٦٤

(٢) همع الهوامع ٢/ ١٦٤

(٣) المصدر نفسه

(٤) ارتشاف الضرب ص ٦٦٨، همع الهوامع ١/ ١٩٨

(٥) همع الهوامع ١/ ١٩٨

(٦) ارتشاف الضرب ص ٦٦٨

رتبة جائز[1]، ومنه قوله تعالى ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾[2].

٤ - أما قولهم: ان الثاني لا يصلح توكيدا، اذ لا يؤكد الظاهر بالمضمر ولا المضمر بالظاهر فغير لازم، حيث ان الظاهر هنا هو المضمر في المعنى فهو مثل: «مررت به أنت»[3]

والمتأمل لآراء الفريقين في هذه المسألة يلاحظ ما يلي

١ - يذكر النحاة حكم الوصف اذا أتى معه ظرف أو جار ومجرور تامين مكررين، ولكنهم يوردون امثلة للجار والجرور فقط - فيما اطلعت عليه - وذلك يعني ان ذلك مسموع مع الجار والمجرور ومنه الآيتان السابقتان. أما الظرف فقاسه النحاة على الجار والمجرور.

٢ - رأى البصريين في هذه المسألة وهو جواز الرفع في نحو: «في الدار زيد قائم فيها» مع اعترافهم بأن النصب هو المختار هو ما ينبغي أن يؤخذ به؛ لثبوته في قراءة الاعمش.

٥ - عسى في: «عسى زيد أن يقوم» ليست من النواسخ

للنحاة في «عسى» في نحو: «عسى زيد أن يقوم» مذاهب:

١ - فمذهب الجمهور أن: «عسى» فعل ناسخ و «أن يقوم» في محل نصب خبر[4]، والكلام على تقدير مضاف مع الاسم والتقدير: «عسى حال زيد أن يقوم» أو مع الخبر والتقدير: «عسى زيد ذا قيام»[5].

قال الرضى: «وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ

---

(١) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٤٣٠

(٢) طه آية ٦٧

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٧

(٤) الايضاح ص ٧٥، المفصل في علم العربية / للزمخشري / دار الجيل - لبنان ص ٢٦٩، شرح المفصل ٧/ ١١٧، منهج السالك ص ٦٩، ارتشاف الضرب ٥٧٦

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٠٢، مغنى اللبيب ص ٢٠١

ابدا لا في الاسم ولا في الخبر »[1]. وقيل: ان « ان » زائدة، قال ابن هشام « وليس بشيء لانها قد نصبت، ولانها لا تسقط الا قليلا »[2]

٢ - ومذهب الكوفيين - كما نقل الرضى - أن « أن يقوم » بدل اشتمال مما قبله[3]، وهذا يعني أن « عسى » عندهم ليست من الافعال الناسخة.

٣ - ونقل عن المبرد أن « أن يقوم »: مفعول به، لان معنى: عسى زيد أن يفعل: قارب زيد الفعل[4] فعسى عنده ليست داخلة على المبتدأ والخبر.

وخلاصة القول: أن الظاهر أن « عسى » في نحو: « عسى زيد أن يقوم » ليست من الأفعال الناسخة عند الكوفيين والمبرد.

والى هذا ذهب ابن الطراوة فقد نقل السيوطي عن الأبذي قوله: « خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال: ليست من النواسخ، لان حكم النواسخ ان يقدر زوالها فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر، وانت لا تقول: زيدأنيقوم »[5]

وقال أبو حيان: « وقد نص ابن الطراوة على أن عسى في قولك: عسى زيد ان يقوم، ليست داخلة على المبتدأ والخبر »[6] وقد أشار ابن الطراوة الى هذا بقوله: « ... واقتصر في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسم والخبر عنه بالمصدر فكأنه قال: زيد أن يقوم، ثم أدخل عسى، واستظهر على دعواه بقول الزباء: « عسى الغوير أبؤسا » وأي تناسب بين هذا وما تقدم وكيف خرج من المعلوم الذي لا يجوز غيره الى الشاذ الذي لا يطلق لاحد قوله »[7].

فابن الطراوة يوافق الكوفيين والمبرد في أن « عسى » في نحو: « عسى زيد

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٠٢

(٢) مغنى اللبيب ص ٢٠٢، وانظر شرح الكافية ٢/٣٠٢

(٣) شرح الكافية ٢/٣٠٣، مغنى اللبيب ص ٢٠٢

(٤) ارتشاف الضرب ص ٥٧٦، مغنى اللبيب ص ٢٠٢؛ همع الهوامع ١/ ١٣٠

(٥) الاشباه والنظائر ٣/٥٧

(٦) منهج السالك ص ٦٩

(٧) الافصاح ل ١٠

أن يقوم » ليست فعلا ناسخا، ويظهر انه يوافق الكوفيين في اعراب: «أن يقوم » بدل اشتمال من «زيد » ففي الاشباه والنظائر أن « مذهبه في (عسى زيد أن يقوم)، فيما يظهر ان زيدا فاعل، ولكن لما علقت على غير ما طلب الزم التفسير: كسمعت زيدا يقول كذا »[١]

هذا ومذهب الجمهور هو الراجح في نظري لمجيء الاسم منصوبا بعد عسى كما في المثل: « عسى الغوير أبؤسا »[٢] فهذا وان كان قليلا الا انه يدل على ان المصدر المؤول في موضع نصب خبر « عسى ».

٦ - كأن تفيد الشك

مذهب الجمهور أن معنى « كأن » التشبيه.[٣]

وزاد الكوفيون في معانيها:

أ - التحقيق:[٤] كما في نحو قوله تعالى ﴿وي كأنه لا يفلح الظالمون﴾[٥]، وكما في قول الشاعر:

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام[٦]

وهذا البيت خرجه ابن مالك على أن الكاف للتعليل كاللام. قال السيوطي: « وعندي تخريج أحسن من هذا وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله:

---

(١) الاشباه والنظائر ٣/ ٥٧

(٢) مجمع الامثال/ لابي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري - الميداني ت: محمد محيي الدين عبد الحميد/ م السنة المحمدية ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م، ١/ ١٧، وانظر ص ٢٦٦

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٨، ارتشاف الضرب ص ٥٨٠، الجنى الداني ص ٥٧٢، مغنى اللبيب ص٢٥٣، همع الهوامع ١/ ١٣٣

(٤) ارتشاف الضرب ٥٨١، تقييد ابن لب ل ١٥٠، همع الهوامع ١/ ١٣٣

(٥) القصص آية ٨٢

(٦) البيت في ديوان الحارث بن خالد المخزومي/ جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري م النعمان - النجف/ ط اولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ ص ٩٣، وانظر مغنى اللبيب ص ٢٥٣، تقييد ابن لب ل ١٥٠، همع الهوامع ١/ ١٣٣، التصريح ١/ ٢١٢

أيـــا شجر الخابور مالــك مورقــا		كأنك لم تجزع على ابن طريف.. »[1]

ب - الشك اذا كان الخبر مشتقا او فعلا او جملة او ظرفا، نحو: «كأن زيدا قائم» و «كأن زيدا يدرس الفقه» و «كأن زيدا أبوه عالم» و «كأن زيدا وراءك» ونحو ذلك، وحجتهم أن الشيء لا يشبه بنفسه[2]، ووافق الكوفيين في افادة «كأن» الشك الزجاجي وابن الطراوة، وابن السيد[3]، قال ابن السيد: «واذا كان خبرها فعلا أو جملة أو ظرفا أو صفة فهي للظن والحسبان. قال: والنحويون يقولون: هي للتشبيه وليس كذلك الا اذا كان الخبر مما يمثل به الاول اما احط أو أرفع نحو: كأنك ملك، فاذا قلت: كأن زيدا قائم لم يستقم ان يكون تشبيهاً، لان الشيء لا يشبه بنفسه»[4].

وما ذهب اليه الكوفيون، والزجاجي، وابن الطراوة، وابن السيد مما لا يستطيع انكار وجاهته الباحث المنصف يتضح ذلك عندما تعلم أن التقدير عند البصريين في مثل قولك: كأن زيدا قائم كأن هيئة زيد هيئة قائم فقد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائماً، والشيء يشبه في حالة ما به في حالة اخرى »[5] والذي ألجأ البصريين الى هذا التقدير وفيه ما ترى من البعد ان «كأن» عندهم لا تخرج عن التشبيه.

أما الكوفيون فلا حاجة عندهم الى تقدير، لان معنى «كأن»: أظن أي؛ أظنه قائما

٧ - الغاء ظن وأخواتها متقدمة

من الافعال التي تنصب مفعولين «ظن وأخواتها»، وهي تنصب مفعولين

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٣٣، والبيت في الامالي/ لابن علي القالي / دار الفكر ٢/ ٢٧٤

(٢) ارتشاف الضرب ص ٥٨١ «همع الهوامع ١/ ١٣٣، وانظر تقييد ابن لب ل ١٥٠

(٣) التذييل والتكميل ج الاسكوريال رقم (٥٢) ٢ / ل ١٩٢، وانظر الجنى الداني ص ٥٧٢

(٤) التذييل والتكميل «س» ٢/ ل ١٩٢، وانظر ارتشاف الضرب ص ٥٨١، مغنى اللبيب ص ٢٥٣

(٥) همع الهوامع ١/ ١٣٣

أكرمت، فحرف الجر يهيىء الفعل اللازم للوصول الى المفعول، و « اكرمت » يتعدى بنفسه.[1]

كما لا يتأتى في مثل: رب رجل اكرمته، لأن الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر، والى ضميره معا.[2]

٣ - أنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء:

أ - تقع في صدر الكلام في حين تقع حروف الجر متوسطة.

ب - لا تعمل الا في نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

ج - لا تعمل الا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

د - لا يجوز اظهار الفعل الذي تتعلق به.[3]

٤ - أنها يدخلها الحذف، وهو لا يدخل الحروف، فيقول في « ربّ » رُبَ قال تعالى ﴿رُبَما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ [4] قرىء بالتخفيف كما قرىء بالتشديد، فدل على أنها ليست بحرف.[5]

٥ - الاخبار عنها في مثل قول ثابت قطنة:

أن يقتلوك فـان قتلـك لم يكن عـارا عليـك ورب قتـل عـار[6]

ومثل قول العرب: رب رجل ظريفٌ.[7]

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٣٠

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٣٠

(٣) الانصاف ٢/ ٨٣٣

(٤) الحجر آية ٢

(٥) الانصاف ٢/ ٨٣٣

(٦) ديوانه/ جمع وتحقيق ماجد احمد السامرائي/ م الجمهورية - بغداد ١٣٩٠ ١٩٧٠م ص ٤٩، المقتضب ٣/ ٦٦، المقرب ١/ ٢٢٠، خزانة الادب-٤/ ١٨٤

(٧) شرح المفصل ٨/ ٢٧

فهي على هذا اسم كسائر الأسماء، يكون مبتدأ كما في نحو: رب رجل ظريف، ورب قتل عار، ومصدرا في مثل «رب ضربة ضربت، وظرفا في مثلً رب يوم سرت فيه، ومفعولا به في مثل: رب رجل ضربت».[1]

وقد رد البصريون ومن أخذ بمذهبهم أدلة الكوفيين محتجين على حرفية «رب» بما يلي:

١ - أن قياس «رب» على «كم» قياس مع الفارق، إذ أن «كم» تقبل علامات الأسماء، كالجر في مثل: بكم رجل مررت؟، أما «رب» فلا تقبل شيئا من علامات الأسماء.[2]

وقد نازع القائلون باسميتها في هذا فقالوا: انها يخبر عنها - كما تقدم ووجه السهيلي عدم دخول حرف الجر عليها بما «تضمنته من معنى «قل» و «أقل» تقول العرب: قلّ رجل يقول ذلك كما تقول: ما يقول ذلك الا زيد، وحروف الجر لا تدخل في هذا المقام، فامتنعت أن تدخل على «رب» لأن معناها من معنى «قل» والله أعلم.[3]

ومن الفوارق بين «كم» و «رب» أن «كم» يفصل بينها وبين ما يليها، أما «رب» فلا يفصل بينها وبين مجرورها، فدل ذلك على أنها حرف[4].

كما أن «كم» يليها الفعل فتقول: كم بلغ عطاؤك؟ ولا يلي رب.[5]

٢ - أنها لو كانت اسما لتعدى اليها الفعل بنفسه إن كان متعديا وبحرف الجر ان كان لازما فيقال مثلا: برب رجل عالم مررت.[6]

---

(١) همع الهوامع ٢/٢٥

(٢) الانصاف ٢/ ٨٣٣

(٣) امالي السهيلي ص ٧٢

(٤) همع الهوامع ٢/ ٢٥

(٥) شرح المفصل ٨/٢٧

(٦) همع الهوامع ٢/٢٥

٣ - انها قد جاءت لمعنى في غيرها، وهو تقليل مادخلت عليه نحو «رب رجل يفهم أي: ذلك قليل وهذه سمة الحرف.(١)

٤ - انها توصل عمل الفعل الى ما بعدها شأن غيرها من الحروف فتقول: «رب رجل عالم ادركت» ف «رب» أوصلت معنى الادارك الى الرجل كما أوصلت «الباء» معنى المرور الى زيد في قولك: مررت بزيد.(٢)

٥ - انها وقعت مبنية من غير سبب: ولو كانت اسما لكانت من قبيل «حب» و «در» في الاعراب.(٣)

٦ - أن وقوعها في صدر الكلام لا يصلح دليلا على اسميتها، وانما لا تقع الا صدرا لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فشابهت أحرف النفي، وحروف النفي لها الصدارة.(٤)

٧ - كما لا يصلح دليلا على اسميتها كونها لا تعمل الا في نكرة، وانما كانت كذلك لأنها ينبغي أن لا تدخل الا على ما يصح فيه التقليل. أي: ما يدل علي الكثرة، وهو النكرة بعمومها».(٥)

٨ - كما لا يصلح دليلا على اسميتها أنها يدخلها الحذف، لأن الحذف ليس من خواص الأسماء، فمن المعلوم انه يجوز تخفيف «أن» المشددة، ونقل الأنباري أن ثعلبا حكى في سوف «سف أفعل، وسو أفعل» بحذف: الواو والفاء.(٦)

٩ - ان ما استدل به الكوفيون من قول الشاعر:

ان يقتلوك فـان قتلـك لم يكن عـارا عليـك، ورب قتـل عـار

---

(١) الانصاف ٨٣٣/٢

(٢) شرح المفصل ٢٧/٨

(٣) المصدر نفسه

(٤) الانصاف ٢/ ٨٣٣

(٥) المصدر نفسه ٨٣٤/٢

(٦) المصدر نفسه ٢/ ٨٣٤

الرواية المشهورة فيه « وبعض قتل عار »، وان صحت الرواية فـ « عار » خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عار، أو خبر لمجرور رب فهو في موضع رفع.[1]

هكذا قالوا: غير أن رد الأحتجاج برواية بما ورد في رواية أخرى غير سليم.

١٠ - أما قول العرب « رب رجل ظريف، فذكر ابن يعيش أنه شاذ[2]، وقال ابن السراج « وهذا يجيء على الغلط والتشبيه »[3]:

والمتأمل للأدلة التي سيقت لتأييد القول باسمية « رب » يجدها غير كافية للحمل على اعتقاد اسميتها، ولعل أهم تلك الأدلة الاخبار عن « رب » في مثل « رب رجل ظريف »، وغير خاف ان الاخبار هنا ليس عن « رب » بل عن مجرورها إذ المعنى يدل على ذلك فاذا اضفت الى ذلك أن من العلماء من حمل مثل ذلك على الشذوذ، ومنهم من حمله على الغلط، عرفت أن رأى الكوفيين في هذه المسألة ليس في قوة رأى البصريين ولذا أميل الى ترجيح رأى البصريين، واعتبار « رب » حرف جر لعدم قبولها علامات الأسماء، ومخالفتها اياها في خصائصها.

١٢ - من لابتداء الغاية الزمانية

من حروف الجر « من » ومن معانيها: ابتداء الغاية في المكان، قال سيبويه « وأما » من « فتكون لابتداء الغاية في الاماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا الى مكان كذا وكذا »[4] وهذا لا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين.

وذهب الكوفيون والأخفش الى أنها تأتي أيضا لابتداء الغاية في الزمان[5]

---

(١) الجنى الداني ص ٤٢٩، همع الهوامع ٢/٣٥

(٢) شرح المفصل ٨/٢٧

(٣) الاصول ١/٥١٠، وانظر شرح المفصل ٨/٢٧

(٤) الكتاب ٤/٢٢٤، وانظر الاصول ١/٤٩٨

(٥) الانصاف ١/٣٧٠، البيان في غريب اعراب القرآن ١/٤٠٥، شرح الجمل لابن عصفور ل٧٨، التذييل والتكميل ٤/ ل ٢، همع الهوامع ٢/٣٤، وانظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش خ دار الكتب رقم ٣٤٩ نحو ٣/ ل ١٧١.

وتبعهم في هذا الرأي جماعة من النحاة[1] منهم ابن الطرواة قال أبو حيان: « وذهب ابن الطراوة الى أنك اذا أردت الانتهاء في الزمان والابتداء فيه أتيت بـ « الى » و« من » كما يكون ذلك في المكان كذلك، فلا بد من « من » اذا أردتها »..[2]

ومن هذا يفهم أنه يوافق الكوفيين من حيث المبدأ على أن « من » تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وقد استدل الكوفيون ومن وافقهم على صحة مذهبهم بوروده في كثير من الشواهد منها:

١ - قوله تعالى ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾[3]

٢ - وقوله جل شأنه ﴿يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع﴾[4]

٣ - ما جاء في الحديث « فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة »[5]

٤ - وقول الشاعر:

من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى من القوم الا خارجيا مسوما[6]

٥ - قول النابغة:

تخيرن من أزمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب[7]

---

(١) همع الهوامع ٣٤/٢، التصريح ٨/٢

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ل ٢

(٣) التوبة آية ١٠٨

(٤) الجمعة آية ٩

(٥) صحيح البخاري ١٩/٢ « ابواب الاستسقاء » باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء.

(٦) المقرب ١٩٨/١، رصف المباني ص ٣٢١، التذييل والتكميل ٤/ل ٢، شرح الجمل / لمجهول خ جامع المظفر بتعز رقم (٣١١) ل ١٩٣

(٧) ديوان النابغة ص ٦٠، التذييل والتكميل ٤/ل ١، تمهيد القواعد ٣/ل ١٧٢، اوضح المسالك ٢٢/٣

٦ - وقول الآخر:

من الآن قد أزمعت حلما فلن أرى أغازل خودا أو أذوق مداما[١]

٧ - وقول الآخر:

أتعرف أم لا رسم دار معطلا من العام يمحاه ومن عام أولا[٢]

٨ - وقول الآخر:

من غدوة حتى كأن الشمسا بالأفق الغربي تكسا ورسا[٣]

٩ - وقول الآخر:

تنتهض الرعدة في ظهيري من لدن الصبح الى العصير[٤]

وغيرها..

والبصريون لا يجيزون مجيء «من» لابتداء الغاية الزمانية، لأن «من» في المكان نظير «مذ» في الزمان، فـ «من» وضعت لابتداء الغاية في المكان، و «مذ» وضعت لابتداء الغاية في الزمان، فكما لا يجوز وضع «مذ» موضع «من» فلا تقول: «سرت مذ بغداد»، فكذلك لا يجوز وضع «من» موضع «مذ» فلا تقول «ما رأيته من يوم الجمعة.[٥]

ولهذا لجأوا الى تأويل الشواهد التي ذكرها الكوفيون ومن أخذ بمذهبهم لتوافق ما ذهبوا اليه فقالوا في آية التوبة: ان التقدير: من تأسيس أول يوم.[٦]

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ل ١، تمهيد القواعد ٣/ل ١٧٢

(٢) النوادر في اللغة لابي الانصاري/ دار الكتاب العربي-بيروت ١٩٦٧ م ص ٢٠٨. التذييل والتكميل ٤/ل ٢، شرح الجمل/ لمجهول ل ١٩٣، خزانة الادب ٣٤١/٣

(٣) التذييل والتكميل ٤/ل ٢

(٤) المصدر نفسه ٤/ل ١، تمهيد القواعد ٣/ ل ١٧٢، شرح ابن عقيل ٦٨/٣، منهج السالك الى الفية ابن مالك/ للاشموني/ دار احياء الكتب العربية-عيسى الحلبي- ٥١٦/١، همع الهوامع ٢١٥/١، ١٩٩/٢

(٥) الكتاب ٢٢٦/٤، الانصاف ٣٧١/١

(٦) الانصاف ٣٧٢/١

وذكر الرضي أن « من » في آيتي التوبة والجمعة ليس فيها معنى الابتداء، قال: « إذ المقصود من معنى الابتداء في « من » أن يكون الفعل المتعدي بـ « من » الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ « من » الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة، أو يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو: تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لأن الخروج ليس شيئاً ممتدا اذ يقال: خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين، ولا أصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد (من)، وهذا معنى (في)، و « من » في الآيتين بمعنى « في »، وذلك لأن « من » في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى « في » كـ « جئت من قبل زيد ومن بعده ».(١)

وهذا الذي ذكره الرضي لا يحسن في آية التوبة، اذ أن معنى الآية، « من أول أيام تأسيسه ». أما آية الجمعة فالراجح فيها ما ذكره من أن « من » بمعنى « في » وقد ذكره قبله الأنباري فقال « قوله تعالى **﴿اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾** « من » بمعنى « في »: في يوم الجمعة ».(٢)

وعلى أي حال فالشواهد التي استشهد بها الكوفيون من الكثرة بحيث لا يسوغ تأويلها أو حملها على القلة أو الندرة أو الشذوذ، وعليه فما ذهبوا اليه وارتضاه المحققون من النحاة كابن مالك وأبي حيان وسواهما هو الراجح في نظري.

١٣ - الاسم المرفوع بعد « مذ » و « منذ » فاعل لفعل محذوف

« مذ » و « منذ » مما يستعمل عند البصريين اسما تارة، وحرفا تارة، فاذا وقع بعدهما اسم مرفوع فهو عندهم خبر لـ « مذ » أو « منذ ».(٣)

---

(١) شرح الكافية ٣٢١/٢

(٢) البيان في غريب اعراب القرآن ٤٣٨/٢

(٣) الانصاف ٣٨٢/١، شرح الكافية ١١٨/٢، شرح المفصل ٤٦/٨، التصريح ٢٠/٢

وذهب الكوفيون الى أنه فاعل لفعل محذوف فقولك: ما رأيته مذ يومان تقديره: منذ مضى يومان[1]، وقد ارتضى ابن الطراوة ما ذهب اليه الكوفيون فقال «...واذا رفعت كان المعنى: ما رأيته مذ كان يومان، واسماء الزمان تضاف الى الأفعال ظاهرة ومقدرة نحو.

حين النزول يكون عادة مثلنا..»[2]

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بأن «مذ» و «منذ» اصلها: من اذ، ركبا فاختلفا عن حال افرادها، والدليل على التركيب، أن من العرب من يقول في «منذ»: «مِنذ» «فكسر الميم يدل على أنها مركبة من «من» و«اذ» فاذا ثبت أنها مركبة من «من» و«اذ» كان الرفع بعدها بتقدير فعل، لأن الفعل يحسن بعد «اذ»[3] وذهب الفراء الى أن الاسم المرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف لأنها عنده مركبتان من «من» و «ذو» التي بمعنى الذي.[4] وما ذهب اليه البصريون في هذه المسألة في الراجح في نظري لما يلي:

١ - أن ما ذهب اليه الكوفيون من أن «مذ» و «منذ» أصلها «من» واذ لا دليل عليه أما ما روي عن بعض العرب من قولهم «منذ» فيثبت لغة ثانية، ولا يثبت التركيب[5]

٢ - انها لو كانتا كما قالوا لما بقي لـ «اذ» ما كان لها من أحكام مفردة، «لأن الحرفين اذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفردا ،، وحدث حكم آخر»[6]

٣ - وما سبق أيضا يرد ما ذهب اليه الفراء من تركيبها من «من» و «ذو».[7]

٤ - كما يرد ما ذهب اليه أن «ذو» التي بمعنى الذي انما تستعملها طيء خاصة و «منذ يومان» بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب»[8]

---

(١) الانصاف ٣٨٢/١، شرح الكافية ١١٨/٢، شرح المفصل ٤٥/٨، التصريح ٢٠/٢

(٢) الافصاح ل ٢٥

(٣) الانصاف ٣٨٢/١، وانظر شرح المفصل ٤٥/٨، وشرح الكافية ١١٨/٢

(٤) الانصاف ٣٨٢/١ - ٣٨٣، شرح الكافية ١١٨/٢، شرح المفصل ٤٦/٨

(٥) الانصاف ٣٩٢/١

(٦ ، ٧ ، ٨) المصدر نفسه

٥ - أن ما ذهب اليه البصريون لا يحتاج الى تقدير محذوف، يتضح المعنى بدونه

١٤ - اضافة الاسم الى ما اتحد به معنى

مذهب البصريين أنه لا يجوز اضافة اسم الى ما اتحد به معنى كالمتراد فين والموصوف وصفته لأن المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من المضاف اليه فلا بد من كونه غيرهْ، اذ لا يتعرف الشيء بنفسه[١]، وما جاء من ذلك مؤول على حذف مضاف اليه.[٢] وذهب الكوفيون الى جواز اضافة الشيء الى ما بمعناه اذا اختلف اللفظان[٣]

وارتضى ابن الطراوة ما ذهب اليه الكوفيون فقال: «وذكر اضافة الاسم الى الصفة ووجه ما جاء في القرآن الى غير وجهه حتى اداه سوء النظر الى قوله: دار الساعة الآخرة، فان أراد بقوله: الساعة، القيامة فلا تأقيت لها، وان أراد الواحدة من الساعات فلا نهاية ولا آخر لها الا بانتهاء المخلوقات، وطي السموات، وقد بينت هذا الفصل في المقدمات، وهو اضافة التخصيص ومنه: بسم الله، و «مكر السيء» وقوله صلى الله عليه وسلم: يا نساء المؤمنات»، ومنه قول الشاعر:

اذا خاض عينيه كرى النوم لم يزل

و «حب الحصيد»، و «حبل الوريد» و «حق اليقين»، ونحوه مما لا يحصى، وهو من اضافة الشيء الى نفسه لأختلاف اللفظين، فشبها بما اختلف لفظه ومعناه»[٤]

---

(١) المصدر نفسه ٢/٤٣٧-٤٣٨، وانظر شرح الكافية ١/٢٨٧، توضيح المقاصد ٢/٢٤٥، شرح المفصل ٣/١٠

(٢) الاصول ٢/٦-٧ الانصاف ٢/٤٣٨، شرح المفصل ٣/١٠

(٣) معاني القرآن للفراءات: محمد علي النجار/ الدار المصرية للتأليف والترجمة ٢/٥٥-٥٦، الانصاف ٢/٤٣٨، شرح الكافية ١/٢٨٧، ارتشاف الضرب ص ٨٨٧.

(٤) الافصاح ل ٢٥، وانظر ارتشاف الضرب ص ٨٨٧

وقد أورد الكوفيون ومن تبعهم شواهد كثيرة على هذه المسألة منها:

« ١ قوله تعالى﴿فأنبتنا به جنات وحب الحصيد﴾[1]

٢ - قوله تعالى﴿ونحن أقرب اليه من حبل الوريد﴾[2]

٣ - قوله تعالى﴿إن هذا لهو حق اليقين﴾[3]

٤ - قوله تعالى﴿وانه لحق اليقين﴾[4]

٥ - قوله تعالى﴿استكبارا في الأرض ومكر السيء﴾[5]

٦ - قوله تعالى﴿ولدار الآخرة خير للذين اتقوا﴾[6]

٧ - كما ورد عن العرب قولهم: « صلاة الأولى، ومسجد الجامع،.. وبقلة الحمقاء وحبة الخضراء، وليلة القمر، ويوم الأول، وساعة الأولى، وباب الحديد »[7]

قال الفراء « ومثله: أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس وجميع الأيام تضاف الى انفسها لأختلاف لفظها. كذلك شهر ربيع.[8]

وذكر ابن يعيش من ذلك قولهم: « عليه سحق عمامة، وجرد قطيفة، واخلاق ثياب، وهل عندك جائبة خبر؟، ومغربة خبر »[9]

٨ - ومن ذلك قول الشاعر:

وقرب جانب الغربي يأدو مدب السيل، واجتنب الشعارا[10]

---

(١) ق آية ٩

(٢) ق آية ١٦

(٣) الواقعة آية ٩٥

(٤) الحاقة آية ٥١

(٥) فاطر آية ٤٣

(٦) يوسف آية ١٠٩

(٧) ارتشاف الضرب ص ٨٨٦-٨٨٧

(٨) معاني القرآن ٥٦/٢

(٩) شرح المفصل ١١/٣

(١٠) الانصاف ٤٣٧/٢

٩ - وقول الآخر:

إذا خاط عينيه كرى النوم لم يزل ... له كالىء من قلب شيخان فاتك[١]

١٠ - وقول الآخر:

أتمدح فقعسا وتذم عبسا ... ألا لله أمك من هجين

ولو أقوت عليك ديار عبس ... عرفت الذل عرفان اليقين[٢]

والمتأمل لهذه النصوص الكثيرة يتبين أن تأويلها تعسف واضح، لذا كان الراجح في نظري ما ذهب اليه الكوفيون وابن الطراوة، وارتضاه الرضي.[٣]

١٥ - توكيد النكرة بتوكيد الأحاطة

مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة بتوكيد الاحاطة.[٤]

وأجاز الكوفيون والاخفش توكيدها ان كانت محدودة،[٥] وتبعهم ابن كيسان[٦] وارتضى ذلك ابن الطراوة فقال «... المثنى لا يؤكد بتوكيد الاحاطة، وانما يلي المنكور في قوله: أولاك بنو خير وشر كليهما.

ولا يكون هذا في باب أجمعين ونحوه (الا)[٧] ما كان اسما منكوراً لعدد معلوم، فانه يجوز توكيده قال:

تمكث حولا كاملا كله ... لا نلتقى الا على منهج[٨]

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٨٨٧، وصدره في الافصاح ل ٢٥

(٢) معاني القرآن ٥٦/٢

(٣) شرح الكافية ٢٨٨/١

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢، الاصول ١٩/٢، الانصاف ٤٥١/٢، شرح المفصل ٤٤/٣، همع الهوامع ١٢٤/٢

(٥) الانصاف ٤٥١/٢، شرح المفصل ٤٤/٣، شرح ابن عقيل ٢١١/٣، همع الهوامع ١٢٤/٢

(٦) ابن كيسان النحوي ص ٢٥٨

(٧) في الاصل «لان» والتصويب للدكتور البنا انظر: الاستاذ ابو الحسين بن الطراوة ص ٧٩

(٨) غاية الامل في شرح الجمل/ لابن بزيزة خ كوبريلي رقم ١٤٨٤، ١/ ص ٨١، مغنى اللبيب ص ٢٥٧

وقال فتى من الأعراب:

يـا ليتـني كنـت الصـبي المرضعا   تحملـــني الذلفـــاء حولا اكتعـــا
إذا بكيـــت قبلتـــني أربعـــا   إذا أظل الدهر أبكي أجمعا[1] »[2]

واستدل الكوفيون ومن تبعهم على صحة ما ذهبوا اليه بوروده كثيرا كما في قول الشاعر:

لكنــه شاقـة أن قيـل ذا رجـب   يـا ليـت عـدة حول كله رجبا[3]

وقول الآخر:

إذا القعود كر فيهـــا حفـــدا   يومـــا جديـــدا كلـــه مطردا[4]

وقول الآخر:

زحرت بــــه ليلــــة كلهــــا   فجئــت بــه مؤيـدا خنفقيقـا[5]

وقول الآخر:

ثـــلاث كلهن قتلـــت عمـــدا   فأخزى الله رابعـــــــة تعود[6]

وقال الآخر:

قـد صرت البكرة يوماً أجمعا[7]

وهذه الشواهد من الكثرة بحيث لا يستسيغ المرء تأويلها أو حملها على الضرورة بناء على اصطدامها بقواعد وضعها البصريون نتيجة استقراء ناقص،

---

(١) غاية الامل ١/٨١، وانظر المقرب ١/٢٤٠، شرح ابن عقيل ٣/٢١١، همع الهوامع ٢/١٢٤

(٢) الافصاح ل ٥

(٣) شرح أشعار الهذليين ٢/٩١٠، الانصاف ٢/٤٥١، شرح المفصل ٣/٤٤

(٤) الانصاف ٢/٤٥٢، شرح المفصل ٣/٤٥

(٥) الانصاف ٢/٤٥٣

(٦) الكتاب ١/٨٦، الامالي الشجرية ١/٣٢٦، خزانة الادب ١/١٧٧

(٧) الانصاف ٢/٤٥٤، شرح المفصل ٣/٤٥، المقرب ١/٢٤٠، همع الهوامع ٢/١٢٤، خزانة الادب ١/٨٧

وجد متأخروهم في حمل لسان العرب عليها ، وتأويل ما يخالفها أو حمله على القلة أو الشذوذ .

١٦ - المنادى مفعول معنى ولا تقدير

مذهب البصريين أن المنادى ، مفعول به لفعل محذوف واجب الحذف ، تقديره أنادي أو أدعو .[١]

وذهب الكوفيون الى أن المنادى مفعول من جهة المعنى فقط ،[٢] وتبعهم في ذلك ابن كيسان[٣] وبه أخذ ابن الطراوة إذ رأى قول البصريين يرد عليه أن « النداء انشاء ، وأدعو خبر »[٤] .

ولا يخفى أن مذهب الكوفيين ومن تبعهم في هذه المسألة أكثر دقة ، وأقرب تناولا إذ لا حاجة معه الى تقدير فعل لم يظهر قط ، كما أنه يحفظ للأسلوب ما يراد به إذ بين: يا زيد ، وأدعو زيدا . من الفرق ما ترى . فمراد المنادى مد الصوت لتنبيه زيد ، وليس مراده الأخبار بدعوته زيدا .

(١) الكتاب ١٨٢/٢ ، المقتضب ٢٠٢/٤ ، الاصول ٤٠٥/١

(٢) التذييل والتكميل خ الاسكوريال رقم ٥٢ - ١/ ل ١٦

(٣) ابن كيسان النحوي ص ٣٢٩

(٤) مغنى اللبيب ص ٤٨٨ ، وانظر التذييل والتكميل « س » ١/ ل ١٦

« الفصل الثالث »

الآراء التي وافق فيها ابن الطراوة بعض النحاة المتقدمين

١ - اختيار الاتصال في « كنته » و« خلتنيه » ونحوهما:

أ - كنته:

إذا أتى اسم كان - أو إحدى اخواتها - وخبرها ضميرين جاز في الخبر الاتصال، والانفصال تقول: الصديق كنته، وكنت إياه[١].

واختلف في الارجح منهما.

فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المختار الفصل.

قال سيبويه « ومثل ذلك: كان إياه، لان كانه قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف ها هنا، لا تقول: كانني وليسني، ولا كانك، فصارت إيا ها هنا بمنزلتها في ضربي إياك.

وتقول أتوني ليس إياك، ولا يكون إياه، لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء ها هنا، فصارت « ايا » بدلا من الكاف والهاء في هذا الموضع.

قال الشاعر:

ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه غريباً

ليس اياي وايا ك ولا نخشى رقيباً[٢]

---

(١) شرح ابن عقيل ١٠٣/١.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢، وانظر المقتضب ٩٨/٣، الأصول ١٠٤/١، شرح الجمل لابن بابشا ذ/خ فيض الله رقم ١٩٤٨٠ل ٤٤، شرح المفصل ١٠٧/٣، شرح الكافية ١٩/٢، شرح ابن عقيل ١٠٤/١.

ولا ينتقض هذا بقوله في أول الكتاب « وتقول: كناهم، كما تقول: ضربناهم وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن ذا يضربهم قال أبو الاسود الدؤلي:

فـإن لا يكنها أو تكنـه فانـه أخوهـا غذتـه أمـه بلبانهـا »[1]

ولا بقوله بعد الكلام المتقدم، الذي قرر فيه رجحان الاتصال « وبلغني عن بعض العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كانني »[2] لان مراده أن ذلك مسموع، ولكنه ليس في درجة الفصل فصاحة وكثرة، يوضح ذلك أنه نص على أن « كانه » قليلة، لذا احتاج في إثباتها إلى النص على أنها بلغته عن العرب الموثوق بهم.

وذهب الرماني[3]، وتبعه ابن الطراوة[4] وابن مالك[5] إلى اختيار الاتصال

---

(١) الكتاب ١/٤٦، المقتضب ٣/٩٨، الأصول ١/١٠٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) التذييل والتكميل «س» ١/ل١٦٩، توضيح المقاصد ١/١٤٥، التصريح ١/١٠٨.

وقد رجعت الى شرحه لكتاب سيبويه خ فيض الله رقم (١٩٨٥)، فوجدته يقول: « وأوسط العوامل في المرتبة يصلح في الثاني المتصل فيه والمنفصل كالمصدر وكان وأخواتها » ٣/ل٦٤. ومعنى هذا أن الإتصال والإنفصال عنده في مرتبة واحدة، ولكنه يقول في موضع آخر « وتقول: كان اياه وهو أكثر من « كانه » لأنه ليس بفعل حقيقي فهو أقرب الى العامل الضعيف، وهو في مرتبة المصدر لأنهما جميعاً في المرتبة الوسطى من العمل » ٣/ل٦٥.

وهنا نجده ينص على أن « كان اياه » أكثر من « كانه »، ولكنه يعود الى القول بأن « كان » في المرتبة الوسطى من العمل، ولعله يريد أن « كان اياه » أكثر وروداً من « كانه » وأن القياس يقتضي أن الإتصال والإنفصال في درجة واحدة وعلى أي حال فليس في هذا شيء مما نسب الى الرماني. غير أن ذلك لا يدفع نسبته اليه فلعله ذكره في أول كتابه، ومن المعلوم أن النسخة المذكورة تبتدىء بالمجلد الثاني، وأن سيبويه ذكر ذلك في أول كتابه (١/٤٦).. كما يجوز أن الرماني ذكر ذلك في كتاب آخر من كتبه التي لم أطلع عليها.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار خ الخزانة العامة بالرباط رقم (٣١٧) ١/ص ٩٩ شرح الجمل لابن عصفور ل١١١، التذييل والتكميل «س» ١/ل١٦٩، توضيح المقاصد ١/١٤٥، التصريح ١/١٠٨.

(٥) شرح التسهيل/ لابن مالك/ ت:د. عبد الرحمن السيد/ مكتبة الأنجلو المصرية/ ط أولى ١٩٧٤ =

هذا ومما ينبغي ذكره هنا أن أبا حيان قال في ارتشاف الضرب: فان كان ناسخاً فالاتصال أحسن خلافاً لابن الطراوة »[1].

وهذا القول خطأ من الناسخ، وصحته « فالانفصال أحسن خلافاً لابن الطراوة » لان المشهور أن ابن الطراوة يختار الاتصال، وقد نقله عنه شيخا أبي حيان: ابن الضائع[2] وابن عصفور[3].

كما نقله أبو حيان نفسه في التذييل فقال « ... نحو كنته يعني أن الاتصال فيها أفصح من الانفصال، وهذا الاختيار اتبع فيه الرماني وأبا الحسين بن الطراوة[4] وقال: « فإن كان الفعل ناسخاً وهو كان فالانفصال أحسن خلافاً لابن الطراوة »[5].

هذا وقد استدل الجمهور على اختيار الفصل بما يلي:

١ - ان الخبر منفصل عن المبتدأ، فكذلك ينبغي أن ينفصل مما دخل على المبتدأ والخبر[6].

٢ - ان اسم كان - وأخواتها - ليس فاعلا في الحقيقة، ليصبح كالجزء من عامله، وإنما الفاعل ما تضمنته الجملة، فالكائن في قولك: « كان زيد قائماً » قيام زيد[7].

= م، ١/١٧١ وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/ ت: محمد فؤاد عبد الباقي ص٢٧، الألفية باب النكرة والمعرفة.

(١) ارتشاف الضرب ص ٤١٧.
(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١/ل٧٢.
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ل٥٧.
(٤) التذييل والتكميل « س » ١/ل١٦٩.
(٥) المصدر نفسه ١/ل١٧٣.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ل٥٧، شرح المفصل ١٠٧/٣، خزانة الأدب ٤٢٠/٢.
(٧) شرح المفصل ١٠٧/٣.

٣ - ان الخبر قد يكون جملة أو ظرفاً، فلا يصح اضماره فحمل ما يصح اضماره على ما لا يصح اضماره[١].

٤ - ان الاتصال في نحو: كنته وكانه وكانني يجعل الفاعل والمفعول شيئاً واحداً «وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلا، ويتعدى إلى نفسه منفصلا، فلا يجوز: ضربتُني وضربتَك»[٢].

أما الرماني ومن تبعه فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بما يلي:

١ - أن الضمير الواقع خبراً لم يفصله عن الفعل الناسخ إلا مرفوعه، وهو: «كجزء منه فأشبه مفعولا لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الاول، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال، فلا أقل من كون اتصاله راجحاً»[٣].

٢ - ان الانفصال لم يرد إلا في الشعر كقول عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير[٤]

وقول الآخر:

عهدت خليلي نفعة متتابع فإن كنت إياه فإياه كن حقاً[٥]

ولم يرد الفصل في النثر إلا في «أتوني ليس إياك، ولا يكون إياك».

قال ابن مالك «وهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة، لان «ليس» و«لا يكون» فيه واقعان موقع «إلا» فعومل الضمير بعدها معاملته بعدها، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله»[٦].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧١، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٧ شرح الألفية للشاطبي خ الأزهرية رقم (١٤٨٧) ١/ل٧٠.

(٤) ديوانه ت: محمد محيي عبد الحميد/ م السعادة بمصر ط أولى ١٣٧١هـ ص ٨٦، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ١٠٠، شرح المفصل ١٠٧/٣، شرح الكافية ١٩/٢، شرح الجمل لمجهول ل١٤٩.

(٥) شواهد التوضيح ص ٢٨، تذكرة النحاة ٢/ص ٣٠.

(٦) شرح التسهيل ١/١٧٢.

أما الاتصال فقد جاء في فصيح النثر والشعر، ومنه ما جاء في الحديث من قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في شأن ابن صياد «ان يكنه فلن تسلط عليه، والا يكنه فلا خير لك في قتله»[1].

ومنه قول العرب «عليه رجلا ليسنى»[2].

ومنه في الشعر قول أبي الاسود الدؤلي:

فـالا يكنهـا أو تكنـه فانـه أخ أرضعتـه أمهـا بلبانهـا[3]

وقول الآخر:

تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه[4]

وقول الآخر:

فلما رأى برقـاً أتـى دون لمعـه منـازل من أسماء كانت تكونها[5]

وقول الآخر:

لجـاري من كانـه عزة يخـال ابن عم بهـا أو أجـل[6]

وقول الآخر:

كم ليث اعتن لي ذا أشبل غرثت فكانـني أعظم الليثين اقداما[7]

---

(١) صحيح البخاري ٩٦/٢ باب الجنائز.

(٢) شرح المفصل ١٠٧/٣، شرح التسهيل ١٧١/١، شواهد التوضيح ص ٢٨؛ التذييل والتكميل «س» ١/ل١٦٩، ل١٧١.

(٣) ديوانه/ صنعة السكري/ ت: محمد حسن آل ياسين/ دار الكتاب الجديد بيروت ط أولى ١٩٨٤م ص ١٢٨ وانظر الكتاب ٤٦/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه/ للاعلم الشنتمري خ الخزانة العامة بالرباط رقم (١٤٢) ص ٤٢، الإنصاف ٨٢٣/٢، شرح الجمل لابن الضائع ٣/ل١٣.

(٤) الإنصاف ٨٢٤/٢، همع الهوامع ١١١/١، خزانة الأدب ٤٧/٤.

(٥) التذييل والتكميل س ١/ل١٧٢.

(٦) شواهد التوضيح ص ٢٨، تذكرة النحاة ٢/ص ٣٠.

(٧) شرح التسهيل ١٧١/١، شواهد التوضيح ص ٢٨، وانظر شرح الألفية للشاطبي ١/ل٧٣.

هذا وقد ناقش بعض النحاة هذين الدليلين كابن الضائع ومما قال « .. وزعم ابن الطراوة أن الصحيح ما ذكر في أول الكتاب، وهو الافصح قال: والدليل على ذلك قوله ﷺ: « كن أبا خيثمة فكانه ».. ثم نقل عن شيخه أبي علي الشلوبين أن ذلك تكذيب للعلماء، وان المروي عن النبي ﷺ إنما هو « كن أبا خيثمة » فقال الراوي: « فكانه »، قال ابن الضائع « لو كان مروياً في متن الحديث لم يصح أن يكون من كلام النبي ﷺ، لانه قد تبين في أصول الفقه[1] أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، وعليه حذاق العلماء، وهذا هو السبب عندي في ترك الائمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث.. »[2].

وقال في موضع آخر « ... وزعم ابن الطراوة: أن الاجود الوصل، وهذا تكذيب لسيبويه واحتج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام « كن أبا خيثمة فكانه » وقد تقدم غير ما مرة أن الحديث وقع فيه تصحيف ولحن مع أنهم كانوا يجوزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق الائمة » ثم بين أن أبا علي الشلوبين كان يسقط الاستدلال بقوله: « فكانه »، لانه من كلام الراوي[3].

وقد حذا أبو حيان حذو شيخه ابن الضائع فقال في شرح التسهيل « ... وأعجب لهذا المصنف كيف ادعى أن الاتصال ثابت في النثر والنظم وان الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم، وهذه مكابرة عظيمة، (س) يقول: كلام العرب الانفصال وأما الاتصال فقليل حتى أنه لم يسمعه منهم وإنما بلغه شيء من ذلك عن بعضهم وهذا المصنف يقول: لم يثبت إلا في نظم »[4].

ثم ذكر أن تشبيه اسم كان وخبرها بالفاعل والمفعول ليس جيداً، وإنما الجيد تشبيهها بمفعولي « حسبت » واخواتها من حيث أن الاول منها لا يصح الاقتصار عليه مبتدأ، ثم أخذ يناقش ابن مالك في شواهده التي أوردها من الحديث قائلا

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١/ل ٧٢.

(٣) المصدر نفسه ٣/ل ١٣-١٤.

(٤) التذييل والتكميل « س » ١/ل ١٧٠.

« وأما استدلاله بما ورد في الحديث، فقد تكلمنا معه في هذه المسألة في كتاب التكميل، وأطلنا الكلام فيها، وبينا العلة التي من أجلها لم يستدل النحاة على تقرير الاحكام النحوية بما ورد في الحديث »[1].

وعلى أية حال فقد أورد النحاة لبيان اختيار الفصل في « كنته » أدلة واهية لا تكفي لترجيح ما ذهبوا إليه اضافة إلى أن بعضها تعليلات صناعية لا يدعمها السماع، ومن أدلتهم الواهية في هذا الصدد قولهم: إن هذا تكذيب لسيبويه ولو أنهم نظروا للموضوع نظرة موضوعية لادركوا أن قول ابن الطراوة « .. ولا تثريب علينا فيما نلم به من الخلاف على سيبويه رحمه الله في اليسير من نظره لا في شيء من نقله، لان تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، ومن فرق بين الحالتين عوفي من انزال الظنة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا »[2] حق يجب أن يأخذ به من يريد أن يتوخى الصواب إذا كان أهلا لمناقشة آراء السابقين.

ومن أدلتهم التي ساقوها لترجيح الفصل أن الخبر يكون أحياناً مما لا يجوز اضماره كالجملة والظرف فحمل ما يجوز اضماره على ما لا يجوز اضماره فحكم برجحان الانفصال[3].

فلم كل هذا؟ والخلاف منحصر فيما يجوز اضماره وقد ورد متصلا وليس هناك ما يجمع بينه وبين ما سواه.

ومن أدلتهم أيضاً أن الاتصال يجعل الفاعل والمفعول شيئاً واحداً، ولا يجوز عندهم أن يتعدى فعل الفاعل الى نفسه متصلا، ويتعدى الى نفسه منفصلا نحو « ضربتُني » و« ضربتَك »[4] وهذا المثال الذي ذكروه لا خلاف في هجنته،

---

(١) التذييل والتكميل « س » ١/ل١٧١.
(٢) الإفصاح ل٣.
(٣) شرح المفصل ٣/١٠٧.
(٤) شرح المفصل ٣/١٠٧.

والذي هجنه ليس اصطدامه بالقاعدة التي وضعها النحاة وأرادوا حمل كلام العرب عليها، بل عدم ورود السماع به بعكس «كانه» ونحوه مما كثر وروده في فصيح الكلام منثوره ومنظومه كثرة تجعل المرء يميل الى ترجيح رأي الرماني وابن الطراوة وابن مالك القاضي باختيار الاتصال في هذه المسألة. والله أعلم.

ب - خلتنيه:

ومثل الخلاف السابق الخلاف في اختيار اتصال أو انفصال ثاني مفعولي «ظن وأخواتها» إذا كانا ضميرين.

فمذهب سيبويه والجمهور، أن الانفصال هو المختار[1].

ونقل عن الرماني أن الاتصال هو المختار[2]، وفي شرحه لكتاب سيبويه قوله «والأجود في «حسبت» وأخواتها المنفصل، لأنه أشبه باب «ان» و«كان» في الدخول على المبتدأ والخبر، وانه ليس فعلا ينفذ إلى مفعوله في الحقيقة بفعل موقعه وإنما هو مختص بالمبتدأ والخبر، فتقول: حسبتك إياه، وحسبتني إياه، فهذا أقوى من: حسبتنيه، وحسبتكه»[3].

فلعله اختار الاتصال في موضع آخر.

وإلى ما نقل عن الرماني ذهب ابن الطراوة[4]، وابن مالك في الالفية فقال:

وصل أو افصل هاء سلنيه وما اشبهه، في كنته الخلف انتمي
كذاك خلتنيه، واتصالا اختار، غيري اختار الانفصالا[5]

وقد استدل الجمهور على اختيار الانفصال بما يلي:

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٠، شرح ابن عقيل ١/١٠٤ شرح الألفية للشاطبي ١/ل٧٣، التصريح ١/١٠٧.

(٢) منهج السالك ص ١٨، توضيح المقاصد ١/١٤٥، التصريح ١/١٠٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني ٣/ل ٦٥.

(٤) منهج السالك ص ١٨، توضيح المقاصد ١/١٤٥، شرح الألفية للاشموني ١/٨٠.

(٥) الألفية باب النكرة والمعرفة.

١ - ان المفعول الثاني من مفعولي « ظن وأخواتها » خبر في الاصل ، والخبر منفصل عن المبتدأ ، فكذلك ينبغي أن ينفصل ما أصله المبتدأ والخبر.

قال سيبويه وتقول: حسبتك اياه ، وحسبتني اياه ، لان حسبتنيه ، وحسبتكه قليل في كلامهم ، وذلك لان « حسبت » بمنزلة « كان » إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال.

ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدها كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، والمنصوبان بعد « حسبت » بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد « ليس » و« كان »[١].

٢ - انه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر[٢].

٣ - انه ورد في كلام العرب نحو قوله:

أخي حسبتك إياه وقد ملئت   أرجاء صدرك بالاضغان والاحن[٣]

أما مختاروا الاتصال فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع: قال الهواري في شرح الالفية: « .. فأما شواهد الاتصال في « خلتنيه » فهي كثيرة في الكلام ، وبه ورد القرآن قال الله تعالى: ﴿وإذ يريكهم الله في منامك قليلا ، ولو أراكهم كثيراً لفشلتم﴾[٤].

وأما شواهد الانفصال فلا يكاد يوجد ومنه «أخي حسبتك اياه... البيت »[٥] وما ذهب إليه الرماني وابن الطراوة ومن وافقهم هو الراجح في نظري لان السماع وهو الفيصل في إثبات الاحكام النحوية يعضده فمن ذلك قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥-٣٦٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٠-١٧١.

(٣) المصدر نفسه ١/١٧٢ ، التصريح ١/١٠٧ ، شرح الألفية لابن جابر الهواري الضرير خ مكتبة الحرم المكي رقم (٧٨ نحو) ل٣٨.

(٤) الأنفال آية ٤٣.

(٥) شرح الألفية للهواري ل٣٨.

بلغــت صنــع امريء بر اخالكـه   إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدراً[1]

كما أن القرآن الكريم لم يأت فيه الانفصال، بينما جاء فيه الضمير متصلا في «أرى» كما في الآية السابقة وفي قوله تعالى: ﴿**وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلاً**﴾[2].

٢ - الغاء كان وأخواتها..

من الأفعال الناسخة «كان وأخواتها» وهي ترفع المبتدأ فيسمى اسمها، وتنصب الخبر فيسمى خبرها.

وقد ورد الجزآن بعدها مرفوعين عن العرب كما في قول الشاعر:

اذا مـت كان الناس صنفان شامت   وآخر مثن بالـذي كنـت أصنع[3]

وقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

كــأن سبيئــة من بيــت راس   يكون مزاجهــا عسل ومــاء[4]

وقول الآخر:

فــلا أنبــأن أن وجهـك شأنـه   خموش، وان كــان الحمـيم حميم[5]

وقول الآخر:

هي الشفـاء لـدائي لو ظفرت بها   وليس منها شفاء الداء مبذول[6]

---

(١) التذييل والتكميل «س» ١/١٦٩، التصريح ١/١٠٨، شرح الألفية للاشموني ١/٨٧.

(٢) الأنفال آية ٤٤.

(٣) الكتاب ١/٧١، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٤٤، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/١٣٤ الأمالي الشجرية ٢/٣٣٩، شرح المفصل ٧/١٠٠، همع الهوامع ١/١١١.

(٤) ديوانه ت: د. سيد حنفي حسنين/ الهيئة المصرية العامة ١٩٧٤ م ص ٧١، الكتاب ١/٤٩، خزانة الأدب ٤/٤٠، ٦٣.

(٥) الأمالي الشجرية ٢/٣٣٩.

(٦) الكتاب ١/٧١، المقتضب ٤/١٠١، التذييل والتكميل «س» ٢/١٤٢ل، مغنى اللبيب ٣٨٩.

وقول الآخر:

فأصبحوا والنوى عـــالى معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين[1]

واختلف النحاة في توجيه ذلك فذهب الجمهور الى أن اسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة في محل نصب الخبر قال سيبويه «... ومثل ذلك في الاضمار قول بعض الشعراء، العجير، سمعناه ممن يوثق بعربيته:

اذا مت كان الناس صنفان: شامت وآخر مثن بالـذي كنـت أصنـع

أضمر فيها[2]».

وذهب الكسائي الى أن كان ملغاة لا عمل لها: وتبعه ابن الطراوة[3].

وحجة مذهب الجمهور أن «كان» في قولك: كان زيد قائم مثل «ان» في قولهم «إنه أمة الله ذاهبة»، وانما ظهر ضمير الشأن في «أن» لأنه منصوب، واستتر في «كان» لأنه مرفوع[4].

ومذهب الكسائي وابن الطراوة هو الراجح في نظري لما يلي:

١ - أن فيه سلامة من تكلف تقدير ضمير شأن محذوف يقع اسما لكان، ومعلوم أن ما لا يحتاج الى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير، وبخاصة حينما يكون المعنى واضحاً لا يزيده التقدير شيئاً.

٢ - أن دعوى أن «كان زيد قائم» مثل «أنه أمة الله ذاهبة» يرد عليه أن الضمير في «أنه» موجود لا حاجة الى تقديره، أما في «كان» فمقدر، ولم يورد النحاة نصاً برز فيه ضمير الشأن مع كان أو احدى اخواتها - فيما اطلعت عليه -.

---

(١) الكتاب١/٧٠، المقتضب ٤/١٠٠، الأمالي الشجرية ٢/٢٠٣.

(٢) الكتاب ١/٧١.

(٣) التذييل والتكميل «س» ٢/ل١٥٣، ارتشاف الضرب ص ٥٦١، همع الهوامع ١/١١١، وانظر حاشية يس العليمي على التصريح ١/٨٤.ي

(٤) التذييل والتكميل «س» ٢/ل١٥٣.

٣ - ان تعليل الجمهور استتار ضمير الشأن في « كان زيد قائم » وبروزه مع « ان » وأخواتهـا بأنه مع « ان » واخواتها منصوب فظهر، ومع « كان » واخواتها مرفوع فاستتر يحتاج الى اعادة النظر، لأن اسم « كان » مثل اسم « ان » في كونه عمدة، فكلاهما مبتدأ في الأصل.

٤ - مذهب الجمهور يؤدي الى التناقض، نقل أبو حيان عن ابن الطراوة قوله « ... ثم انهم يتناقضون فانهم يجعلون الجملة من المبتدأ والخبر خبرا عن الناسخ في نحو « ان زيدٌ قائمٌ، وكان عمرو ضاحك، واسم الناسخ الذي هو ضمير الأمر تفسيره الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون مجهولا، ومن شرط المفسر أن يكون معلوماً فهم قد جعلوا الشيء الواحد معلوماً مجهولا[1] ».

وهذه الأمور كافية لبيان رجحان رأي الكسائي وابن الطراوة.

٣ - لات أصلها « لا تحين »...

اختلف النحاة في « لات »

١ - فذهب الأخفش والجمهور الى أنها « لا » النافية زيدت عليها تاء التأنيث مثل « ربت وثمت »[2]

٢ - وذهب الأموي[3]، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة[4] الى أنها كلمة وبعض أخرى أصلها « لا تحين » التاء متصلة بحين.

ومما ينبغي ذكره هنا أن هذا المذهب ينسب الى أبي عبيدة معمر بن المثنى في كثير من المصادر وقد وجدت في كتابه مجاز القرآن قوله ﴿... **فنادوا ولات**

---

(١) التذييل والتكميل ١/ل١٨٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ١١٦، ارتشاف الضرب ص ٥٦٩، الجني الداني ص ٤٨٥، مغني اللبيب ص ٣٣٥.

(٣) خزانة الأدب ١٤٧/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ص ٥٦٩، الجني الداني ص ٤٨٦، مغني اللبيب ص ٣٣٥، التصريح ٢٠٠/١، همع الهوامع ١٢٦/١.

حين مناص﴾[١] انما هو «ولا» وبعض العرب تزيد فيها الهاء، فتقول: لاه، فتزيد هاء الوقف،فاذا اتصلت صارت تاءً[٢] ».

وقال القرطبي في تفسيره: «وكان الكسائي والفراء والخليل وسيبويه والأخفش يذهبون الى أن (لات حين) التاء منقطعة من حين، وكذلك هو في المصاحف الجدد والعتق، والى هذا كان يذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى[٣].

ومن هذا يتبين أن نسبته الى أبي عبيدة تحريف سهله ما بينه وبين أبي عبيد من تقارب في الكنية، وقد نص كثير من العلماء على أن هذا مذهب أبي عبيد قال الانباري: «وذهب أبو عبيد القاسم بن سلام الى أن التاء تتعلق بحين، والاكثرون على خلافه[٤] ».

وقال البلوي: «وذكر أبو عبيد أن التاء في المصحف متصلة بحين، وهو غلط عند النحويين وخلاف قول المفسرين[٥] ».

وقال الرضى «ونقل عن أبي عبيد أن التاء من تمام حين... »[٦]

هذا وقد استدل أبو عبيد الذي ارتضى مذهبه أبو الحسين بن الطراوة على صحة ما ذهب اليه بما يلي:

١ - أن العرب لم تزد هذه التاء مع «لا» إلا في «حين» وما بمعناه ك «أوان» و«الان»، كما في قول أبي وجزة السعدي:

العاطفون تحين مـــا من عاطـــف والمطعمون زمـــــان أين المطعم[٧]

---

(١) ص آية ٣.

(٢) مجاز القرآن لأبي عبيدة/ ت محمد فؤاد سركين ط أولى ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م ١٧٦/٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن/لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي/ ط ثالثة/ دار القلم/ ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م - ١٤٧/١٥.

(٤) البيان في غريب اعراب القرآن ٣١٢/٢، وانظر الأنصاف ١٠٨/١.

(٥) ألف باء/ لأبي الحجاج يوسف بن محمد البلوي/ عالم الكتب - بيروت ٣٣٨/١.

(٦) شرح الكافية ٢٧١/١.

(٧) الإنصاف ١٠٨/١، خزانة الأدب ١٤٧/٢، وصدره في مجالس ثعلب ت: عبد السلام هارون/ دار المعارف/ ط ثانية ١٩٦٩ م ٣٧٤/٢.

وقول أبي زبيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولا تأوان فأجبنا أن ليس حين بقاء[1]

وقول الآخر:

نولي قبل نأي داري جمانا وصلينا كما زعمت تلانا[2]

وقال ابن عمر و قد سأله رجل عن عثمان رضي الله عنه، فذكر مناقبه ثم قال له: اذهب بها تلان معك[3]».

٢ - أنه وجد التاء في المصحف الامام مكتوبة متصلة مع حين: تحين[4].

وقد ناقش العلماء ما ذهب اليه أبو عبيد، كابن النحاس الذي رد استشهاده ببيت أبي وجزة السعدي: العاطفون تحين ما من عاطف بأن البيت روي على أربعة أوجه: كلها على خلاف ما أنشده - نقل ذلك القرطبي في تفسيره[5]

ولا يخفى أن هذا الرد ليس جيداً، لأن مجيء البيت برواية لا يعني بطلان أخرى، كما رد استشهاده ببيت أبي زبيد فقال «وأما البيت الثاني فلا حجة فيه، لأنه يوقف عليه (ولات أوان)[6].

كما رد عليه استشهاده بقول ابن عمر رضي الله عنهما «اذهب بها تلان معك» بأن هذه رواية بالمعنى، ويستدل على ذلك بأن مجاهداً روى هذا عن ابن عمر رضي الله عنهما وقال فيه: اذهب فاجهد جهدك، ورواه آخر، اذهب بها الآن معك[7] كما رد استشهاده بقول الشاعر:

---

(١) الإنصاف ١٠٩/١، شرح المفصل ٣٠٢/٩، معنى اللبيب ص ٨٩٢، خزانة الأدب ١٥١/٢، همع الهوامع ١٢٦/١.

(٢) البيت لجميل بن معمر انظر ديوانه ت: د. حسين نصار - القاهرة ص ٢١٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٤٩/١٥.

(٤) المصدر نفسه ١٤٩/١٥، وانظر الجني الداني ص ٤٨٦، ومغني اللبيب ص ٣٣٥.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٤٨/١٥.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٤٨/١٥.

(٧) المصدر نفسه ١٤٩/١٥.

وصلينـــا كما زعمـــت تلانـــا

بأن البيت مولد لا يعرف قائله.. ولا تصح به حجة، وأن المبرد رواه (كما زعمت الآن)[1].

وليس الأمر كما ذكر فالبيت من قصيدة لجميل بن معمر كما تقدم وروده برواية معينة لا يمنع الاستشهاد برواية أخرى نقلها ثقة. كما رد احتجاجه بأنه وجد التاء متصلة بالحين في الامام فقال: «وأما احتجاجه بأنه وجدها في الامام «تحين» فلا حجة فيه، لأن معنى الامام: أنه إمام المصاحف، فان كان مخالفا لها فليس بامام لها وفي المصاحف كلها «ولات» فلو لم يكن في هذا الا هذا الاحتجاج لكان مقنعاً[2]».

ويظهر أن رأي الأموي وأبي عبيد وابن الطراوة يتفق مع رأي الجمهور في أن التاء ليست من أصل الكلمة، ولكن الجمهور يقولون: انها لتأنيث اللفظ، كما تقدم.

أما الأموي وأبو عبيد وابن الطراوة فلا يخلو رأيهم من دواعي القبول ف «لات» كما لا يخفى ليست إلا «لا» أضيفت اليها التاء. وقد عرف النحاة ذلك كما عرفوا اختصاصها بالعمل في أسماء الزمان، ومنهم من قصرها على العمل في لفظ «حين» وقد أدرك أبو عبيد أن هذا الاختصاص جد بدخول التاء فمال الى أن هذه التاء هي الدليل عليه، وأنها زائدة في أول الحين. فهذه الضميمة التي هي - التاء - دليل على اختصاص «لات» بالعمل في أسماء الزمان.

٤ - نصب الجزأين بعد الحروف الناسخة...

المعروف المستفيض في لغة العرب أن «ان» وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر[3] وقد ورد عن العرب نصب المبتدأ والخبر معا بعد الحروف الناسخة

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٥ / ١٤٩

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الكتاب ١/١٣١، المقتضب ٤/١٠٩، الأصول ١/٢٧٧.

« ان وأخواتها » كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا أسدا[1]

وقول أبي نُخيلة:

كأن أذنيه اذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا[2]

واختلف النحاة في توجيه ذلك:

أ - فذهب الجمهور الى تأويل ما ورد من ذلك قائلين: ان المنصوب الثاني حال، أو خبر لكان محذوفة أو نحو ذلك[3].

ب - وذهب الكسائي والفراء الى أن نصب الجزأين جائز مع ليت ونقل عن الفراء جوازه مع لعل وكأن أيضاً[4].

ج - وذهب جماعة من النحاة الى أن النصب بـ « ان وأخواتها » لغة، ونسب هذا الى بعض أصحاب الفراء، وأبي عبيد القاسم بن سلام[5]، وابن سلام الجمحي وفي طبقات فحول الشعراء قوله: « وقال العجاج:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وهي لغة لهم، سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت زيدا شاخصا، وليت زيدا قاعدا، وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج فأخذها عنهم[6] ».

---

(١) غاية الأمل ١/١٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ل ٦٢، التذييل والتكميل «س» ٢/ل١٩٦، همع الهوامع ١/١٣٤، خزانة الأدب ٤/٢٩٤.

(٢) غاية الأمل ١/١٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ل٦٢، التذييل والتكميل «س» ٢/ل١٩٦ همع الهوامع ١/١٣٤، خزانة الأدب ٤/٢٩٢.

(٣) التذييل والتكميل «س» ٢/ل ١٩٦ الجنى الداني ص ٣٩٤، شرح التسهيل للمرادي ١/ل٨، همع الهوامع ١/١٣٤-١٣٥.

(٤) ارتشاف الضرب ص ٥٨٣، شرح التسهيل للمرادي خ دار الكتب رقم ٦٣ نحو ١/ل٨.

(٥) التذييل والتكميل «س» ٢/ل١٩٦، شرح التسهيل للمرادي ١/ل٧ وانظر همع الهوامع ١/١٣٤.

(٦) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى/ت: محمود شاكر/ م المدني ١/٧٨.

وهذا النص يدل على أن ابن سلام يذهب الى أن النصب بـ «ليت» لغة، ولم يتعرض هنا لذكر أخواتها.

وعلى أي حال فقد ذهب ابن الطراوة وابن السيد الى موافقة من ذهب الى أن نصب الجزأين بـ «ان وأخواتها» لغة[1].

وقد استدل هؤلاء بعدد من الشواهد منها قول عمر بن أبي ربيعة:

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا ان حراسنا أسدا

وقول الآخر:

ان العجوز حيـــة جروزا   تأكـــل كـــل ليلـــة قفيزا[2]

ومن نصبها بـ «كأن» قول العماني:

كـــأن أذنيـــه اذا تشوفـــا   قادمـــة أو قلما محرفـــا

ومن نصبها بليت - وهو كثير - المثل الذي يقول «ليت القسى كلها أرجلا[3]

وقول الآخر:

فليـــت اليوم كـــان غرار حول   وليـــت اليوم أيامـــاً طوالا[4]

وقول الراجز:

يـا ليـت أيـام الصبـا رواجعا[5]

ومن نصبها بـ «لعل» قولهم «لعل زيدا أخانا[6]».

---

(١) الجني الداني ص ٣٩٤، همع الهوامع ١/١٣٤.

(٢) النوادر في اللغة ص ١٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ل ٦٢، التذييل والتكميل «س» ٢/ل١٩٦.

(٣) مجمع الأمثال ٢/١٧٨.

(٤) التذييل والتكميل ٢/ل١٩٧.

(٥) طبقات فحول الشعراء ١/٧٨، غاية الأمل ١/١٤١، شرح الجمل لابن عصفور ل٦٢. شرح التسهيل للمرادي ١/ل٨، خزانة الأدب ٤/٢٩٠.

(٦) همع الهوامع ١/١٣٤.

ولا يحفظ نصب خبر «أن» ولا خبر «لكن»[1].

وهذه الشواهد تدل على أن نصب الجزأين بالحروف الناسخة لغة لطائفة من العرب وهو كثير في «ليت»، واذا كان الأمر كذلك فليس هناك ما يدعو الى ما ذهب اليه النحاة من تأويلات لحمل هذه الشواهد على المشهور المألوف، لأن التأويل «انما يسوغ اذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، وأما اذا كان لغة لطائفة من العرب لم تتكلم إلا به فلا تأويل[2]».

غير أن ذلك لا يعني أننا نوافق أبا عبيد وابن الطراوة على القياس على هذه اللغة، لأنها لغة لطائفة قليلة[3]، ولم يحفظ منها في النثر إلا ما روي عنهم من قولهم «لعل زيدا أخانا»، وقواعد اللغة ينبغي أن تبنى على المشهور السائد لا على القليل الذي تردد بعض النحاة في اثباته.

٥ - توجيه «لا أبا لك»...

المشهور في اسم لا النافية للجنس اذا كان أبا أو أخا أن يقال: «لا أب، ولا أخ» وقد كثر ورود «لا أبا لك»، ولا أخا لك» وهو مخالف للقياس[4]. فاختلف النحاة في تخريجه:

١ - فذهب الجمهور الى أن «أب» مضاف الى الضمير واللام مقحمة للتأكيد[5]، فاللام هنا بمنزلتها في قول الشاعر:

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا[6]

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٥٨٣.

(٢) الاقتراح ص ٧٥.

(٣) انظر النحو والصرف بين التميميين والحجازيين/ ر/ م/ ش/ ع عبد الله الحسيني ص ٦٩ وما بعدها.

(٤) التذييل والتكميل ٢ل/٧٠.

(٥) الكتاب ٢٠٦/٢، شرح المفصل ١٠٥/٢، شرح الجمل لابن الضائع ١/٦١ل همع الهوامع ١٤٥/١.

(٦) انظر الكتاب ٢٠٧/٢، شرح المفصل ١٠٥/٢، الأمالي الشجرية ٢٧٥/١، ٨٣/٢.

والاضافة ليست محضة فهي كاضافة الأسماء الموغلة في الابهام نحو « مثلك » ونحوه لأنه لم يقصد في أب وأخ معين، فلم تعمل لا في معرفة، وزيدت اللام تحسينا للفظ، لئلا تدخل « لا » على ما ظاهرة التعريف[1] وخبر لا على هذا محذوف.

٢ - وذهب هشام وابن كيسان الى أن هذه الأسماء أعطيت حكم المضاف حينما وصفت باللام، ومجرورها، ولم يفصل فاصل بين الصفة والموصوف[2]، والذي سهل ذلك أن الموصوف يشبه المضاف فيما يلي:

١ - انه يتكمل بالصفة كما يتكمل المضاف بالمضاف اليه.

٢ - افتقار الموصوف الى الصفة كما يفتقر المضاف الى المضاف اليه.

٣ - أن الصفة هنا فيها اللام التي تأتي الاضافة بمعناها غالبا[3]، واختار هذا المذهب ابن مالك[4]، ورجحه أبو حيان[5].

٣ - وذهب أبو علي الفارسي - في أحد قوليه[6] - وتبعه ابن الطراوة[7]، وابن يسعون[8] الى أن « لا أبا لك »، و« لا أخا لك » وشبهها اسماء مفردة جاءت على لغة من يستعمل الأب والأخ استعمال الأسماء المقصورة في الاحوال كلها، والجار والمجرور في موضع الخبر واختار هذا المذهب السيوطي[9].

ويظهر لي أن ما ذهب إليه هشام وابن كيسان وابن مالك وابو حيان هو

---

(١) همع الهوامع ١٤٥/١.
(٢) ارتشاف الضرب ص ٦١٢، التذييل والتكميل ٢/ل٧٠، وانظر همع الهوامع ١٤٥/١.
(٣) التذييل والتكميل ٢/ل٧٠.
(٤) التسهيل ص ٦٧-٦٨.
(٥) التذييل والتكميل ٢/ل٧٠.
(٦) ارتشاف الضرب ص٦١٢، همع الهوامع ١٤٥/١.
(٧) المصدران السابقان.
(٨) المصدران السابقان.
(٩) همع الهوامع ١٤٥/١.

الراجح لما يلي:

(أ): أن قول الجمهور ترد عليه جملة اعتراضات منها:

أولاً: - أن الاضافة ان كانت محضة كان اسم «لا» معرفة، وذلك لا يجوز[1].

ثانياً: - أما ان كانت الاضافة غير محضة فيرد على ذلك أمور منها:

١ - لزوم عدم النظير، لان الاضافة غير المحضة مخصوصة بإضافة الصفات العاملة الى معمولاتها نحو، ضارب زيد، وحسن الوجه، والمعطوف على ما لا يكون إلا نكرة نحو: رب رجل وأخيه، ولا أبالك ونحوه ليست كذلك[2].

٢ - قبح تأكيدها باللام، «لان المؤكد معتنى به، وما ليس محضاً لا يعتنى به فيؤكد، ولذلك قبح توكيد الفعل الملغى لانه مذكور في حكم المسكوت عنه»[3].

٣ - أنه لو كانت اضافة هذه الاسماء غير محضة مع «لا» لزم كونها كذلك مع غيرها وهذا متفق على خلافه، فكيف تكون محضة تارة، وغير محضة تارة أخرى؟[4].

(ب): أن ما ذهب إليه الفارسي وابن الطراوة وابن يسعون يرد عليه أمران:

١ - أن قصر الاسماء الستة ينسب إلى بني الحارث[5]، وقصر المثنى ينسب إليهم كذلك وإلى كنانة «وبني العنبر وبني الهجيم، وبطون من ربيعة وبكر ابن وائل، وزبيد، وخثعم وهمدان»[6] وخرج عليه بعضهم قوله تعالى **﴿ان هذان لساحران﴾**[7] بيد أن «لا أبالك» ونحوه يتكلم به من ليست لغته

---

(١) (٢، ٣، ٤) التذييل والتكميل ٢/ل٧٠.

(٥) شرح المفصل ١/٥٣.

(٦) همع الهوامع ١/٤٠.

(٧) طه آية ٦٣، وانظر الموضح في تعليل وجوه القراءات/ لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي/ خ الخزانة العامة بالرباط رقم ٧٠ ص ١٢٤-١٢٥، الجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١.

القصر[١] كما قال زهير بن أبي سلمى المزني:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش   ثمانين حولا، لا أبا لك يسأم[٢]

٢ - قول الشاعر:

لا تعنين بما اسبابه عسرت   فلا يدي لامريء إلا بما قدرا[٣]

إذ قال الشاعر فلا «يدي» ولم يقل فلا يدا على لغة القصر.

٦ - الاضمار في «ظن وأخواتها» في باب التنازع:

باب التنازع من الابواب النحوية التي شغلت النحاة كثيراً. فأطنبوا في شرح مسائله وتوجيه احتمالاتها.

«والتنازع اقتضاء عاملين أو ثلاثة من الفعل أو شبهة مقتضى لم يمنع مانع لفظي من العمل فيه»[٤]، ومثل له سيبويه بـ «ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً»[٥].

ولا خلاف بين النحويين في جواز اعمال الاول أو الثاني، ولكنهم اختلفوا في الاولى منهما، فذهب الكوفيون إلى أن الاول أولى لتقدمه، وذهب البصريون إلى أن الثاني أولى لقربه[٦]. فان أعملت الثاني لم تضمر في الاول إن كان طالب منصوب إلا في حالتين:

١ - أن يخشى اللبس، فتبرز الضمير نحو «استعنت به، واستعان بي زيد»[٧].

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ل٧٠.

(٢) ديوانه شرح ثعلب ص ٢٩

(٣) التذييل والتكميل ٢/ل٧٠.

(٤) ارتشاف الضرب ص ١٠٨٢.

(٥) الكتاب ١/٧٣.

(٦) الإنصاف ١/٨٣، الرد على النحاة/ لابن مضاء القرطبي/ ت:د. شوقي ضيف القاهرة ١٣٦٦ هـ ١٩٤٧ م ط أولى ص١١٦، ١١٧، شرح المفصل ١/٧٩ ارتشاف الضرب ص ١٠٨٤.

(٧) ارتشاف الضرب ص ١٠٨٤.

٢ - أن يكون طالب المنصوب من باب « ظن » فلا بد عند الجمهور من اضماره لانه عمدة فيضمر.

أ - متقدماً نحو « ظننيه وظننتُ زيداً قائماً ».

ب - ومتأخراً - عند بعض النحاة - نحو « ظنني وظننتُ زيداً قائماً اياه »[١].

وذهب ابن الطراوة إلى أن الاضمار في « ظن » في باب التنازع لا يجوز « فمنع ما أدى إليه من مسائل ظن، إذ ليس للمضمر تفسير يعود عليه، فالضمير متصلا ومنفصلا عائد على قائم وليس اياه، وتقدمه الى مثله الكسائي فمنع ظننت وظننيه زيداً قائماً»[٢].

وقد رد مذهبها بأن الضمير يعود على قائم في اللفظ لا في المعنى وذلك « شائع في لسان العرب كما قالوا: عندي درهم ونصفه، أي: نصف درهم آخر فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط »[٣].

هذا وقد روي عن الجرمي أن التنازع لا يكون فيما يطلب اثنين أو ثلاثة، « لان هذا باب خارج عن القياس، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به »[٤].

والمتأمل لهذه الآراء يجد نفسه بحاجة لفهم عبارة أبي حيان « فمنع ما أدى إليه من مسائل: ظن »[٥]، فهل كان الكسائي، وابن الطراوة يريان أن المسائل التالية:

١ - ظننيه وظننت زيداً قائماً.

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ١٤٧، ارتشاف الضرب ص ١٠٨٤.

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٠٨٥، التذييل والتكميل ١/ل١٧٤، وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي خ دار الكتب رقم ١٣٦ نحو ١/ل٢٣٩-٢٤٠.

(٣) همع الهوامع ٢/١١٠ وانظر منهج المسالك ص ١٣٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ل٢٣٨.

(٥) ارتشاف الضرب ص ١٠٨٥.

٢ - ظنني وظننت زيداً قائماً إياه.

٣ - ظننت وظننيه زيداً قائماً.

٤ - ظننت وظنني زيداً قائماً إياه.

وما تفرع عنها خطأ، أم يريان أن الاضمار فيها هو الخطأ.

الذي يظهر مما ذكره أبو حيان أن الاضمار عندهما هو الخطأ بل ان الكسائي قد طرد الباب على وتيرة واحدة فمنع الاضمار في باب التنازع، فهو يوجه نحو «قام وقعد زيد» على حذف الفاعل من الاول واعمال الثاني[١]، وقد أخذ برأيه هشام وتبعهما السهيلي[٢]، وابن مضاء[٣]، ولا يخفى ما في هذا من تيسير.

ولم أجد لابن الطراوة في هذه المسألة شيئاً - فيما اطلعت عليه من كتب النحو - ولا أدري أيوافق الكسائي فيها أم يوافق غيره، أم ينفرد برأي لم يسبق إليه؟

المهم أن ابن الطراوة يوافق الكسائي في منع الاضمار في المهمل من المتنازعين إذا كانا من باب ظن. وقد توقف ابو حيان في هذه المسألة، ونص كلامه «والذي ينبغي أن يتبع في ذلك السماع، فإن كانت العرب استعملت مثل هذا الاضمار اتبع، وإلا توقف في اجازة ذلك»[٤].

فالاضمار عند أبي حيان يحتاج إلى نص من العرب الموثوق بعربيتهم لاستعماله فإن لم يوجد فلا سبيل إلى إجازته، وهذا هو المنهج القويم في معالجة القضايا النحوية.

هذا، ويفهم من كلام أبي حيان ان التركيب نفسه مقبول، وان محل النزاع الذي يحتاج إلى اثبات هو الاضمار، غير أن أبا حيان لم يورد ما يدل على أن

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص١٤٧، ارتشاف الضرب ص ١٠٨٥.

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٠٨٥.

(٣) الرد على النحاة ص ١٠٨-١٠٩، وانظر ارتشاف الضرب ص ١٠٨٥.

(٤) ارتشاف الضرب ص ١٠٨٥.

هذا التركيب - دون اضمار - قد ورد عن العرب، ولم أجد - فيما اطلعت عليه - من أورده عن عربي موثوق به، فلعل هذا التركيب من التراكيب التي صنعها النحاة من غير اعتماد على سماع صحيح، وهذا ما يجعل رأي الجرمي حين منع التنازع فيما تعدى إلى اثنين راجحاً في نظري، كما ترجح منعه التنازع فيما تعدى الى ثلاثة - عند ابن مضاء فقال «ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لانه لم يأت لها نظير في كلام العرب»[1].

وما قاله هناك يصلح أن يقال هنا، يضاف إلى ذلك عدم الحاجة الى مثل هذه التراكيب في الموضعين.

٧ - حذف حرف الجر ان تعين وتعين مكانه:

ينقسم الفعل الى متعد ولازم، والمتعدى هو ما يصل الى مفعوله بنفسه، أما اللازم فهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف الجر[2] أو نحوه من وسائل التعدية.

وقد ورد عن العرب حذف حرف الجر من مفعول اللازم فيصل إليه بنفسه وينتصب المفعول[3] نحو قول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم على اذا حرام[4]

وقول النابغة:

فبت كأن العائدات فرشنني   هراسابه يعلى فراشي ويقشب[5]

وقول الآخر:

---

(١) الرد على النحاة ص ١١٧

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ١٤٥

(٣) شرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣، شرح ابن عقيل ١/ ١٥٠

(٤) شرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ل ٣١، المقرب ١/ ١١٥ همع الهوامع ٢/ ٨٣، خزانة الادب ٣/ ٦٧١، البيت في ديوانه ١/ ٢٧٨، وروايته «أتمضون الرسوم ولا تحي» فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ل ٣١، شرح الجمل لمجهول ل ٩٤، ديوانه ص ٧٤

تحن فتبـدي مـا بها من صبابـة واخفي الـذي لولا الاسى لقضاني[1]

وقول المتلمس:

آليـت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس[2]

ومذهب الجمهور أن حذف حرف الجر لا ينقاس الا مع «أنّ» و«أنْ» اذا أمن اللبس وفي ذلك يقول ابن مالك:

وعـــــد لازمـــــا بحرف الجر وان حـــذف فالنصـــب للمنحر

نقـلا، وفي «أنّ» و«أنْ» يطرد مع أمن لبس كعجبت أن يدوا[3]

ونقل عن الاخفش الصغير «على بن سليمان البغدادي» أنه يجيز حذف حرف الجر مع غيرهما ان تعين الحرب، ومكان الحذف[4].

هذا اذا كان الفعل يتعدى الى مفعول واحد بحرف الجر.

أما اذا كان يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه، والثاني بحرف الجر فذكر سيبويه أن حذف الحرف جائز من مفاعيل افعال معينة هي «اختار، سمى، كنى، استغفر، أو نبأ»[5].

١ - اختار قال تعالى﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾[6].

وقال الفرزدق:

ومنـا الـذي اختير الرجال سماحة وجودا إذا هـب الرياح الزعازع[7]

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ل ٣١، تهيد القواعد ٣/ ل ١٨٢

(٢) الكتاب ١/ ٣٨، الامالي الشجرية ١/ ٣٦٥، وانظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٥٠، والبيت في ديوانه/ ت: حسن كامل الصيرفي/ المجلد الرابع عشر من مجلة معهد المخطوطات ص ٩٥

(٣) الالفية باب تعدي الفعل ولزومه

(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ١٥١، وانظر شرح الكافية ٢/ ٢٧٣

(٥) الكتاب ١/ ٣٧ - ٣٩

(٦) الاعراف آية ١٥٥

(٧) ديوانه ص ٢/ ٥١٦، والبيت في الكتاب ١/ ٣٧، المقتضب ٤/ ٣٣٠. الأصول ١/ ٢١٣، الامالي الشجرية ١/ ٣٦٤.

٢ - سمى، تقول: سميته زيداً[١].

٣ - كنى، تقول: كنيت زيداً أبا عبد الله[٢].

٤ - دعا التي بمعنى سمي، تقول: دعوته زيداً[٣].

٥ - استغفر، ومنه قول الشاعر:

استغفر الله ذنباً لست محصيه   رب العباد إليه القول والعمل[٤]

٦ - أمر، ومنه قول عمرو بن معدي كرب الزبيدي:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب[٥]

٧ - نبأ، تقول: نبئت زيداً يقول ذاك، ومنه قول الشاعر:

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت   كراماً مواليها لئيما صميمها[٦]

وزاد غيره أفعالاً منها:

١) زوج، ومنه قوله تعالى: ﴿فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها﴾[٧].

٢) هدى، ومنه قوله تعالى: ﴿انا هديناه السبيل﴾[٨].

٣) صدق، ومنه قوله تعالى: ﴿ثم صدقناهم الوعد﴾[٩].

ومذهب الجمهور أنه لا يجوز القياس على هذه الافعال بل يقتصر في ذلك على السماع عن العرب.

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧، همع الهوامع ٢/ ٨٢

(٢) الكتاب ١/ ٣٧

(٣) المصدر نفسه

(٤) المصدر نفسه ١/ ٣٧، المقتضب ٢/ ٣٢١، والايضاح في علل النحو الزجاجي ت: د. مازن المبارك/ دار النفائس - بيروت ط ثانية ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م ١٣٩ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٢٠، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٤٩.

(٥) الكتاب ١/ ١٣٧، المقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢٢ الأصول ٢/ ٢١٢

(٦) الكتاب ١/ ٣٩، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٤٢٦

(٧) الاحزاب آية ٣٧

(٨) الانسان آية ٣

(٩) الانبياء آية ٩

وذهب الاخفش الصغير الى جواز ذلك ان تعين الحرف وتعين مكانه، وتبعه ابن الطراوة[1].

وقد ذكر أبو حيان أن ابن مالك نقل أن مذهب الاخفش الاصغر جواز الحذف سواء أكان الفعل متعدياً الى واحد أم إلى اثنين أحدهما بنفسه، والآخر بالحرف، ثم قال: «وأورد أصحابنا خلاف الاخفش هذا على غير ما أورده ابن مالك، أوردوه فيما يتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر»[2].

وقال بعد ايراد الافعال المتعدية الى اثنين، وقد تعدت الى ثانيهما بحرف الجر: «وزعم علي بن سليمان الاخفش، وتبعه ابن الطراوة بأنه يجوز حذف الحرف إذا تعين وتعين مكانه»[3] ويؤيد ما ذكره أبو حيان قول الصفار «وزعم الاخفش علي بن سليمان، وتبعه ابن الطراوة أن حرف الجر يجوز حذفه إذا تعين المحذوف، وموضع الحذف، فتقول: اخترف عبد الله الرجال، لانه قد تعين أن المحذوف «من» لا غيرها من الحروف»[4].

وقول ابن عصفور في شرح الجمل: «وزعم علي بن سليمان الاخفش أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعين موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك نحو: بريت القلم السكين، تريد بالسكين، لانه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف، وهو السكين»[5].

ونقل الدماميني عن شرح المقرب لابن عصفور: «ان الاخفش هذا زعم في الفعل المتعدي الى اثنين أحدهما بنفسه، والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار ان تعين (الحرف)، وتعين موضعه وأن المسهل لذلك طول الفعل بالمفعولين، وانه لا

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ٤٩، ارتشاف الضرب ص ١٠٥٥، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني خ مكتبة الحرم المكي رقم ١٨٦ نحو ١/ ل ٢٢٩، همع الهوامع ٢/ ٨٢

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٠٥٤

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٥٥

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٤٩

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ل ٣١

يجيز ذلك في الفعل المتعدي لواحد بحرف الجر والى مثل ذلك ذهب أبو الحسين ابن الطراوة، فمن الجائز عندهما: بريت القلم السكين، وأخذت المال عمراً »[1].

وعلى أي حال فأبو الحسين بن الطراوة يتابع الاخفش الصغير في اجازة حذف حرف الجر من ثاني مفعولي ما يتعدى الى مفعولين أولهما بنفسه، والثاني بحرف الجر قياسا على ما ورد من ذلك وما ذهبا اليه فيه من التيسير على الناطقين مالا يحتاج الى بيان، علاوة على انه يستند الى السماع الصحيح، غير أنه يؤدي إلى اجازة كثير من الاساليب التي تمجها الطباع، وتنفر منها الاذواق وان نظرة الى الافعال التي أوردها النحاة، وذكروا ان حرف الجر محذوف من مفاعيلها الثواني وما دار حولها من مناقشات لتفصح عما يلي:

١ - استغفر، ذهب ابن الطراوة[2]، وتبعه السهيلي[3]، وابن هشام[4] وابن القيم[5] الى أنها متعدية بنفسها، فليست مما نحن بصدده.

٢ - نبأ قال الصفار « وزعم المبرد رحمه الله أن سيبويه أورد هذا على حذف حرف الجر، واستدل على ذلك بالبيت:

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت

وليس فيه دليل، لان نبئت مما يعدى الى ثلاثة، أحدها التاء، الثاني: عبد الله والثالث: الجملة التي هي أصبحت، فليس له فيه دليل وهو مما يصل بنفسه »[6]

واذا كانت « استغفر، ونبأ » مما يتعدى بنفسه، فالافعال الاخرى الاصل فيها ان تتعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر، ويحذف الحرف لغرض خاص[7]،

---

(١) تعليق الفرائد ١/ ل ٢٢٩

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٠٥٥

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ل ٥٦ وانظر ارتشاف الضرب ص ١٠٥٥

(٤) مغنى اللبيب ص ٦٧٩

(٥) بدائع الفوائد لابن القيم - دار الكتاب العربي - بيروت/ ٢/ ٥٨

(٦) شرح كتاب سيبويه للصفار. ١/ ص ٤٩

(٧) بدائع الفوائد ٢/ ٢٠ - ٢٢

وعلى ضوء ذلك يستطيع المرء أن يفرق بين مثالين نقلا عن الاخفش وابن الطراوة فـ « بريت القلم السكين » مما لا يستساغ رغم تعين المحذوف ومكانه، لان هذا الحذف لا يزيد الاسلوب جديدا.

أما « اصطنعت الرجال عمرا » فمما يمكن قبوله لان فيه زيادة على « اصطنعت من الرجال عمرا » في معناه.

ومعنى هذا أن رأى الاخفش وابن الطراوة فيه تيسير كبير، ولكنه يفتح المجال لكثير من التعبيرات التي لا تفيد جديدا، ولعل الارجح أن يضاف الى شرطيها شرط ثالث هو: أن يؤدي حذف الحرف الى معنى لم يكن الاسلوب قادرا على أدائه من قبل - والله أعلم.

٨ - الفعل ينصب أكثر من مصدر

قال سيبويه: « وتقول: أعلمت هذا زيدا قائما العلم اليقين اعلاما »، فاختلف النحاة في اعراب « العلم اليقين »[١].

١ - فذهب الفارسي الى أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه يفسره اعلم أي: فعلم العلم اليقين[٢].

وقد رد هذا المذهب ابو الفتوح بن فاخر-شيخ الصفار- « بأن الفعل المضمر في الخبر لا بد له من دليل، والا لم يضمر وهذا المضمر الذي ادعى الفارسي لا دليل عليه لان اعلم لا تدل على علم ألا ترى أن معناها القيت له أسباب العلم، فلا يلزمه أن يعلم بل يعلم، وقد لا يعلم فلو كان المعنى: جعلته يعلم تصور ما قال « وعقب الصفار على كلام شيخه بقوله » وهذا الذي قال حق، والفارسي غير مصيب »[٣]

---

(١) الكتاب ١/ ٤١

(٢) الايضاح ص ١٧٦، وانظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١ /ل ٦٨، التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٨

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ل ٦٨، وانظر التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٨

٢ - واختار ابو حيان انتصابه على المفعولية اتساعا، وان كان مبينا في الاصل قال: «فانتصب بأعلم على أنه مفعول به اتساعا، وانتصب اعلاما على المصدر المؤكد بأعلم ايضا، وكأن سيبويه أراد أن يرى كيف تعدى أعلم بعد استيفائه مفعولاته الى المصدر اتساعا[١].

٣ - وذهب السيرافي الى أن «العلم مصدر، واليقين نعت له، واعلاما مصدر ايضا فجاء بمصدرين أحدهما فيه فائدة ليست في الفعل وهو اليقين، لان معناه: العلم اليقين الذي تعرف، واعلاما هو تأكيد لأعلمت، لانه ليس فيه فائدة أكثر مما في أعلمت»[٢] فالسيرافي اذا يذهب الى جواز نصب الفعل مصدرين من جهتين مختلفتين، وهما في قول سيبويه مبين ومؤكد.

وقد تبعه في ذلك ابن الطراوة[٣]، وابن طاهر[٤]، وابن عصفور[٥]، والصفار، وفي ذلك يقول: « ... فليس لهذا عندي الا أن يكونا مصدرين وليس أحدهما مؤكدا للآخر فان قلت: فكيف يقضى الفعل مما يطلبه اثنين من واحد؟ قلت: لانه يطلب أحدهما على غير ما يطلب الآخر، لانه يطلب (العلم اليقين) على أنه مصدر مبين، ويطلب (الاعلام) على أنه مؤكد فلما طلبهما من وجهين جاز وصوله الى المفعولين بحرفي جر مختلفين نحو: نبئت عن زيد بكذا، لانه يطلب هذا المجرور على معنى مخالف للآخر بخلاف «قام زيد ضاحكا مسرعا، لانه يطلب كل واحد منهما على معنى: في حال كذا... والى هذا ذهب ابو الحسين بن الطراوة وهو حق ليس ثم ما يؤخذ الا به»[٦].

وهذا التخريج الذي ذكره السيرافي وارتضاه ابن الطراوة والصفار وغيرهم هو الراجح في نظري لما يلي:

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٨
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ل ١٩١
(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ل ٦٩ وانظر التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٨
(٤) شرح التسهيل للمرادي ١/ ل ١٣٦، همع الهوامع ١/ ١٨٨
(٥) التذييل والتكميل ٣/ ل ٨٨
(٦) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ل ٦

١) أنه لا يحتاج الى اضمار فعل كما قال الفارسي.

٢) أن ما اختاره أبو حيان من انتصابه مفعولا به اتساعا يرد عليه أنه يفضي الى ما لا نظير له وهو أن فعلا ينصب اربعة مفاعيل.

٣) ورود ما يؤيد مذهب السيرافي وابن الطراوة ومن تبعهما في مثل قول الشاعر

ووطئتنا وطأ على حنق وطء المقيد ثابت القدم[١]

ف « وطأ » مصدر مؤكد و « وطأ المقيد » مبين، وادعاء أنه على اضمار فعل[٢]، تكلف، وتخريجه على أنه بمعنى « مثل وطء المقيد »[٣] يدفعه ان كل مصدر مبين يمكن ادعاء ذلك فيه، فحمله على ما ارتضاه السيرافي، ومن تبعه أولى لانه لا يحتاج الى تقدير، ومالا يحتاج الى تقدير أولى مما يحتاج الى تقدير.

٩ - نصب « الطريق » على الظرفية

مذهب البصريين أن ظرف المكان ينتصب على الظرفية ان كان مبهما، أو كان مصوغا من الفعل يشترك مع عامله في لفظه[٤]، وفي ذلك يقول ابن مالك في الفيته:

وكل وقت قابل ذاك، وما يقبله المكان الا مبهما
نحو الجهات والمقادير، وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى
وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما في أصله معه اجتمع[٥]

فان لم يكن كذلك وجب جره بفي[٦]، وقد جاء منصوبا في الشعر كقول ساعدة بن جؤية الهذلي:

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١/ ل ١٣٦، همع الهوامع ١/ ١٨٨
(٢) المصدران السابقان
(٣) شرح التسهيل للمرادي ١/ ل ١٣٦
(٤) الكتاب ١/ ٣٥ - ٣٦، وانظر منهج السالك ص ١٤٨ - ١٥١، شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥
(٥) الالفية باب المفعول فيه
(٦) المرتجل لابن الخشاب ص ١٥٦ - ١٥٨، الامالي الشجرية ٢/ ٢٤٧ - ٢٤٨

لـــدن بهز الكـــف يعسل متنـــه   فيـه كما عسل الطريـق الثعلـب[١]

فذهب سيبويه الى أن « الطريق » منصوب على الظرفية تشبيها للمختص بالمبهم، قال « وقد قال بعضهم: ذهبت الشام شبهه بالمبهم اذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، لانه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل: ذهبت الشام: دخلت البيت، ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية البيت »[٢]

وذهب الفارسي الى انه منصوب على نزع الخافض فوصل الفعل الى الظرف المختص « الطريق »[٣].

ولم يرق ذلك ابن الطراوة فقال: « وزعم في هذا الباب ان قول الشاعر:

لـــدن بهز الكـــف يعسل متنـــه   فيـه كما عسل الطريـق الثعلـب

أنه محذوف منه حرف الجر، كأنه عسل في الطريق، وقد ظن قوم هذا، وليس الامر على ذلك، وانما قال سيبويه: « ومثل ذلك، مشيرا الى المكان الذي قد ذكره، لان الطريق صفة غالبة على كل مكان مستطرق من بر وبحر وارض، قال تعالى ﴿نقعد منها مقاعد للسمع﴾[٤]، وليس الطريق الذي يقبل صورة الاثار خاصة، ولكنه على ما يتوجه سلوكه ويمكن وطؤه، وأيضا فان الثعلب لا يواطىء الطرقات، لا يألف العمارات، وقد حكى سيبويه عن العرب: ذهب به السوق، وسلك به الطريق، وقد تفشى هذا في العامة فلا يقولون غيره... حتى قالوا مروا طرقاتكم، ومثله: هو درج السيول.. وقوله: تهوى مخارمها هوى الاجدل »[٥]

---

(١) شرح اشعار الهذليين ٣/ ١١٢٠، الكتاب ١/ ٣٦، الايضاح ص ١٨٢، النكت ص ٣٦، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٤٧، الامالي الشجرية ١/ ٤٢

(٢) الكتاب ١/ ٣٥

(٣) الايضاح ص ١٨٢

(٤) الجن آية ٩

(٥) الافصاح ل ١٩

وفي منهج السالك لابي حيان: «قال ابن الطراوة: ومن ذلك قول العرب أبعده الله واسحقه وأوقد نارا أثره» وقال زهير:

وقد تعدوا انفاقها كل مقعد

وقال آخر:

تهوى مخارمها هوى الاجدل

وقال تعالى: ﴿لاقعدن لهم صراطك المستقيم﴾[1] فأثره، وأنفاقها، ومخارمها منصوب على الظرف، وهي ظروف مبهمة»[2].

وهذا الذي ذهب اليه ابو الحسين بن الطراوة من ان «الطريق» من الظروف المبهمة ذهب اليه بعض النحويين السابقين قال ابو حيان: «وزعم قوم من المتقدمين وتبعهم ابو الحسين بن الطراوة ان «الطريق» من قبيل ظروف المكان المبهمة، وكذا كل ما في معناه فتعدى الفعل اليه بغير وساطة في «ليس بشاذ»[3].

هذا وقد رد النحاة ما اختاره ابن الطراوة كابي علي الشلوبين[4]، وتلميذيه ابي الحسين بن ابي الربيع[5]، وأبي الفضل الصفار، وأبي حيان[6]، وابن هشام[7].

قال الصفار: «وهذا الذي قال خلف فان الطريق لا تنطلق الا على شيء بعينه ذي هيئة مخصوصة، فهو بمنزلة الدار والمسجد، ولم يسمع من كلامهم تعدى

---

(١) الاعراف آية ١٦
(٢) منهج السالك ص ١٤٨
(٣) منهج السالك ص ١٤٨، وانظر ارتشاف الضرب ص ٦٨٩
(٤) التذييل والتكميل ٢/ ل ٢٢٤
(٥) المصدر نفسه ٢/ ل ٢٢٦
(٦) المصدر نفسه
(٧) مغنى اللبيب ص ٦٨١، وانظر شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي/ ت: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق - م. زيد بن ثابت/ن دار المأمون دمشق ط أولى ١٣٩٣ هـ١٩٧٣م ١/ ٩٠

الفعل اليه بنفسه الا في الشعر ، ونهاية هذا الذي أورده انه وجده في الشعر ، واما قوله « أطلق نارا أثره » فليس مما اورد ، لان معناه اطلق نارا خلفه » فاستدلاله بمثل هذا خلف »[1]

وقال أبو حيان: « فأما قوله تعالى ﴿لاقعدن لهم صراطك المستقيم﴾[2] وقوله تعالى ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾[3] فمذهب الفراء ان ذلك من الظروف التي حذف منها « في » في الاختيار ، وغيره ينصبه على التضمين ف « لأقعدن » أي لأملكن و « اقعدوا » أي: املكوا »[4]

وما ذهب اليه سيبويه من أن « الطريق » ونحوه منصوب على الظرفية تشبيها للمختص بالمبهم هو الراجح في نظري يسهله ان « الطريق » وما في معناه قريب الى الابهام ، لانه يكون في كل موضع يسار فيه[5].

١٠ - نصب الظرف المكاني بعامل من غير لفظه

ظرف المكان المشتق قسمان:

١ - أحدهما: يلتقي مع عامله في الاشتقاق نحو « مقعد » في قولك قعدت مقعد زيد »

والثاني: لا يلتقي معه نحو: « هو مني معقد الازار »[6]

وهذا القسم عند الجمهور سماعي يستعمل ما ورد منه ولا يقاس عليه[7].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٤٧

(٢) الاعراف آية ١٦

(٣) التوبة آية ٥

(٤) ارتشاف الضرب ص ٦٨٩

(٥) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب « شرح شواهد سيبويه » للاعلم بهامش الكتاب/ مؤسسة الأعظمي بيروت سنة ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م ط ثانية ١/ ٢٥

(٦) منهج السالك ص ١٥٠ - ١٥١ ، شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥ ، همع الهوامع ١/ ٢٠٠ ، التصريح ١/ ٣٤١

(٧) الكتاب ١/ ٤١٤ ، الأصول ١/ ٢٤٠ ، شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥ ، همع الهوامع ١/ ٢٠٠

وأجاز الكسائي القياس على ما ورد من ذلك[١].

وارتضى ابن الطراوة ما ذهب اليه الكسائي فقال: « وجعل بازاء جنابتي انفها، مناط الثريا، ونحوه، وليس هذا بابه، وانما هو من باب ما شبه من الاماكن المختصة بالمكان غير المختص، وهذا المكان أجراه سيبويه على الشذوذ وهو قياس مطرد. لانه تشبيه وذلك ان مفعلا لا يعمل فيه الاستقرار، وانما يعمل فيه ما اشتق من لفظه، فاذا كان تشبيهاً جاز، لان الوقوع في غيره مما يشبه به »[٢]

وهذا الذي ارتضاه ابن الطراوة ورد عن العرب في النثر والشعر، فمن مجيئه في النثر « هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد »، و « هو مني مزجر الكلب، ومقعد القابلة و « هو مني معقد الازار » و « مناط الثريا »[٣].

ومن وروده في الشعر قول الاحوص:

وان بـــني حرب كما قـــد علمتم   مناط الثريا قد تعلت نجومها[٤]

وقول أبي ذؤيب:

فوردن والعيوق مقعد رابىء الضرباء لا يتتلع[٥]

وقول الآخر:

وما زال مهري مزجر الكلب فيهم   لدن غدوة حتى دنت لغروب[٦]

وحمل هذا كله على الشذوذ غير مستحسن، بل الاولى - في نظري - اعتباره

---

(١) منهج السالك ص ١٥١، شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥، همع الهوامع ١/ ٢٠٠

(٢) الافصاح ل ١٩

(٣) الكتاب ١/ ١٢ - ٤ - ٤١٤. المقتضب ٤/ ٣٤٣ - ٣٤٤، الأصول ١/ ٢٤٠، منهج السالك ص ١٥٠ - ١٥١، شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٥.

(٤) ديوانه جمع وتحقيق عادل سليمان جمال/الهيئة المصرية ١٩٧٧ م ص ١٩١، وانظر الكتاب ١/ ٤١٣، المقتضب ٤/ ٣٤٣.

(٥) شرح اشعار الهذليين ص ١٩، الكتاب ١/ ٤١٣، المقتضب ٤/ ٣٤٤، شرح المفصل ١/ ٤١

(٦) شرح ابن عقيل ٣/ ٦٨، همع الهوامع ١/ ٢١٥، التصريح ٢/ ٤٦

سائغا يجوز القياس عليه، كما هو مذهب ابن الطراوة، ومن قبله الكسائي، لما في ذلك من تيسير على الناطقين بالعربية، ولما فيه من اثراء لها بكثير من التراكيب الصحيحة الفصيحة.

١١ - مجيء الحال من النكرة

مذهب الجمهور أن صاحب الحال لا يكون نكرة الا بمسوغ، والى هذا أشار ابن مالك في ألفيته:

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتأخر أو يخصص أو يبن
من بعد نفي، او مضاهية كلا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا[١]

وذهب الخليل الى جواز مجيء الحال من النكرة قال سيبويه: «ومثل ذلك: مررت برجل قائما، اذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائما، وهو قول الخليل رحمه الله. ومثل ذلك: عليه مائة بيضا، والرفع الوجه، وعليه مائة عينا، والرفع الوجه، وزعم يونس: أن ناسا من العرب يقولون: مررت بماء قعدة رجل، والجر الوجه»[٢]

وقد تبع الخليل فيما ذهب اليه جماعة من النحاة منهم: ابن الطراوة، وتلميذه السهيلي، وابن يعيش الذي قال: «وهو جائز مع قبحه»[٣].

أما ابن الطراوة فقد أوضح رأيه تلميذه السهيلي حيث قال في نتائج الفكر «حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها ليتفق اللفظ أما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحسين رحمه الله تعالى يرد هذا القول بالقياس والسماع.

---

(١) الفية ابن مالك باب الحال، وانظر نتائج الفكر ل ٧٣، شرح ألفية ابن معطي ل ٤٦ شرح الكافية ١/ ٢٠٤، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٦، شرح الالفية للأشموني ١/ ٤١٦

(٢) الكتاب ٢/ ١١٢

(٣) شرح المفصل ٢/ ٦٣

أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب وجاءني زيد كاتبا، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب وبرجل كاتبا، وإذا كان كذلك كان لا بد من الحال إذا احتيج إليها.

وأما السماع ففي الحديث «وصلى خلفه رجال قياما.....»

والذي قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون ايثارا لاتفاق اللفظ ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة، لأن الصفة في النكرة محمولة على المخاطب حالا كانت أو نعتا، وهي في المعرفة بخلاف ذلك فتأمله تعرفه إن شاء الله». [1]

وقال في أماليه «... وقد تحسن الحال من النكرة في مثل هذا الموطن لأنها قد تفيد معنى كما حسنت في حديث الموطأ في قوله: «صلى وراءه قوم قياماً» [2].

وما ذهب إليه الخليل رحمه الله وابن الطراوة، والسهيلي هو الراجح في نظري لما يلي:

أ - ان الفرق واضح بين نعت النكرة والحال منها في مثل: «جاء رجل غاضب»، «وجاء رجل غاضباً» وإن لم يكن في وضوح الفرق بين نعت المعرفة والحال منها.

ب - أن السماع يعضد ما ذهبوا إليه فمن ذلك:

١ - ما جاء في الحديث الشريف «فصلى جالسا، وصلى خلفه رجال قياما» [3]

٢ - ما رواه يونس عن العرب «مررت بماء قعدة رجل». [4]

---

(١) نتائج الفكر ل ٧٣ - ٧٤، وانظر بدائع الفوائد ١/ ١٨٥

(٢) أمالي السهيلي ص ٩٣ وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي / د. فتحي عبد الفتاح الدجني، نشر وكالة المطبوعات - الكويت ط أولى ص ٤٢٤

(٣) الموطأ للامام مالك رحمه الله/ ت محمد فؤاد عبد الباقي/ دار احياء الكتب العربية عيسى الحلبي ١٣٧٠هـ ١٩٥١م ١/ ١٣٥، صحيح البخاري ١/ ١٦٩ باب انما جعل الامام ليؤتم به.

(٤) الكتاب ٢/ ١١٢

١٢ - على اسم ولا تكون حرفا

مذهب جمهور البصريين أن «على» حرف جر، وتكون اسما إذا دخلت عليها «من»[١] وذهب بعض الكوفيين الى أنها لا تخرج عن الحرفية، زاعمين أن دخول «من» عليها لا يصلح دليلا على اسميتها إذ أنها تدخل على جميع حروف الجر ما عدا «مذ وفي واللام والباء»[٢]، وقد جاء جر «عن» بـ «على» في قول الشاعر:

على عن يميني مرت الطير سنحا وكيف سنوح، واليمين فظيع[٣]

وذهب ابن كيسان[٤]، وابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرندي وابن معزوز الى أن «على» اسم، ولا تكون حرفا.[٥]

قال أبو حيان: «وهو ظاهر مذهب سيبويه، وقد أشفى في الكلام على ذلك ابن معزوز في كتاب «أغاليط الزمخشري»، وفي جزء صنفه على «على» في نحو من عشرين ورقة».[٦]

وقال ابن الطراوة: «الا أنه وجه في «على» الحرفية، وسيبويه قد ذكرها مرارا فلم يخرجها من الأسماء، وأبين ذلك في باب الجر، الا أن العرب اتسعت فيها كثيرا، وقد ذكر سيبوبه ما هاهنا على الوفاء وغاية الاكتفاء في باب «عدد ما يكون عليه الكلم فأغنى عن اعادته هنا».[٧]

ونقل أبو حيان عن كتاب «رد الشارد» لابن الطراوة قوله: «والذي يفهم

---

(١) المقتضب ١/ ٤٦، الايضاح ص ٢٥٩، معاني الحروف /للرماني ت: د. عبد الفتاح شلبي/ دار النهضة بمصر - القاهرة ص ١٠٧

(٢) ارتشاف الضرب ص ٨٤١ وانظر منهج السالك ص ٢٣٢، همع الهوامع ٢/ ٣٦

(٣) ارتشاف الضرب ص ٨٤٤

(٤) المصدر نفسه ص ٨٤٦، وانظر ابن كيسان النحوي ص ٢٠٧

(٥) ارتشاف الضرب ص ٨٤٦

(٦) منهج السالك ص ٢٣١

(٧) الافصاح ل ٢٤

من كلام سيبويه أنها لا تكون الا اسما ولا تكون حرفا البتة ».[1]

وابن الطراوة يشير الى قول سيبويه « ... وهو اسم لا يكون الا ظرفا، ويدلك أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه، قال الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تم خمسها   تصل وعن قيض بزيزاء مجهل »[2]

ومما ينبغي ذكره أن سيبويه قال في موضع آخر »... واستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمس:

آليت حب العراق الدهر أطعمه   والحب يأكله في القرية السوس

يريد: على حب العراق »[3]

وهذا يدل على أن «على» عنده تكون حرفا.

وعلى أي حال فنظرة يسيرة الى مذاهب النحويين في هذه المسألة تجعل الباحث المنصف يتبين أن القول بأن «على» لا تخرج عن الحرفية يبعد في مثل «غدت من عليه» ونحوه.

أما القائلون باسمية «على» في كل موضع فقد استشهدوا بقول الشاعر:

غدت من عليه بعد ماتم خمسها   تصل وعن قيض بزيزاء مجهل[4]

وقول الآخر

باتت تنوش الحوض نوشا من علا   نوشا به تقطع أجواز الفلا[5]

وقول الآخر:

غدت من عليه تنفض الطل بعدما   رأت حاجب الشمس، استوى فترفعا[6]

---

(١) منهج السالك ص ٢٣١

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣١، النوادر في اللغة ص ١٦٣، شرح المفصل ٨/ ٣٨

(٣) الكتاب ١/ ٣٨

(٤) المصدر نفسه ٤/ ٢٣١، النوادر في اللغة ص ١٦٣، الازهية ص ٢٠٣، شرح المفصل ٨/ ٣٨.

(٥) المنصف ١/ ١٢٤، مجالس ثعلب ٢/ ٥٨٧، رصف المباني ص ٣٧١، شرح المفصل ٤/ ٨٩

(٦) معاني الحروف ص ١٠٨، الازهية ص ٢٠٣، الامالي الشجرية ٢/ ٢٢٩، شرح المفصل ٨/ ٣٨

وقول الآخر:

هون عليك فإن الأمور بكف الآله مقاديرها[1]

ومثل هذا البيت قول العرب «سويت على ثيابي» وبه استدل الأخفش على اسمية «على» إذ جاء مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى واحد «ولا يصح أن يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن»[2].

قال أبو حيان: «ويدل ما قاله الا خفش على أن «على» اسم فقد جاء ﴿وهزي اليك بجذع النخلة﴾[3] و ﴿اضمم اليك جناحك﴾[4]، ولا نعلم أحداً ذهب الى أن «الى» اسم ف«سويت» على ثيابي من هذا القبيل.[5]

وما قاله أبو حيان جيد.

وإذا سقط الاستدلال بما ذكره الاخفش ونحوه، فالشواهد الأخرى تؤيد مذهب جمهور البصريين، إذ أن «على» فيها مجرور بـ «من»، وهم يقولون باسميتها إذا جرت بها واستدل الجمهور على صحة ما ذهبوا إليه بما يلي:

١ - حذف «على» في ضرورة الشعر، ونصب ما بعدها على المفعولية كما في قول الشاعر:

تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفى الذي لولا الأسى لقضاني[6]

وقول الآخر:

الا علالاني واعلما أنني غرر وما خلت يجديني الشفاق ولا الحذر

---

(١) الكتاب ١/ ٦٤، المقتضب ٤/ ١٩٦، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٣٨ المقرب ١/ ١٩٦

(٢) همع الهوامع ٢/ ٢٩، خزانة الأدب ٤/ ٢٥٤

(٣) مريم آية ٢٥

(٤) القصص آية ٣٢

(٥) ارتشاف الضرب ص ٨٤٧

(٦) التذييل والتكميل ٤/ ل ٩، مغنى اللبيب ص ١٩٠، همع الهوامع ٢/ ٢٩، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/ ٢٢٧.

وما خلت تجديني أساتي وقد بدت مفاصل أوصالي وقد شخص البصر(١)

٢ - حذف «على» مع الضمير في الصلة كما في قول الشاعر:

فأصبح من اسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض(٢)

أي: عليه، ولو كانت اسما لم يجز الحذف.

٣ - أن هناك فرقا بين قولك: «جلست فوقك»، و«جلست عليك» «إذا قلت جلست فوقك فلا يقتضي أن الجلوس يتعلق بك، وإنما يقتضي هذا اللفظ أن الجلوس وقع في مكان له منك هذه النسبة بمنزلة جلست تحتك، وجلست يمينك، وجلست شمالك، وإذا قلت: «جلست عليك» فيقتضي أن الجلوس وصل إليك، ووقع بك(٣)» وهذه الأدلة تكفي لبيان رجحان ما ذهب اليه الجمهور.

١٣ - اضافة المصدر الى معموله ليست محضة

تنقسم الاضافة الى قسمين:

١ - محضة «معنوية» وفيها يستفيد المضاف من المضاف إليه التعريف إن كان معرفة والتخصيص إن كان نكرة.

٢ - غير محضية «لفظية» وهي اضافة الوصف الى معموله، وفائدتها التخفيف فلا يكتسب المضاف تعريفا ولا تخصيصا».(٤)

٣ - ومذهب جمهور النحاة أن اضافة المصدر الى معموله من قبيل المحضة.(٥).

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ل ٩

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ل ٩، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/ ٢٢٩

(٣) البسيط ١/ ص ٢٠٥

(٤) شرح المفصل ٢/ ١١٨، ١١٩، شرح الالفية للاشموني ١/ ٤٨٩ - ٤٩١، التصريح ٢/ ٢٦ - ٢٧

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٨٠، التذييل والتكميل ٤/ ل ٧٢، ارتشاف الضرب ص ٨٨٦ تعليق الفرائد ٢/ ل ٥٢٧، التصريح ٢/ ٢٧، شرح الالفية للأشموني ١/ ٤٩١

وذهب ابن برهان - فيما نقل عنه[1] - الى أنها من قبيل الاضافة اللفظية وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر[2].

وعلة ذلك عند ابن برهان أنه عامل في محل المجرور باضافته، لأن الاضافة اما أن تكون من قبيل اضافة المصدر الى فاعله فالمضاف اليه في محل رفع، واما أن تكون من قبيل اضافته الى مفعوله، فهو في محل نصب، فاضافة المصدر في ذلك كاضافة حسن وضارب في قولك: «حسن الخلق، وضارب العبد، فكما أن هذين اضافتهما غير محضة فكذلك المصدر.

وعلته عند ابن الطراوة أن المصدر عامل بالنيابة، وما عمل بالنيابة أقوى مما عمل بالشبه، لأن ما عمل بالنيابة غير مقصور على زمان، أما ما عمل بالشبه فمقصور على بعض الأزمان، وقد قام الدليل على أن اضافته غير محضة كما في اسم الفاعل، فما عمل بالنيابة أولى أن تعتبر اضافته غير محضة[3].

وقد ناقش النحاة المسألة وردوا مذهب ابن برهان وابن الطراوة بأمور منها:

١) أن اعتبار اضافة المصدر الى معموله محضه، (لنقصان مشابهته للفعل لفظاً ومعنى، أما لفظا فلعدم موازنته، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة وهي «أن» بخلاف الصفة، تقول: أعجبني

---

(١) المصادر السابقة وقد رجعت الى كتابة «شرح اللمع» ت: فائز فارس الحمد /ر /م/ ب/ ق فوجدته يقول: «ومن الاضافة ما ليس بمحض، وهو، أفضل القوم، وصلاة الاولى، والتقدير: الصلاة الأولى، وأضفت الاسم الى صفته، وأردت: أفضل من القوم ألا ترى أن أفعل ها هنا مضافة الى ما هو بعض له.. «شرح اللمع ص ١٨٠ ولم يذكر اضافة المصدر الى معموله فلعله ذكر ذلك في كتاب آخر من كتبه التي لم تصل الينا.

هذا وقد اكتفى المحقق في التعليق على ما تقدم بايراد قول الأشموني «ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى أن اضافة المصدر الى مرفوعه غير محضه والصحيح أنهامحضة... »ص١٨٠هـ.

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ل ٧٢، ارتشاف الضرب ص ٨٨٦، تعليق الفرائد ٢/ ل ٥٢٧ شرح الألفية للأشموني ١/ ٤٩١، التصريح ٢/ ٢٠٧

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ل ٧٢

ضرب زيد عمرا، أي: أن ضرب، وتقول: زيد ضارب عمرا، أي يضرب عمرا)[1].

٢) أن استعمال المصدر مضافاً أكثر من استعماله غير مضاف، فلو جعلت اضافته في نية الانفصال لزم أن يكون ما هو أقل استعمالا أصلا لما هو أكثر استعمالا[2]

٣) أن هناك فرقا بين اضافة الصفة الى معمولها وبين اضافة المصدر الى معموله اذ (أن اضافة الصفة الى مرفوعها أو منصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز أن ينوى انفصالها باعتبار آخر بخلاف المصدر[3])

٤) انتقاء لوازم التنكير عن المصدر المضاف من نعته بنكره، أو دخول «رب» عليه، أو الجمع بين اضافته وتعريفه بـ «أل»[4].

٥) ورود السماع بما يؤيد مذهب الجمهور كقول الشاعر:

ان وجدي بك الشديد أراني عاذرا من عهدت فيك عذولا[5]

وهذه الأمور مجتمعة تجعلني أميل الى ترجيح ما ذهب اليه الجمهور لقوة الحجج التي ساقوها لتأييده، ولأن السماع الذي هو الفيصل في مسائل اللغة والنحو يعضِده، ولا ينتقض هذا بقلة ما ورد مما يدل على أن اضافة المصدر محضة لأنه لا يناقض سماعا أكثر منه، أو مثله.

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٨٠

(٢) التذييل والتكميل ٤/ ل ٧٣، تعليق الفرائد ٢/ ل ٥٢٧.

(٣) تعليق الفرائد ٢/ ل ٥٢٧ وانظر همع الهوامع ٢/ ٤٨

(٤) التذييل والتكميل ٤/ ل ٧٢، همع الهوامع ٢/ ٤٨

(٥) التذييل والتكميل ٤/ ل ٧٢، تعليق الفرائد ٢/ ل ٥٢٧، همع الهوامع ٢/ ٤٨، الدرر اللوامع على همع الهوامع/ للشنقيطي/ دار المعرفة - بيروت/ ط ثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م/٢/٥٦.

١٤ - اضافة ذي الى تسلم...

مما ورد عن العرب قولهم «لا أفعل بذي تسلم» و«أذهب بذي تسلم[١]».
واختلف النحاة في تخريج ذلك فقال سيبويه (ومما يضاف الى الفعل أيضاً قوله: «لا أفعل بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون، المعنى: لا أفعل بسلامتك وذو مضافة الى الفعل كاضافة ما قبله، كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك، فذو ههنا الأمر الذي يسلمك وصاحب سلامتك)[٢].

ف «ذو» عند سيبويه مضاف الى «تسلم» و«تسلم» في موضع اسم استغني عنه فأسقط[٣].

وذهب بعض النحاة الى أن «ذو» صفة لموصوف محذوف والتقدير: بوقت ذي سلامة فأضيف «ذو» لأنه كالزمان المضاف الى الفعل[٤].

وقال الأعلم (.. ووجه آخر: أن يكون «ذي» بمعنى الذي وخولف بين لفظها في هذا المثل وبين لفظها في سائر المواضع، فانها تستعمل في هذا الباب بالياء، وفي غيره بالواو في الرفع والنصب والجر، وهذه اللغة في طيء كثيرة فيكون المعنى: بالزمان الذي تسلم فيه)[٥].

وارتضى ابن الطراوة هذا الوجه الذي ذكره شيخه الأعلم[٦]. وما ارتضاه ابن الطراوة ليس بجيد ففيه حذف الجار وايصال «تسلم» الى الضمير فأصبح «تسلمه» ثم حذف الضمير الذي هو العائد[٧]، ولا يصح حذف العائد المجرور إلا اذا كان مجروراً بمثل ما جر به الموصول[٨].

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٨، النكت ص ٢٩٠، شرح المفصل ٣/ ١٩
(٢) الكتاب ٣/ ١١٨
(٣) المصدر نفسه
(٤) النكت ص ٢٩٠، شرح الكافية ٢/ ١٠٤، والتذييل والتكميل ٤/ ل ٩٠
(٥) النكت ص ٢٩٠
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ل ٩٠، ارتشاف الضرب ص ٩٠٢ - ٩٠٣
(٧) التذييل والتكميل ٤/ ل ٩٠
(٨) شرح ابن عقيل ١/ ١٧٣

وما ذهب اليه سيبويه أولى لسلامته من دعوى الحذف والتقدير، كما أنه يتسق مع معنى العبارة الذي ذكره الأعلم حيث قال: كأنه قال في المعنى: والله يسلمك[1].

١٥ - «أفعل» في التعجب أمر حقيقة...

للتعجب صيغتان قياسيتان هما «ما أفعله» و«أفعل به».

وقد اختلف النحاة في «أفعل»:

أ) فذهب الجمهور الى أنه أمر في اللفظ خبر في المعنى، ومعناه الماضي فمعناه «أفعل» أي صار ذا كذا، فهو مثل «أبقلت الأرض» صارت ذا بقل، و«أجنى الشجر» صار ذا جني[2].

قال ابن عصفور: (ونظير ذلك في أن اللفظ لفظ الامر، والمعنى على غير ذلك قوله تعالى **﴿قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن﴾**[3] معناه فيمد)[4].

والفاعل على هذا الرأي هو الضمير المجرور بالباء الزائدة كزيادتها في فاعل «كفى»[5]، ومنه قوله تعالى **﴿وكفى بالله شهيدا﴾**[6].

واعتذر عن لزوم زيادتها بأن «أفعل» كانت في الأصل «أفعَلَ» ك «أحسَنَ» أي: صار ذا حسن. ثم غيرت الصيغة الى الأمر فأصبحت «أحسن

---

(١) النكت ص ٢٩٠

(٢) الايضاح ص ٩١ - ٩٢، اللمع في العربية لابن جني/ ت فائز فارس / دار الكتب الثقافية - الكويت ص ١٣٧، المفصل ص ٢٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ل١٠٣، شرح الكافية ٢/ ٣١٠، توضيح المقاصد ٣/ ٥٨ - ٥٩.

(٣) مريم آية: ٧٥

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ل ١٠٣، وأنظر المباحث الكاملية بشرح المقدمة الجزولية لعلم الدين اللورقي خ دار الكتب رقم ٢٦٦ نحو ٢/ ل ٤٥

(٥) المفصل ص: ٢٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ل ١٠٣، المباحث الكاملية ٢/ ل ٤٥، شرح الكافية ٢/ ٣١٠

(٦) النساء آية: ٧٩

زيد » بالرفع فقبح اسناد صيغة الأمر الى الظاهر ؛ لأن الأمر من مواضع استتار الفاعل وجوباً « فزيدت ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كأمرر به ولذلك » القبح ، (التزمت زيادتها صوناً للفظ عن الاستقباح)[1].

وذهب الفراء والزجاج وابن كيسان ، والزمخشري ، وابن خروف الى أنه أمر حقيقة[2].

ويظهر لي أن ابن الطراوة يوافق الفراء فيما ذهب اليه فهو يقول (ومما صرح بالخطأ فيه ثقة بمن وافقه على زعمه في « أحسن بزيد » أنه فاعل والباء فيه بمنزلتها في ﴿كفى بالله شهيدا﴾ وهذا قول لا وجه له ، لأن حذف الباء في الآية يوضح معناها ، وحذفها في المسألة يمنع النطق بها ، والصواب ما وجه ابن كيسان فيها)[3] ، فهو يوافق ابن كيسان في أن الباء ليست داخلة على الفاعل فهي داخلة على المفعول اذاً ، كما أن أبا حيان ينقل أن ابن الطراوة يوافق ابن كيسان في اعتبار المخاطب في « أفعِل به » المصدر الدال عليه »[4]. وهذا يعني أن « أفعل » عندهما أمر حقيقة كما هو مذهب الفراء.

ولا يخفى على منصف أن ما ذهب اليه الفراء ومن تبعه أيسر وأقرب مما ذهب اليه الجمهور لما يلي:

١) يرد على رأي الجمهور كثير من الاعتراضات منها:

أ - أن مجيء الأمر بمعنى الماضي غير مألوف ، أما مجيء الماضي بمعنى الأمر فمنه « اتقى أمرؤ ربه »[5].

---

(١) التصريح ٢/ ٨٨ ، وانظر غاية الامل ١ /ص ١٩٠

(٢) التسهيل ص ١٣٠ ، شرح الكافية ٢/ ٣١٠ ، توضيح المقاصد ٣/ ٥٩ التصريح ٢/ ٨٨ ، وانظر المفصل ص ٢٧٦ ، وابن كيسان النحوي ص ٢٦٤ .

(٣) الافصاح ل ١٠

(٤) ارتشاف الضرب ص ١٠٤

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣١٠ ، وانظر المباحث الكاملة ٢/ ل ٤٥

ب -أن «أفعل» بمعنى صار ذا كذا قليل، ولو كانت (أفعِل) في التعجب منه لجاز أن يقال: «الحِم بزيد، وأشحِم به»[1]

ح -أن زيادة الباء في الفاعل قليلة والأكثر زيادتها في المفعول[2] كما في قوله تعالى ﴿ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة﴾[3].

د - أن مما يدل على زيادتها في المفعول قوله تعالى ﴿أسمع بهم وأبصر﴾[4] فحذف بهم من الثاني ولو كان في موضع الفاعل لم يحذف[5].

هـ - ومما يدل على أن المجرور بعد «أفعل» مفعول مجيئه بعدها منصوبا كما في قول الشاعر: وأجدر مثل ذلك أن يكونا[5]

٢) أن ماأوردوه على رأي الفراء ومن تبعه من اعتراضات ضعيف كما في قولهم (أنه محتمل للصدق والكذب فهو خبر في المعنى)[6]؛ اذ أن التعجب يندرج تحت أساليب الانشاء.

وبقية الاعتراضات تكاد تجتمع في لزومه صورة واحدة، وهو وارد على رأي الجمهور أيضاً، فاذا أضيف الى ذلك أن قولهم: «أن المجرور بعده فاعل» خلاف الأصل، وأن استعمال الأمر في موضوعه هو الأصل، وزيادة الباء في المفعول أكثر من زيادتها في الفاعل كما تقدم، تبين أن مذهب الفراء ومن تبعه أسلم مما ذهبوا اليه.

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣١٠

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣١٠، المباحث الكاملية ٢/ ل ٤٥

(٣) البقرة آية ١٩٥

(٤) مريم آية ٣٨

(٥) غاية الأمل ١/ ص ١٩٠، المباحث الكاملية ٢/ ل ٤٥، وهذا شطر بيت لعمرو بن أحمر انظر ديوانه ص ١٦١ وروايته تختلف عما أورده اللورقي وابن بزيزة، والبيت بتمامه:

فإمـــا زال سرح عن معـــد ... فأجـــدر بالحوادث أن تكونـــا

ولا شاهد فيه على الرواية.

(٦) همع الهوامع ٢/ ٩٠

أما لزومه صورة واحدة هي صورة الافراد والتذكير حتى في مقام التثنية والجمع والتأنيث، فلأنه جرى مجرى الأمثال[1].

أو لأنه انمحى فيه معنى الأمر وأصبح معناه: محض انشاء التعجب[2].

هذا و(لزوم طريقة واحدة في باب الانشاء ليس منكرا، لأن له نظائر وأعيانا من ذلك: حبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، ونعم رجلا الزيدان »[3].

١٥ - المخاطب في « أفعل به » هو المصدر المدلول عليه بالفعل

تقدم أن الفراء يرى أن « أفعل » في التعجب أمر حقيقة، وان جماعة من النحاة وافقوه في ذلك منهم ابن كيسان، وابن الطراوة - فيما يظهر - وقد اختلف هؤلاء في المخاطب بهذه الصيغة « أفعل »:

أ) فذهب الفراء الى ان المخاطب هو المستدعي منه التعجب [4]. قال الرضي: (فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف: ان احسن: امر لكل احد بان يجعل زيدا حسناً، وانما يجعله حسنا كذلك بأن يصفه بالحسن فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فان فيه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال:

وقد وجدت مكان القول ذا سعة   فان وجدت لسانا قائلا فقل[5]

وقد وجه هؤلاء لزوم افعل صيغة واحدة عند ارادته من المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا بأنه جرى مجرى الامثال[6].

ب) وذهب ابن كيسان وتبعه ابن الطراوة الى أنه « المصدر الدال عليه الفعل

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ل ١٠٣، المباحث الكاملية ٢/ ل ٤٦، التصريح ٢/ ٨٩

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣١٠

(٣) المباحث الكاملية ٢/ ل ٤٥

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ل ١٠٣، شرح الكافية ٢/ ٣١٠ التصريح ٢/ ٨٨

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣١٠

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ل ١٠٣، المباحث الكاملية ٢/ ل ٤٦، التصريح ٢/ ٨٩

كأنه قيل: يا حسن أحسن بزيد »[1]، واستحسنه ابن طلحة[2].

وقد رد هذا المذهب (بأن من المصادر ما لا يكون إلا مؤنثاً كالسهولة والنجابة، فلو كان الامر على ما توهمه لقيل في «أسهل به» وانجب به: اسهلي به، وانجبي به)[3].

فمذهب ابن كيسان ومن تبعه على هذا لا يقدم تفسيرا مقنعا لالتزام طريقة واحدة في استعمال «افعل» في التعجب.

اما مذهب الفراء فانه قريب المأخذ وثيق الصلة بغرض الاسلوب غير ان من الممكن ان يزاد في ايضاحه بأن «افعل» تدل بصيغتها على ظلال المعاني التي كانت تصاحبها في رحلتها الاستعمالية حتى قرت في اسلوب التعجب ولعل الاصل فيها ان العربي كان يجرد من نفسه شخصا يامره ان يقف امام الامر الذي زاد عن مالوفه زيادة خفي سببها فيقول: احسن به واجمل به، ونحو ذلك، ثم درج هذا الاستعمال فاصبح العربي يستعمله كلما شاهد امرا غريبا[4]، واصبح معناه متمحضاً لانشاء التعجب.

١٧ - لزوم الافراد والتذكير في «حبذا» لانه اشارة الى مفرد مذكر

اختلف النحاة في سبب لزوم الافراد والتذكير في «حبذا» سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او جمعا، مذكرا او مؤنثا فذهب ابن درستويه وابو علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك الى انه: (كلام جرى مجرى

---

(١) ارتشاف الضرب ص١٠٤٠، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ل١٠٣، توضيح المقاصد ٣/٥٩.

(٢) توضيح المقاصد ٣/ ٥٩.

(٣) المصدر نفسه

(٤) ابن كيسان النحوي: حياته، آثاره، آراؤه/ د. محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام/ ط أولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ص ١٤٠

المثل فاستغنى بتبيين حال المخصوص بالنسبة الى ما ذكر عن مطابقة اسم الاشارة له)[1]

وذهب ابن كيسان (الى ان ذا اشارة الى مفرد مذكر وهو الحسن فاذا قلت: حبذا زيد فمعناه: حسن زيد وكذا في المؤنث والمثنى والمجموع فهو على حذف مضاف)[2].

(وذهب ابن الطراوة الى نحو ما ذهب اليه ابن كيسان قال: اشاروا الى الامر الذي استحق زيد به المحبة فكأنهم قالوا: حبذا امر زيد وشأنه ولهذا لم يقل: حبذان الزيدان لانك لا تريد زيدا وانما تريد أمره فكأنك قلت: حبذا امر الزيدين فالزيدان على هذا بدل من ذا في قولك: حبذا انتهى كلامه..)[3]

وما ذهب اليه الفارسي وابن درستويه ومن تبعهم ارجح مما ذهب اليه ابن كيسان وابن الطراوة لما يلي:

١) أن العرب اذا حذفت المضاف واقامت المضاف اليه فالاكثر اعتدادها بالملفوظ به من حيث التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع[4].

٢) ان مذهب الفارسي وابن درستويه ومن تبعهما لا يحتاج الى تقدير مضاف محذوف.

٣) ان ما ذهب اليه ابن كيسان وابن الطراوة فيه ادعاء حذف ما لم يظهر قط.

١٨ - وصف المعرفة بنكرة اذا كان الوصف خاصا بالموصوف

مذهب جمهور النحاة «ان المعرفة لا توصف الا بمعرفة كما ان النكرة لا توصف الا بالنكرة[5].

---

(١) منهج السالك ص ٤٠٢، وانظر ارتشاف الضرب ص ١٠٧٦، همع الهوامع ٢/ ٨٨

(٢) منهج المسالك ص ٤٠٣، وانظر ابن كيسان النحوي ص ٣١٩

(٣) منهج المسالك ص ٤٠٣

(٤) منهج المسالك ص ٤٠٣

(٥) الكتاب ٢/ ٦ الأصول ٢/ ٢١ الايضاح ص ٢٧٥ اللمع ص ٨٢ شرح المفصل ٣/ ٥٤

وذهب ابن الطراوة الى جواز وصف المعرفة بالنكرة اذا كان الوصف خاصا بذلك الموصوف[1]، وجعل من ذلك قول النابغة:

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع[2]

وقد سبقه الى مثل ذلك أبو حاتم السجستاني ففي مجالس العلماء للزجاجي: (حدثني ابو جعفر احمد بن محمد بن رستم الطبري، قال: حضرت أبا حاتم السجستاني وحضره رجل من اهل اصبهان، فقال له: يا أبا حاتم: تنعت المعرفة بنكرة؟ فقال: نعم اذا لم يوصف به غيره كانت النكرة كالمعرفة. قال عز وجل ﴿قل هو الله أحد﴾[3] فالله عز وجل معرفة، وأحد نكرة، ولكن لما كان أحد لم يوصف به غير الله صار معرفة..)[4].

ومن هذا النص يتضح ان أبا حاتم سبق ابن الطراوة الى اجازة وصف المعرفة بنكرة، غير ان الآية التي ذكرها يمكن فيها ما هو احسن مما ذكر وهو اعراب «أحد» خبرا[5].

هذا ومثل بيت النابغة السابق قول ابن مقبل:

لا سافرا الني مدخول ولا هبج عاري العظام عليه الودع منظوم[6]

وقول المتنخل الهذلي:

لادر دري ان اطعمت نازلكم قرف الحتي، وعندي البر مكنوز[7]

والابيات الثلاثة استشهد بها سيبويه على الغاء الظرف او الجار والمجرور

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٩٤٥، التذييل والتكميل ٤/ ل ١١٥، همع الهوامع ٢/ ١١٧

(٢) ديوانه ص ٤٦ الكتاب٢/ ٨٩ التذييل والتكميل ٤/ ل ١١٥، ارتشاف الضرب ص ٩٤٥، مغنى اللبيب ص ٧٤٣، همع الهوامع ٢/ ١١٧

(٣) الاخلاص آية ١

(٤) مجالس العلماء ص ١٤٩

(٥) المصدر نفسه ص ١٥١ وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ٢/ ٥٤٥

(٦) الكتاب ٢/ ٩٠ شرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٥٤٣

(٧) شرح اشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٣، الكتاب ٢/ ٨٩، شرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٥٥٠.

ورفع « نافع » و « منظوم » و « مكنوز » ويظهر ان ابن الطراوة أنعم النظر في هذه الابيات ونحوها فوجد هذه الصفات (كثيرا ما تصحب موصوفاتها، حتى كأنها مختصه بها، وكأن سائلا لو سأل: ما الناقع؟ لقيل السم..)[1] ولهذا اعربها صفات ولم يحملها على الخبرية كما فعل سيبويه اذ رأى أن تقديم الجار والمجرور أو الظرف في «في انيابها السم» و «عندي البر» و «عليه الودع» لا يخلو من مغزى اذ (يشعر بانه المحدث به، فالمقصود من بيت النابغة الافادة بان السم في انيابها، وفي بيت المتنخل ان عنده البر، وفي بيت ابن مقبل ان عليه الودع - ومن هنا جعل الظرف خبرا والمبتدأ موصوفا بما بعده)[2].

وما ذهب اليه ابن الطراوة - وقبله السجستاني - جيد، لان الغرض الاساسي من النعت انما هو التوضيح والبيان، واذا كان كذلك (فأي محذور في ان توصف المعرفة بنكرة توضحها وتكشف معناها، ولا سيما اذا كانت خاصة كما يقول ابن الطراوة)[3].

١٩ - اتباع المنعوت المتعدد عامله مع اختلاف عمله

إذا تعدد العامل في المنعوت واختلف عمله كـ « مررت بزيد، ولقيت عمراً الكريمان » وجب القطع عند جمهور البصريين[4].

وأجاز الكسائي والفراء وابن الطراوة الاتباع نحو (رأيت زيدا، ومررت بعمرو الظريفين) فالمرور في معنى الرؤية، ونحو (مررت برجل معه رجل قائمين) لأنه مر بهما[5].

وقد اختلف هؤلاء فالفراء يتبع الاول، والكسائي - وتبعه ابن

(١) - (٢) الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٧٨.

(٣) النحو في الاندلس ص ٢٤٦

(٤) الكتاب ٢/ ٥٧ - ٥٩، النكت ص ١٦٤ - ١٦٥، ارتشاف الضرب ص ٩٥٤ - ٩٥٥، التذييل والتكميل ٤/ ل ١٢٥، همع الهوامع ٢/ ١١٨

(٥) ارتشاف الضرب ص ٩٥٥، التذييل والتكميل ٤/ ل ١٢٥، همع الهوامع ٢/ ١١٨.

الطراوة - يتبع الثاني فعلى مذهب الفراء تقول: قام زيد ورأيت بكرا العاقلان، وعلى مذهب الكسائي وابن الطراوة تقول: العاقلين[1].

والرأيان متساويان... فلم اجد - فيما اطلعت عليه - ما يرجح احدهما على الآخر، ويبدو لي ان الاولى ترك الاختيار للناطق، فان اتبع الاول دل على ان اتصافه بالنعت اكثر من اتصاف الثاني به، وان اتبع الثاني دل على عكس ذلك - والله اعلم

٢٠ - النار في قوله تعالى ﴿قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود﴾[2] بدل كل

ذهب ابو علي الفارسي الى ان «النار» في قوله تعالى ﴿**قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود**﴾ بدل اشتمال (فالاخدود مشتمل على النار)[3]، ولم يرق ذلك ابن الطراوة فقال: (وهو قول بارد جدا جعل اشتماله عليه قطعا على ابداله منه دون ضمير، وانما هو بدل منه بدل الشيء الذي هو هو، لان الاخدود اذا تركت فيه النار تسمى نارا كالحطب والفحم وغيره مما تلتبس به النار، لأنها لا توجد الا به، ولا تتميز عنه)[4].

وما ذهب اليه ابن الطراوة سبقه اليه الفراء فقال: (ومن خفض: «النار ذات الوقود» وهي في قراءة العوام - جعل النار هي الاخدود اذ كانت النار فيها كأنه قال: قتل أصحاب النار ذات الوقود)[5].

ومذهب الفارسي اولى مما ذهب اليه الفراء وابن الطراوة (لان الاخدود

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٩٩٥. وانظر التذييل والتكميل ٤/ ل ١٢٥، همع الهوامع ٢/ ١١٨

(٢) البروج آية ٤، ٥

(٣) الايضاح ٢٨٤

(٤) الافصاح ل ٢٦

(٥) معاني القرآن ٣/ ٢٥٣

يبقى فيه على حقيقته، وفي مذهب الفراء يتجوز فيه، والحمل على الحقيقة اولى)[1].

٢١ - المنادى لا يكون نكرة غير مقصودة

النكرة المناداة اما ان تكون مقصودة فتبنى على ما ترفع به، او تكون غير مقصودة فتنصب كما في قول الشاعر:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن نداماي من نجران إلا تلاقيا[2]

وقل الآخر:

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام[3]

وقول الآخر:

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق[4]

هذا مذهب الجمهور[5].

وذهب المازني الى انه (لا يجوز أن يكون المنادى فيها نكره غير مقبل عليها لان الشاعر انما يريد دار محبوبته اذ لا يتصور ان تهيج عبرته دار لا يعرفها، وكذلك: الا يا نخلة، انما كني بها عن محبوبته، وهي معلومة عنده..)[6]: و «راكب» ونحوه منون عند المازني للضرورة[7].

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ل ١٤٤

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٠، المقتضب ٤/ ٢٠٤، الأصول ١/ ٤٠٣، شرح المفصل ١/ ١٢٨، التصريح ٢/ ١٦٧

(٣) مجالس ثعلب ١/ ٢٣٩، الامالي الشجرية ١/ ١٨٠، همع الهوامع ١/ ١٧٣

(٤) الكتاب ٢/ ١٩٩، شرح أبياته للنحاس/ ت زهير غازي زاهد / م الغرى الحديثة - النجف ط أولى سنة ١٩٧٤ م ص ١٧٨، خزانة الأدب ١/ ٣١١

(٥) الأصول ١/ ٤٠١ - ٤٠٣، شرح المفصل ١/ ١٢٨، التذييل والتكميل ٤/ ل ١٩١

(٦) التذييل والتكميل ٤/ ل ١٩١، وانظر أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف / رشيد العبيدي/ م سليمان الأعظمي ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م ص ٢١٠

(٧) التذييل والتكميل ٤/ ل ١٩١

والى نحو رأى المازني ذهب ابن الطراوة، قال ابو حيان: (.. وزعم ابن الطراوة ان المناديات في هذه الابيات معارف، والا فكيف يقول: هجت للعين عبرة لدار لا يعرفها... هذا مما يجب ان يطوى ولا يتكلم به)[1] ولم ينقل ابو حيان عن ابن الطراوة توجيها لتنوين «راكب» و «دار» ونحوها.

هذا وقد رد النحاة ما ذهب اليه المازني وابن الطراوة بان الشاعر قد يكون اراد دارا مبهمة من ديار حزوى التي كانت تقطنها معشوقته.

كما ان هذه المناديات نكرات (من طريق الابهام على المخاطَب.... وان كانت معلومة عند المخاطِب)[2] وعليه فحمل نصب هذه المناديات على الضرورة بعيد.

٢٢ - تصغير قائم: قويِّم

مذهب سيبويه والجمهور ان قائم ونحوه يصغر على: قويئم بالهمز قال سيبويه (هذا باب تحقير الاسماء التي تثبت الابدال فيها، وتلزمها، وذلك اذا كانت ابدالا من الواوات والياءات التي هي عينات فمن ذلك قائل، وقائم وبائع، تقول: قويئم وبويئع. فليست هذه العينات بمنزلة التي هن لامات، ولو كانت مثلهن لما ابدلوا، لانهم لا يبدلون من تلك اللامات اذا لم تكن منتهى الاسم وآخره، الا تراهم يقولون: شقاوة وغباوة، فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائر، وشاء من شأوت، الا ترى انك اذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبتت فيه الهمزة. تقول: قوائم، وبوائع، وقوائل، وكذلك تثبت في التصغير)[3].

وذهب ابو عمر الجرمي الى ان تصغير قائم: قويِّم اصله قويوم، اجتمعت

---

(١) التذييل والتكميل ٤/ ل ١٩١

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦٢ - ٤٦٣ وانظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى مع شرح شواهده للبغدادي / ت محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد / دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥م، ١/ ٢١٤، ارتشاف الضرب ص ١٤٤، التذييل والتكميل ٦/ ل ٤٥

الواو والياء وسبقت احداها بالسكون فقلبت الواو ياءا وادغمت في الياء[1].

واستدل الجمهور على صحة ما ذهبوا اليه بما يلي:

١) ثبوت الهمزة في جمع التكسير فتقول: قوائم، وقوائل، وبوائع[2].

٢) ان قول الجرمي يوهم ان يكون تصغير قوم او قوام[3].

وقد ارتضى ابين الطراوة ما ذهب اليه ابو عمر الجرمي[4]. ومثل قائم في ثبات الهمزة فيه عند التصغير اوائل: اسم رجل فتصغيره عند سيبويه أويئل[5]، قال أبو حيان «وقياس قول ابي عمر مخالفته في اوائل، وبهذا الخلاف قال ابن الطراوة في الفصلين»[6]. وما ذهب اليه الجرمي وتبعه ابن الطراوة هو الراجح في نظري لأن قلب الواو همزة زال موجبة عند التصغير.

(١) شرح الشافية ١/ ٢١٥، ارتشاف الضرب ص ١٤٤، التذييل والتكميل ٦/ ل ٤٥

(٢) الكتاب ٣/ ٤٦٣، التذييل والتكميل ٦/ ل ٤٥

(٣) التذييل والتكميل ٦/ ل ٤٥

(٤) المصدر نفسه ٦/ ل٤٥، ارتشاف الضرب ص ١٤٤.

(٥) الكتاب ٣ /٤٦٣.

(٦) التذييل والتكهيل ٦ /ل ٤٥

« الفصل الرابع »

اعتراضات على سيبويه، والزجاجي، والفارسي

مما حداني الى كتابة هذا الفصل قول أبي حيان عن ابن الطراوة (وقد صنف كتباً في الرد على سيبويه، وعلى الفارسي، وعلى الزجاجي)[1].

وكنت أتمنى أن يذكر أبو حيان أسماء تلك الكتب التي لا نعرف منها سوى رسالة في نقد كتاب الايضاح لابي علي الفارسي اسمها (الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح)[2]. ويغلب على الظن أن ابن الطراوة لم يؤلف كتاباً مستقلا في الرد على سيبويه، ولا في الرد على الزجاجي، فلم تذكر الكتب - التي أطلعت عليها - شيئاً من هذا القبيل، على حين تنص كتب التراجم على أن من النحاة من تعقب ابن الطراوة في مآخذه على سيبويه في مقدماته ومن هؤلاء ابن خروف[3]، مما يدل على أنه ضمن كتابه (المقدمات الى علم الكتاب) كثيراً من الاعتراضات على سيبويه.

اما اعتراضاته على الزجاجي فلا نعرف عنها إلا القليل، ولعل من المناسب هنا أن أذكر أن لابن الطراوة كتاباً سماه (رد الشارد الى عقال الناشد)[4]، أظن أنه يدور حول كتاب « الجمل » للزجاجي، ومن المحتمل أنه ضمنه بعض مآخذه على أبي القاسم الزجاجي.

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ل ١٣٨

(٢) انظر ص ٧٧

(٣) الذيل والتكملة ٤/ ٨٠

(٤) انظر ص ١٠٣

وعلى أي حال ففيما يلي نماذج من اعتراضات أبي الحسين بن الطراوة على سيبويه، وعلى الزجاجي، مما حفظته كتب النحو، ونماذج من اعتراضاته على أبي علي الفارسي مما ضمنه رسالته «الافصاح».

أ - اعتراضاته على سيبويه:

تقدم أن ابن الطراوة كان معنياً بكتاب سيبويه: عارفاً منزلته الرفيعة في النحو[1]، ولكن ذلك لم يمنعه من الاعتراض على سيبويه في مواضع متعددة من كتابه، واعتراضات ابن الطراوة على سيبويه منها ما يتعلق بالناحية اللغوية، ومنها ما يتعلق بالتخريج، ومنها ما يتعلق بالحكم النحوي: وفيما يلي بيان لبعض تلك الاعتراضات:

١) الواحد ليس عدداً:

قال سيبويه في كتابه (فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد)[2] وقال ابن الطراوة (أخطأ لأن الواحد لا يسمى عدداً)[3].

قال الصفار (قلت: لو أخذ أول العدد بمعنى مبدأ العدد لم يكن فيه اعتراض كما تقول هذا أول الثوب أي: مبدأه، والذي أنكر من جعل الواحد (عدداً) مسموع خلافه من العرب وان رغم أنفه ألا ترى قوله:

لقد سرني الا تعد مجاشع   من المجد الا عقرنيب بصوأر[4]

فقال: انها لا تعد إلا عقر النيب وهو متحد، فقد تبين أن الواحد عدد من كلام العرب[5] وهذا الذي ذكره الصفار حق لا مجال لانكاره.

---

(١) انظر ص ١١٠

(٢) الكتاب ١/٢٤

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ٢٥

(٤) البيت لجرير انظر ديوانه ٢/٨٨٤، وانظر معجم البلدان ٣/٤٣٢ «صوأر»

(٥) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ٢٥-٢٦

٢) لا يجوز اعمال ظن واخواتها متأخرة:

أجاز سيبويه اعمال (ظن واخواتها) متأخرة فقال: (وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيداً قائماً ضربت، لان الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل)[١].

ولم يرض هذا ابن الطراوة فقال: (.. ويتم الكلام من فعل واسمين، ولا يكون من اسمين وفعل نحو: زيد عمراً قصد، ولا عمراً زيد قصد، وقد ألم سيبويه بشيء من هذا في قوله: زيداً منطلقاً ظننت، وهذا من الوهم الذي لا يخلو منه البشر..)[٢]، وقال في موضع آخر: (.. وأجاز في هذا الباب نصب الاسمين متقدمين اغتراراً بجوازهما مرفوعين وهذا مرفوع عنه، لان غيره قد ألم به، وقد أشرنا الى منعه فيما مضى)[٣].

وما ذهب إليه ابن الطراوة هو الراجح في نظري إذ لم أجد فيما أطلعت عليه من كتب النحو شاهداً لاعمال ظن وأخواتها متأخرة.

٣) ما الثانية في «ما زاد إلا ما نقص» زائدة وليست مصدرية:

قال سيبويه: ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر: فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر، كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيداً، فهو ما أحسن كلام زيد)[٤]، ف «ما» الثانية عند سيبويه مصدرية وذهب ابن الطراوة إلى أنها زائدة (وخطأ سيبويه في جعل ما مصدرية، لانه يكون المعنى ما زاد إلا النقص، وما نفع إلا الضر. قال وهذا خلف، لان الضرر لم ينفع والنقص لم يزد)[٥].

---

(١) الكتاب ١/١٢٠

(٢) الافصاح ل ٢

(٣) المصدر نفسه ل ١٢

(٤) الكتاب ٢/٣٢٦

(٥) التذييل والتكميل ٣/ل ٢٧، وانظر ارتشاف الضرب ص ٧٢٨

وما ذهب إليه سيبويه أرجح لان المعنى: ما زاد لكن النقص حصل، وما نفع لكن الضرر وقع وعلى رأي ابن الطراوة يكون المعنى: ما زاد إلا ونقص، وما نفع إلا وضر[1]، وظاهر العبارة لا يؤدي ذلك، كما أن فيه دعوى زيادة «ما» من غير داعية إلى ذلك[2].

٤) «بلى» لا تستعمل مكان «نعم»:

قال سيبويه: (وان زعم زاعم أنه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء، ففرق بينه وبين المنون. قيل له: ألست تعلم أن الصفة اذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء، اذا أردت باسقاط التنوين معنى التنوين، نحو قولك: امررت برجل ملازم أباك، ومررت برجل ملازم أبيك، أو ملازمك، فانه لا يجد بدا من أن يقول: نعم، والا خالف جميع العرب والنحويين، فان قال ذلك قلت: أفلست تجعل هذا العمل اذا كان منونا وكان لشيء من سبب الأول أو التبس به، بمنزلته اذا كان للأول؟ فانه قائل: نعم،.)[3].

وفي هذا النص استعمل سيبويه نعم مكان «بلى» في موضعين فذهب ابن الطراوة الى أن ذلك لحن. قال علم الدين اللورقي: (فلحّن ابن الطراوة سيبويه في استعماله «نعم» في هذين الموضعين، وقال: انما هو موضع بلى، لا موضع نعم، وهو كما قال في أكثر ما يوجد بين اليدين من كلام النحويين)[4].

وقد رد النحاة قول ابن الطراوة، وصححوا استعمال سيبويه.

وقبل أن ننظر في هذه المسألة ينبغي أن لا يغيب عن اذهاننا أن سيبويه نفسه قال في كتابه: (وأما «بلى» فتوجب به بعد النفي، وأما «نعم» فعدة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم، وليسا اسمين. وقبالة اسم

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٧٢٨

(٢) التذييل والتكميل ٣/ل ٢٧

(٣) الكتاب ١٩/٢

(٤) المباحث الكاملية ٢/ل ٢٠٦

يكون ظرفا. فاذا استفهمت فقلت: أتفعل؟ أجبت بنعم، فاذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى، يجريان مجراها قبل ان تجيء الالف)[1].

وما ذكره سيبويه هنا هو مذهب جمهور النحاة.

قال المبرد: (وإنما الفصل بين «بلى» و«نعم» أن «نعم» تكون جواباً لكل كلام لا نفي فيه، و«بلى» لا تكون جواباً إلا لكلام فيه نفي)[2].

وقال الرماني: (بلى: وهي من الحروف الهوامل، وهي جواب التقرير فيقول القائل: ألم أحسن اليك؟ فتقول: بلى. قال الله تعالى ﴿**ألست بربكم قالوا: بلى**﴾[3]، ولا يجوز هنا نعم لأنه يصير كفراً، وذلك لأنه يؤل الى معنى لست بربنا[4].

وقال مكي بن أبي طالب القيسي: (... وتقول: ألا تنزل عندنا؟ فيقول الراد: بلى. أي: بلى أنزل عندكم. فيجاب بـ «بلى» لانه استفهام دخل على نفي. ولو قلت: «نعم»، لحققت ترك النزول. فيصير المعنى: «نعم» لا أنزل عندكم. وقد قال تعالى: ﴿**ألست بربكم قالوا: بلى**﴾. وقال: ﴿**أليس هذا بالحق قالوا: بلى**﴾[5]. فمعناه: بلى أنت ربنا. وبلى هذا هو الحق. ولو وقعت «نعم» في موضع «بلى» - هنا - لصار كفراً، لأنه يصير المعنى: نعم لست بربنا، ونعم ليس هذا بالحق..)[6].

وهذه النصوص تدل على أن ما ذهب إليه ابن الطراوة حق، ولكن بعض

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٤

(٢) المقتضب ٣: ٣٣٢

(٣) الاعراف آيه ١٧٢

(٤) معاني الحروف ص ١٠٥

(٥) الانعام آية ٣٠

(٦) شرح كلا وبلى ونعم، والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل لمكي بن أبي طالب/ ت د. احمد حسن فرحات/ دار المأمون للتراث - دمشق م/ زيد بن ثابت - ط أولى ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م ص ٧٢ - ٧٣

النحاة لم يرضوا أن يخطيء ابن الطراوة سيبويه فانبروا له يفندون رأيه ويلتمسون لقول سيبويه وجهاً يحملونه عليه. ومن هؤلاء السهيلي وتلميذه الشلوبين[1] وتلاميذة ابن عصفور[2] وابن الضائع[3]، وابن هشام[4].

قال السهيلي بعد أن قرر أن «نعم لا تقع جواباً لنحو قولك: أليست الخمر حراماً؟:» ... وإذا ثبت هذا فلا يمنع أن يجاب بنعم بعد الاستفهام من النفي لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الايجاب، الذي في نفس المتكلم لان المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه: أليست الخمر حراماً؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنما أراد تقريره أو توبيخه وفهم مراده في ذلك بقرينة نذكرها بعد إن شاء الله، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن يجاب بنعم تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي.. »[5].

وقد استدل النحاة السابقون لاستعمال سيبويه بما يلي:

١ - ما ورد في الحديث من قول النبي ﷺ للمهاجرين «**ألستم تعرفون لهم ذلك**»؟: قالوا: نعم. قال: فان ذلك، أي: ان ذلك شكر لهم »[6].

٢ - قول الشاعر:

أليس الليـــل يجمـــع أم عمرو؟ وايانـــا فـــذاك بنـــا تدانـــى
نعم، وأرى الهـــلال كما تراه ويعلوهـــا النهـــار كما عـــلاني[7]

(١) مغنى اللبيب ص ٤٥٣
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ل ٢٢٢
(٣) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ل ٨٨
(٤) مغنى اللبيب ص ٤٥٣
(٥) امالي السهيلي ص ٤٥-٤٦
(٦) المصدر نفسه ص ٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ل ٢٢٢، شرح الجمل لابن الضائع ٢/ل ٨٨، مغنى اللبيب ص ٤٥٣.
(٧) الامالي ٢٨٢/١، شرح الجمل لابن عصفور ل ٢٢٢، شرح الجمل لابن الضائع ٢/ل ٨٨، المباحث الكاملية ٢/ل ٢٠٦، مغنى اللبيب ص ٤٥٣، البيتان في الشعر والشعراء لابن قتيبة/ ليدن م ابريل ١٩٠٣م ص ٢٦٧ وفيه «بلى» مكان نعم ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وانظر خزانة الادب ٤٨٠/٤

هذا وللنحويين في هذين البيتين تخريجات منها:

١ - أن قوله « نعم » ليس جواباً للتقرير، وإنما هو جواب لقوله: « فذاك بنا تدان » أشار إلى ذلك السهيلي[١]، وابن عبد النور المالقي[٢]، وقال أبو حيان: « والاولى عندي أن يكون جواباً لقوله: « فذاك بنا تدان » لانها جملة خبرية، ولا تحتاج الى شيء من هذه التكلفات »[٣].

٢ - وأجاز ابن عصفور أن يكون « جواباً لقوله: « وترى الهلال فقدم »[٤] قال البغدادي: « وفيه نظر، لان قوله: « وترى الهلال » عطف على ما قبله فهو داخل تحت التقرير »[٥].

وعلى أي حال فما ذكروه من القلة بحيث لا يستساغ القياس عليه، إذ لم يوردوا له من الشواهد سوى الحديث الذي ذكروه، وقول الشاعر السابق، وفيه من التأويلات ما تقدم بعضه. فاذا أضفت الى ذلك أن النحاة عندما يقررون أن « نعم » لا تأتي جواباً للتقرير، ولكنهم عندما يصطدمون بقول سيبويه الذي انتقده ابن الطراوة يصعب عليهم أن يسلموا لهذا النقد، ومن ثم يأخذون في تبرير استعمال سيبويه، وفي تخطئة ابن الطراوة مع أن ما استعمله سيبويه » مخالف للمعهود في الاساليب العربية، فلم يعهد هذا الاسلوب في كتاب الله. قال تعالى: ﴿ألم يأتكم نذير﴾ قالوا: بلى)[٦] ولهذا قال ابن عباس: لو قيل: « نعم » في جواب ﴿ألست بربكم﴾ لكان كفراً، ثم لماذا كان هذا الحكم خاصاً بالاستفهام التقريري؟

---

(١) امالي السهيلي ص ٤٧
(٢) رصف المباني ص ٣٦٥
(٣) التذييل والتكميل ٥/ل ١٩٦
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ل ٢٢٢
(٥) خزانة الادب ٤/ ٤٨٢
(٦) الملك آية ٨/٩

الحق أن الذي دعا إلى هذا التكلف هو التعصب لسيبويه، وأنه عز عليهم أن ينسب إليه ابن الطراوة شيئاً من الخطأ »[1].

ب - اعتراضاته على أبي القاسم الزجاجي:

واعتراضات أبي الحسين بن الطراوة على ابي القاسم الزجاجي ليست في أهمية اعتراضاته على سيبويه، فلم تحظ من العناية بها والتنبيه عليها، وردها بمثل ما حظيت تلك، كما أنها لم تفلت من يد الزمن - فيما أعلم - ولقد تتبعت كثيراً من شروح الجمل التي عني اصحابها بالرد على ابن الطراوة، كشرح الجمل لابن عصفور ولابن الضائع، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع فلم أظفر بشيء مما أريده، ولولا أن ابن بزيزة ذكر في كتابه « غاية الامل في شرح الجمل » بعض اعتراضات ابن الطراوة على أبي القاسم لما عرفت شيئاً عن هذه الاعتراضات، وهذه جملة الاعتراضات التي ذكرها ابن بزيزة أوردتها كما هي إذ لم أجدها في موضع آخر:

١ - لا يجتمع على الاسم تعريفان:

قال ابن بزيزه: « واعترض عليه ابن الطراوة في قوله: لا يجتمع على الاسم تعريفان مختلفان، لان مفهومه انه يجتمع عليه تعريفان متفقان، وإنما نبه أبو القاسم على المختلفين، لان ذلك الامكان أقرب لاختلاف جهة التعريف، وأما المتفقان فلا يتقدر جواز اجتماعها »[2] وهذا الذي قاله ابن بزيزة حق.

٢ - حذف نون اسم الفاعل المثنى والجمع مع النصب للطول:

قال ابن بزيزة: « واعترض ابن الطراوة على أبي القاسم في هذا الباب في مواضع منها قوله: إن حذف النون من اسم الفاعل المثنى والمجموع مع النصب للتخفيف لا للاضافة، وغلّطه فيه وزعم أن حذف النون لا يكون في الكلام إلا

---

(١) النحو في الاندلس ص ٢٥٦

(٢) غاية الامل ١/ص ١٥٩

من أجل الطول الذي يقع في الاسم لان الالف واللام بمعنى الذي فضارع قولك: الضاربا زيداً، اللذان ضارباً زيد، فحذفت النون للطول كما في قوله:

ابــني كليـــب ان عمي اللـــذا قتــلا الملوك وفككـا الاغــلالا[1]

وكقوله:

ان الــذي حانــت بفلج دماؤهم هم القوم كـل القوم يا أم خالد[2]

فحذفت النون من جهة أن الذي شيء، والفعل والفاعل شيئان، وربما طالت الصلة بالمفعولين والمجرور فقد يستثقل ذلك، لان مبني كلامهم على الاختصار، فربما يحذفون لذلك، وهذا الذي قاله حسن لولا أنه لا موجب للحذف إلا الطول، ثم فهم عن الزجاجي أن التخفيف غير ما ذكره، ولم يقصد ابو القاسم إلا ما ذكره، فاعترض عليه في عين ما لجأ إليه واختاره »[3].

٣ - حسن في قولك: « مررت برجل حسن وجهه » ليس صفة مشبهة:

قال ابن بزيزة: « ... وزعم ابن الطراوة أنه انما امتنع لأنه لا يضاف في هذا الباب إلا ما يجوز نصبه، وأنت لو قلت مررت برجل حسن وجهاً لم تحتج الى الهاء وهذا من جملة دعاوية التي هي غير مسلمة، ومن يسلم له أن الأضافة في الباب فرع النصب، واعترض أيضا على أبي القاسم في ادخاله المسألة الأولى - مررت برجل حسن وجهه - في الباب، وزعم أنها ليست منه بناء على ما حكيناه عنه أنها مخصوصة بما كان معمولها منصوبا »[4].

---

(١) البيت للاخطل انظر ديوانه ت. د. فخر الدين قباوه/ دار الاصمعي بحلب، ١٠٥/١، وانظر الكتاب ١٨٦/١، المقتضب ١٤٦/٤، المنصف ٦٧/١، الامالي الشجرية ٣٠٦/٢، شرح المفصل ١٥٤/٣، همع الهوامع ٤٩/١، خزانة الادب ٤٩٩/٢، ٤٧٣/٣

(٢) الكتاب ١٨٧/١. المقتضب ١٤٦/٤، المنصف ٦٧/١، الامالي الشجرية ٣٠٧/٢، شرح المفصل ١٥٥/٣. همع الهوامع ٤٩/١، ٧٣/٢، خزانة الادب ٥٠٧/٢.

(٣) غاية الامل ١/ص ١٧٩

(٤) غاية الامل ١/ص ١٨٤

ومما ينبغي ذكره هنا أننا إذ نقف على اعتراضات ابن الطراوة على سيبويه أو على الزجاجي انما نقف عليها في كتب خصومه الذين جندوا أنفسهم لرد تلك الأعتراضات ومن هنا يحق لنا أن نظن أن كثيرا من الأعتراضات الوجيهة لم تذكر، وأن ما ذكر كان ملونا بطبيعة فهم ناقله عن أبي الحسين بن الطراوة مما يجعله يتفق مع رأي ابن الطراوة، كما هو في الحقيقة أحيانا، وقد يختلف عما أراده ابن الطراوة والله أعلم..

ج - اعتراضاته على أبي علي الفارسي

عرضت فيما سبق لبيان بعض الجوانب التي أخذها أبو الحسين بن الطراوة على أبي علي الفارسي[1] كما تمثل ذلك رسالته «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح» التي سلمت من عوادي الأيام، وفيما يلي أعرض لنماذج أخرى من اعتراضاته على أبي علي عسى أن يساعد ذلك في بيان مكانة الرجل العلمية ومقدرته على الحجاج، وطريقته في تناول النصوص، وموقفه من الميراث النحوي.

١ - «علي عهد الله»

قال أبو علي الفارسي في معرض حديثه عن جملة القسم «والتي من الابتداء والخبر قولهم: لعمرك لأفعلن، وعلي عهد الله، وأيمن الله»[2].

ولم يرض ذلك ابن الطراوة فقال معترضا على أبي علي «قال: (علي) عهد الله وهذا لا يقال، وانما ذكره سيبويه تقريبا، كما قال: ضربت زيدا ضربته، ونحوه مما يقدر لفظه، ولا يجوز النطق به ولا استعماله»[3].

وما ذكره ابن الطراوة تحامل على أبي الفارسي، لأن سيبويه الذي تبعه ابو عليّ يقول في كتابه: «.. ومثل أيم الله، وأيمن، لا ها الله ذا، إذا حذفوا ما هذا مبني عليه. فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الأسم المجرور بالواو،

---

(١) انظر ص ٨٥

(٢) الايضاح ص ٣٦٣

(٣) الافصاح ل ٢٥

وتصديق هذا قول العرب: علي عهد الله لأفعلن، ف (عهد) مرتفعة، وعليّ مستقر لها، وفيها معنى اليمين »[1] فسيبويه ينص علي أن «على عهد الله» قول العرب ما مما يدل على أنه ليس تمثيلا من سيبويه كما ادعى ابن الطراوة وما ذكره سيبويه يدل على جواز هذا التركيب وصحة القياس عليه، إذ لم يخرجه سيبويه على غير ظاهره ولم ينص على قلته أوشذوذه، وهذا كاف لبيان أن ما ذهب إليه ابن الطراوة من عدم صحة هذا التركيب لا وجه له.

٢ - فليت كفافا..

قال أبو علي الفارسي: «وتقول: انه زيد منطلق، تريد ان القصة وان الأمر وقد يجوز أن تحذف هذه الهاء في الشعر كما قال:

إن من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب[2]

وأنشدنا علي بن سليمان الأخفش:

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى[3]

ويروى: وشرك بالنصب، ومرتو مرفوع، والماء مرفوع، ان حملت العطف على «كان» كان «مرتو» في موضع نصب، وان حملته على «ليت» نصبت قوله: «وشرك»، «ومرتو» مرفوع»[4].

واعترض على ذلك ابن الطراوة فقال: «... ولكنه أثبت في باب «إن» بيتا قيده محرفا، واتبعه تفسيرا مموها مزخرفا، الخوض فيه تضييع الزمان،

---

(١) الكتاب ٥٠٣/٣، وانظر التوطئة لابي علي الشلوبين/ ت يوسف أحمد المطوع/ دار التراث العربي - القاهرة ص ٢٣٦

(٢) البيت للاعشى انظر ديوانه ص ٣٣٥. وروايته فيه «من يلمني في بني ابنة حسان» الامالي الشجرية ٢٩٥/١؛ الانصاف ١٨٠/١. شرح المفصل ١١٥/٣. خزانة الادب ٤٦٣/٢، ٦٥٤/٣. ٣٨٠/٤

(٣) الايضاح ص ١٢٣، الامالي الشجرية ١٨٢/١، ٢٨٥، ٢٩٤، الانصاف ١٨٤/١ خزانة الادب ٣٩٠/٤

(٤) الايضاح ص ١٢٢-١٢٣

واخلال بالقرائح والأذهان، وخالف الجمهور في رفع ما نصبوا، واعترض بالرفع لما أثبتوا وهو:

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما أرتوى الماء مرتوى

فرفع الماء واعتقاد النصب في مرتوى لغير ضرورة تدعو اليه من نصب الفاعل ورفع المفعول الا أن يحكيه رواية فروايتها عن أبي علي أعلى وأشهر، وتقليدنا له لو احتجنا الى التقليد الزم واعذر، وتقدير البيت حقيقة: فليت خيرك كله وشرك (كفاف)[1] فلما أولى الخبر ليت نصب لأنه حرف ناصب يلزم عمله كالباء في ﴿كفى بالله شهيداً﴾[2] تخفض ما وليها ولا ينقص عملها وإن كان ما بعدها غير مضاف اليه، وإنما هو بحسبه محدث عنه ورفع الاسم على جهة المعاقبة بينهما، فان قال قائل: فان سيبويه لا يجيز (إن منطلق زيدا) قيل له: أما برفع منطلق، فلان الحرف الناصب لا يتغير عمله فيما يليه، ولا يمنع تقديم الخبر اليه كما يتقدم ما كان صلته نحو: ان بك زيدا مأخوذ ولا يصح أن تتقدم صلة الشيء الى موضع يمتنع تقديمه اليه فمما جاء منه قوله:

كأن سبيئة من بين رأس يكون مزاجها عسل وماء[3]

والمحدث عنه ريق هذه الجارية، ونحوه ولم يقل أحد فيه أنه ضرورة كما قالوا «في مزاجها عسل وماء، وحكى سيبويه، أن قريب منك زيداً فقدم الخبر سماعاً من العرب، وقال: ان الوجه: ان قريباً منك زيدا، وهذا أوضح دليل وأهدى سبيل على تقديم الخبر على الأسم لا على الحرف ومنه:

ان الربيع الجود والخريفا يدا أبيْ العباس والضيوفا[4]

---

(١) في الاصل «كفافا»

(٢) الرعد آية ٤٣

(٣) الكتاب ٤٩/١، المقتضب ٩٢/٤، شرح المفصل ٩١/٧، ٩٣، همع الهوامع ١١٩/١، خزانة الادب ٤٠/٤، والبيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، انظر ديوانه ص ٧١

(٤) الافصاح ق ١١، غاية الامل ١/ص ١٤١

فانما شبه يديه بالغيث ولم يشبه الغيث بيديه ومثله قوله:

فيا عجبا حتى كليب تسبني   كأن أباها نهشل أو مجاشع[1]

والمعنى كأن نهشلا أو مجاشعا... لأنه وضع كأن هناتوهما، ولم يشبه فيكون مادحا لا هاجيا، وفي البيت تقدير آخر، وهو أن يكون خبرا عن كأن، واعتقاد الإلغاء في (كأن)، أوحذف الضمير على رأي الناس، وما اعتقدوه فيها وفي كان، وقد أوضحنا الصواب في ذلك في المقدمات بالا محيد لأحد عنه، ومرتو هنا يجوز أن يراد به معنى - من فيكون الماء مضافا إليه كأنه قال: من الماء ويجوز أن يكون بحاله من باب الأتحاد والأكتساب فيكون الماء مفعولا به ولا متوجه له الى غير هذين الوجهين)[2].

وفي هذا النص يستوقفني أمران:

أولها: أن ابن الطراوة يعرب «كفافا» خبرا لليت. ويذكر أن هذا البيت مما رفع فيه اسم الحروف الناسخة ونصب خبرها على جهة التعاقب، ويستشهد على ذلك ببيتين آخرين. وما ذهب إليه ابن الطراوة هنا غريب حقا، أما «كفافا» فالأولى اعرابها خبرا لكان، والتقدير: فليت خيرك كله وشرك كان كفافا.

أما البيت الذي ساقه شاهدا على هذه المسألة وهو:

إن الربيع الجود والخريفا   يدا أبي العباس والضيوفا

فلا ينهض حجة لما ذكر لأنه من التشبيه المقلوب[3]. أما «كأن أباها نهشل أو مجاشع) فواضح المعنى جار على النسق المألوف،

ثانيها: قول أبي الحسين: (فرفع الماء، واعتقاد النصب في مرتو لغير ضرورة تدعو اليه من نصب الفاعل ورفع المفعول إلا أن يحكيه رواية) فيه نظر لأن

(١) البيت للفرزدق انظر ديوانه ص ٥١٦

(٢) الافصاح ل ١١

(٣) غاية الامل ١/ص ١٤١

اعتقاد نصب « مرتو » ليس على أنه فاعل بل على أنه خبر لـ « كان »[1].

وىما يذكر لابن الطراوة هنا أن قوله: (... ومرتو هنا يجوز أن يراد به معنى من فيكون « الماء » مضافا اليه كأنه قال: من الماء ويجوز أن يكون بحاله من باب الإتحاد والإكتساب، فيكون الماء مفعولاً به: ولا متوجه له الى غير هذين الوجهين) هو الراجح، لأن (اختيار أبي على ما أختاره في هذا البيت من كون مرتو خبرا لكان أو ليت مع صحة اسناد ارتوى الى مرتو معنى واعرابا من مراميه البعيدة[2].

٣) « « أوجاؤكم حصرت صدورهم » »:

قال أبو علي: (وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا من المعرفة الا الفعل الماضي فإنه لا يكون حالاً حتى يكون معه « قد » مضمرة أو ظاهرة، أو تجعل الماضي وصفاً لمحذوف، كقوله تعالى ﴿**أوجاؤكم حصرت صدورهم**﴾[3] أي جاؤكم قوماً حصرت صدورهم فحذف الموصوف المنتصب على الحال، وأقام صفته مقامه ولا يجوز أن يكون « حصرت » دعاء)[4].

وقال ابن الطراوة: (ثم تلا قوله تعالى ﴿**أوجاؤكم حصرت صدورهم**﴾ وأبى أن يكون دعاء عليهم وهو الصواب نحو قوله تعالى ﴿**تبت يد أبي لهب وتب**﴾[5] وزعم أنه حذف المنتصب على الحال وهو « قوماً حصرت صدورهم » وجعل قوماً حال واعتقد « قد » مضمرة على رأيه، وهذا على ما تراه من ضروب الاحتمال، وكثرة الاضمار والله أعلم بالصواب)[6].

وما ذهب اليه ابن الطراوة نسبه ابن بابشاذ الى المبرد ثم قال: (وقد رده أبو

(١) انظر الامالي الشجرية ١/٢٩٦، ٢٩٨
(٢) المصدر نفسه ١/٢٩٨
(٣) النساء آية ٩٠
(٤) الايضاح ص ٢٧٦-٢٧٧
(٥) المسد الآية الاولى
(٦) الافصاح ل ٢٦

علي من جهة أن بعده « «أويقاتلوا قومهم » » ونحن لا ندعوا عليهم بأن يضيق الله صدورهم عن قتالهم قومهم بدليل قولنا في الدعاء: اللهم الق بأسهم بينهم، فلما كان في الآية ما يفسد الدعاء ضعف قول أبي العباس)[1].

فما ذهب اليه ابن الطراوة لا يبعد عما قاله الفارسي، إذا المعنى لا يؤيده ولعل الأولى في هذه الآية أن يقال ﴿حصرت صدورهم﴾ حال، ومجيء الحال فعلاً ماضياً غير مقترن بـ «قد» مما أجازه الكوفيون والأخفش[2] وتبعهم أبو حيان قال تلميذه الرعيني: (..قال الشيخ أبو حيان: والصحيح أن الماضي يقع حالا دون قد لا ظاهرة ولا مضمرة لكثرة ما ورد منه بغير قد. وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا، لأنا انما نبني المقاييس على وجود الكثرة انتهى[3].

٤) ولا كريم من الولدان أن مصبوح:

قال أبو علي الفارسي في قول الشاعر

ورد جازرهم حرفـــا مصرمـــة ولا كريم من الولـــدان مصبوح[4]

(وإن شئت جعلت مصبوحا صفة على الموضع وأضمرت الخبر، وإن شئت جعلته خبرا[5].

وقال ابن الطراوة: (وانشد في هذا الباب قوله

ورد جازرهم حرفـــا مصرمـــة ولا كريم من الولـــدان مصبوح

قال: (ان شئت جعلت مصبوحا صفة على الموضع، وأضمرت الخبر، وإن شئت جعلته خبراً. وهذا جهل بالمعنى المقصود اليه...... ولا يجوز النعت في هذا

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ل ٣٢، وانظر الجامع لاحكام القرآن ٣١٠/٥

(٢) الانصاف ٢٥٢/١، البيان في غريب اعراب القرآن ٢٦٣/١

(٣) شرح ألفية ابن معطى ل ٤٩-٥٠

(٤) الكتاب ٢٩٩/٢، المقتضب ٣٧٠/٤، الايضاح ص ٢٤٠، الامالي الشجرية ٢١٢/٢، شرح المفصل ١٠٧/١

(٥) الايضاح ص ٢٤٠

بحال لأنه لم يرد أن ينفي الولدان أن المصبوحين من الدنيا أو من الوجود وإنما زعم أنهم لا يصبحون لعدم اللبن وشدة الزمان، وما أراه الا قاس قوله على قول الآخر:

ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب

فهذا غير ذلك، فلم يفرق بينهما، ولا فهم عن سيبويه فيهما)[1]

وهذا الذي قاله ابن الطراوة هو الراجح في نظري لأن المعنى يؤيده فالشاعر كما قال ابن يعيش: (وصف سنة شديدة الجدب قد ذهبت بالمرتفق فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلا عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف إذ لالبن عندهم)[2] وهذا يعني أن اعتبار «مصبوح» خبراً أولى.

٥) كأن مجر الرامسات:

قال أبو علي:(ومما لا يكون إلا على حذف المضاف منه قول الشاعر:

كـأن مجر الرامسات ذيولهـا عليـه قضـيم نمقتـه الصوانـع[3]

وقال ابن الطراوة: (وأنشد:

كـأن مجر الرامسات ذيولهـا

فزعم أنه على حذف مضاف كأنه قال: موضع مجر الرامسات، وهذا تكلف وما يمنع أن يكون موضع الجر كما أن المقتل موضع القتل)[4]، وما ذهب إليه ابن الطراوة هو الراجح لعدم حاجته الى تقدير.

---

(١) الافصاح ل ٢٣-٢٤

(٢) شرح المفصل ١٠٧/١

(٣) الايضاح ص ١٨٩، والبيت للنابغة انظر ديوانه ص ٤٣

(٤) الافصاح ل ١٩ - ٢٠

« الفصل الخامس »

الآراء التي تفرد بها

مما ينبغي ذكره هنا أن هذا الفصل يشتمل على آراء ابن الطراوة التي نص بعض القدماء على أنه تفرّد بها، ولم أجد ما يخالف ذلك، وعلى آراء أخرى لم أجد له - فيما أطلعت عليه - سابقاً إليها.

وليس ببعيد أن يكون بعض هذه الآراء مما سبق إليه.

وعلى أي حال، فسأتناول ما استطعت حصره من هذه الآراء على أنها مما تفرد به ابن الطراوة حتى أجد ما يثبت أن هذا الرأي أو ذاك سبقه إليه أحد النحاة السابقين، أو يجد ذلك غيري من الباحثين.

١) الفعل يبنى للحدث:

يرى ابن الطراوة أن الفعل يبنى للحدث، ولا يدل ببنيته على الزمان وإنما ينجر الزمان مع الحدث انجرار الشكل والصورة مع اللون[١]، ويحمل على ذلك قول سيبويه: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)[٢]، ويعقب بعد ايراد قول سيبويه هذا بقوله: (.. يعني لما مضى من الحدث وما ينتظر، وما هو كائن في حال الخبر، ولم يجر للزمان هنا ذكر، فقولك: قعد دليل على قعود انقضى بعد وجود، وسيقعد دليل على قعود يأتي، وهو الآن في العدم، ويقعد دليل على قعود في حال

(١) الافصاح ل ٤، شرح كتاب سيبويه المصفار ١/ ص ٦١ - ٦٢، التذييل والتكميل (س) ١/ ل ١٤-١٥ التقييد ل ١٤٦

(٢) الكتاب ١/١٢

حديثك ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص، فللحدث ثلاثة أحوال: عدمان ووجود، وأمس وغد واليوم منجرة مع هذه الاحوال الثلاثة انجرار الشكل والصورة مع اللون في قولك: رأيت الحائط)(١).

وتبع السهيلي شيخه فقال: (... وأما دلالته على الزمان فقال النحويون: بالبنية، وهو لا يدل على الزمان البتة، وإنما يدل اختلاف بنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال. أما الزمان الذي هو حركة الفلك فلا يقتضيه الفعل الذي هو حركة الفاعل وإن كان مقارناً له، لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر، وكذلك قال سيبويه في أول الكتاب: (... أخذت من لفظ أحداث الاسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع) يعني لما مضى من الحدث، ولما هو كائن منه، لانه لم يتقدم غير ذكر الاحداث)(٢).

ومذهب جمهور النحاة أن الفعل يدل ببنيته على الزمان، وفي هذا يقول سيبويه: (ويتعدى الى الزمان نحو قولك: ذهب، لأنه بني لما مضى منه، وما لم يمض، فاذا قال قائل: ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، واذا قال: سيذهب، فهو دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى، وما لم يمض منه)(٣).

ويقول ابن يعيش: (... الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده... ففيه دلالة عليهما من جهة اللفظ)(٤).

والذي يبدو أن الاختلاف بين ابن الطراوة والنحويين اختلاف لفظي (فالنحاة قد تسامحوا عندما قالوا بدلالة الفعل على الزمان، إذ لا يعقل أن يقولوا

---

(١) الافصاح ل ٤
(٢) نتائج الفكر ل ١٢
(٣) الكتاب ١/٣٥
(٤) شرح المفصل ٢/٧، وأنظر الأصول ١/٣١، المباحث الكاملية ١/ل ٧، شرح الكافية ٢/٢٢٣، التذييل والتكميل «س» ١/ل ١٤ - ١٥

بدلالة «ضرب» على هذا المفهوم الفلسفي، وهو حركة الفلك، وأنهم يعنون أن بنية الفعل تدل على ما مضى من الحدث، وما يكون منه، وما ينتظر)[1].

٢) المضارع لا يكون إلا للحال:

مذهب ابن الطراوة أن المضارع لا يدل على الزمان المستقبل (وان حسن فيه غد، كما لا يكون الفعل المستقبل حالاً، ولا الحال ماضياً»[2].

قال الصفار: (... فهذا نص من سيبويه على أن «يفعل» للاستقبال وأبو الحسين بن الطراوة يقول: لا يكون أبداً إلا حالاً، وان سمع يقوم غداً فهو على معنى ينوي الآن القيام غداً)[3].

وذهب الجمهور إلى أن المضارع صالح للحال والاستقبال أي أنه مشترك بينهما، واطلاقه على أيهما لا يحتاج قرينه[4].

وذهب الفارسي إلى أنه: (إذا وقع على الحال كان بحق الأصلية، واذا وقع على الاستقبال كان بحق الفرعية)[5].

ومن تأمل رأي ابن الطراوة وموازنته بالآراء الاخرى يتضح ما يلي:

أ) ان ما ذهب اليه من دلالة المضارع على الحال صواب، أما منعه دلالته على الاستقبال إذا وجدت قرينة تدل على ذلك فغريب، لان قوله تعالى: ﴿**وما تدري نفس ماذا تكسب غداً**﴾[6] مما لا يماري في كونه للاستقبال وحمله على أنه

---

(١) السهيلي النحوي مع تحقيق كتابه نتائج الفكر / محمد ابراهيم البنا /ر/د/ ك/ ع/ ز ص ٢٧٩.

(٢) نتائج الفكر ل ٣٠، وأنظر بدائع الفوائد ١/٨٩، ارتشاف الضرب ص ١٠١٩ شرح التسهيل للمرادي ١/ل ٥، همع الهوامع ١/٧

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٣

(٤) الواضح ص ٧ - ٨ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك / ت د. عبد المنعم أحمد هريدي /ط أولى/ دار الفكر العربي ص ١٤، ارتشاف الضرب ص ١٠١٩ شرح التسهيل للمرادي ١/ل٥

(٥) شرح التسهيل للمرادي

(٦) لقمان آية ٣٤

(على تقدير الحكاية إذا وقع)[1] أو أن معناه تنوي كسبه غداً غير سليم، لان النفس تعلم ما تنويه[2].

ب) أما ما ذهب إليه الجمهور فيرد عليه (أن الأصل ألا يحكم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد بمعنيين إلا بدليل)[3].

والراجح أن المضارع يدل على الحال عند تجرده من القرائن[4]، ويأتي للاستقبال عند وجود القرينة الدالة على ذلك.

هذا ما يقبله العقل ويثبته السماع، ألا ترى أن النحاة يردون ما ذهب إليه ابن الطراوة بقوله تعالى: ﴿وما تدري نفس ماذا تكسب غداً﴾ ودلالة المضارع على الاستقبال - هنا - مستفادة من «غداً».

كما يردونه بقول النمر بن تولب العكلي:

فلما رأتــه آمنــاً هــان وجدهــا ... وقالـت: أبونا هكذا سوف يفعل[5]

والاستقبال مستفاد من «سوف».

٣) من مسوغات الابتداء بالنكرة كونها للمفاجأة:

للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة أشار إلى بعضها ابن مالك بقوله:

ولا يجوز الابتـــــداء بالنكرة ... مــا لم تفــد كعنــد زيــد نمره

وهــل فــتى فيـكم؟ فما خـل لنا ... ورجـــل من الكرام عندنـــا

ورغبــة في الخــير خــير وعمــل ... بر يزين، وليقس مــا لم يقــل[6]

---

(١) نتائج الفكر ل ٣٠

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ٤

(٣) نتائج الفكر ل ٣٠

(٤) همع الهوامع ١/٧

(٥) شعر النمرين تولب / صنعة د. نوري حمودي القيسي م المعارف - بغداد ص ٨٩، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٤.

(٦) الالفية باب المبتدأ والخبر

وعد ابن الطراوة من مسوغات الابتداء بالنكرة كونها للمفاجأة، ومن ذلك عنده قولهم: (شيء ما جاء بك)، والمثل المعروف (ليس عبد بأخ لك).

قال السيوطي: (وهذه زيادة غريبة)[1].

والمسوغ للابتداء بالنكرة في قولهم: (شيء ما جاء بك) عند سيبويه كونها في معنى المحصور، فالمعنى: ما جاء بك إلا شيء، ومثله قولهم في المثل (شر أهر ذا ناب) أي: ما أهر ذا ناب إلا شر[2].

وقال ابن يعيش: (وقالوا في المثل: (شر أهر ذا ناب) فالابتداء بالنكرة فيه حسن، لان معناه: ما أهر ذا ناب إلا شر، فالابتداء ههنا محمول على معنى الفاعل، وجرى مثلا فاحتمل، والامثال تحتمل ولا تغير... ومما جاء من ذلك قولهم في المثل: (شيء ما جاء بك)... أي ما جاء بك إلا شيء)[3].

فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها في معنى المحصور.

وذهب بعض النحاة إلى أن الذي سوغ الابتداء بالنكرة في قولهم: (شيء ما جاء بك) وقولهم: (شر أهر ذا ناب) كونهما موصوفتين تقديراً فالمعنى: شيء عظيم جاء بك، وشر عظيم أهر ذا ناب[4].

وأما قولهم: (ليس عبد بأخ لك) فالذي سوغ الابتداء بالنكرة سبقها بالنفي[5]

ومما تجدر ملاحظته أن قول ابن الطراوة.. في هذه المسألة – ليس غريباً كما ذكر السيوطي، وبصفة خاصة عندما نجد النحاة إذ يفسرون قولهم: (شيء ما جاء بك) ينصون على أن الرجل يقوله: (لرجل جاءه، ومجيئه غير معهود في ذلك

---

(١) الاشباه والنظائر ٥٣/٢

(٢) الكتاب ٣٢٩/١، والمثل من مجمع الأمثال ٣٧٠/١.

(٣) شرح المفصل ٨٦/١، وأنظر شرح الكافية ٨٩/١، شرح ابن عقيل ٢٢١/١

(٤) شرح ابن عقيل ٢٢١/١

(٥) التذييل والتكميل «س» ٢/ ل ٧٣

الوقت، هذا ومعناه: ما جاء بك الا حادث لا يعهد مثله)[1].

أفليس هذا معنى المفاجأة التي ذكرها ابن الطراوة؟

وأمر آخر يجعل رأي ابن الطراوة مقبولاً: هو ما يلزم قولهم: إن الأصل في (شر أهر ذا ناب): ما أهر ذا ناب إلا شر من حذف وتقدير.

وما يلزم قولهم: ان الأصل في (شيء ما جاء بك): ما جاء بك إلا شيء من جعل «ما» نافية، واعتبارها موصولة أولى.

هذا ولا يخفى أن قول سيبويه: (لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء)[2]، تفسير معنى لا تفسير اعراب، وإذا كان تفسير اعراب ففيه حذف أداة الحصر مع الحاجة إليها. أما قولهم: ان المسوغ للابتداء بالنكرة في (شيء ما جاء بك) و(شر أهر ذا ناب) كونها موصوفتين في التقدير فأقرب من اعتبار معنى الحصر مسوغاً لكن يرد عليه أن الوصف يضيف شيئاً جديداً فالأولى عدم حذفه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالمفاجأة معنى يمكن اعتباره وصفاً للنكرة المبتدأ بـ(ها) كأن المعنى (شيء مفاجيء جاء بك) و(شر مفاجيء أهر ذا ناب) أو نحو ذلك.

٤) الخبر ما تريد اثباته:

إذا اجتمع في باب كان معرفتان فمذهب ابن الطراوة أن الخبر هو ما تريد اثباته، والذي لا تريد اثباته هو المبتدأ[3]، واستدل على صحة مذهبه بقول الشاعر:

فكان مضلى من هديت برشده   فلله غاوٍ عاد بالرشد آمراً[4]

---

(١) النكت ص ١٢٢، وأنظر شرح المفصل ٨٦/١

(٢) الكتاب ٣٢٩/١

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ٩٨، ارتشاف الضرب ص ٥٥٣، التذييل والتكميل (س) ٢/ ل ١٣٥، همع الهوامع ١١٩/١.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص٩٨، شرح الجمل لابن عصفور ل ٥٦، وأنظر عمع الهوامع١/ ١١٩.

فأثبت الهداية لنفسه، ولو قال: (فكان هاديّ من أضللت به) أثبت الاضلال، ومثل ذلك قول القائل: (... وقد جعلت عقوبتك عزلتك) فالعزلة هي الحاصلة، ولو قال: (جعلت عزلتك عقوبتك) كانت العقوبة هي الحاصلة[1].

وقد ترتب على مذهب ابن الطراوة في هذا أنه ذهب إلى ما يلي:

أ - تخطئة المتنبي في قوله:

ثيـــاب كريم مـــا يصون حسانهـا   اذا نشرت كـان الهبات صوانها[2]

لانه جعل الذي يقوم لها مقام الهبات هو الصون فذمه وهو يريد مدحه[3].

ب - تخطئة أبي تمام في قوله:

ذلـل ركائبـه اذا مـا استأخرت   أسفـــارُه فهمومـــه أسفـــار[4]

لانه جعل (الحاصل وهو (همومه) المبتدأ، وجعل غير الحاصل وهو «أسفار» الخبر، فظاهر العجز مناقض للصدر، إذ جعل همومه هي الاسفار، وهو قد قال: ان اسفاره قد استأخرت)[5].

جـ - أن «جواب» في قوله تعالى: ﴿فما كان جواب قومه إلا أن قالوا﴾[6] هو الخبر لأنه ولى النفي فهو في حيزه، والذي ينفي ويثبت الخبر[7].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص٩٨، التذييل والتكميل «س» ٢/ل١٣٦، وأنظر حاشية العليمي على التصريح ١/١٧٢

(٢) التبيان في شرح الديوان - ديوان أبي الطيب المتنبي - /المنسوب لأبي البقاء العكبري/ ت مصطفى السقا وزميليه ط ثانية ١٣٧٦ هـ ٤/١٦٩

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص٩٨، التذييل والتكميل «س» ٢/ ل١٣٦

(٤) شرح ديوان أبي تمام/ للخطيب التبريزي / ت محمد عبده عزام/ دار المعارف ط ثانية ٢/١٧٥.

(٥) التذييل والتكميل «س» ٢/ ل ١٣٦

(٦) العنكبوت آية ٢٤، ٢٩

(٧) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/١٠٦، ارتشاف الضرب ص ٥٥٣

د - أن الخبر لا يكون جملة مبدؤه بحرف تنفيس إذ ما بدىء بحرف تنفيس مستقبل (فلا يتصور الاخبار به لأنه غير متحقق الوقوع)[1].

هذا وقد ناقش النحاة ما ذكره ابن الطراوة فذكروا أن قوله: ان الخبر ما يراد اثباته إنما يقبل إذا كان الخبر غير المبتدأ ولكنه منزل منزلته أو مشبه به فان كان الخبر هو المبتدأ في المعنى جاز أن تجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر نحو: (كان زيد أخا عمرو) و(كان أخو عمرو زيداً)[2].

وخص أبو حيان ذلك بما إذا كانت نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة، وذكر أنه مذهب السيرافي وابن الباذَش، وأبي علي الشلوبين، وابن الضائع[3]. ولا يخفى أن معنى (كان زيد أخا عمرو) يختلف عن معنى (كان أخو عمرو زيداً) إلا إذا كان المخاطب يعرف كلا منهما على انفراد، والمراد تعريفه نسبة أحدهما الى الآخر[4].

وبناء على ذلك رد النحاة ما ذهب إليه ابن الطراوة فذكروا:

١) أن بيت المتنبي صحيح المعنى لأنه جعل الهبة هي الصون، فمراده أن الهبات للثياب تقوم مقام الصون. وكذلك بيت أبي تمام فقد جعل همومه تقوم مقام الاسفار[5]. وبيّن أن تخطئة المتنبي وأبي تمام في بيتهما السابقين إنما هي نتيجة لاصطدامهما بقاعدة ارتضاها ابن الطراوة، ولو دقق النظر فيهما لوجد أنهما جيدان معنى ومبنى.

٢) أن المختار في قوله تعالى: ﴿**فما كان جواب قومه إلا أن قالوا**﴾ نصب (جواب) خبراً لكان[6]، والرفع جائز وبه قرأ الحسن[7] في آية الاعراف

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص٣

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ل ٥٦، التذييل والتكميل «س» ٢/ ل ١٣٥

(٣) التذييل والتكميل «س» ٢/ ل ١٣٦ - ١٣٨

(٤) المصدر نفسه

(٥) التذييل والتكميل ٢/ ل ١٣٦

(٦) أنظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ص ١٠٦، ارتشاف الضرب ص ٥٥٣ همع الهوامع ١/ ١١٩

(٧) البحر المحيط ٤/ ٣٣٤

﴿وما كان جواب قومه إلا أن قالوا﴾[1] فـ (جواب) اسم كان و(أن قالوا) خبر.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ما كان حجتهم إلا أن قالوا﴾[2] قرئت (حجتهم) بالنصب وهي القراءة المشهورة، وقرئت بالرفع[3]. فذهب ابن الطراوة إلى أن كان ملغاة حينئذ[4].

وادعاء الغاء كان يبعد في مثل قول الشاعر:

وقد علم الاقوام ما كان داءها   بثهلان إلا الخزى ممن يقودها[5]

وقول الآخر:

لقد شهدت قيس فما كان نصرها   قتيبة إلا عضها بالاباهم[6]

(روى بنصب دائها ونصرها، ورفع الخزى وعضها، وروى بالعكس)[7]

وهذا بين في أن الاسم ينفي ويثبت، وليس الذي ينفي ويثبت الخبر فقط.

٣) وأما ما ذهب اليه من منع وقوع الخبر جملة مصدره بحرف تنفيس، فمردود بورود ذلك في آيات كثيرة منها قوله تعالى ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الانهار﴾[8]، وقوله تعالى ﴿والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنوؤتيهم أجرا عظيما﴾[9]، وقوله تعالى ﴿اولئك سوف يؤتيهم أجورهم﴾[10]، وقوله تعالى ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾[11].

---

(١) الاعراف آية ٨٢

(٢) الجاثية آية ٢٥

(٣) البحر المحيط ٤٩/٨

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار س ١٠٦

(٥) الكتاب ٥٠/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧٨/١

(٦) التذييل والتكميل «س» ٢/ ل ١٣٥

(٧) التذييل والتكميل «س» ٢/ل١٣٥.

النساء آية ٥٧، ١٢٢.

(٩) النساء آية ١٦٣.

(١٠) النساء آيو ١٥٢.

(١١) الروم آية ٣.

وخلاصة القول أن ما ذهب اليه ابن الطراوة من أن الخبر ما يراد اثباته صحيح فيما إذا كان الخبر ليس هو المبتدأ في المعنى بل منزل منزلته أو مشبه به، أما اذا كان الخبر هو الاسم (المبتدأ) في المعنى فالراجح أن الناطق بالخيار في جعل الاول اسما، والثاني خبرا او جعل الثاني اسما والاول خبرا.

٥) جواز الاخبار بظرف الزمان عن الجثة

أجاز ابن الطراوة الاخبار بظرف الزمان عن الجثة اذا أفاد، قال ابن ابي الربيع: (وأما ظرف الزمان فيكون خبرا عن الحدث، ولا يكون خبرا عن الجثث، فتقول: القيام يوم الجمعة، ولا تقول: زيد يوم الجمعة، ولا أعلم في ذلك خلافا بين النحويين الا ابن الطراوة فانه ادعى ان ظروف الزمان تكون اخبارا عن الجثث اذا أفادت، وإن لم تفد لم تكن اخبارا، ولا فرق في هذا بين ظروف الزمان، و ظروف المكان)[١].

وقال السيوطي: (قال ابن أبي الربيع في شرح الايضاح: لا أعلم خلافا بين النحويين، أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث وظرف المكان يكون خبرا عن الجثث والمصدر، الا أن ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال: هما سواء يكونان خبرين عن الجثث والمصادر)[٢]. ومذهب جمهور النحاة أنه لا يخبر بظرف زمان عن ذات، (لأنك لو قلت: زيد اليوم تريد مستقرا لم يكن مفيدا، لأنه معلوم أن كل موجود فان اليوم يكون زمانا له، لان الجزء الواحد من الزمان يكون زمانا لجميع الموجودات)[٣].

وقد وافق ابن الطراوة الجمهور في رسالته الموسومة بالافصاح فقال: (... ومنها مالا يفهمه ذوو الألباب وأهل التقدم في الخطاب كامتناع ظروف الزمان

---

(١) البسيط ١/ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٥٦/٣، وانظر التقييد ل٧٥، التصريح ٢٦٨/١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ل٤٢، وانظر الكتاب ١٣٦/١، المقتضب ١٣٢/٤، ١٧٢، الإيضاح ص ٤٨-٤٩، ارتشاف الضرب ص ٥٢٥، شرح الكافية ٩٤/١، شرح ابن عقيل ٢١٤/١، التصريح ١٦٧/١-١٦٨.

من أن تكون خبرا عن الاجسام، لانها تتضمن الجثث، وانما امتناعها لانها لا تخلو من الجثث، فلم يقع للمخاطب فائدة كان بها جاهلا)[1].

فلعله ذكر ما نسب اليه ابن أبي الربيع وابن لب والازهري في أحد كتبه الاخرى وعلى أي حال فقد وافق ابن الطراوة في اجازة وقوع اسم الزمان خبرا عن الاجسام اذا افاد ابن مالك فقال في ألفيته:

ولا يكون اسم زمـــان خـــبرا عن جثـــة وان يفـد فاخـبرا[2]

وتتم الفائدة اذا:

١) شابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه حينا دون حين مثل «الليلة الهلال».

٢) كان مضافا اليه اسم معنى نحو (أكل يوم ثوب تلبسه).

٣) كان عاما، واسم الزمان خاصا نحو (نحن في شهر كذا).

٤) كان عاما، واسم الزمان مسئولا به عن خاص نحو (في أي الفصول نحن)[3]

وفي راي ابن الطراوة وابن مالك من اليسر والسهولة ما فيه ذلك أنه لا يسلب العبارة ما فيها من ظلال المعاني التي تفقدها حينما نلجأ الى التقديرات التي ذكرها النحاة فقولهم: (الرطب شهري ربيع) يتضمن من الايحاءات والظلال ما يقصر عنه قولك: (وجود الرطب شهري ربيع). وقد ورد ما ذهب اليه في الفصيح قال الشاعر:

أكـــل عـــام نعم تحوونـــه يلقحـــه قوم وتنتجونـــه[4]

وقول الآخر:

---

(١) الإفصاح ل ٨.

(٢) الألفية باب المبتدأ والخبر.

(٣) التسهيل ص ٤٩، وانظر همع الهوامع ١/٩٩.

(٤) الكتاب ١/١٢٩، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١١٩، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ل٤٢، شرح الكافية ١/٩٤، خزانة الأدب ١/١٩٦.

أفي كـــل عـــام مـــأتم تبعثونـــه عـــلى محمر ثوبتموه ومارضـــا[1]

وفي النثر قولهم (الليلة الهلال) و (اليوم خمر، وغدا امر) و (الجباب شهرين) و (الثلج شهرين) و (الرطب شهري ربيع) و (الحجاج زمن ابن مروان)[2]. وتأويل هذه الامثلة تعسف بين يفقد العبارة بعض مناحي جمالها.

٦) خبر المبتدأ الواقع بعد لولا جوابها

تقدم أن ابن الطراوة يوافق البصريين في أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ[3] ومما يجدر ذكره هنا أنه يخالفهم في خبر ذلك المبتدأ فعنده أن جواب لولا هو خبر الاسم الواقع بعدها لحصول الفائدة به[4].

هذا ومذهب اكثر النحاة أنه محذوف وجوبا، ولا يكون الا كونا عاما[5]، (فاذا أريد الكون المقيد لم يجز ان تقول: «لولا زيد قائم» ولا أن تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول: «لولا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل ان على المبتدأ فتقول: (لولا أن زيدا قائم)[6].

وذهب الرماني وابن الشجري وابو علي الشلوبين وابن مالك الى انه يجب حذفه إن كان كونا عاما، ويجوز حذفه واثباته إن كان مقيدا في الجملة ما يدل على حذفه، ويجب اثباته ان كان كونا مقيدا لا دليل على حذفه ان حذف[7]

---

(١) الكتاب ١/١٢٩، ٤/١٨٨، شرح أبياته لابن السيرافي ١/١٢١، شرح الجمل لابن عصفور ل٤٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ل٤٢، التسهيل ص ٤٩، همع الهوامع ١/٨٩.

(٣) انظر ص ١١٤ فيما تقدم.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ل٦٢، ٦٧، ارتشاف الضرب ص٥٠٥، الجنى الداني ص ٦٠١، مغني اللبيب ص ٣٦٠، ٦٥٣.

(٥) رصف المباني ص ٢٩٤، ارتشاف الضرب ص ٥٠٥، مغني اللبيب ص ٣٥٩.

(٦) مغني اللبيب ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٧) ارتشاف الضرب ص ٥٠٥. توضيح المقاصد ١/٢٨٨-٢٨٩، مغني اللبيب ص ٢٦٠.

مثـــل قولـه ﷺ لعائشـة: ((لولا قومُـك حديـثٌ عهدُهم بكفر لنقضـت الكعبة))[١]. والى هذا اشار ابن مالك بقوله:

وبعــد لولا غالبــاً حــذفُ الخــبر حتمٌ، وفي نــص يمين ذا استقر[٢]

ونص على ذلك واوضحه في شواهد التوضيح[٣].

وما ذهب اليه الرماني ومن تبعه هو الراجح في نظري لما يلي:

١ - ما ذهب اليه ابن الطراوة ضعيف من اوجه:

أ) أنه يقتضي ان مثل «لأتيتك» في نحو «لولا زيد لأتيتك» خبر زيد، وفي الوقت نفسه جواب لولا، وهذا لا نظير له.

ب) أنه لا رابط بين المبتدأ والخبر.[٤]

ج) أن الفائدة لا تتم بالجواب الا اذا كان كونا عاما.

د) أن العرب نطقت بالخبر عندما كان مقيدا لا دليل على حذفه كما في الحديث السابق.

٢ - أما القول بأن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا «محذوف وجوبا، ولا يكون الا كونا مطلقا» فيرد عليه ظهور الخبر في فصيح الكلام كما في الحديث السابق ومثله قول عبد الرحمن بن الحارث لابي هريرة رضي الله عنه:

«اني ذاكر لك امرا، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم اذكره لك»[٥]

ومثله قول الشاعرة:

فوالله لولا الله تخشى عواقبـــــه لزعزع من هـذا السرير جوانبه[٦]

---

(١) صحيح البخاري/ كتاب العلم ٤٠/١، وفي كتاب الحج ١٥٦/٢ روايته «لولا حدثان قومك» وفي كتاب التمني ١٣٢/٨ «ولولا أن قومك حديث عهدهم» فلا شاهد على هاتين الروايتين.

(٢) الألفية باب المبتدأ والخبر.

(٣) شواهد التوضيح ص ٦٥.

(٤) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ق٦٧، مغني اللبيب ص ٣٦٠.

(٥) صحيح البخاري/٢/٢٣٣ كتاب الصوم.

(٦) مغني اللبيب ص٣٦٠.

وقول الآخر:

لولا ابن أوس نـأى ما ضيم صاحبه   يوما، ولا نابـه وهن ولا خور[1]

وعليه فمن الخطأ تلحين أبي العلاء المعري في قوله:

يذيب الرعب منه كل غضب   فلولا الغمد يمسكه لسالا[2]

قال ابن مالك: «وقد خطأه بعض النحويين، وهو بالخطأ اولى»[3] اي ان تخطئة ابي العلاء خطأ.

٧) ضمير الشأن حرف

مما خالف فيه ابن الطراوة جمهور النحاة ضمير الشأن فذهب الى انه حرف يكف النواسخ عن العمل ان اتصل بها[4]، وتلغى فلا حاجة إلى تقديره، قال ابن أبي الربيع «ولا أعلم فيه خلافا، وجاء ابن الطراوة وقال: قولهم: ضمير الشأن لا منقول ولا معقول، أما كونه غير معقول فلأمرين: أحدهما: انهم قالوا في قول العرب هو زيد قائم، المعنى الخبر الواقع في الوجود زيد قائم، وبلا شك ان الواقع في الوجود ليس «زيد قائم» وانما الواقع في الوجود قيام زيد وقولك: زيد قائم اخبار عنه.

الثاني: أن الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم وخبر عنه وذلك متناقض، لأنها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأت الا بواحد، ألا ترى أنك اذا قلت: نعم رجلا فكأنك قلت: نعم الرجل، ومن شرط المبتدأ والخبر

---

(١) شواهد التوضيح ص ٦٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شروح سقط الزند للتبريزي، وابن السيد، والخوارزمي ت: مصطفى السقا وآخرين/ن/ الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م-١/١٠٤ وانظر في تلحينه رصف المباني ص ٢٩٤-٢٩٥، الجنى الداني ص ٦٠٠، مغني اللبيب ٣٦٠.

(٤) شواهد التوضيح ص ٦٧.

ان يكونا شيئين أسند أحدهما الى الآخر يفيد الثاني من المعنى ما لم يفده الاول[1]

واحتج ابن الطراوة على صحة ما ذهب اليه بما يلي:

١ - ان «ان» في قولهم: «انه امة الله ذاهبة» مثل «ان» في قولك، «انما زيد قائم» من حيث ان كلا منهما مكفوف عن العمل كفت اولاهما الهاء، وكفت ثانيتهما «ما»[2].

٢ - «أن» في قول الشاعر:

أن من يدخـل الكنيسة يومـا يلـق فيهـا جـآذراً وظبـاءا[3]

و «كان» في قولك: «كان زيد منطلق و «ليس» في قولك: «ليس عمرو ضاحك» ملغاة وما بعدها مبتدأ وخبر، لأن عمل كان وليس وأن فرع إذ عملها بالتشبيه بالأفعال التي عملها اصل كعمل ظننت فالقياس يقتضي أن يحمل كان وليس وأن محمل ظننت فتكون ملغاة».[4]

٣ - لم يذكر العرب لفظ الأمر أو الشأن في هذا الصدد فلم يقل أحد: «كان الأمر زيد قائم» ولا «ان الأمر زيد قائم»[5]

٤ - تناقض قول الجمهور فهم يجعلون الجملة في «إنه زيد قائم» خبراً للناسخ واسمه ضمير الشأن يفسره الخبر، ويشترط في الخبر أن يكون مجهولا وفي المفسر أن يكون معلوماً، فهم جعلوه مجهولا معلوما في آن واحد،.[6]

هذا ومذهب الجمهور أن ضمير الشأن «اسم يحكم على موضعه الاعراب على

---

(١) البسيط ١/ص ١٧٥-١٧٦.

(٢) التذييل والتكميل «س» ١/ل١٧٩، ق١٨٣، ارتشاف الضرب ص ٤٢١، همع الهوامع ٦٧/١.

(٣) شرح المفصل ١١٥/٣، مغني اللبيب ص ٥٦، ٧٦٧.

(٤) التذييل والتكميل «س» ١/ل١٨٠.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) التذييل والتكميل «س» ١/ل١٨٠، وانظر البسيط ١/ص ١٧٦.

حسب العامل »[1] وأنه يأتى مع النواسخ، فان كان محله النصب ظهر نحو « ظننته زيد قائم » و « انه أمة الله ذاهبة و « انه من يأتنا نأته »[2]، ولا يجوز حذفه الا في ضرورة الشعر كقول الأعشى:

إن من لام في بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب[3]

وقول الأخطل:

إن من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا، وظباء

وان كان محله الرفع استتر والجملة بعد الناسخ خبر عنه مثل: « كان زيد قائم ».[4]

وقد تصدى ابو علي الشلوبين لابن الطراوة ينقض مذهبه دفاعا عن مذهب الجمهور فذكر:

أ - أن قول ابن الطراوة: أن الهاء كافة فهي مثل « ما » فاسد لأن اسمية الهاء ثابتة واخراجها عما استقر لها من الأسمية فاسد، بعكس « ما » فحرفتيها ثابتة.

ب - أن الألغاء لم يثبت مع الفعل المتقدم وإنما تلغى العرب ظننت متوسطة أو متأخرة.

ج - أن تقدير النحاة « الأمر والشأن » إنما هو تقريب للمعنى، لا أن المحذوف هو هذا اللفظ.

د - انه لم يفهم مراد النحويين بـ « مجهول » إذ لا يجوز الأخبار بما لا يفهم

---

(١) ارتشاف الضرب ص ٤٢١، وانظر شرح المفصل ١١٤/٣، التذييل والتكميل « س » ١/ل١٧٩، همع الهوامع ٦٧/١.

(٢) شرح المفصل ١١٤/٣.

(٣) المصدر نفسه ١١٥/٣، وروايته في ديوان الأعشى ص ٣٣٥، « من يلمني في بني ابنة حسان... » فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٤) شرح المفصل ١١٦/٣.

معناه فلا يخبر أحد عن معلوم بلفظة أعجمية لا يعقل معناها، أما المجهول الذي يريد النحويون نسبة الخبر الى المخبر عنه فيكون معلوما يصح أن يكون مفسرا وبكونه مجهول النسبة يصح أن يكون خبرا ».[1]

هـ - أن في قوله مخالفة لجميع النحويين.[2]

هذا وقد رجح أبو حيان مذهب ابن الطراوة وناقش ما ذكره الشلوبين فبين:

١ - أن قولهم: أن الهاء لم تأت الا ضميراً يرده ما ذكره سيبويه من أن « ايا » من « اياه » هي الضمير، والهاء حرف يدل على المراد بالضمير الغائب.[3]

٢ - أن قولهم: لم يثبت أن ضمير الشأن حرف يرد عليه أنه لا يستدل بعدم الثبوت على بطلان المدعي إذ أنهم يرون أن ضمير الفصل حرف ولم يثبت ذلك فيه من قبل[4]

٣ - أن أدعاء أن « كان » و« ليس » لم يثبت الغاؤهما « معارض بادعاء مضمر لم يلفظ به في موضع معهما »[5].

٤ - أن « اتحاد المفهوم في « كان زيد قائمٌ » و« كان زيد قائما »، « ان زيد قائم » و « ان زيد قائم دليل على صحة مذهب ابن الطراوة ».[6]

٥ - أنه لو كان الأمر على ما قدره النحاة من اضمار ضمير شأن « لزم أن تكون الجملة بتقدير مفرد حتى يصح المعنى، ويصح كونها خبراً عن ذلك المفرد، فيكون التقدير: كان الأمر قيام زيد، وإن الأمر قيام زيد، والجملة التي

---

(١) التذييل والتكميل « س » ١/ل١٨٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.

لم تصـدر بحرف مصدري، ولا أضيفت الى ظرف زمان لا تتقدر بالمصدر »[1].

ويتضح بعد هذه الحجج القوية التي ذكرها أن ما ذهب إليه ابن الطراوة هو الراجح لسلامته مما ورد على مذهب الجمهور من اعتراضات، كما أنه لا يحتاج فيه الى تقدير بل يبقى الأسلوب على ظاهره الذي لم يصرفه عنه صارف، وهذا جعل أبا حيان يميل إليه ويحتج له مع صدوفه عن ابن الطراوة وتسفيهه لكثير من آرائه.

٨ - عسى الغوير أبؤسا

من أمثال العرب قولهم: «عسى الغوير أبؤسا »[2] وفيه جاء خبر عسى مفردا فاختلف النحاة في توجيهه:

١ - فذهب ابن الطراوة الى أنه مما عو مل معاملتين، فقد بنت « الزباء قائلة المثل - أول كلامها على أمر تظنه ثم ثبت عندها ذلك المتوقع فأعملت في بقية كلامها صار، وفي ذلك يقول « ... واستظهر على دعواه بقول الزباء «عسى الغوير أبؤسا »، وأي تناسب بين هذا وما تقدم وكيف خرج من المعلوم الذي يجوز غيره الى الشاذ الذي لا يطلق لأحد قوله، حتى يكون في الحال التي قبل ذلك، لأنها قالت: عسى الغوير أبؤسا لأمر ما تحرزه ثم ثبت عندها ذلك المتوقع فأعملت في بقية كلامها صار فكأنها قالت: صار الغوير أبؤسا، وهذا التحول في المقام الواحد من حال الى حال في كلام العرب، واستعمال العامة اكثر من أن يحصى وأعم وأشهر من أن يشهر أو ينمى »[3]

والى مذهب ابن الطراوة أشار ابن بزيزة بقوله: «وزعم ابن الطراوة

---

(١) التذييل والتكميل «س» ١/ل١٨٠.

(٢) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال/ لأبي عبيد البكري/ ت:د. احسان عباس، د. عبد المجيد عابدين ط ثانية ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م ص ٤٢٤، مجمع الأمثال ١٧/٢.

(٣) الإفصاح ل١٠.

أنه - المثل - مما عومل معاملتين فبنت أول كلامها على عسى ثم استدركت بعد ورجعت الى عامل آخر ».[1]

والى نحو ما ذهب ابن الطراوة ذهب تلميذه السهيلي فقال: « ... ونظيره قول الزباء: حيث تكلمت بعسى ثم أدركها اليقين فقالت: عسى الغوير وهي متوقعة شرا، ثم غلب على ظنها الشر فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم عسى لأن عسى لا يكون خبرها اسما غير حدث فكأنها قالت: صار الغوير أبؤسا ».[2]

٢ - ومذهب سيبويه أن « عسى الغوير أبؤسا » « مثل من أمثاب العرب أجروا فيه عسى مجرى كان »[3].

وإلى هذا ذهب الفارسي[4]، والزمخشري[5].

٣ - وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بـ « يكون » محذوفة، والتقدير: أن يكون أبؤسا[6].

٤ - وذهب أبو عبيدة الى أن التقدير: أن يأتي بأبوس[7]. فحذف الفعل وحرف الجر توسعا[8].

٥ - وذهب الأصمعي، وابن الأعرابي الى أن « أبؤسا » خبر « يصير » محذوفة[9].

---

(١) غاية الأمل ١٢ص ٥٣.

(٢) نتائج الفكر ل٨٢.

(٣) الكتاب ١٥٨/٣، وانظر المصدر نفسه ٥١/١.

(٤) الإيضاح ص ٧٦.

(٥) المفصل ص ٢٧٠.

(٦) التصريح ٢٠٣/١، خزانة الأدب ٧٩/٤، وفي منهج السالك ص ٦٨ أنه مذهب الكسائي.

(٧) منهج السالك ص ٦٨.

(٨) التصريح ٢٠٤/١.

(٩) التصريح ٢٠٤/١، ونسبه للأصمعي، خزانة الأدب ٧٩/٤ عن شرح الشواهد لابن هشام ونسبه لابن الأعرابي.

٦ - وذهب ابن كيسان الى أن « أبؤسا » مفعول مطلق، والتقدير: أن يبأس أبؤسا.[١]

ومذهب سيبويه ومن تبعه أقرب المذاهب فيما أرى - إذ لا يستلزم حذفا أو تقديرا كما أنه لا يجعل « أبؤسا » منصوبا ب « كان » بل ينص على أن « عسى » أجريت مجرى « كان » وبذلك تبقى « عسى » ولها دلالتها التي تستطيع تفسيرات النحاة الآخرين أن تؤديها.

٩) نصب الفاعل ورفع المفعول

أجاز ابن الطراوة نصب الفاعل ورفع المفعول إذا فهم المعنى مخالفا جمهور النحاة في ذلك فقال ابن أبي الربيع: « ... وأما ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت ، وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا وذلك نحو: ضرب زيد عمرا، لو لم ترفع زيدا، وتنصب لم يعلم الفاعل من المفعول، فيلزم على قوله أنك إذا قلت: ضربت زيداً هند فيجوز لك أن ترفع زيداً وتنصب هنداً، لأن علامة التأنيث اللاحقة للفعل دالة على أن هنداً هي الفاعل، فلا يحتاج الى المحافظة على الإعراب على قوله وهذا الذي قاله ابن الطراوة ما علمت أحداً قاله قبله النحويون كلهم من يعول عليه منهم يقولون: ان العرب تلتزم رفع الفاعل ونصب المفعول، فهم المعنى من غير الاعراب أو لم يفهم الا أن يضطر الشاعر فيعكس، وذلك عند فهم المعنى، وان وجد في الكلام فيكون كالغلط.. »[٢]

هذا ومما جاء فيه الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا:

١ - قول العرب « خرق الثوبُ المسمار وكسر الزجاج الحجر »[٣]

---

(١) منهج السالك ص ٦٨، وانظر ابن كيسان النحوي ص ٢٨٢.

(٢) البسيط ٣٦/١

(٣) مغني اللبيب ص ٩١٧ همع الهوامع ١٦٥/١، التصريح ٢٦٩/١-٢٧٠

٢ - قول الأخطل:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أوبلغت سواتهم هجرُ[١]

٣ - قول الحطيئة:

فلما خشيت الهون والعير ممسك على رغمه ما أمسك الحبل حافرُه[٢]

٤ - قول الأعشي:

ما كنت في الحرب العوان مغمرا إذ شب حرُ وقودها أجذالها[٣]

٥ - قول الفرزدق:

غداة احلت لابن أُصرم ضربةً حصينٍ عبيطاتُ السدائف والخمرُ[٤]

وحمل عليه بعضهم قوله تعالى ﴿**فتلقى آدم من ربه كلمات**﴾[٥] في قراءة ابن كثير بنصب آدم ورفع كلمات.[٦]

ومذهب الجمهور أن ما ورد من نصب الفاعل ورفع المفعول شاذ لا يقاس عليه[٧] اما الآية الكريمة ف «كلمات» عندهم فاعل، لأن «ما تلقاك فقد تلقيته وما نالك فقد نلته، وهذا يسميه النحويون: المشاركة في الفعل»[٨].

وقال أحد الباحثين المحدثين: «وفيما يبدو أن القراءة المذكورة لا تنهض حجة للقياس الذي ذكره ابن الطراوة وذلك لاشتمالها على فعل، وهو ما فهمه منها

---

(١) ديوانه ٢/٥٠٧، الأمالي الشجرية ١/٣٦٧، مغني اللبيب ص ٩١٧، همع الهوامع ١/١٦٥.

(٢) ديوانه ص ١٨٣، مجالس العلماء ص ٢٢.

(٣) ديوانه ص ١٥٣.

(٤) ديوانه ص ٢١٧، مجالس العلماء ص ٢٢.

(٥) البقرة آية ٣٧.

(٦) الحجة في القراءات السبع/ لابن خالويه/ ت: د. عبد العال سالم مكرم دار الشروق/ ط ثانية ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م ص ٧٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/ لمكي بن أبي طالب القيسي/ ت:د. محي الدين رمضان ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م، ١/٢٣٧.

(٧) البسيط ١/ص٣٦، شرح ابن عقيل ٢/١٤٧، همع الهوامع ١/١٦٥.

(٨) الحجة ص ٧٥.

من ذكرت من القراء والنحاة وغيرهم، فاعتدادها دليلا على قاعدة المشاركة في الفعل الصق بطبيعة الدراسة النحوية التي يلحظ فيها اللفظ اكثر من المعنى »[1].

والذي يبدو لي ان ما ذهب اليه ابن الطراوة ليس بعيدا، لان قول النحاة: ان « تلقى » تفيد المشاركة في الفعل لا تؤيده اللغة - فيما اعلم - اذ يدل على المشاركة بمثل « افتعل » و « تفاعل » هذا شيء.

والشيء الآخر ان الذي حملهم على هذا التخريج الانفة من حمل القرآن على الشاذ والنادر، وعليهم هنا مأخذ هو أن القرآن لا يحمل على شيء بل يحمل عليه ما عداه، وعليه فلا شذوذ هنا لان هذه القراءة وهي سبعية تثبته فهو اذا صحيح وان كان ليس كثيرا.

هذا ويصح عندي ان يقال: ان « تلقى » في الآية الكريمة على هذه القراءة ضمنت معنى « انقذ » او نحوه.

وعلى اي حال فان ابن الطراوة اذ يقرر القياس على هذه المسألة يؤكد ان العلامة الاعرابية لا تعدو كونها قرينة تجلو المعنى وتوضحه وقد تفقد اهميتها اذ ظهر المعنى لوجود قرينة اخرى - والله أعلم.

١٠) وجوب رفع المشغول عنه اذا ولى همزة الاستفهام وكان الاستفهام عن الاسم:

من المواضع التي يختار فيها نصب الاسم المشغول عنه مجيئه بعد همزة الاستفهام اذ الهمزة من الادوات التي يغلب ان يليها الفعل، وفي ذلك يقول سيبويه « تقول اعبد الله ضربته، وأزيدا مررت به، وأعمرا قتلت اخاه، وأعمرا أشتريت له ثوبا، ففي كل هذا قد أضمرت بين الالف والاسم فعلا هذا تفسيره، كما فعلت فيما نصبته في هذه الاحرف في غير الاستفهام قال جرير:

---

(١) قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية ر/ د/ ب/ ق لعبد الهادي الفضلي ص ٥٠٣.

أثعلبـــة الفوارس ام رياحـــا عدلـــت بهم طهيـــة والخشابـــا[1]

فاذا اوقعت عليه الفعل او على شيء من سببه نصبته »[2].

وذهب ابن الطراوة الى انه ان كان الاستفهام عن الفعل فالكلام على اضماره اما اذا كان الاستفهام عن الاسم فلا يجوز النصب، بل يجب الرفع اذ لا يجوز اضمار الفعل رافعا كان او ناصبا ففي قوله:

فانـــك لا تبـــالي بعـــد حول أظـــبي كـــان أمـــك أم حمار[3]

لا يصح الاضمار لانه « لم يسأل عن الفعل، وانما سأل عن الاسم، وكأنه قال: أأمك ظبي أم حمار »[4].

كما لا يصح عنده اضمار الفعل في قولهم: « أزيدا ضربته أم عمرا » وعليه فلا يجوز النصب بل يجب رفع زيد، وخطأ سيبويه في اجازة ذلك، وذهب الى ان البيت الذي استشهد به شاذ.[5]

هذا وما ذهب اليه ابن الطراوة امتداد لما قاله بعض النحاة السابقين قال الزجاجي « سأل مروان سعيد بن مسعدة الاخفش عن: أزيدا ضربته ام عمرا، فقال: اي شيء تختاره فيه؟ فقال: اختار النصب لمجيء الف الاستفهام. فقال: الست انما تختار في الاسم النصب اذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك أزيدا ضربته، أعبد الله مررت به؟ فقال: بلى، فقال له: فأنت اذا قلت أزيدا ضربت أم عمرا، فالفعل هنا قد استقر عندك انه قد كان، وانما تستفهم عن غيره، وهو

---

(١) ديوانه ٢/٨١٤، الكتاب ١/١٠٢، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٨٨، الأمالي الشجرية ١/٣٣١، ٢/٣١٧، التصريح ١/٣٠٠.

(٢) الكتاب ١/١٠١-١٠٢، وانظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص١٧٧، شرح التسهيل للمرادي ١/ل١١٧، همع الهوامع ٢/١١٣، التصريح ١/٣٠٠.

(٣) الكتاب ١/٤٨، شرح أبياته لابن السيرافي ١/٢٢٧، المقتضب ٤/٩٤، شرح المفصل ٧/٩٤، خزانة الأدب ٣/٢٣٠، ٤/٦٧، ٤٦٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ١٠٥.

(٥) التذييل والتكميل ٢/ل١٣٩-١٤٠، شرح التسهيل للمرادي ١/ل١١٧.

من وقع به الفعل فالاختيار الرفع، لان المسئول عنه اسم وليس بفعل فقال له الاخفش هذا هو القياس.

قال ابو عثمان: وهو ايضا القياس عندي، ولكن النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل »[1].

ومن هذا النص نستنتج ما يلي:

١ - ان ابن الطراوة ليس أول من فكر في التفريق بين السؤال عن الفعل وبين السؤال عن الاسم - في باب الاشتغال - فمروان يفرق بينهما ويبين سبب هذه التفرقة، والاخفش يقول له: « هذا هو القياس عندي » ويعقب المازني بقوله « وهو ايضا القياس عندي ».

٢ - غير ان هذه الفكرة التي طرأت لمن سبق ابن الطراوة لم تستطع ان تطغى على الميراث النحوي الذي الفوه، فمروان يسأل الاخفش وقد عنت له الفكرة ليضم الى قوله قولا له اعتباره في الميدان النحوي، والاخفش يجيب « اختار النصب لمجيء الاستفهام » ثم يقول لمروان بعد اقتناعه بما قال « هذا هو القياس عندي » وكأنه يقول: هذا هو ما ينبغي ان تكون عليه العبارة.

اما المازني فينص على ان ذلك هو القياس ولكن اجمع النحاة على اختيار النصب « لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل ».

اما ابن الطراوة فقد بنى على ما سبق ان الرفع واجب، كما بنى عليه تخطئة سيبويه في اختيار النصب، وذهب الى شذوذ ما استشهد به.

وعلى اي حال فمذهب ابن الطراوة جيد لانه:

١ - لا يحوج الى تقدير فعل يفسره المذكور بعد ففي قولك: « أزيد ضربت ام عمرو » زيد مبتدأ ولا حاجة الى القول بان « زيدا » مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير: « أضربت زيدا ضربته ام عمرا ».

---

(١) مجالس العلماء ص ٣٢٣-٣٢٤.

٢ - ولان قول جرير الذي استشهد به سيبويه ومن تبعه لم يعززوه بشواهد اخرى - فيما اطلعت عليه - الا بقولهم: «أزيدا ضربت أم عمرا».

هذا ولا يعني ما سبق اني اوافق ابن الطرواة في وجوب الرفع، بل انني اميل الى ان الرفع هو المختار، والنصب جائز لوروده عن العرب، ولان همزة الاستفهام الاصل ان يليها الفعل.

١١) للسين وسوف الصدر

مما خالف فيه ابن الطراوة الجمهور ان حرفي التنفيس - السين وسوف - لها الصدارة[١] وتبعه في ذلك تلميذه السهيلي فقال: «السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم، واليه تستند لا الى الامر المخبر عنه فوجب ان يكون لها صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني»[٢]

وبناء على هذا فقد ذهب ابن الطراوة الى ما يلي:

١ - ان السين وسوف لا تقعان في خبر المبتدأ، وتقدم أنه يرجع ذلك الى أن الخبر مستقبل «فلا يتصور الاخبار به لانه غير متحقق الوجود»[٣].

ووافق السهيلي شيخه في هذه الحكم وخالفه في العلة فقال: «ولذلك قبح زيدا سأضرب، وزيد سيقوم مع ان الخبر عن زيد انما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه السين، فان ذلك المعنى مسند الى المتكلم لا الى زيد، ولا يجوز ان يخلط بالخبر عن زيد فتقول: زيد سيفعل.... وهذا مذهب الشيخ ابي الحسن رحمه الله تعالى، الا التعليل فانه بخلاف تعليله»[٤].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ل١١٦، ارتشاف الضرب ص ١٠٩٩، وانظر حاشية العليمي على التصريح ١/١٦٠.

(٢) نتائج الفكر ل٣١، وانظر بدائع الفوائد ١/٩٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص٣.

(٤) نتائج الفكر ل٣١.

٢ - ان تقديم معمول ما اتصلت به السين او سوف عليهما قبيح، وقد ارتضى السهيلي مذهب شيخه في هذه المسألة ايضا فقال: «ولذلك قبح زيدا سأضرب»[١] وينبغي عندهما ان يقال: «سأضرب زيدا»[٢] ويبغي ان نقف قليلا عند قول المرادي «وزعم ابن الطراوة وتلميذه السهيلي ان السين وسوف لا يتقدم عليهما معمول ما دخلتا عليه، فعلى مذهبهما لا يجوز في زيد سأضربه أو سوف أضربه الا الرفع»[٣] فقوله «فعلى مذهبهما لا يجوز في زيد سأضربه أو سوف أضربه إلا الرفع» يشعر بأن «زيد سأضربه» عندهما جائز إذا رفعت «زيدا» وهذا ينقضه ان مذهبهما ان السين وسوف لا تقعان في خبر المبتدأ، والصفار ينص على ذلك فيقول حاكيا مذهب ابن الطراوة في ان المضارع لا يكون الا للحال: «... ولهذا لا يحفظ من كلامهم زيد سيقوم، لانه مستقبل فلا يتصور الاخبار به لانه غير متحقق الوجود، وهذا الذي ذهب اليه - ابن الطراوة - باطل»[٤].

والسهيلي يقول: «ولذلك قبح زيدا سأضرب، وزيد سيقوم، مع ان الخبر عن زيد انما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه السين فان ذلك المعنى مسند الى المتكلم لا الى زيد، فلا يجوز ان يخلط بالخبر عن زيد فتقول: زيد سيفعل»[٥]

ومذهب الجمهور اصح مما ذهب اليه ابن الطراوة وتلميذه السهيلي لما يلي:

أ - مجيء الخبر جملة مصدرة بالسين او سوف في القرآن الكريم مثل قوله تعالى ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الانهار﴾[٦]

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) ارتشاف الضرب ص ١٠٩٩.

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١/ل١٣٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص٣.

(٥) نتائج الفكر ل٣١.

(٦) النساء آية ٥٧، ومثلها آية ١٢٢ من السورة نفسها ولا يصح في الأخيرة ما زعمه ابن الطراوة وتلميذه السهيلي.

ومما يجدر ذكره هنا أن ابن الطراوة يذهب الى أنه إن « دخلت أن « على الاسم جاز دخول السين في الخبر » وعلة ذلك - كما يقول السهيلي - « ... اعتماد الاسم على « ان » ومضارعتها للفعل فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة الثانية فصلح دخول السين فيما بعد.. »[1]

قال السهيلي: « وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال الله سبحانه **﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الانهار﴾** فجاء بالسين في خبر المبتدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت **﴿ان الذين كفروا...﴾**[2]، فضحك وقال: أفزعتني أليست هذه « ان » في الجملة المتقدمة؟ وهذه الاخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوي تكرار العامل فسلمت له »[3]

وهذا التوجيه وان احتمل في بعض الآيات الكريمة، فلا مجال له في مثل قوله تعالى **﴿فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل﴾**[4].

ب - ان حرف التنفيس ليس من الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[5]، فقد جاء معمول ما بعده متقدماً عليه في مثل قوله تعالى **﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾**[6]. ومنه قول النمر بن تولب:

فلما رأتــه آمنــا هــان وجدهــا وقالــت: أبونا هكذا سوف يفعل[7]

ج - مجيء السين وسوف في جواب الشرط كقوله تعالى **﴿ومن يستنكف**

---

(١) نتائج الفكر ل٣١.
(٢) النساء آية ٥٦.
(٣) نتائج الفكر ل ٣١.
(٤) النساء آية ١٧٥.
(٥) انظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص٤، وانظر البحر المحيط ٢٠٧/٦.
(٦) الروم آية ٣.
(٧) ديوانه ص ٦٩، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص٤، البحر المحيط ٢٠٧/٦.

عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً﴾[1] وقوله جل شأنه ﴿ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيما﴾[2]

كما جاءت السين في جملة معطوفة على جواب الشرط في قوله تعالى ﴿ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً، وسيجزي الله الشاكرين﴾[3].

١٢) استغفر تتعدى بنفسها...

يخالف ابن الطراوة الجمهور فيذهب الى أن الأصل في «استغفر» أن يتعدى بنفسه لا بحرف الجر، لأنه من غفر الشيء اذا غطاه وستره. أما قولهم استغفرت الله من ذنبي فهو على تضمين «استغفر» معنى ما يتعدى بحرف الجر فكأنك قلت:استتبتَ الله منه[4]. أي طلبت منه خروجاً منه أو انقاذاً منه.

وتبع السهيلي شيخه ابن الطراوة، وتبعها أبو حيان[5] وابن هشام[6] قال السهيلي «وأما هذه - استغفر - فالأصل فيها سقوط حرف الجر، وأن يكون الذنب مفعولا بالغفران الذي لا يتعدى بحرف لأنه من غفرت الشيء اذا غطيته وسترته» ثم ذكر أنه عندما يأتي متعدياً بـ «من» ففي ضمير الكلام ما لا بد له من حرف الجر، لأنك لا تطلب غفراً مجرداً من معنى التوبة والخروج من الذنب، وإنما تريد بالاستغفار خروجاً من الذنب، وتطهيراً منه فلزمت «من» في الكلام لهذا المعنى[7]» فـ «استغفر» اذا لم يضمن معنى فعل آخر مثل استسقى واستطعم في قولك: «استسقيت زيداً الماء واستطعمت عمرا الخبز» أصله سقاني زيد الماء، وأطعمني عمرو الخبز، فكما أن الماء والخبز في المثالين

---

(١) النساء آية ١٧٢.

(٢) اتلنساء آية ١١٤.

(٣) آل عمران آية ١٤٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص٤٩-٥٠، وانظر مغني اللبيب ص ٦٧٩.

(٥) التذييل والتكميل ٢/ل١٥٦.

(٦) مغني اللبيب ٦٧٩.

(٧) نتائج الفكر ل١٠٨، وانظر بدائع الفوائد ٥٨/٢.

منصوبان في الحالتين كذلك يكون الذنب في الحالتين منصوبا[1] ».

وقال أبو حيان « والذي ذكره - السهيلي - وبحثه حسن، وقد كان في النفس من هذه المسألة شيء فأنجلى بالوقوف على كلام هذا الرجل[2] ».

هذا ومذهب الجمهور أن « استغفر » من باب: اختار أي من الأفعال التي تتعدى الى مفعولين الى أحدهما بنفسها والى الثاني بحرف الجر، ويجوز حذف حرف الجر معها[3].

وعلى ذلك أنشد سيبويه قول الشاعر:

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل[4]

ومن هنا رد بعض النحاة ما ذهب اليه ابن الطراوة ومن تبعه فذكروا:

١ - انه لا يلزم من الاتيان بالسين والتاء في الفعل بقاء تعديته الى ما كان يتعدى اليه[5] « فالعرب تقول: استفهمت زيدا عن المسألة، وتقول: فهمني زيد المسألة. فاستغفرت الله من الذنب كاستفهمت زيداً عن المسألة[6] ».

٢ - قال سيبويه « وليست استغفر الله ذنبا، وأمرتك الخير أكثر من كلامهم جميعا، وانما يتكلم بها بعضهم[7] » فدل على أن جميع العرب يقولون: استغفر الله من ذنبي، ولو كان « استغفر » يتعدى بنفسه في الأصل لكان المسموع من تعديه بالحرف أقل من المسموع من تعديه بنفسه[8].

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ل١٥٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الكتاب ٣٧/١، وانظر المقتضب ٣٢١/٢، المفصل ص ٢٩١، شرح المفصل ٦٣/٧، ٥٠/٨-٥١.

(٤) الكتاب ٣٧/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٤٢٠/١، المقتضب ٣٢١/٢، المفصل ص٢٩١، شرح المفصل ٦٣/٧، ٥١/٨، همع الهوامع ٨٢/٢، التصريح ٣٩٤/١، خزانة الأدب ٤٨٦/١.

(٥) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص ٤٩.

(٦) التذييل والتكميل ٢/ل١٥٦.

(٧) الكتاب ٣٨/١.

(٨) شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ص٥٠.

وقد أشفى أبو حيان في دفع هذين الاعتراضين فبين:

أ - أن « استفهم » من قولهم: « استفهمت زيدا عن المسألة » ضمن معنى سأل فكأنه قال: « سألت زيدا عن المسألة »، وأتى بـ « أستفهم » للدلالة على أنه سؤال مستفهم.

ب - أما أن « استغفرت الله من ذنبي » أكثر من « استغفرت الله ذنبي » فليس غريباً، اذ من الفروع ما يفوق الأصول في كثرة استعماله، والمسوغ لهذه الكثرة أنه ضمن معنى ما يتعدى بـ « من » فكأنك قلت « استتب الله من ذنبي »[1].

وما ذهب اليه ابن الطراوة والسهيلي وأبو حيان هو الراجح في نظري لما يلي:

١ - أن الصوغ على « استفعل » مما يعدى به اللازم فكيف يقصر به المتعدي.

٢ - أن هناك فرقا بين « استغفرت الله ذنبي » و« استغفرت الله من ذنبي » وهذا الفرق لا يتضح إلا على ما ذهب اليه ابن الطراوة ومن تبعه.

١٣) العراك في قول الشاعر « فأرسلها العراك » صفة لمصدر محذوف...

الأصل في الحال أن يكون نكرة[2].

وقد جاء معرفا بالاضافة، وبـ « أل » كما في قولهم، مررت بهم الجماء الغفير[3] » وكما في قول الشاعر:

---

(١) التذييل والتكميل ٢/ل١٥٧.

(٢) الكتاب ٣٧٧/١، الإيضاح ص ٢٠٠، المفصل ص٦٣، شرح المفصل ٦٢/٢.

(٣) الكتاب ٣٧٥/١، النكت ص ١٣٢، المفصل ص ٦٣.

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال[1]

وقد اختلف النحاة في توجيه هذا البيت ونحوه:

١ - فذهب ابن الطراوة الى أن « العراك » صفة لمصدر محذوف، والتقدير « أرسلها الارسال العراك »[2]

قال أبو حيان: « وكذا فعل في جميع هذه الأبواب »[3]، ولم يفصح أبو حيان عن الأبواب التي فعل ذلك فيها ابن الطراوة، ولعله يريد الاحوال التي جاءت معرفة بـ « أل ».

٢ - وذهب سيبويه الى أن « العراك » مصدر وقع حالا « كأنه قال: اعتراكا[4] » قال ابن يعيش: موجها ذلك « وانما جاز هذا الاتساع في المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال، اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام[5] ».

٣ - وذهب الأخفش والمبرد الى أن « العراك » ونحوها « ليست بأحوال في الحقيقة، وانما الأحوال هي العوامل الناصبة لها[6] »

والى مثل هذا ذهب أبو علي الفارسي[7].

٤ - وذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف الى أن « العراك » ونحوه « واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقة من ألفاظها أو من معانيها[8] »

---

(١) الكتاب ١/٣٧٢، المقتضب ٣/٢٣٧، الإنصاف ٢/٨٢٢، شرح المفصل ٢/٦٢، التصريح ١/٣٧٣، خزانة الأدب ١/٥٢٤.

(٢) التذييل والتكميل ٣/ل ٦٨، ارتشاف الضرب ص ٧٥٩ خزانة الأدب ١/٥٢٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ل٦٨، ارتشاف الضرب ص ٧٥٩.

(٤) الكتاب ١/٣٧٢.

(٥) شرح المفصل ٢/٦٢.

(٦) التذييل والتكميل ٣/ل٦٧.

(٧) الإيضاح ص ٢٠٠.

(٨) التذييل والتكميل ٣/ل٦٧.

فالتقدير في أرسلها العراك: أرسلها معتركة.

ومن تأمل هذه المذاهب يتبين أن ما ذهب اليه ابن الطراوة بعيد، ففيه ادعاء حذف الموصوف، كما أنه لم يعهد وجود «صفة تلتزم فيها «أل» بل المعهود في الصفات أن تكون معارف ونكرات[1]» على حسب الموصوف.

هذا اضافة الى ما في تقديره: «أرسلها الارسال العراك» من بعد بين الصفة والموصوف ينبو عنه الطبع، ويظهر لي أن ما ذهب اليه ابن طاهر وتلميذه ابن خروف اسلم هذه المذاهب في هذه المسألة، اذ ليس فيه تكلف اضمار[2]، كما أن المعنى ينصره فمعنى «مررت بهم الجماء الغفير»: مجتمعين، ومعنى «ادخلوا الأول فالاول»: مرتبين، ومعنى «أرسلها العراك»: معتركة وهكذا والله أعلم.

١٤) «تفقأ زيد شحما، وتصبب عرقا» حال..

مذهب الجمهور أن «شحما» في «تفقأ زيد شحما» و«عرقا» في «تصبب عرقا» ونحوهما تمييز[3]، وذهب ابن الطراوة وتلميذه السهيلي الى أن ذينك مما انتصب على الحالية.

قال السهيلي: «وقوله في خبر أبرهة: تبعتها مدة تمث قيحا ودما ألفيته في نسخة الشيخ: تمث بالضم والكسر. فعلى رواية الضم يكون الفعل متعديا ونصب قيحا على المفعول، وعلى رواية الكسر يكون غير متعد، ونصب قيحا على التمييز في قول أكثرهم، وهو عندنا على الحال، وهو من باب تصبب عرقا، وتفقأ شحما وكذلك كان يقول شيخنا أبو الحسن في مثل هذا وقد أفصح سيبويه في لفظ الحال في ذهبن كلا كلا وصدورا.

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ل٦٨.

(٢) المصدر نفسه ٣/ل٢٨.

(٣) الإيضاح ص٢٠٣، شرح المفصل ٢/٧٠، منهج السالك ص ٢٢٤-٢٢٥، ارتشاف الضرب ص٧٩١، شرح الفية ابن معطي ل٧٣.

وأشرق كاهلا، وهذا مثله، ولكشف القناع عن حقيقة هذا موضع غير هذا[1] ».

ولم يفصح السهيلي عن وجه ما ذهب اليه متابعا شيخه، غير أنه أشار الى أن - سيبويه سبقها الى نحو ما ذهب اليه، وهو يشير الى قول سيبويه: « وأما قول جرير

مشق الهواجر لحمهن مــع السرى حتى ذهبن كـلا كلا وصدورا[2]

فانما هو على قوله: ذهب قدماو ذهب أخرا، وقال عمرو بن عمار النهدي:

طويـل متـل المنـق أشرف كاهلا أشق رحيب الجوف معتدل الجرم[3]

كأنه قال ذهب صعدا، فانما خبر أن الذهاب كان على هذه الحال[4] ».

ويرد على ذلك أمران أولها: أن من العلماء من ذهب الى أن سيبويه استعمل الحال وهو يريد التمييز قال الأعلم الشنتمري: « ... وعبر سيبويه ةعما « أراد من نصب هذا ونحوه على التمييز بذكره الحال كما بين التمييز والحال من المناسبة لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام وتبيينهما للشيء المقصود من النوع أو النسبة كما فعل في قوله: « هذه جبتك خزا » فسمى الخز حالا وانما هو تمييز[5] ».

ثانيهما: قول سيبويه في موضع آخر: « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ الى مفعول، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى الى مفعول: وذلك قولك:

امتلأت ماء وتفقأت شحما..... وإنما أصله امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم فحذف هذا استخفافاً[6] » لا يؤيد ما ذكره السهيلي بل يشعر أن « شحما »

---

(١) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام/ للسهيلي/ ت: عبد الرحمن الوكيل/ دار النصر للطباعة/ ط أولى ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م ٢٧٣/١.

(٢) ديوانه ٢٢٧/١، وانظر الكتاب ١٦٢/١.

(٣) الكتاب ١٦٢/١.

(٤) المصدر نفسه ١٦٣/١.

(٥) تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب ١٠٠/١.

(٦) الكتاب ٢٠٤/١-٢٠٥.

ونحوه عند سيبويه تمييز والأصل تفقأ من الشحم «حذفت من وأل وانتصب تمييزاً[1] »

وعلى أي حال فمذهب الجمهور في هذه المسألة أرجح - في نظري - مما ذهب اليه ابن الطراوة وتلميذه السهيلي، فالتمييز «تفسير ما انبهم من الذوات[2] » كما يقول الرعيني أو «تبيين ما انبهم عليه المعمول فيه[3] » كما يقول ابن الطراوة وهذا ينطبق على موضع الاختلاف.

١٥) حتى ليست للغاية في نحو «قام القوم حتى زيد»..

مذهب الجمهور أن «حتى» تكون حرفا جاراً، ومعناها الغاية مثل «الى»، ولكنها تخالفها في أن ما بعدها يدخل فيما قبلها في مثل: «قام القوم حتى زيد[4] ».

وأنكر ابن الطراوة أن تكون «حتى» في المثال السابق للغاية فقال: هذا محال لأنك اذا قلت: قام القوم حتى زيد، فزيد بلا شك قد دخل في القائمين، واذا قلت قام القوم الى زيد، فزيد لم يقم[5] »

ويظهر لي أن ابن الطراوة لا ينكر مجيء حتى للغاية في نحو قوله تعالى ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾[6] وقوله تعالى ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين﴾[7].

---

(١) منهج السالك ص ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٧٩١.

(٢) شرح ألفية ابن معط للرعيني. ل ٧١

(٣) الإفصاح ل٢١.

(٤) معاني الحروف ص ١١٩، الأزهية ص ٢٢٣، المفصل ص ٢٨٣-٢٨٤، شرح المفصل ١٦/٨، المقرب ١٩٨/١، البسيط ١/ص٢٢١، رصف المباني ص١٨٢.

(٥) البسيط ١/ص٢٢١.

(٦) القدر آية ٥.

(٧) يوسف آية ٣٥.

ونحو: « سرت حتى الليل »، لان ما بعد « حتى » هنا لا يدخل فيما قبلها، وإنما ينكر مجيئها للغاية إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كقولهم: « قام القوم حتى زيد ».

والفرق الذي ذكره بين « قام القوم حتى زيد » وبين « قام القوم إلى زيد » واضح لا ينكره النحاة بل إنهم ينصون على أن ذلك مما تختلف فيه « حتى » عن « إلى »[٢].

وهذا الاختلاف لا يقتضي عدم دلالة « حتى » على الغاية لانها « موضوعة لتقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً الى الغاية »[٢].

ومذهب الجمهور جيد لما فيه من طرد « حتى » على وتيرة واحدة.

١٦) رفع « حنان » أقيس:

من المصادر المثناة المضافة المنتصبة لنيابتها عن افعالها « حنانيك » ولا يتصرف[٣] فاذا أفرد عومل بحسب موقعه من الاعراب، كما في قوله تعالى: ﴿وحناناً من لدنا﴾[٤]، وكما في قول الشاعر:

فقالت: حنان ما أتى بك ها هنا   أذو نسب أم أنت بالحي عارف[٥]

هذا مذهب الجمهور[٦]، وذهب ابن الطراوة إلى أن رفع « حنان » مفردة أقيس من نصبها[٧]، ولم يذكر أبو حيان الذي نقل ذلك عن ابن الطراوة حجته.

ومذهب الجمهور - في هذه المسألة - هو الراجح في نظري، لان « حناناً »

---

(١) شرح المفصل ١٦/٨، رصف المباني ص١٨٢، مغني اللبيب ص ١٦٧.
(٢) مغني اللبيب ص ١٦٨، وانظر المفصل ص ٢٨٣-٢٨٤، شرح المفصل ١٦/٨.
(٣) الكتاب ٣٤٨/١، شرح المفصل ١١٨/١.
(٤) مريم آية ١٣.
(٥) الكتاب ٣٢٠/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٣٥/١، النكت ص ١٢٧، شرح المفصل ١١٨/١.
(٦) الكتاب ٣٤٩/١، المقتضب ٢٢٤/٣، ٢٢٥، النكت ص ١٢٧، شرح المفصل ١١٨/١.
(٧) ارتشاف الضرب ص ٦٤٨.

اسم لازم النصب على المصدرية عند مجيئه مثنى مضافاً فلما زالت عنه هذه الصفة عاد إلى ما هو الاصل في الاسماء من تأثرها بالعوامل رفعاً ونصباً وجراً كما أن السماع - وهو الفيصل في اثبات الاحكام النحوية - يثبت ما ذهبوا إليه فقد جاءت منصوبة كما في قوله تعالى: ﴿وحناناً من لدنا﴾ ف « حنان » منصوب لانه معطوف على منصوب هو « الحكم »[1]، أو لانه مفعول لاجله كما يفهم من قول الفراء: « ونصب حناناً، أي وفعلنا ذلك رحمة لابوية »[2].

كما جاءت مرفوعة في قول الشاعر:

فقالت حنان ما أتى بك ها هنا

أي: أمري حنان.

وجاءت مجرورة بالاضافة في قول الشاعر:

ويمنحنا بنو شمجي بن جرم معيزهم حنانك ذا الحنان[3]

١٧ - أي في مثل قوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ مبنية لقطعها عن الاضافة:

من المسائل التي اشكلت على كثير من النحاة « أي » إذا أضيفت وحذف صدر صلتها حتى قال الكسائي: « أي هكذا خلقت »[4] وللنحاة في قوله تعالى: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾[5] ونحوه أقوال:

١ - فمذهب ابن الطراوة أن « أياً » مبنية - وهو في هذا يوافق سيبويه

---

(١) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/١٢١.
(٢) معاني القرآن ٢/١٦٣.
(٣) منهج السالك ص ٢٧٩.
(٤) مجالس العلماء ص ٢٤٤.
(٥) مريم آية ٦٩.

ومن تبعه، ولكن علة بنائها عنده قطعها عن الاضافة و« هم » مبتدأ و« أشد » خبر[1].

والذي دعاه إلى هذا القول هو ما دفع النحاة إلى مخالفة سيبويه، إذ أن سيبويه يعرب « أياً » مفردة، ويقول ببنائها إذا أضيفت[2]، والاضافة من خواص الاسماء وبها تبعد عن شبه الحرف الذي هو موجب البناء[3].

وهذا كاف في حمل ابن الطراوة على القول بقطعها عن الاضافة، غير أن النحاة إذ ينقلون رأيه يكتفون بهذا القدر ثم يردونه برسم الضمير متصلاً بـ « أي » في المصحف، وباجماع النحاة على اعراب أي إذا لم تضف[4] ويغلب على ظني - والله أعلم - ان ابن الطراوة عندما قال ما نقله عنه النحاة: « غلطوا لم تبن إلا لقطعها عن الاضافة، و« هم » مبتدأ و« أشد » خبره »[5].

كان يعني من خطأ سيبويه من النحاة، ويوجه قوله ببنائها فيرى أنها بنيت إذ ذاك لقطعها عن الاضافة تقديراً، لتنزيل ما أضيفت إليه منزلة صدر الصلة واعطائه حكمة الاعرابي.

ويمثل هذا وجه ابن مالك بناء « أي » عند اضافتها وحذف صدر صلتها فقال: « وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التي يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه، لان حذف شطر صلتها لم يستحسن فيها، ولا في غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته، وذلك يستلزم تنزلها. حينئذ منزلة غير مضاف لفظاً ولا نية. وإنما اعربت لاضافتها فاذا صارت في تقدير ما لم يضف ضعف سبب اعرابها فبنيت غالباً »[6].

---

(١) التذييل والتكميل « س » ١/ل٢٢٥، شرح التسهيل للمرادي ١/ق٣٧، مغني اللبيب ص ١٠٩، ٧٧٣.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠-٤٠١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١١/١٣٤.

(٤) مغني اللبيب ص ١٠٩.

(٥) شرح التسهيل للمرادي ١/ل٣٧، توضيح المقاصد ١/٤٤٥.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٣٤.

وقد يقال ان هذا التوجيه لا يمكن أن يكون مراد ابن الطراوة لقول ابن هشام « ... والثالث قول ابن الطراوة في (أيهم أشد) هم أشد مبتدأ وخبر، و« أي » مضافة لمحذوف، ويدفعه رسم « أيهم » متصلة، وأن أياً إذا لم تضف أعربت باتفاق »[1].

غير أن هذا القول متناقض فقوله مبطلاً مذهب ابن الطراوة: « ... وأن « أياً » إذا لم تضف أعربت باتفاق « يدل على أن ابن الطراوة يذهب إلى أن « أياً » مقطوعة عن الاضافة، وهذا ينقض قوله: « وأي مضافة لمحذوف ».

ويظهر لي - والله أعلم - أن قوله: « .. وأي مضافة لمحذوف ». خطأ من النساخ، لأن ابن هشام ذكر رأي ابن الطراوة في موضعين آخرين أحدهما في الباب الذي ذكرت فيه العبارة السابقة نفسه فقال: « ومن الوهم قول ابن الطراوة (هم أشد) مبتدأ وخبر، وأي مبنية مقطوعة عن الاضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف ولا جماع النحويين »[2].

وقال في موضع آخر: « وزعم ابن الطراوة أن « أياً » مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت، وأن (هم أشد) مبتدأ وخبر، وهذا باطل برسم المصحف الضمير متصلاً بأي، وبالاجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة »[3].

٢ - وحمل الخليل « أيهم أشد » على الحكاية، أي أن « أياً » مبتدأ و« أشد » خبره والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم: أيهم أشد[4].

وقد رد سيبويه ما ذهب إليه شيخه الخليل فقال: « وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الاول بعيد، وإنما يجوز في شعر أو أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الاسماء

---

(١) مغني اللبيب ص ٧٧٨.
(٢) المصدر نفسه ص ٧٧٣.
(٣) مغني اللبيب ص ١٠٩.
(٤) الكتاب ٣٩٩/٢، مغني اللبيب ص ١٠٨.

لجاز أن تقول: اضرب الفاسق الخبيث (تريد الذي يقال له: الفاسق الخبيث)[1].

٣ - وذهب يونس إلى «أنه بمنزلة قولك: أشهد انك لرسول الله[2]، فـ «ننزع» معلقة، و«أي» معربة مبتدأ، و«أشد» خبره: والجملة في محل نصب»[3].

٤ - وذهب سيبويه إلى أن «أياً» مبنية، لانه جاء «مجيئاً لم تجيء اخواته عليه إلا قليلا واستعمل استعمالا لم تستعمله اخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب، وأضرب من أفضل، حتى يدخل هو»[4].

فخروج «أي» عن نظائرها بحذف صدر صلتها هو علة البناء عند سيبويه، غير أن خروجها عن نظائرها كان يقتضي اعرابها لان نظائرها مبنية، وذلك ما دفع ابن الضائع الى التماس الحجة لسيبويه فقال: «... والاشبه أن يقال: بنيت لخروجها عما كان ينبغي أن تكون عليه من الا يحذف ضميرها كأخواتها فلما خرجت عما كان ينبغي أن تكون عليه أخرجوها عما يجب لها من الاعراب فردوها الى البناء الذي كان اصلا في جميع الموصولات»[5].

وفي هذا التعليل تكلف ظاهر.

هذا وقد خالف سيبويه كثير من النحاة حتى قال الزجاج «... ما تبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما»[6].

ومن تأمل الاقوال السابقة يتبين ما يلي:

---

(١) الكتاب ٤٠١/٢، شرح المفصل ١٤٦/٣.
(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.
(٣) شرح التسهيل للمرادي ١/ل٣٧، وانظر مغني اللبيب ص ١٠٨.
(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.
(٥) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ل٢.
(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٣٤/١١، مغني اللبيب ص ١٠٨، التصريح ١٣٦/١.

١ - ما ذكره النحاة عن ابن الطراوة ضعيف، لان فيه ادعاء القطع عن الاضافة، وهي ظاهرة يؤكدها رسم الضمير متصلا بـ «أي».

٢ - توجيه ابن مالك - والذي يحتمل أن يكون مراد ابن الطراوة - يرد عليه ما يلي:

أ - ان فيه ادعاء أن اضافة «أي» في اللفظ فقط، وهذا خلاف الاصل لان الاضافة اللفظية مخصوصة باضافة الوصف الى معموله، أو المعطوف على ما لا يكون إلا نكرة أو الاسماء الموغلة في الابهام.

ب -ان فيه ادعاء اقامة «هم» مقام صدر صلة أي وليس له نظير.

٣ - ويرد على مذهب سيبويه، ومن أخذ بمذهبه أنهم يعربون «أياً» عند افرادها «لان ذلك يبدي تمكنها من الاضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها»[١] ويبنونها عند اضافتها وحذف صدر صلتها، وفي هذا من التناقض ما هو بين.

٤ - أما مذهب يونس فيرد عليه أن قول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل[٢]

مما لا يمكن حمله على التعليق «لان حروف الجر لا تعلق»[٣].

ومما سبق يتضح أن مذهب الخليل رحمه الله أرجح مما عداه ولقد احسن السهيلي إذ قال: «.. وإنما المختار قول الخليل، ولكنه يحتاج إلى شرح وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في «أي» كما يحكيه بعض الجلة إذا قلت: قد علمت أيهم أخوك... فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول الفعل لبقاء معنى الاختصاص والتعيين في «أي» الذي كان موجوداً فيها وهي استفهام»[٤].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/١.
(٢) المصدر نفسه ٢٣٤/١، شرح المفصل، ١٤٧/٣، ١٢/٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/١.
(٤) نتائج الفكر ل٥٩-٦٠.

ونظير ذلك حكايتهم «لفظ النداء في قولهم: اللهم اغفر لي أيها الرجل وأرحمنا ايتها العصابة، وحكى لفظ هذا اشعاراً بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء»[1].

ومما يرجح مذهب الخليل أنه يسلم مما ورد على غيره من اعتراضات، كما أنه لا يحوج الى تقدير ولا يخرج أي عما استقر لها في لسان العرب.

١٨ - اعمال الصدر المعرف بـ «أل» أن عاقبت الضمير المضاف إليه

اختلف النحاة في اعمال الصدر المعروف «ب» أل» عمل فعله.

١ - فذهب ابن الطراوة الى أنه ان عاقبت الالف واللام والضمير جاز اعماله والا فلا قال في ذلك: « ... وأجاز في هذا الباب: أعجبني الضرب زيد عمراً وهذا باطل لا وجه له، وتوهم فاسد لا يعبأ به لأن الضرب هنا هو اسم الجنس من بابه المأخوذ في غير مأخذه لا يتوجه «فيه» إلا ما يتوجه في رجل من بابه لأنه في مقابلته وموضوع بإزائه، ويدل على فساده امتناع وجوده في نثر أو نظم بغير نظر فيه ولا بحث فأما قوله:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل[2]

فلام التعريف فيه معاقبة العائد عليه، تقديره، ضعيف نكايته اعداءه فكأنه قال: قليلة اساءته عدوه... ومثله قول الآخر:

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا[3]

أراد: عن ضربي مسمعا، وعاقبت لام التعريف العائد.

(١) المصدر نفسه.

(٢) الكتاب ١٩٢/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٩٤/١، الإيضاح ص ١٦٠ المنصف ٧١/٣، المقرب ١٣١/١، همع الهوامع ٩٣/٢، التصريح ٦٣/٢ خزانة الأدب ٤٣٩/٣.

(٣) الكتاب ١٩٣/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٦٠/١، المقتضب ١٤/١، الإيضاح ص١٦١، شرح المفصل ٩/٦، ٦٤، همع الهوامع ٩٣/٢، خزانة الأدب ٤٣٩/٣.

أما مع وجود الفاعل والمفعول بعده فباطل لا تقوله العرب، ولا يتوجه عليه النظر، وإنما هو ضرب من الغلط كخط المبتدى على النقط.. ».[1]

وفي هذا النص مسألتان:

أولاهما: أعمال المصدر المعروف بـ « أل » إذا عاقبت « أل » الضمير ومنعه فيما عدا ذلك.

ثانيتهما: أن المصدر المعرف بالألف واللام المعمل لم يرد بعده الفاعل ظاهرا.

أما المسألة الأولى ارتضى مذهبه فيها ابو بكر ابن طلحة[2] وأبو حيان[3] وأورد ابو حيان شواهد كثيرة لما اختاره موافقا لابن الطراوة منها قول الشاعر:

فانـك والتكليـف نفسك دارمـا كشيء مضى لا يدرك الدهر طالبه[4]

وقول الآخر:

فأصبحن ينشرن آذنهن في الطرح طرفـا يمينـا شمالا[5]

وقول الآخر:

يلوم أمرءا في عنفوان شبابـه وللـترك اشبـاع الصبابـة حـين[6]

وقوله الآخر

فانـك والتأبـين عروة بعدمـا دعـاك وأيدينـا إليـه شوارع

---

(١) الإفصاح ل١٥.

(٢) التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٨، تمهيد القواعد ٣/ل١٦٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٨، ارتشاف الضرب ص ١١٥٤، همع الهوامع ٢/٩٣.

(٤) البيت للأخطل انظر ديوانه ١/٢٨٧، انظر التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٨، تمهيد القواعد ٣/ل١٦٥.

(٥) التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٨، تمهيد القواعد٣/ل ١٦٥.

(٦) البيت لكثير/ انظر ديوانه/ جمعه وشرحه/د. احسان عباس/ دار الثقافة بيروت ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م ص ١٧٣ وانظر التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٨ تمهيد القواعد ٣/ل١٦٤-١٦٥.

لكـا لرجل الحادي وقد تلع الضحى وطـير المنايـا فوقهن أواقـع[1]

وأما المسألة الثانية فقد ارتضى مذهبه فيها أبو حيان ايضا. ولكنه خالفه في قول الشاعر:

عجبـت من الرزق المسيء الهـة وللـترك بعض المحسـنين فقـيرا[2]

إذ يقتضي مذهب ابن الطراوة أن الرزق ليس مصدرا لأنه بمعنى المرزوق كالطحن بمعنى المطحون، وعليه فلا شاهد في البيت.[3]

وقال أبو حيان: «ولم يرد ما ظاهره - رفع الفاعل ونصب المفعول به المصدر المعروف بـ «أل» فيما وقفنا عليه غير بيت واحد أنشده صاحب المرشد وهو قول الشاعر:

عجبـت من الرزق المسيء الاهـه وللـترك بعـض المحسـنين فقـيرا

بنصب المسيء ورفع الهه بالرزق وهو مصدر رَزَقَهُ يَرْزُقُهُ رِزْقاً كَذِكْر أو رَزْقاً كضَرْب[4] وهذا يعني أن البيت السابق لا ينقض القاعدة إذ لم يقف على غيره، ونقل ناظر الجيش عن أبي حيان قوله :... ولم يرد ما ظاهره رفع الفاعل بعد المصدر المعرف بـ «أل» فيما وقفنا عليه غير بيت واحد وهو قول الشاعر:

عجبـت من الرزق المسيء اليـه

باضمار فعل يفسره أي يرزق المسيء اليه أنتهى».[5]

وعلى أي حال فهذا البيت مما يحفظ ولا يقاس عليه إذ لم يشفع بنصوص

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٧، تمهيد القواعد ٣/ل١٦٥.

(٢) التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٧، تمهيد القواعد ٣/ل١٦٥.

(٣) الإفصاح ل١٤، وانظر البسيط ١/ص٢٤٨، غاية الأمل ١/ص٢١٠، تعليق الفرائد ٢/ل٤٧٧.

(٤) التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٨.

(٥) تمهيد القواعد ٣/ل ١٦٥.

موثوقة تؤكد أن ما جرى عليه الشاعر من رفع الفاعل ونصب المفعول بالمصدر المعرف بـ «أل» جار على استعمال مألوف في لغة العرب.

٢ - وذهب الكوفيون والبغداديون، وابن السراج الى أنه لا يجوز اعماله وما ظهر بعده من معمول فعامله محذوف يفسره المصدر.[١]

٣ - وذهب سيبويه الى جواز اعماله دون قبح[٢]، ونقل ذلك عن الفراء[٣].

٤ - وذهب الفارسي وجماعة من البصريين الى جواز اعماله على قبح.[٤]

ومذهب ابن الطراوة ومن تبعه هو الراجح في نظري للأمور التالية:

أ - أن مذهب الكوفيين ترده كثرة الشواهد التي ورد فيها المصدر معملا مما يجعل تأويلها أمرا غير مقبول، فاذا علمت أنهم يجعلون التقدير في مثل، «ضعيف النكاية أعداءه»: ضعيف النكاية ينكي أعدائه علمت مدى ما فيه من بعد.[٥]

ب - أن كثرة الشواهد التي ورد فيها المصدر المعرف «بـ«أل» معملا تقتضي أن اعماله لا قبح فيه، وان كل أقل من اعماله منوناً أو مضافا.

ج - أن الشواهد التي أوردها النحاة لأعمال المصدر المعرف بـ «أل» تعاقب «أل» في جميعها الضمير المضاف إليه - فيما اطلعت عليه - ما عدا قول الشاعر:

عجبت من الرزق المسيء إلهه وللترك بعض المحسنين فقيرا

وقد سبق أن «الرزق» عند ابن الطراوة ليس مصدرا، على أن هذا البيت

---

(١) المصدر نفسه ٣/ل١٦٥، همع الهوامع ٢/٩٣.

(٢) الكتاب ١/١٩٢-١٩٣.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ل٢٣٧، تمهيد القواعد ٣/ل١٦٤.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) تعليق الفرائد ٣/ل٤٧٧.

بمفرده لا يكفي لنقص قاعدة وبناء أخرى - والله أعلم -

١٩ - فاعل « نعم » في نحو « نعم رجلا زيد » محذوف

أختلف النحاة في فاعل نعم في نحو: نعم رجلا زيد »

١ - فذهب ابن الطراوة الى أنه « لا اضمار في الفعل، وأن الفاعل محذوف لأنه لا يبرز في التثنية ولا الجمع، ولأنه في موضع ابهام لاجل استغراق المدح، ومواضع الأبهام يحسن فيها الحذف... »[١] وإلى مثل هذا ذهب علي بن مسعود صاحب المستوفي قال فيما ينقله أبو حيان: « المشهور أن فاعل نعم محذوف بشريطة التفسير، وكأن التقدير: نعم الرجل رجلاً زيد »[٢].

٢ - وذهب الجمهور الى أنه مضمر مفسر بـ « رجل » و « رجل » تمييز لذلك المضمر[٣]، قال ابن يعيش: « فان قيل: فلم خصت نعم وبئس بهذا الاضمار فيهما؟ قيل: لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبه من النكرة إذ كان لا يفهم الى من يرجع حتى يفسر وقد بينا أن نعم وبئس لا يليهما معرفة محضة فضارع المضمر هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس، فإن قيل: فما الفائدة من هذا الاضمار؟ وهلا اقتصروا على قولهم: نعم الرجل زيد، قيل: فيه فائدتان (احداهما): التوسع في اللغة، (والأخرى) التخفيف، فإن لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام ».[٤]

٣ - وذهب الكسائي والفراء الى أن « زيدا » فاعل فلا اضمار، و « رجل » عند الكسائي حال، وعند الفراء تمييز[٥].

وما ذهب اليه ابن الطراوة هو الراجح - في نظري - لما يلي:

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ل١٦٢.

(٢) ارتشاف الضرب ص١٠٢٩.

(٣) الإيضاح ص٨٢-٨٣، المفصل ص٢٧٣، شرح المفصل ١٣٠/٧، المباحث الكاملية ٢/ل٥١، تسهيل الفوائد ص١٢٧، همع الهوامع ٨٥/٢.

(٤) شرح المفصل ١٣١/٧.

(٥) التذييل والتكميل ٣/ل١٦٢- ارتشاف الضرب ص ١٠٢٩.

أ - مذهب الجمهور يقتضي الأضمار قبل الذكر وهو خلاف الأصل،

ب - الضمير المحذوف لا يعود على متكلم ولا مخاطب ولا غائب، والأصل أن يكون للضمير مرجع يعود عليه.

جـ - مذهب الكسائي والفراء يعارضه أن فاعل نعم لا يكون إلا أعم من المخصوص

« ولو قلت نعم: زيد لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح، لأن لفظ « نعم » لا يختص بنوع من المدح دون نوع، ولفظ « زيد » أيضا لا يدل إذ كان اسما علما وضع للتفرقة بينه وبين غيره »[١]

د - أن الأبهام يقتضي حذف الفاعل، والنكرة المنصوبة تفسير لذلك الفاعل المحذوف.

هـ - أن الراجح - في نظري - جواز الجمع بين الفاعل والتمييز وفاقا للمبرد ومن تبعه[٢] وقد ورد في الفصيح من ذلك قول الشاعر:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... رد التحية نطقاً أو بإيماء[٣]

وقول جرير:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ... فحلا، وأمهم زلاء منطيق[٤]

وقوله:

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا[٥]

ومنه قول الحارث بن عباد وقد بلغه قتل المهلهل ابنه بجيرا: « نعم القتيل قتيلا أصلح الله به بين بكر وتغلب »[٦]

---

(١) شرح المفصل ٧/١٣٠-١٣١.

(٢) المقتضب ١٥٠/٢، وانظر شرح المفصل ١٣٢/٧-١٣٣، أوضح المسالك ٢٧٧/٣.

(٣) همع الهوامع ٨٦/٢، التصريح ٩٥/٢.

(٤) ديوانه ١٩٢/١، وانظر همع الهوامع ٨٦/٢، التصريح ٩٦/٢.

(٥) انظر المقتضب ١٥٠/٢، شرح المفصل ١٣٢/٧، خزانة الأدب ١٠٨/٤.

(٦) ذيل الأمالي والنوادر/ لأبي علي القالي/ دار الفكر - بيروت ص٢٦.

و - أن في اعتبار الفاعل في « نعم زيد رجلا » محذوفا مفسرا بـ « رجل » والتقدير: نعم الرجل رجلاً زيد، اطرداً للباب على وتيرةٍ واحدة، ومعنى هذا أن فاعل نعم لا يكون - في نظري - إلا معرفاً بأل الجنسية ظاهراً أو محذوفاً مفسراً بنكرة أو مضافاً الى المعرف بها.

٣٠ - الرابط في نحو « عبد الله نعم الرجل » و « زيد نعم رجلا »

اذا تقدم مخصوص نعم وبئس تعين اعرابــه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وقد اختلف النحاة فيما يربط جملة الخبر بالمبتدأ.

١ - فذهب ابن الطراوة الى أن « نعم الرجل » ونحوه « تحمل الضمير لان التركيب أصار الجملة اسما بمعنى الممدوح، او المذموم، فتحمل الضمير الذي تحملاه »[١]

فان كان ما بعد نعم نكرة نحو « زيد نعم رجلا » فالرابط عنده « هو الضمير الذي رفعته نعم ثم حذف »[٢]

٢ - وذهب الجمهور الى ان الرابط هو العموم « فان الرجل لما كان شائعا ينتظم الجنس ويجمعه كان « عبد الله » داخلا تحته فصار بمنزلة الذكر الذي يعود عليه »[٣]

٣ - وذهب ابن السيد الى ان الرابط محذوف تقديره « هو » فاذا قلت: زيد نعم الرجل، فتقديره زيد هو نعم الرجل، فزيد مبتدأ و « هو » مبتدأ ثان، و « نعم الرجل » جملة في مضوع خبر « هو » والجملة من قوله: هو نعم الرجل خبر عن زيد، والرابط « هو » وهو المبتدأ الثاني »[٤].

---

(١) ارتشاف الضرب ص١٠٣٢ ؛ شرح التسهيل للمرادي ١/ل٢٢٠ .

(٢) ارتشاف الضرب ص١٠٣٢ ؛ وانظر شرح التسهيل للمرادي ١/ل٢٢٠ .

(٣) الإيضاح ص٨٥ ، وانظر شرح المفصل ١٣٤/٧ ، منهج السالك ص٣٩٩ .

(٤) ارتشاف الضرب ص١٠٣٢ ، شرح التسهيل للمرادي ١/ل٢٢٠ ، منهج السالك ص٣٩٩ .

ومذهب الجمهور في هذه المسألة هو الراجح في نظري لما يلي:

أ - مذهب ابن الطراوة فيه تناقض، فالتركيب أصار «نعم الرجل» بمعنى الممدوح ولم يصر «نعم رجلا» كذلك.

كما ان قوله: ان الرابط في «زيد نعم رجلا» هو الضمير الذي رفعته «نعم» ثم حذف، يرد عليه ان مفهومه ان فاعل نعم ضمير يعود على المخصوص بالمدح، وفاعل نعم ينبغي ان يكون عاما كالمحلى بأل الدالة على الجنس، او المضاف الى المحلى بها، او نحو ذلك.

كما انه يذهب الى ان «نعم رجلا زيد» لا اضمار فيه بل الفاعل محذوف تفسره النكرة بعده كما تقدم وهنا يذهب الى ان في «زيد نعم رجلا» ضميرا مرفوعا بـ «نعم» محذوفا والجملة هي ليس فيها الا تقديم «زيد» للاهتمام.

ب - مذهب ابن السيد يدفعه ان «هو» المقدر يحتاج خبره الى رابط اي تقدير «هو» اخرى، ويتسلسل[1]، وذلك لا يجوز.

ج - مجيء الربط بالعموم في قوله تعالى ﴿**والذين يمسكون بالكتاب، واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين**﴾[2] ومن ذلك قول الشاعر:

فأما الصدور لا صدور لجعفر   ولكن اعجازا شديدا ضريرها[3]

وقول الآخر:

فأما القتال لا قتال لديكم   ولكن سيرا في عراض المواكب[4]

وقول الآخر:

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١/ل٢٢٠، وانظر منهج السالك ص٣٩٩.

(٢) الأعراف آية ١٧٠.

(٣) الإيضاح ص٨٦، شرح المفصل ١٣٤/٧، ١٢/٩، منهج السالك ص٣٩٩.

(٤) الإيضاح ص٨٦، شرح المفصل ١٣٤/٧، ١٢/٩، منهج السالك ص٣٩٩، والبيت للحارث بن خالد المخزومي كما في ديوانه ص٤٥.

ألا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا[١]

٢١ - عطف ألفاظ التوكيد على بعضها

مما خالف فيه ابن الطراوة جمهور النحاة اجازته عطف الفاظ التوكيد على بعضها فيجوز عنده قام زيد نفسه وعينه، وجاء القوم كلهم واجمعون »[٢]

قال السيوطي: « وينبغي ان يكون مبينا في « كل » و « اجمعين » على ما ذهب اليه المبرد والفراء من اختلاف معناها بافادة « اجمعين » اجتماعهم وقت الفعل بخلاف كل، وهو مردود بقوله ﴿لأغوينهم أجمعين﴾[٣] مع ان اغواءهم لم يجتمع في وقت »[٤]

وعلى اي حال فما ذهب اليه ابن الطراوة ضعيف لاتحاد المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، وعدم ورود شيء مما ادعى جوازه عن العرب، ولعله قاس هذا على ما جاء من عطف الشيء على مرادفه نحو قوله تعالى ﴿انما اشكو بثى وحزني الى الله﴾[٥] وقوله جل شأنه ﴿أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة﴾[٦] وقول الشاعر:

والفى قولهـــا كذبـــا ومينـــا[٧]

والفرق واضح بين هذا وذاك، ففي كل معطوف هنا اضافة معنى لا نجده في المعطوف عليه، وليس كذلك عطف الفاظ التوكيد على بعضها.

كما ان ورود عطف الشيء على مرادفه لا يقتضي جواز عطف الفاظ

---

(١) الكتاب ٣٨٦/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٦٩/١، مغني اللبيب ص٦٥٠، همع الهوامع ٩٨/١.

(٢) ارتشاف الضرب ص٩٧٤، همع الهوامع ١٢٤/٢.

(٣) الحجر آية ٣٩.

(٤) همع الهوامع ١٢٤/٢-١٢٥.

(٥) يوسف آية ٨٦.

(٦) البقرة آية ١٥٧.

(٧) مغني اللبيب ص٤٦٧، همع الهوامع ١٢٩/٢.

التوكيد على بعضها ولو جاز ذلك لجاز عطف البدل على المبدل منه، وعطف الصفة على الموصوف وهذا ما لم يجزه احد - فيما اعلم - والله اعلم.

٢٢ - عطف البيان لا يكون بلفظ الاول

منع ابن الطراوة ان يأتي عطف البيان بلفظ الاول، قال في الافصاح: « ... وقال وعطف البيان كالصفة تقول: يا زيد زيد زيدا وهذا توكيد لا عطف بيان، لان عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحدا، وانما هو توكيد لفظي يلزمه لفظ المؤكد فلا يجوز فيه النصب كما يجوز في التوكيد المعنوي الذي هو نفسه وعينه وبابه، فاما قوله: يا نصر نصر نصرا فعلى غير هذا، وفيه نظر »[1]

وما منعه ابن الطراوة أجازه سيبويه، فقال في قوله رؤبة:

اني واسطـــــار سطرن سطرا لقائـــل: يـــا نصر نصرا[2]

« واما قول رؤبة فعلى انه جعل نصرا عطف البيان ونصبه »[3] وقد تبع سيبويه في اجازة ذلك جماعة من النحاة [4].

اما ما ذهب اليه ابن الطراوة فقد ارتضاه ابن مالك وابنه[5]، ورده ابن هشام بما يلي:

١ - « أنه يقتضي ان البدل ليس مبينا للمبدل منه، وليس كذلك... وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تبيين، بالمفرد المحض »[6]

---

(١) الإفصاح ل٢٣.

(٢) الكتاب ٢/١٨٥، والبيت في ملحقات ديوان رؤبة « مجموع أشعار العرب » تصحيح وليم بن الورد/ ليبسيغ سنة سنة ١٩٠٣ م ن/ المكتب التجاري بيروت ص١٧٤، المقتضب ٤/٢٠٩، مغني اللبيب ص٥٠٨، همع الهوامع ١/٢٤٧، ٢/١٢١، خزانة الأدب ١/٣٢٥.

(٣) الكتاب ٢/١٨٦.

(٤) الإيضاح ص٢٨١، المقرب ١/٢٤٨، همع الهوامع ٢/١٢١.

(٥) مغني اللبيب ص٥٩٦، وانظر همع الهوامع ٢/١٢٢.

(٦) مغني اللبيب ص٥٩٦.

٢ - «ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول... اتجه كون الثاني بيانا بما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجازوا الوجهين في نحو قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل. ويا تيم تيم عدى.

اذا ضممت المنادى فيهما»[١]

٣ - «ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا في مثل قولك: «يا زيد» اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد، فانك حين تذكر الاول يتوهم كل واحد منهما انه المقصود، فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد، وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة:

لقائـــل: يـــا نصر نصر نصرا

ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل»[٢].

وما ذكره ابن هشام يقتضي ان ابن الطراوة ومن تبعه لا يجيزون مجيء عطف البيان بلفظ الاول سواء اكان مجردا نحو: يا زيد زيد، ام كان متصلا به ما لم يتصل بالاول نحو: يا زيد زيد اليعملات.

وقد تقدم ان ابن الطراوة نص على ان «زيدا» في الصورة الاولى ليس عطف بيان، وهو الراجح في نظري لما يلي:

١ - «عطف البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف فلا يكون لفظهما واحدا[٣] فكما لا يوصف الشيء باعادة لفظه، لا يبين باعادة لفظه، فعطف البيان «حقه ان يكون للاول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك»[٤].

٢ - ان فهم المعنى المراد من قولك: يا زيد زيد، وبحضرتك اثنان اسم كل

---

(١) مغني اللبيب ص٥٩٦.

(٢) المصدر نفسه ص٥٩٦-٥٩٧.

(٣) الإفصاح ل٢٣.

(٤) همع الهوامع ١٢١/٢.

واحد منهما زيد انما هو لاقبالك على احدهما، وتوجيه الخطاب اليه، لا ان « زيدا » الثانية هي التي ابانت المراد منها.

فان اتصل بالثاني ما لم يتصل بالاول نحو قول جرير:

يـا تـيم تيم عـدى لا ابالـكم لا يلقينـكم في سوأة عمر[1]

وقول الآخر:

يـا زيـد زيـد اليعملات الذبـل تطـاول الليـل عليـك فانزل[2]

فالاولى اعتباره من عطف البيان كما ذكر ابن هشام[3]، لان فيه من زيادة الفائدة ما يؤدي الى بيان ما قبله وايضاحه.

ولم يشر ابن الطراوة الى هذه الصورة.

٢٣ - ضم المعطوف بـ « أو » والمعطوف عليه الى بعضهما متقدمين او متأخرين

مما اخذه ابن الطراوة على ابي علي الفارسي قوله: « ...فأما المتصلة فانها لا يستفهم بها حتى يحصل عند السائل العلم بما يسأل عنه بـ « أو » يقول المستفهم: أزيد عندك أو عمرو؟.. »[4]

قال ابن الطراوة: « ...وأساء العبارة في قوله: أزيد عندك أو عمرو؟ والصواب ضم أحد الاسمين الى الاخر قبل عندك او بعدها »[5].

هذا وما ذكره الفارسي ذكره قبله سيبويه فقال: « .. فان شئت قلت: ما

---

(١) ديوانه ٢١٢/١، الكتاب ٢٥٣/١، ٢٠٥/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧/٢، المقتضب ٢٢٩/٤، الأمالي الشجرية ٨٣/٢، شرح المفصل ١٠/٢، همع الهوامع ١٢٢/٢، خزانة الأدب ٣٥٩/١، ١١٦/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٧/٢، شرح المفصل ١٠/٢.

(٣) مغني اللبيب ص٥٩٦.

(٤) الإيضاح ص٢٩٠.

(٥) الإفصاح ل٢٦.

أدري أزيد عندك أو عمرو فكان جائزا حسنا، كما جاز أزيد عندك أو عمرو؟ وتقديم الاسمين جميعا مثله وهو مؤخر وان كانت اضعف »[1].

نحن اذا امام مذهبين في هذه المسألة:

اولهما: مذهب سيبويه ومن تبعه القاضي بجواز الصور الاتية من التعبير على تفاوت في حسنها:

١ - تأخير المعطوف والمعطوف عليه معا، نحو: « اعندك زيد أو عمرو؟ »

٢ - تقديم أحدهما وتأخير الآخر نحو: « أزيد عندك أو عمرو؟ وأزيدا لقيت أو عمرا؟ ».

٣ - تقديمهما معا نحو: « أزيد أو عمرو عندك؟ »

وثانيهما: مذهب ابن الطراوة الذي ينص على وجوب تقديمهما او تأخيرهما مضموما احدهما الى الآخر، وبناء على ذلك خطأ الفارسي في استعماله: « أزيد عندك أو عمرو؟ »

ولا ادري ما حجة ابن الطراوة فيما ذهب اليه، غير ان الملاحظ ان المثال الذي ذكره سيبويه ومن بعده الفارسي وغيره لم يرد له نظير في القرآن الكريم فقد أتت « أو » بعد الاستفهام عاطفة جملة فعلية على اخرى كثيرا نحو قوله تعالى: ﴿أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي ومن كان في ضلال مبين﴾[2]، وقوله جل شأنه ﴿قل من ذا الذي يعصمكم من الله ان اراد بكم سوءا أو أراد بكم رحمة﴾[3]

وجاءت عاطفة مصدرا مؤولا على آخر مثل قوله تعالى ﴿قالوا يا شعيب اصلاتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا أو أن يفعل في اموالنا ما نشاء انك لانت الحليم الرشيد﴾[4]

---

(١) الكتاب ٣/١٨٠، وانظر الأزهية ص١٢٥، المفصل ص٣٠٥، شرح المفصل ٨/٩٨.

(٢) الزخرف آية ٤٠.

(٣) الأحزاب آية ١٧.

(٤) هود آية ٨٧.

ولم تعطف مفردا على آخر في القرآن الكريم، كما ان النحاة لم يذكروا من كلام العرب منظومة او منثورة نظيرا لـ «أزيد عندك أو عمرو؟» فيما اطلعت عليه.

وهذا لا يجعلني انكر عطف الاسماء بـ «أو» فهذا ثابت في الفصيح من كلام العرب كما في قول النابغة:

أمن آل ميـة رائـح أو مغتـدي عجـلان ذا زاد وغـير مزود[1]

ولكنه يجعلني اميل الى استحسان ما ذهب اليه ابن الطراوة غير انه اساء في ايجابه ضم احد الاسمين الى الآخر، ولو اكتفى ببيان ان ذلك هو الاولى لكان قوله مقبولا، اذ الآيات الكريمة التي جاءت فيها «أو» عاطفة ضم **المعطوف** والمعطوف عليه فيها الى بعضها الا في قوله تعالى ﴿**قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله ان أرادني الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة هل هن ممسكات رحمته**﴾[2]

وعلى هذا يحمل: «أزيد عندك أو عمرو؟» فلا خطأ فيه فيما يظهر لي، وعد هذا المثال خطأ تضييق على الناطقين بالعربية لا مبرر له حيث لم يذكر ابن الطراوة دليلاً واضحاً على صحة ما ذهب اليه.

٢٤ - العطف على معمولي عاملين..

اختلف النحاة في العطف على معمولي عاملين:

١ - فأجازه ابن الطراوة، ولكن مذهبه يحتاج الى تقرير فقد قال السيوطي وهو يعدد مذاهب النحاة في هذه المسألة: «(سابعها) يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لأنه عارض والحكم للأول نحو: ليس زيد بقائم، ولا خارج

---

(١) ديوانه ص٢٨.
(٢) الزمر آية ٣٨.

أخوه، وما شرب من عسل زيد، ولا لبن عمرو، وإنما امتنع في العوامل اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى، وهذا مذاهب ابن الطراوة[1] ».

ومعنى هذا أن ابن الطراوة يجيز العطف على معمولي عاملين معنويين، فان كانا لفظيين لم يجز ذلك إلا أن يكونا زائدين. والأمثلة التي ذكرها السيوطي لا تؤيد هذا، فليست «ليس» ولا «شرب» من العوامل المعنوية.

ومما يضعف ما ذكره السيوطي قول أبي حيان: «وقال ابن الطراوة: العطف على عاملين انما يكون فيما كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة لفظاً ومعنى فان انخرم شرط من هذه الشروط لم يكن من هذا الباب[2] ».

وقال في موضع آخر: «وفي البسيط وقال السبئي: العطف على عاملين انما يكون فيما كان فيه العاملان من العوامل اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى، فان انخرم شرط من هذه لم يكن من بابها وهي جائزة، فان كان العاملان ابتداءين أو أحدهما فيجوز مطلقاً كقولك: «زيد في الدار والحجرة عمرو، لما لم يكن الابتداء لفظياً كان كأنه ليس موجوداً فكانت الواو نائبة عن عامل واحد وحمل عليه ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات﴾[3] رفع على قوله ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات...﴾[4]

وقال الشاعر:

فقال لي المكي: أما لزوجة فسبع، وأما خلة فثمان

وكذلك اذا كان العامل لفظيا لا معنوياً كالباء الداخلة في خبر «ليس» و«ما» و«من» في النفي مثال «من» في النفي: ما شرب من عسل زيد، ولا

---

(١) همع الهوامع ٢/١٣٩-١٤٠.

(٢) ارتشاف الضرب ص١٠١٠-١٠١١.

(٣) الجاثية آية ٥.

(٤) الجاثية آية ٤.

لبن عمرو، وما شرب زيد من عسل ولا لبن عمرو، ونحوه، فلا يكون من العطف، وهو جائز لأنه عارض والحكم للاول فكأنه لم يكن ألا تراه لم يغير الموضع فيقول: زيد ليس بجبان أبوه، ولا شجاع أخوه، وحمل عليه قوله:

فليس بآتيـــك منهيهـــا ولا قاصر عنـــك مأمورهـــا

وقوله:

فليس بمعروف لنـــا أن نردهـــا صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا[1]

ومعنى هذا أن ابن الطراوة يجيز العطف على معمولي عاملين فيما اذا كان العاملان مؤثرين لفظاً ومعنى، فنحو: كان زيد في الدار، وعمرو الحجرة، كان زيد في الدار، والحجرة عمرو، وان زيدا في الدار، وعمرا الحجرة، أو: ان زيدا في الدار والحجرة عمرا، جائز عنده، وما ليس كذلك لا يجوز.

٢ - وقد منع الجمهور العطف على معمولي عاملين مطلقا[2].

٣ - وأجازه بعض النحويين مطلقا، ونسب هذا الى الأخفش[3]، وبه قال الكافيجي[4].

٤ - وذهب الأخفش في المشهور عنه الى أنه يشترط أن يكون أحد العاملين جارا، وأن يلي المعطوف المجرور حرف العطف أو يفصل بـ «لا».

قال ابن السراج: «واختلفوا اذا جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخفش، ومن ذهب مذهبه مر زيد بعمرو، وخالدٌ بكرٍ[5].

وقال ابن لب: «وقد أجاز الأخفش العطف مع تعدد العامل بشرطين

---

(١) التذييل والتكميل ٤/١٧٧ق.

(٢) المقتضب ٤/١٩٥، الأصول ٢/٧٠، شرح المفصل ٣/٢٧، شرح الكافية ١/٣٢٣-٣٢٤، التذييل والتكميل ٤/١٧٧ل، ارتشاف الضرب ص١٠١٠.

(٣) التذييل والتكميل ٤/١٧٥ل، ارتشاف الضرب ص١٠١٠، مغني اللبيب ص٦٣٢ همع الهوامع ٢/١٣٩.

(٤) همع الهوامع ٢/١٣٩.

(٥) الأصول ٢/٧٠، ولعل صحة ضبط العبارة «وخالدِ بكرٌ» بجر «خالد» ورفع «بكر».

أحدهما: أن يكون أحد العاملين في الاسمين المعطوف عليهما خافضا.

الثاني: أن يتصل المعطوف المخفوض بحرف العطف[1] »

هذا وقد ورد كثير من الشواهد التي تؤيد مذهب مجيزي العطف على معمولي عاملين منها

١ - قوله تعالى: **﴿إن في السموات والأرض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون، واختلاف الليل والنهار، وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون﴾**[2]

« آيات الأولى منصوبة اجماعاً لأنها اسم إن، والثانية والثالثة قرأها الاخوان بالنصب، والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في « آيات » الثالثة على المسألة. أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و« في »، وأما النصب فعلى نيابتها مناب « ان » و« في »[3]

وقد رد بعضهم الاستدلال بالآية من ثلاثة أوجه ذكرها ابن هشام:

أولها: أن الكلام على تقدير « في » فهي العامل، قالوا: ويؤيد ذلك ثبوتها في قراءة عبد الله بن مسعود، وعليه فلا شاهد في الآية[4].

ثانيها: أن نصب « آيات » على التوكيد للاولى، ورفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي آيات[5].

ثالثها: « ويخص قراءة النصب، وهو أنه على اضمار « ان » و« في » ذكره الشاطبي وغيره » قال ابن هشام: « واضمار » أن « بعيد »[6].

---

(١) التقييد ل٣٥-٣٦.

(٢) الجاثية آية ٣-٥.

(٣) مغني اللبيب ص٦٣٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

٢ - قول الأعور الشني:

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها[(١)]

٣ - قول النابغة الجعدي:

فليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا[(٢)]

٤ - قول أبي النجم:

أوصيت من برة قلبا حرا بالكلب خيرا، والحماة شرا[(٣)]

٥ - قول أبي داؤد:

أكل أمرىء تحسبين أمرأ ونار توقد بالليل نارا[(٤)]

٦ - قول عمر بن أبي ربيعة:

فليس لامر حاول الله جمعه مشت، ولا ما فرق الله جامع[(٥)]

٧ - قول الآخر:

وفي اللين ضعف، والشراسة هيبة ومن لا يهب يحمل على مركب صعب[(٦)]

---

(١) الكتاب ٦٤/١ وفيه «ولا قاصر» بالرفع وكذلك في شرح أبياته لابن السيرافي ٢٣٨/١ وروي بالجر في الأصول ٧٠/٢، مغني اللبيب ص٦٣٣، وهمع الهوامع/ت: عبد العال سالم مكرم ١٣٠/٢ وفيه «صارف» مكان «قاصر».

(٢) ديوان النابغة الجعدي/ ت: عبد العزيز رباح/ن المكتب الإسلامي ط أولى ص٥٠، ٦٨، والكتاب ٦٤/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٤١/١ وفيه والجر من وجهين... وكان أبو العباس يرد الجر في البيتين، بيت الأعور، وبيت الجعدي» وهذا يشعر بأنه يروي بالجر.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ل ١٧٦.

(٤) الكتاب ٦٦/١، الأمالي الشجرية ٢٩٦/١، الإنصاف ٤٧٣/٢، شرح المفصل ٢٦/٣، ١٤٢/٥، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، المقرب ٢٣٧/١، مغني اللبيب ص٣٨٢، التصريح ٥٦/٢، همع الهوامع ٥٢/٢.

(٥) التذييل والتكميل ٤/ل١٧٧.

(٦) المصدر نفسه.

٨ - قول الآخر:

فقــال لي المكي: أمــا لزوجــة فسبــع وأمــا خلــة فــثمان[١]

وليس في هذه الشواهد على كثرتها ما يؤيد مذهب ابن الطراوة إلا الآية القرآنية السابقة في قراءة من نصب آيات » الثانية والثالثة، وبيت أبي النجم.

وفي جميع الشواهد المتقدمة عطف على معمولي عاملين أحدهما جار وقد تقدم المجرور المعطوف والمعطوف عليه، وهذا يجعل المرء يميل الى جواز العطف على معمولي عاملين ان كان على هذه الصفة، وقد سبق الى اجازة ذلك أحد أعلام النحاة الاندلسيين وهو الأعلم، فقد فصل القول في ذلك ومما قال: « ... العرب تجيز في الدار زيد، والحجرة عمرو، وان في الدار زيدا، والحجرة عمرا، وليس بقائم زيد، ولا خارج عمرو، ولا تجيز زيد في الدار، والحجرة عمرو، ولا ان في الدار زيدا، والحجرة عمرا، ولا ليس زيدا بقائم ولا خارج عمرو، والفرق بين الكلامين أنك اذا قلت: في الدار زيد، والحجرة عمرو جرى آخر الكلام وأوله على سواء، من تقديم الخبرين على المخبر عنهما، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف، ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موقعه لوقوع الرتبة منه... »[١].

وقد تبع الاعلم فيما ذهب اليه ابن الحاجب وخالفه في تعليله[٢].

وقال ابن هشام « ... وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو[٤] ».

وهذا الذي ذكروه جيد لا يؤدي الى تكلف تأويلات كالتي ذكرها غيرهم في الشواهد السابقة.

(١) التذييل والتكميل ٤/ل١٧٧.
(٢) تحصيل عين الذهب ١/٤٣-٤٤.
(٣) شرح الكافية ١/٣٢٥.
(٤) مغني اللبيب ص٦٣٤.

٢٥ - المضارع لا يؤكد بنون التوكيد اذا كان مستفهما عنه باسم..

مما خالف فيه ابن الطراوة جمهور النحاة أن الفعل المضارع المستفهم عنه باسم لا تلحقه نون التوكيد[١].

ولم يذكر السيوطي الذي ذكر مذهب ابن الطراوة حجته في ذلك ولا وقفت على شيء عنها فيما اطلعت عليه.

ومذهب الجمهور جواز ما منعه ابن الطراوة[٢] واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فأقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف نفعلا[٣]

وحمل ابن الطراوة «نفعلا على أن النون فيه نون الترنم ابدلت ألفا في الوقف[٤] هذا وما ذهب اليه ابن الطراوة ضعيف لما يلي:

١ - أن قوله: ان النون في (نفعلا «نون الترنم قلبت الفا في الموقف يرده «ان نون الترنم لا تغير حركة ما قبلها، وقد غير آخره هنا بالفتح، وهذا لا يكون الا لنون التوكيد»[٥]

٢ - ان ما منعه قد ورد في البيت السابق، وفي قول الشاعر:

ألا ليت شعري ما تقولن فوارس؟ اذا حارب الهام المصيح هامتي[٦]

---

(١) همع الهوامع ٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٥١٣/٣، شرح الكافية ٤٠٣/٢، توضيح المقاصد ٩٣/٤ همع الهوامع ٧٨/٢.

(٣) الكتاب ١٣/٣، شرح أبياته لابن السيرافي ٢٥١/٢، شرح الكافية ٤٠٣/٢ همع الهوامع ٧٨/٢، خزانة الأدب ٥٥٨/٤.

(٤) خزانة الأدب ٥٥٩/٤.

(٥) خزانة الأدب ٥٥٩/٤.

(٦) همع الهوامع ٧٨/٢، وانظر الدرر اللوامع ٩٧/٢.

٢٦ - سحر اذا أريد به سحر يوم معين مبني

من الظروف التي لا تتصرف ولا تنصرف سحر اذا أريد به سحر يوم معين.

ومذهب الجمهور انه ممنوع من الصرف للعدل والتعريف[١].

وذهب ابن الطراوة، وصدر الافاضل الخوارزمي الى انه مبني[٢]، واختلفا في علة بنائه «فقال صدر الأفاضل: لتضمنه معنى الألف واللام، كما بنى أمس لذلك، وقال ابن الطراوة: لعدم التقار يريد القرار، قال: الا ترى انه لا يقع سحر الا على سحر يومك فلا تقول: خرجت سحر الا في اليوم الذي خرجت فيه، ولا تقول سحر في سحر امس الا ان تقيده فتقول: خرجت يوم الجمعة سحر، فهذا الذي اوجب بناءه[٣]» كذا قال الرعيني، ثم اردف مفسرا ما جعله ابن الطراوة علة لبناء سحر وهو «عدم التقار» فقال: «يريد القرار» أي عدم القرار ثم قال موضحا ذلك «يريد ان اضطرابه وكونه لا يقع في كل موضع على صورة واحدة هو الذي اوجب بناءه»[٤]، وهذه العلة التي نقلت عن ابن الطراوة لا نجد لها ذكرا عند سواه.

هذا وقد ذهب بعض النحاة الى انه معرب مصروف حذف تنوينه لنية الاضافة[٥] أو لنية أل[٦]. والمتأمل لهذه الاراء المتباينة يعذر من يقول: «وأما سحر فأمره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته من صباح ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصرفة»[٧]

---

(١) الكتاب ٣/٢٨٣، المقتضب ٤/٣٥٦، التذييل والتكميل ٥/ل٥٣، شرح التسهيل للمرادي ١/ل٦٥، تعليق الفرائد ١/ل٢٩٥، توضيح المقاصد والمسالك ٤/١٥٦-١٥٧، همع الهوامع ١/٢٨-٢٩.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ل٥٣، توضيح المقاصد ٤/١٥٧، تعليق الفرائد ١/ل٢٩٥، همع الهوامع ١/٢٨.

(٣) شرح ألفية ابن معطي ل١٣.

(٤) شرح ألفية ابن معطي ل١٣.

(٥) ارتشاف الضرب ص ٣٧٧، توضيح المقاصد ٤/١٥٧، شرح ألفية ابن معطي للرعيني ل١٣.

(٦) المصادر السابقة، وشرح التسهيل للمرادي ١/ل٦٥، ١٤٥.

(٧) شرح الكافية ٢/١٢٥، وانظر همع الهوامع ١/٢٨-٢٩.

غير ان الباحث يستطيع ان يدرك ان قول الجمهور: انه ممنوع من الصرف للعدل والتعريف يرد عليه ان المعدول عادة يتضمن معنى المعدول عنه «ألا ترى ان عمر الممنوع الصرف كيف تضمن معنى عامر العلم، وحذام تضمن معنى حاذمة العلم ومثنى تضمن معنى اثنين اثنين، وفسق في النداء تضمن معنى يا فاسق وهذه هي حقيقة العدل، واذا كان كذلك فكيف يكون «سحر» على معنى ما فيه الالف واللام ويكون علما، وتعريف العلمية لا يجامع تعريف ما عدل عن الالف واللام»[1]

كما يرد هذا ايضا على ما ذهب اليه صدر الافاضل اذ كون «سحر» معرفة مانع من نية «أل» اذ لا يجتمع معرفان على شيء واحد.

كما أن نية «أل» ان كان «سحر» معرفة بنيتها تبعده من شبه الحروف اذ أن «أل» من خواص الاسماء وفي ذلك يقول ابن مالك:

بالجر والتنوين والنــــدا وأل ومسنــد للاسم تميــيز حصــل[2]

فلا مسوغ لبنائه.

وأما قول ابن الطراوة فاكثر غرابة من قول الخوارزمي اذ لا يكتفي بجعل «سحر» مبنية بلا موجب بل يغرب فياتي بعلة جديدة يسميها النحاة الناقلون عنه «عدم التقار».

والذي أميل اليه أن «سحر» معرب مصروف لم ينون لما فيه من نية الإضافة فاذا قلت: جئت يوم الخميس سحر «فأنت تريد: سحر ذلك اليوم، أو سحره»

وقد ذهب الى هذا بعض النحاة السابقين[3]. ويرجحه سلامته من الاعتراضات الواردة على المذاهب الاخرى.

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ل٥٣.

(٢) الألفية باب الكلام وما يتألف منه.

(٣) ارتشاف الضرب ص٣٧٧، توضيح المقاصد ١٥٧/٤، شرح ألفية ابن معطي ل١٣.

٢٧ - المصدر المؤول لا يأتي مضافا اليه

مذهب ابن الطراوة ان المصدر المؤول لا يجوز ان يقع مضافا اليه، وفي ذلك يقول « ... ولكنه اساء التأويل في تقدير الاضافة الى «أن» وهذا ممتنع فيها ثقيلة او خفيفة فاما حكاية سيبويه: لحق انه منطلق ففيه نظر بينا القول عليه في الموضع الذي يختص به وكذلك قوله:

بآيــة أني قــد فجعــت بفــارس اذا عــدد الابطــال اقبــل معلما

وقوله:

مخافــة أني قــد علمــت لئن بـدا لي الهجر منها ما على هجرها صبر[1]

وقال في موضع آخر يأخذ على ابي علي الفارسي الاضافة: « ... وفيه الاضافة الى «أن» وفي غيره من الابواب في مثل قوله: «بدلالة ان في كل موضع يقع فيه اسما» وهذه عجمة قبيحة تنبو عنها الاسماع، ولا تقبلها الطباع »[2].

وليس سبب قبح هذه الاضافة عند ابن الطراوة عدم ورودها في الفصيح من كلام العرب وانما ذلك، «لان» «أن» معناها التراخي فلما بعدها في جهة الا مكان، وليس بثابت، والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما اضيف اليه، فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه فان يثبت غيره محال »[3].

هذا ومذهب الجمهور ان المصدر المؤول مثل المصدر الصريح في مواقعه الاعرابية فيقع مبتدأ وخبرا ومعمولا للنواسخ ومجرورا بالحرف وبالاضافة.

وهذا هو الحق اما ما ذهب اليه ابن الطراوة فخطأ بين أوقعه فيه أنه حكم العقل في اللغة فأبطل ما جاء في افصح الفصيح.

---

(١) الإفصاح ل١٢.

(٢) المصدر نفسه ل٢٣، التذييل والتكميل ٥/ق٨٨، همع الهوامع ٢/٣، الأشباه والنظائر ١٨٥/٢، وقد تبع السهيلي شيخه ابن الطراوة في ذلك انظر الروض الأنف ٢٣٢/٣.

(٣) التذييل والتكميل ٥/ل٨٨، وانظر همع الهوامع ٢/٣.

قال الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: « وردنا على خيالات ابن الطراوة ان نقول له: ان المصدر المؤول من « أن » والفعل جاء مضافا اليه في ثلاثة وثلاثين موضعا من القرآن الكريم.

أضيفت (قبل) الى هذا المصدر في ٢٩ موضعا...

وأضيفت (بعد) الى المصدر المؤول من « أن » والفعل في أربعة مواضع..[١] واكتفى هنا بايراد بعض الآيات التي أشار اليها، فمنها قوله تعالى: **﴿وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن، وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾**[٢]، وقوله تعالى **﴿كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه من قبل ان تنزل التوراة﴾**[٣] وقوله تعالى **﴿يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا مصدقا لما معكم من قبل ان نطمس وجوها فنردها على ادبارها﴾**[٤]

وقوله جل شأنه **﴿وتالله لاكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين﴾**[٥]

وهذه الآيات ونحوها دليل واضح على فساد ما ذهب اليه ابن الطراوة، ولست ادري كيف يقف من هذه الآيات الكريمة.

٢٨ - تصغير سرحان على سريحان

يرى ابن الطراوة تصغير « سرحان » على « سريحان » قال ابن الضائع: « ... وأعلم ان الاستاذ ابا علي حكى عن ابن الطراوة انه يقول في تصغير « سرحان » اسم رجل: « سريحان » قال: لانه غير مصروف، أشبه الالف والنون بالالف الممدودة للتأنيث فلا أصغره الا كما أصغر ما فيه ألف التأنيث »[٦].

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة ط أولى/ السعادة بمصر ١٣٩٢ هـ ٣٥٧/١-٣٥٨.

(٢) البقرة آية ٢٣٧.

(٣) آل عمران آية ٩٣.

(٤) النساء آية ٤٧.

(٥) الأنبياء آية ٥٧.

(٦) شرح الجمل لابن الضائع ١/ل٨٢، وانظر شرح الألفية للشاطبي ٥/ل١٣١.

ومذهب الجمهور ان ما كان على وزن « فعلان » وكسر على « فعالين » مثل « سرحان » و « سراحين » يجب فيه كسر ما بعد ياء التصغير، وقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها فتقول: « سريحين » كما قلت في تكسيره: « سراحين » بكسر ما قبل الالف الزائدة، وقلبها ياءا لانكسار ما قبلها والتصغير والتكسير اخوان(1).

قال سيبويه: « ... واعلم ان كل اسم آخره الف ونون زائدتان، وعدة حروفه كعدة حروف فعلان كسر للجمع على مثال « مفاعيل ». فان تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال وفعل به ما ليس لبابه في الاصل، فكما كسر للجمع هذا التكسير، حقر هذا التحقير. وذلك قولك: سريحين في « سرحان » لانك تقول: سراحين، وضبعان ضبيعين لانك تقول: ضباعين »(2) « ولو سميت رجلا بـ « سرحان » فحقرته لقلت: سريحين وذا قول يونس وأبي عمرو »(3).

ومن هنا رد أبو علي الشلوبين وتلميذه ابن الضائع مذهب ابن الطراوة فقال الشلوبين « ... ويلزمه إذا نكر سرحان اسم رجل أن يصغره بالقلب، قال: وليس في الكلام اسم يفترق تصغيره، ويختلف بحسب تعريفه وتنكيره »(4)

وقال أبو الحسن بن الضائع معقبا على قول شيخه الشلوبين: « .. قلت: ويلزمه أن يصغر » أرطى « اسم رجل أريطي، وهذا كله غلط ».(5)

وما قاله ابن الضائع مثل قول سيبويه: « ولو قلت سريحان، لقلت في رجل يسمى: علقى: عليقي، وفي معزى: معيزي... »(6)

---

(1) الكتاب ٣/٤٢١-٤٢٢، الواضح ص٢٣٠، شرح الجمل لابن الضائع ١/ل٨١-٨٢، شرح الألفية للشاطبي ٥/ل١٣١، التصريح ٢/٣٢٠.

(2) الكتاب ٣/٤٢١-٤٢٢.

(3) المصدر نفسه ٣/٤٢٣.

(4) شرح الجمل لابن الضائع ١/ل٨٨

(5) المصدر نفسه.

(6) الكتاب ٣/٤٢٣.

وهذه الاعتراضات - في نظري.. لا تغض من قيمة رأي ابن الطراوة لما يلي:

١ - ما قاله الشلوبين غير لازم لأن تصغير «سرحان» «بعد التنكير إنما يكون على اعتبار وجود التعريف فاعتبر أصله العلمية، وليس بوصف فيعتبر أصله قبل التسمية»[1]

٢ - ان هناك فرقا بين «سرحان» وبين «علقي» و «معزي» و «أرطي» وهو ان هذه الكلمات تصغر قبل التسمية على فعيل تقول: عليق ومعيز، واريط، فإذا سميت بها حملتها على الأكثر في الباب، اما «سرحان» فالأكثر فيه قبل التسمية ان يحقر على «فعيلان الا أن تكسره العرب على فعالين فتحقره على» فعيلين «أما مع عدم العلم بالتكسير فـ» فعيلان «هو الأصل»[2].

٣ - انه لم يسمع تكسير «سرحان» على «سراحين» بعد التسمية[3] ومن هنا كان ما ذهب إليه ابن الطراوة هو الراجح في نظري.

٢٩ - النسب الى فعوله بحذف الواو

للنحاة في النسب الى فعولة ثلاثة مذاهب هي:

١ - حذف الواو وبقاء ما قبلها مضموما وهذا مذهب ابن الطراوة كما ذكر أبو حيان[4] والسيوطي[5].

وفي الافصاح لابن الطراوة: «... وَشَنَئي شذوذ والقياس شنُئي بضم النون كما تقول سَمُرى»[6]، وحجة ابن الطراوة أن الواو اثقل من الضمة فتحذف

---

(١) شرح الألفية للشاطبي ٥/ل١٣٢.
(٢) المصدر نفسه ٥/ل١٣١.
(٣) شرح الألفية للشاطبي ٥/ل١٣١.
(٤) ارتشاف الضرب ص٢٤٥، التذييل والتكميل ٥/ل٢٥٦.
(٥) همع الهوامع ٢/١٩٥.
(٦) الإفصاح ل٣١.

فيصبح الباقي على هيئة «سمُر» و «عضد» فكما لا تقلب الضمة من «عضد» في النسب فتحة. فكذلك ينبغي أن لا تقلب ضمة فعوله بعد حذف الواو فتحة.[1]

وما ذهب إليه ابن الطراوة حسن في القياس.

٢ - حذف الواو وفتح ما قبلها وهو مذهب سيبويه حيث قال: «... وذلك قولك في ربيعة: ربعى وفي حنيفة: حنفي، وفي جذيمة: جذمي، وفي جهينة: جهنى وفي قتيبة: قتبي،. وفي شنؤة: شنئي، وتقديرها شنوعة وشنعي»[2]

٣ - النسب اليه على لفظة فتقول: ركوبي، وحمولي في النسب الى «ركوبة» و«حموله» وهذا مذهب الأخفش والجرمي والمبرد.[3]

واحتج له المبرد بأمور منها:

١ - أن «شنئيا» شاذ فلا يقاس عليه.

٢ - أن هناك فرقا بين الواو والياء يتضح فيما يلي:

أنهم ينسبون الى (عدى) فيقولون: «عدوي»، وينسبون الى «عدو» فيقولون «عدوي»، فيقلبون الياء ويبقون الواو كما هي.

ب -انهم ينسبون الى «نمر» فيقولون: «نمري» فيقلبون الكسرة فتحة وينسبون الى «سمرة» فيقولون: «سمري» فخالفت الكسرة في «نمر» الضمة في «سمرة» وخالفت الواو في «عدو» الياء في «عدي» فوجب أن تخالف واو «فعولة» ياء «فعيله».[4]

---

(١) التذييل والتكميل ٥/ل٢٥٦.

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩، النكت ص٣٤٢.

(٣) ارتشاف الضرب ص٢٤٥، التذييل والتكميل ٥/ل٢٥٦، همع الهوامع ٢/١٩٥، وفي شرح المفصل ٥/١٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ل١٨٣، نسبته الى المبرد فقط.

(٤) شرح المفصل ٥/١٤٧.

قال ابن يعيش: «وقول أبي العباس متين في القياس»[1] وما ذهب اليه سيبويه هو الراجح في نظري لما يلي:

١ - انه سمع من العرب النسب الى شنوءة فقالوا: شنئي، ولم يرد ما يخالفه[2]، فالحمل على سماع أولى من الحمل على قياس يعارضه السماع.

٢ - ان فعولة تشبه فعيله - كما ذكر ابن جنى - في أمور كثيرة هي:

أ -أنهما ثلاثيتان ثالث كل واحدة منهما «حرف لين يجري مجرى صاحبه، ألا ترى اجتماع الواو والياء ردفين، وامتناع ذلك في الألف».

ب - ان في كل واحدة منهما تاء التأنيث.

ج - «اصطحاب مفعول وفعيل على الموضع الواحد نحو: أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم»[3]

هذا إذا لم يؤد النسب الى لبس فان أدى الى ذلك كما في النسب الى «حلوبة» إذ يقال: حلبي فيلتبس بالمنسوب الى حلب المدينة المعروفة، فهنا يكون رأي الأخفش ومن تبعه راجحا فيقال: حلوبي.

٣٠ - حرف الانكار لا يحق ما صرح معه بالعامل

حرف الانكار: زيادة تلحق بعد الاستفهام «في جواب المخبر إذا أنكرت أن يثبت رأيه على ما ذكر، أو تنكر أن يكون رأيه خلاف ما ذكر».[4]

وهذه الزيادة التي جيء بها للدلالة على الانكار: حرف من حروف المد يناسب حركة ما قبله «ان كان متحركا ولم يكن بينهما فاصل، فان كان مضموما كانت الزيادة واوا نحو قولك في جواب من قال: هذا عمر منكرا، أعمروه؟

---

(١) شرح المفصل ١٤٧/٥.

(٢) الخصائص/ لابن جني/ت: محمد علي النجار/ ط ثانية/ دار الهدى للطباعة - بيروت ١١٥/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الكتاب ٤١٩/٢، وانظر النكت ص٢٥٩.

وان كان مفتوحا كانت الزيادة ألفا نحو قولك في جواب من قال: رأيت عثمان: أعثماناه؟، وان كان مكسورا كانت ياء نحو قولك في جواب من قال: مررت بحذام: أحذاميه؟، على حدما يفعل بزيادة الندبة، وان كان ما قبل الزيادة ساكنا قدرت الزيادة ساكنة ثم كسرت الساكن الأول لالتقاء الساكنين، وجعلت ما قبل الزيادة ياء من جنس الكسرة(١)

وذلك قولك لمن قال لك: «رأيت زيدا: أزيدنية؟، وإذ قال: مررت بزيد، أزيدنية؟ وإذا قال: هذا زيد: أزيد نية؟ »(٢)

وتلحق هذه الزيادة آخر الكلام، فتلحق المعطوف كقولك لمن قال: قد لقيت زيدا وعمرا: أزيدا وعمرنية؟(٣).

وتلحق المفعول كقولك لمن قال: ضربت عمرا: أضربت عمراه؟(٤).

وفي هذا المثال لحقت علامة الانكار الاسم مع التصريح بعامل النصب فيه، وبه مثل سيبويه وذلك يدل على جوازه عنده.

ولا يجوز ذلك عند ابن الطراوة إذ لا يجمع عنده بين التصريح بالعامل وبين لحاق حرف الأنكار معموله.

قال أبو حيان: «وزعم ابن الطراوة أن حرف الإنكار لا يلحق ما صرح معه بالعامل، وإذا قال! ضربت زيدا، لم تقل الا: أزيدنيه؟، ولا يجوز أضربت زيدنية؟، إنما تقول: أضربت زيدا».(٥)

هذا وما مثل به سيبويه ومنعه ابن الطراوة لم أجده في كلام عربي يوثق

---

(١) شرح المفصل ٥١/٩.
(٢) الكتاب ٤٢٠/٢.
(٣) المصدر نفسه ٤٢٠/٢، والمفصل ص٣٣٤.
(٤) المصدران السابقان.
(٥) ارتشاف الضرب ص٢٨٧.

بعربيته - فيما اطلعت عليه - وليس بخاف أن قولك جوابا لمن قال: ضربت عمرا، أعمرنيـه؟ أحسن من: أضربت عمراه؟.

وقد أكثر النحاة من التمثيل للصورة الأولى، غير أن اجازة الصورة الثانية فيه توسيع على الناطقين بالعربية، ومن هنا أميل الى جواز لحاق حرف الأنكار ما صرح به معه بالعامل وان كان عدم لحاقة أولى - والله أعلم -.

((الفصل السادس))

منهجه النحوي

ليس من اليسير ان نتبين منهج ابي الحسين بن الطراوة في الدراسة النحوية في ضوء ما لدينا من معلومات قليلة عنه، لذا كان لزاما علينا ان ننبه الى ان ما نستطيع الحديث عنه - الآن - انما هو الملامح البارزة في منهجه، ولعل فيما يلي ما يلقي ضوءاً على ذلك:

(١) تعريف النحو عند ابن الطراوة

يستوقف ابن الطراوة الباحث حينما يعرف النحو فيقول: « النحو: تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والاحالة »(١)، وهو ينبه الى ما ينبغي ان تكون عليه الدراسة النحوية من تجاوز القوانين الى مدارسة النصوص الفصيحة مدارسة تكفل للدارس حسا لغويا يجعله يتفهم طرائق التعبير مما يجعله « يقف على ما يكون به الكلام مستقيما وصوابا، ويكون بدونه مستحيلا وخطأ »(٢)

ولم يفت ابن الطراوة وهو ينبه الى ضرورة مدارسة النصوص الفصيحة ان يذكر ما نتج عن انصراف كثير من النحاة الى كتب النحو وتعويلهم على القواعد التي وضعوها وهي تصطدم بالسماع احيانا، وتجيز احيانا ما لم يرد به سماع، استمع الى قوله « ... وما اعلم للنحويين وهما اوحش من تجويزهم (سير بزيد يومان فرسخين) بجمع هذين القيدين من الزمان، والمكان في عمل واحد ما لم

---

(١) الافصاح ل ٢٨

(٢) الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٤٣

يوجد ولا يوجد لاحد من العرب، ولا يسوغ لاحد غيرهم من الامم على استفاضة ذلك عند اهل الشأن، واطباقهم بغير دليل من شعر ولا من قرآن الا وضعا ألفوه وقولا مرنوا فيه واعتادوه.... وعذر الجميع ملاقاة الذهن له قبل تمكن الفهم، والعادة تجري من المعتاد مجرى الطبع من المطبوع »[١].

وقوله في موضع آخر: « ... وكذلك قولهم: ضارب زيدا امس، محال على جهته، لا يجوز التكلم به، ولا تجده ابدا مستعملا في الكلام، ولا مألوفا بين العوام، وانما هو لفظ تعاوره أهل النحو بينهم فارتاضت به السنتهم، وانقادت، له طباعهم من غير إجماع من العرب »[٢].

(٣) مذهبه النحوي

مما يستوقف الباحث ان ابن الطراوة يعتبر عند بعض الباحثين من نحاة « المدرسة الاندلسية »[٣]، والذي ارجح ان اطلاق « المدرسة الاندلسية » على نحاة الاندلس على اختلاف منازعهم فيه قدر غير قليل من التسامح في التعبير، ذلك ان نحاة الاندلس لم ينهجوا نهجا جديدا له خصائصه المتميزة وحدوده الواضحة التي تجعل التسليم بوجود - مدرسة نحوية اندلسية امرا مقبولا، وهذا القول لا يغض من منزلة نحاة الاندلس الذي أثروا النحو العربي بكثير من المؤلفات النحوية التي ضمنوها كثيرا من الآراء التي تتسم بالنضج والطرافة.

وابن الطراوة من نحاة الاندلس الذين اكبوا على دراسة كتب النحو السابقة دراسة تفقه وتدبر، وقد عقدت فيما سبق فصولا لآراء ابن الطراوة النحوية تبين لي من ذلك ما يلي:

أ) لم يوافق ابن الطراوة البصريين - فيما اطلعت عليه - الا على خمس مسائل[٤].

---

(١) الافصاح ل ١٨

(٢) المصدر نفسه ل ١٣

(٣) المدارس النحوية ص ٢٩٦، وانظر نشأة النحو ص ٢٢٩

(٤) انظر ص ١١١ فما بعدها

ب) وافق ابن الطراوة الكوفيين على ست عشرة مسألة[١]، وفي هذا ما يدل على ان ابن الطراوة اشد تأثرا بالكوفيين من البصريين، ليس هذا فحسب بل ان ابن الطراوة ليوافق الكوفيين على أصول مذهبهم من الاعتداد بالسماع القليل والقياس عليه وبناءا على ذلك وافقهم على ما سبق ذكره من المسائل، كما وافق بعض أعلامهم كالكسائي[٢] والفراء[٣] في بعض ما ذهبوا اليه.

جـ) وافق ابن الطراوة كثيرا من اعلام النحاة على آراء خالفوا فيها الجمهور كموافقته الخليل بن احمد ومن تبعه على جواز مجيء الحال من النكرة[٤]، وموافقته الفراء على ان «أفعل» في التعجب امر حقيقة[٥]، وموافقة ابن كيسان على ان المخاطب في «أفعل به» هو المصدر المدلول عليه بالفعل[٦]، وموافقته ابي عبيد على ان تاء «لات» مقتطعة من الحين[٧]، وغير ذلك، وهذا يدل على أنه كان يختار من آراء السابقين ما يترجح عنده ولو كان مخالفا للجمهور فالمهم وجاهة الرأي وقوة حجته.

د) مما يبرز شخصية ابن الطراوة في ميدان الدراسة النحوية كثرة الآراء، التي تفرد بها[٨] كثرة تستوقف الباحث وتجعله يؤمن انه أمام شخصية مستقلة تستفيد من الميراث النحوي ولا تحيله قوالب جامدة لا يصح الخروج عليها.

هـ) ومما يدل على استقلال شخصية ابن الطراوة تصديه لاعلام مشاهير من النحاة كسيبويه والزجاجي والفارسي يناقش آراءهم ويبين وهن ما يرى وهنه منها[٩].

---

(١) انظر ص ١٢٢ فيما بعد
(٢) انظر ص ١٧١ فما بعدها
(٣) انظر ص ٢٢١ فما بعدها
(٤) انظر ص ٢٠٠ فما بعدها
(٥) انظر ص ٢١١ فما بعدها
(٦) انظر ص ٢١٥ فما بعدها
(٧) انظر ص ١٧٣ فما بعدها
(٨) انظر ص ٢٤٥ فما بعدها
(٩) انظر ص ٢٢٦/ ٢٤٣

وقد أثار عليه ذلك ثائرة النحاة فسفهوا رأيه « ورموه عن قوس واحدة »[1] ولو انهم تأملوا قوله: « ... ولا تثريب علينا فيما نلم به من الخلاف على سيبويه رحمه الله - في اليسير من نظره لا في شيء من نقله، لان تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز فمن تمت له التفرقة بين هاتين الحالتين عوفي من انزال الظنة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا »[2]، لكانت حملتهم عليه اخف وطأة، ومناقشتهم اياه اكثر موضوعية.

(٣) ولعه بالتقسيمات الجديدة وتتبع الفوارق بين الامور المتشابهة

(أ) أ - أما تقسيماته فمنها: تقسيم المنصوب أربعة أنواع يقول في ذلك « .. وهذا المنصوب ياتي على اربعة أوجه: مفعول به، ومضاف اليه، ومنقول عنه، ومسئول منه »[3] ولم يمثل ابن الطروة لواحد من اقسام المنصوب التي ذكرها، ولكنه يستعمل « المفعول به » ويعني به ما يعنيه غيره من النحاة[4].

أما المضاف اليه فقد يريد به المنصوب على نزع الخافض يقرب ذلك انه قال في نصب « الماء » في قول الشاعر:

فليت كفافا كان خيرك كله　　　وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

« ... ومرتو يجوز ان يراد به معنى « من » فيكون الماء مضافا اليه كأنه قال: من الماء[5]

أما المنقول عنه فهو عنده - كما يظهر لي - ما كان مرفوعا فأصبح منصوباً، كفاعل « ظن » وأخواتها الذي يصير منصوباً إذا دخلت همزة التعدية

---

(١) الاشباه والنظائر ٣/ ١٦٢
(٢) الافصاح ل ٢ - ٣
(٣) المصدر نفسه ل ١٠
(٤) المصدر نفسه ل ١١
(٥) الافصاح ل ١٢

على الفعل استمع الى قوله: « ... فما أقبح قوله: صار الفاعل مفعولاً، والصواب صار المرفوع منصوباً، وصار المسند اليه منقولاً عنه »[1].

أما المسؤول منه فلا أدري ماذا يعني به.

ب - تقسيم الفعل الى: واجب، وممكن، ومنتف، كما في قوله: « الفعل واجب وممكن ومنتف فالرفع للواجب، والنصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة وانتفاؤها للمنتفى »[2].

جـ - تقسيم الالفاظ الى واجب وجائز وممتنع، قال السيوطي: « قسم ابن الطراوة الالفاظ الى: واجب، وممتنع، وجائز.

قال: فالواجب: رجل وقائم ونحوهما مما يجب ان يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه.

والممتنع: لا قائم ولا رجل اذ يمتنع ان يخلو الوجود من ان يكون لا رجل فيه، ولا قائم.

والجائز: زيد وعمرو، لانه جائز ان يكون وان لا يكون... »[3]

وهذا التقسيم الغريب على واقع اللغة اوقع ابن الطراوة في منع تقديم خبر المبتدأ عليه، وقد ورد به السماع كما تقدم.

د - تقسيم الافعال من حيث النقل والحذف الى ثلاثة اقسام قال ابن الطراوة « .. وهذا الفصل يأتي على ثلاثة احوال:

منها: ما يجوز فيه النقل ولا يجوز فيه الحذف تقول: أوليت زيدا عمرا، ولا تقول: ولى زيد وتسكت. ومنها: ما يجوز فيه الحذف ولا يجوز فيه النقل وهو:

---

(١) الافصاح ل ١٦، وانظر الأستاذ أبو الحسين ابن الطراوة ص ٥٤، ص ٦١

(٢) نتائج الفكر ل ٣٢

(٣) الاقتراح ص ٤٦

ضربت ونحوها، تقول: ضرب زيد وتسكت ولا تقول: أضربت زيدا عمرا. ومنها: ما يجوز فيه النقل والحذف معا نحو: عطا زيد درهماً، وأعطيته درهما، وان شئت حذفته، قالوا: عاط بغير انواط.... وهذا يأتي شرحه والاحتجاج عليه وله في المقدمات ان شاء الله»[1]

(ب) عنايته بايضاح الفروق بين الامور المتشابهة:

من ذلك تفريقه بين «الواو» وبين «مع» في قوله: «... والفرق بين الواو ومع في هذا الباب - المفعول معه - بعيد لانها فيه ضدان فاذا قلت: جاء زيد مع عمرو، كان زيد تابعا وفي قولك: جاء زيد وعمرا متبوعا، وبيان ذلك في قولك: جاء البرد والطيالسة، صار البر شرطا في الطيالسة، ولو قلت: مع الطيالسة، انقلب المعنى وهذه اشارة حالة ولمحة دالة»[2]

ومن ذلك تفريقه بين الفاء الواقعة في جواب الشرط وبين الفاء العاطفة الذي أشار اليه في قوله: «... زعم في هذا الباب أن الفاء التي في جواب الشرط هي التي تكون في العطف، وليس كذلك لأن الجواب لا يعطف، وانما يعمل على ما قبله، ولو ترك المعطوف استغنى الأول عنه، والفاء هنا غير تلك، لأن الجواب لا بد منه وقد بينت أوجه الفاء الرابطة وفرقت بينها وبين العاطفات في المقدمات[3]».

ومن ذلك أيضاً ما أشار اليه من فروق بين الحال وبين التمييز في قوله:«... والفرق بين الحال والتمييز في ستة مواضع بينت في المقدمات منها: أن الحال تبين ما انبهم عليه (العامل)[4]، والتمييز تبيين ما انبهم عليه المعمول[5]»

---

(١) الافصاح ل ٩
(٢) المصدر نفسه ل ٢٠
(٣) الافصاح ل ٢٦
(٤) في الأصل «العوامل»
(٥) الافصاح ل ٢١ وانظر الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٦١

(٤) موقفه من أدلة الصناعة

أ - السماع والقياس:

ابن الطراوة كالكوفيين في اعتداده بالسماع - غالبا - واحترامه له ومن مظاهر ذلك ما يلي:

١ - قلة الشواذ عنده: فابن الطراوة لا يكاد يصف شيئاً جاء به النقل بالشذوذ اذ يعتد بالقليل فيجعله قياساً مطرداً، فهو يوافق الكوفيين على جواز مجيء التمييز معرفة [١] والغاء افعال القلوب متقدمة[٢]، وتوكيد النكرة المحدودة بتوكيد الاحاطة[٣].

كما يرتضي مذهب من يجيز نصب الجزأين بعد الحروف الناسخة[٤] اعتداداً بما ورد من ذلك على قلته.

ويخالف جمهور النحاة فيجيز الاخبار باسم الزمان عن الجثة[٥] ويجيز اعمال المصدر المعرف بـ «أل» عمل فعله اذا عاقبت «أل» الضمير المضاف اليه[٦] ومستنده في ذلك هو السماع.

هذا هو الغالب في منهج أبي الحسين بن الطراوة ولكنه يصطدم بالسماع، أحياناً قليلة اذ يمنع ما سمع في الفصيح نثراً ونظماً كما في منعه تقديم خبر المبتدأ عليه[٧]، ومنعه الاضافة الى المصدر المؤول من «أن» والفعل[٨] ونحو ذلك.

٢ - وينتج عما تقدم ابقاؤه المسموع على ظاهرة، وما يتبع ذلك من نفوره

---

(١) ص ١٤٢
(٢) ص ١٣٦
(٣) ص ١٥٧
(٤) ص ١٧٧
(٥) ص ٢٥٦
(٦) ص ٢٩٢
(٧) ص ١٢٥
(٨) ص ٣١٧

من التقدير والحذف والاضمار استمع الى قوله: « ... إلا أنه شرع في التفرقة بين الكسر والفتح في قول العرب: أول قولي: أني أحمد الله.... فقال: اذا كسرتها كان قولك: أول قولي مبتدأ محذوف الخبر تقديره: أول قولي: اني أحمد الله ثابت أو موجود أخبر مخاطبة أن قوله هذا الكلام ثابت وكان يظنه غير ثابت، وأن آخره بخلاف ذلك، وقوله أو موجود » فخبر فيها، فكأنه أخبر مخاطبه أن أول قوله: هذا الكلام ثابت وآخره معدوم، فيدخل الآخر في العدم، وقد أثبته باضافته الى ضمير الكلام الموجود فأما تناقض هذا الكلام، وتراكم هذا الظلام وموقع هذا التقدير من « ثابت » و« موجود »: اعتقادهما نائبتين عن الخبر المفقود، وهذا الكلام دون هذا الاضمار صحيح المعنى، واضح المغزى، وإظهاره مخل مخرج له عن معناه الى ما لا يعقل ولا يحصل، ثم قال: وان فتحت الهمزة من « أني » كان التقدير: أول قولي: أني أحمد الله، فما زاد في هذا النص شيئاً على اعادة اللفظ، وبهذا سلم من الهذيان الذي قدم وصواب النظر في هذا الكلام أن تعلم أن لفظ الحدث يحمل بـ « ما » مع الفعل فيكون بما فيه تقديران أحدهما: أن تكون ما مع بعدها بمنزلة الحدث فيكون التقدير: أول تكلمي تحميداً لله.

والتقدير الثاني: أن تكون نكرة يلزمها النعت والوصل فيكون التقدير: أول كلامي وأول دعواي هذا الكلام الذي هو: أني أحمد الله، وليس في الكلام حذف، ولا اضمار ، ولو كان فيه حذف لوجد في بعض المواضع[1].

ومثل ذلك قوله يرد قول الفارسي: ان « العلم اليقين » في قول سيبويه « أعلم الله زيداً هذا العلم اليقين اعلاما » منصوب بفعل دل عليه أعلم. « ... فليت شعري لو تكلف اظهار هذا الفعل كيف كان قائلا، وأي سبيل من الصواب، كان سالكاً، وما أبعد من يعتقد في هذا الكلام اضمارا من الفهم عن سيبويه »[2].

وإذا كان السماع يلقى من أبي الحسين بن الطراوة هذه العناية، فإن

---

(١) الافصاح ل ١١ - ١٢
(٢) المصدر نفسه ل ١٦

القياس يحظى أيضاً بعنايته غير أنه لم يوغل في استخدام الاقيسة النحوية وتحكيمها في الأساليب العربية كما صنع كثير من النحاة فقياساته قريبة المأخذ استمع الى قوله « .. وجعل بازاء جنابتي أنفها مناط الثريا ونحوه، وليس من بابه، وإنما هو من باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص، وهذا المكان أجراه سيبويه على الشذوذ، وهو قياس مطرد لأنه تشبيه وذلك أن « مفعلاً » لا يعمل فيه الاستقرار، وإنما يعمل فيه ما اشتق من لفظه، فإذا كان تشبيهاً جاز لأن الوقوع في غيره مما يشبه به »[1].

تجد « مناط الثريا » الذي أجراه سيبويه على الشذوذ مما يجيز ابن الطراوة القياس عليه[2] واستمع الى قوله: « ... وفي النسب الى سيد سيدي، ولم يجز الرد، ولم أسمع في هذا شيئاً، والقياس عندي الرد »[3].

تجد أن السماع هو الذي تثبت به الأحكام، فاذا عدم فالقياس هو المعول عليه.

ومما تنبغي الاشارة اليه أن مما يتصل بموضوع السماع والقياس، الشواهد، ويستطيع الباحث أن يتبين أن ابن الطراوة يستشهد بالقرآن الكريم كثيراً[4] وكلام العرب شعراً ونثراً[5].

وأود هنا أن أعرض لمسألتين أثارهما ابن الضائع في معرض نقضه بعض آراء ابن الطراوة:

أولاهما: الاستشهاد بالحديث:

فقد أخذ ابن الضائع على ابن الطراوة اختياره الاتصال في « كنته »

---

(١) الافصاح ل ١٩

(٢) انظر ص ١٩٨

(٣) الافصاح ل ٣١

(٤) انظر الافصاح ل ٣، ٧، ١٠، ١٣، ١٤

(٥) المصدر نفسه ل ٣، ٧، ١٠، ١١ وغيرها

وانتصر لمذهب سيبويه الذي يرى أن الانفصال هو المختار ورد احتجاج ابن الطراوة بماروى في الحديث من قوله: « كن أبا خيثمة فكانه » فقال: « وقد تقدم غير ما مرة أن الحديث وقع فيه تصحيف ولحن، مع أنهم كانوا يجوزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق الائمة[1] ».

وهذا يعني أن ابن الطراوة من النحاة الذين يعتمدون الحديث مصدرا من مصادر السماع التي تثبت بها الاحكام النحوية.

ولست أدري بعد ذلك أكان لابن الطراوة شروط في الأحاديث التي يرى حجيتها في اللغة والنحو أم كان يرى الاستشهاد بكل ما روي عن النبي ﷺ على أي وجه كان؟

هذا وقد اختلف النحاة في اثبات الأحكام النحوية بما ورد في الأحاديث الشريفة فمنعه كثير منهم وتبنى ذلك أبو الحسن ابن الضائع وتلميذه أبو حيان[2]. وأجازت طائفة من النحاة الاستشهاد بالحديث ومن هؤلاء أبو زكريا الفراء[3]، وأبو علي الفارسي[4]، وابن الطراوة[5] وابن خروف[6] وابن مالك[7].

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ٣/ ل ١٣، وانظر المصدر نفسه ١/ ل ٧٢، وانظر ص ١٦٦

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١/ل٧٢، التذييل والتكميل ٥/ل١٦٩، وانظر الاقتراح ص٥٢-٥٥.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٠٢، ٣٠٣، ٤٦٨، وانظر أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة/ د. أحمد مكي الانصاري/ م المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م ص ٣٩٤

(٤) أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة العرب وآثاره في القراءات والنحو د. عبد الفتاح شلبي/ م نهضة مصر ١٣٧٧ هـ ص ٢٠٣، ٥٠٢

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ٣/ ل ١٣

(٦) المصدر نفسه ١/ ل ٧٢

(٧) التذييل والتكميل ٥/ ل ١٦٩

وتوسطت طائفة ثالثة من النحاة في المسألة فجوزوا « الاستشهاد بالأحاديث التي أُعتني بنقل الفاظها[1] ».

ولكل طائفة من هؤلاء أدلتها، ولا يتسع المقام هنا لايضاح ذلك ومناقشته[2] غير أن من الأحاديث ما ينبغي أن لا يختلف في الاحتجاج به في اللغة والنحو وهو ستة أنواع:

أولها - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله « حمى الوطيس » وقوله « مات حتف انفه » وقوله « الظلم ظلمات يوم القيامة » الى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله (ارجعن مأزورات غير مأجورات) وقوله (ان الله لا يمل حتى تملوا).

ثانيها - ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الاذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها - ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الى رواية الحديث بلفظه.

رابعها - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فان اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها الى النبي ﷺ أو الى الصحابة أو الى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والامام الشافعي.

---

(١) خزانة الأدب ١/ ٦

(٢) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو / عبد الجبار علوان /م الزهراء - بغداد ط أولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ص٢٩٧-٣٣٧.

سادسها - ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوه، وعلى بن المديني ».[1]

وثانيتها تتمثل في قول ابن الضائع « ... ومن مذهبه الأحتجاج بألفاظ أهل زمانه كثيراً »[2] وابن الضائع يشير الى مثل قول ابن الطراوة: « ... ولا تجده أبدا مستعملا في الكلام ولا مألوفا بين العوام »[3]

وقوله: « ... وهذا في القرآن وكلام العرب كثير، وهو في كلام العامة أفشى من أن يحتج له، أو ينبه أحد على تفسيره ».[4]

وقوله: « ... وهذا التحول في المقام الواحد من حال الى حال، في كلام العرب، واستعمال العامة أكثر من أن يحصى، وأشهر من أن يشهر أو ينمى »[5]

وابن الطراوة كما هو بين لا يستشهد باستعمال العامة على صحة العبارة، أو اثبات مسألة يثبتها السماع كما يفهم من كلام ابن الضائع، ولكنه يستأنس بطريقتهم - بعد أن ينص على توثيق ما ذكره عن العرب - في فهم ما ورد في الفصيح، ويفيد من ذلك في توجيه المسموع.

ب - العلل النحوية:

استعمل ابن الطراوة التعليل لتوضيح وجهة نظره وتوجيه اختياراته ومن ذلك تعليله عدم جزم الاسم وخفض الفعل بما ذكره تلميذه السهيلي في قوله: « سؤالهم عن امتناع دخول الجزم في الاسماء والخفض في الأفعال سؤال غير لازم عند شيخنا رحمه الله لأن المعاني المدلول عليها في الأسم ثلاثة أقسام: مخبر عنه، وداخل

---

(١) في أصول النحو/ سعيد الافغاني/ دار الفكر - بيروت ط ثانية/ م جامعة دمشق ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م عن مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٨/٣ وما بعدها.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢/ ل ٨٨

(٣) الافصاح ل ٣

(٤) المصدر نفسه ل ١٤

(٥) الافصاح ل ١٠

في حديث غيره، ومضاف اليه فلا تحتاج الى اعراب رابع لأنه لا مدلول له وكذلك الأفعال المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم فله الرفع، وفعل في تاويل اسم فله النصب لأن الرفع والنصب من اعراب الأسماء، واستحقه من الأفعال ما هو في تأويل اسم أو واقع موقع اسم (وفعل ليس واقعاً موقع اسم ولا هو في تأويل اسم) فله الجزم لأن الجزم ليس من إعراب الأسماء، وليست هذه عبارة الشيخ في ذلك، ولكنه قال: الأفعال: واجب.. وممكن ومنتف، فالرفع للواجب والنصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة وانتفاؤها للمنتفي »[1].

وابن الطراوة لا يعجبه الا يغال في طلب العلة وبخاصة حينما يجد أنها غير متسقة مع ما تساق إليه، استمع إليه في باب الممنوع من الصرف: « زعموا أن وزن الفعل علة وهذه أرملة وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع الصرف...، فإذا أردت أن تعرف علة منع الصرف في مثل: أحمد وأحمر ويزيد ونحو ذلك عند ابن الطراوة وجدت العلماء يذكرون أن ابن الطراوة يرى أن « أحمد وأحمر إنما: منعهما من الصرف أن التنوين كان معدوما في أصلها فـ « أحمد » كان فعلا و أحمر » كان وصفا لا ينون فرقا بين ما يعمل من الصفات، ومالا يعمل ».[2]

ومن علل البناء عند ابن الطراوة التي لا نعرفها عند أحد غيره ما اعتل به لبناء « سحر » مرادا من يوم بعينه، ولبناء اسم الأشارة إذ يذهب الى أن علة بناء كل منهما « عدم التقار » يريد عدم القرار « ألا ترى أن ذا لا يقع إلا في حال الإشارة ولا يلزم لزوم زيد وعمرو الذي ليس موضوعاً لمعنى فيزول بزواله »[3].

ونحو ذلك قوله في سحر: « ألا ترى أنه لا يقع سحر الا على سحر يومك فلا تقول: خرجت سحر الا في اليوم الذي خرجت فيه، ولا تقول سحر أمس الا أن

---

(١) نتائج الفكر ل ٢١

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ل ٣٧، وانظر ارتشاف الضرب ص ٣٧٢.

(٣) التذييل والتكميل « س » ٢/ ل ٣٥

تقيده فتقول خرجت يوم الجمعة سحر: فهذا الذي أوجب بناءه يريد أن اضطرابه وكونه لا يقع في كل موضع على صورة واحدة هو الذي أوجب بناءه »[1].

وقد رد ما ذهب اليه ابن الطراوة بأنه يقتضي أن تبني جميع الصفات لأن « ضاربا لا يكون مطلقا على ما اتصف به الا ما دام موصوفا به موجودا فيه ذلك الوصف »[2].

ومن علل ابن الطراوة التي أدت الى تخطئته استعمال ما ورد في الفصيح بكثرة قوله: ان المصدر المؤول لا يضاف إليه لأن « أن » وما دخلت عليه « معناها التراخي فيما بعدها في جهة الأمكان وليس بثابت النية في المضاف اليه اثبات عينة بثبوت عين ما أضيف اليه، فاذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فان يثبت غيره محال »[3].

وقد تقدم أن ما منعه ابن الطراوة قد جاء في القرآن كثيرا.[4]

٥ - موقفه من العوامل النحوية:

للعوامل عند ابن الطراوة منزلة مهمة فهو يعتدبها بل يضيف الى العوامل المعنوية عاملا جديدا لم أجده عند أحد قبله - فيما اطلعت عليه - وهو القصد فالاسم عند ابن الطراوة ينتصب إذا كان مقصوداً اليه بالذكر.

قال السهيلي: « .. فالحديث إذا على ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعلة وإلى اختلاف أحوال الحديث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث، وضرب يحتاج الى الأخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل

---

(١) شرح ألفية ابن معطى للرعيني ل ١٣

(٢) المصدر نفسه ل ١٣ - ١٤ وانظر التذييل والتكميل « س » ٢/ ل ٣٥

(٣) همع الهوامع ٢/ ٣

(٤) انظر ص ٣١٧

ولا تختلف أبنيته كما ذكرنا في الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد ما الظرفية، وضرب لا يحتاج الى الأخبار عن فاعله بل يحتاج الى ذكره خاصة على الأطلاق مضافا الى ما بعده نحو: سبحان الله، فان سبحان الله اسم ينبىء عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره مجردا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو: اياك، ونحو: ويل زيد وويحه وهما أيضا مصدران حيث لم يشتق منها فعل، ولا احتيج الى تخصيصهما بزمن فحكمهما حكم سبحان الله، ونصبهما كنصبه لأنه مقصود اليه ومما انتصب لأنه مقصود اليه بالذكر: زيدا ضربته في قول النحويين وهو مذهب شيخنا أبي الحسن »[1].

ومن كلام السهيلي يتبين أن الذي دعا ابن الطراوة الى الاعتداد بهذا العامل هو أن من الأسماء والأحداث ما يقصد الى ذكره خاصة « من غير حاجة الى الأخبار عنها أو لتسليط عامل لفظي عليها »[2] ويكون ذلك في باب الاشتغال، وفي المفعول المقدم كقولك: زيدا ضربته « وكذلك زيدا ضربت بلا ضمير » يجعله مفعولا مقدما لأن المعمول لا يتقدم على عامله «[3] فالمشغول عنه، والمفعول المقدم عند ابن الطراوة مما ينتصب لأنه مقصود بالذكر، وقد وافقه في المشغول عنه تلميذه السهيلي »[4]

هذا وقد أشار ابن الطراوة الى هذا العامل في « الافصاح » ثم أحال على كتابه « المقدمات » قال: « ... وفي المنبه عليه، والمقصود اليه، وأن لكل واحد منها معنى على حياله نظر نحشد من الشاهد عليه من القرآن، ومنظوم كلام العرب ومنثوره في المقدمات ما يلزم الأقرار به »[5].

---

(١) نتائج الفكر ل ١٤، وانظر شرح كتاب سيبويه للصفار ١/ ل ١١٤، التذييل والتكميل « س » ٢/ ل ٤٥، ارتشاف الضرب ص ٤٩٨.

(٢) الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٦٥

(٣) ارتشاف الضرب ص ٤٩٨

(٤) المصدر نفسه ص ٤٩٨

(٥) الافصاح ل ٩

والقصد الذي ذكره ابن الطراوة واعتبره من العوامل التي تنصب الأسماء « يستحق وقفة نظر وتقدير، ذلك أن ما يقوله النحاة من أن العامل في مثل هذه الأسماء مقدر، قول لا يقوم على أساس قوي، إذ لم يعهد ظهوره في شيء من الكلام ومما يقوي القول بهذا أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول: ان ما قدم فلغرض نحو: الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام وبين القصد اليه فرق، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر »[1].

الأسماء يعمل فيها ولا تعمل:

من أصول ابن الطراوة في العمل ان الاسماء يعمل فيها ولا تعمل شيئا، ولذا خطأ الفارسي في قوله: ان « شيئا » في قوله تعالى ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيئا﴾[2] منصوب بـ « رزق » قال ابن الطراوة « وهذا خطأ لان الرزق اسم... »[3]

كما اخذ عليه قوله: أعجبني الضرب زيد عمرا، فقال: وهذا باطل لا وجه له، وتوهم فاسد لا يعبأ به لأن الضرب هنا هو اسم الجنس المأخوذ في غير مأخذه.. »[4]واخذ عليه قوله: المضاف عامل في المضاف اليه.

فقال: « والاسماء يعمل فيها ولا تعمل »[5].

العامل في المصدر المؤكد:

قال السهيلي مبينا مذهب شيخه في هذه المسألة: « وقد سألته عن العامل في المصدر اذا كان توكيدا لا يعمل فيه المؤكد اذ هو هو في المعنى فما العامل فيه؟ فسكت قليلاً ثم قال ما سألني عنه احد قبلك.. فأرى ان العامل فيه ما كان

---

(١) الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٦٧.

(٢) الافصاح ل ١٧

(٣) الافصاح ل ١٤

(٤) المصدر نفسه ل ١٥

(٥) المصدر نفسه ل ٢٣

يعمل في الفعل قبله لو كان اسما، لانه لو كان اسما كان منصوبا بفعلت المتضمنة فيه، ثم عرضت كلامه على نفسي، وتأملت الكتاب فاذا هو قد ذهل عما لوح اليه سيبويه في باب المصادر بل صرح، وذلك انه جعل المصدر المؤكد منصوبا بفعل هو التوكيد على الحقيقة، واختزل ذلك الفعل، وسد المصدر الذي هو معموله سدّه كما سدت « اياك » و « رويدك » مسد العامل فيهما، فصار التقدير: ضربت ضربت ضربا، فضربت الثانية هو التوكيد على الحقيقة وقد سد « ضربا » مسدها وهو معمولها، وانما تقدر عملها فيه على انه مفعول مطلق لا توكيد هذا معنى قول صاحب الكتاب مع زيادة في الشرح، ومن تأمله هناك، وجده كذلك والذي أقول به الآن مذهب الشيخ ابي الحسن، لان الفعل المختزل معنى، والمعاني لا يؤكد بها، وانما يؤكد بالالفاظ، وقولك: ضربت فعل مشتق من المصادر فهو يدل عليه فكأنك قلت: فعلت الضرب، فـ « ضربت » متضمن الضرب المفعول، ولذلك تضمره فتقول: من كذب فهو شر له، أي فالكذب شر له، وتقيده بالحال فتقول: قمنا سريعا، فسريعا حال من القيام، فكما جاز أن تقيده بالحال، وأن تكنى عنه بـ « هو » جاز ان تؤكده بـ « ضربا » كأنك قلت: ضربا ضربا ونصب الاول ضربا الثاني، وبه يعمل في الثاني معنى فعلت »[1].

فالعامل في المصدر المؤكد عند ابن الطراوة وتلميذه السهيلي « هو تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل، فكأن ما تضمنه الفعل هو العامل فيه، وبهذا تخلص ابن الطراوة من عمل المؤكد في التأكيد، فالعامل متضمن، وهو غير المؤكد وغير التأكيد »[2].

ومن هنا يتضح أن ما قاله أبو حيان وهو يذكر مذهب ابن الطراوة في ناصب المفعول المطلق: « .. وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به، والتقدير: قعد فعل - قعودا، فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره.. »[3] ليس صحيحا فلم

---

(١) نتائج الفكر ل ١١٨

(٢) الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٦٩

(٣) ارتشاف الضرب ص٦٤٣ - ٦٤٤، وانظر تعليق الفرائد١/ ل٢٨٣ - ٢٨٤همع الهوامع ١/ ١٨٧

« يقل ابن الطراوة ذلك، فالمفعول عنده ما تضمنه الفعل من الحدث، ثم هو مفعول مطلق لا مفعول به، لأنه المفعول حقيقة، وهو ما أفصح عنه السهيلي بأن المعنى فعل ضربا، وأما « ضربا » الملفوظ بها فهي توكيد للمفعول المتضمن[1]، وزاد الامر وضوحا في نهاية المسألة بقوله: « انما ينتصب (يعني المصدر المؤكد كما ينتصب (زيدا) الثاني في قولك: ضربت زيدا زيدا، انتصب من حيث كان هو الاول، لا أنك أضمرت فعلا، فتأمله »[2].

---

(١) الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ص ٦٩ - ٧٠

(٢) نتائج الفكر ل ١١٨ ؛ وانظر الأستاذ أبو الحسين الطراوة ص ٧٠.

الخاتمة

هذا البحث كما يتضح من عنوانه «ابن الطراوة النحوي «يهدف الى التعرف على شخصية ابن الطراوة وآثاره، وجمع اكبر قدر ممكن من آرائه، ودراسة هذه الآراء واستخلاص منهجه في الدراسة النحوية، وعلى هذا كان البحث في بابين:

أولهما: ابن الطراوة وآثاره:

وأهم النتائج التي توصلت اليها في هذا الباب هي:

١ - ابن الطراوة: هو سليمان بن محمد السبئي على الراجح.

٢ - مولده سنة أربعين وأربعمائة - تقريبا -

٣ - ابن الطراوة ما لقى ولد بأرضيط احدى قرى مالقة، سبئي الاصل، أما ما نقله القفطي من أنه بربري - من بر العدوة فليس له ما يؤيده - فيما اطلعت عليه -.

٤ - لا نعرف عن اسرة ابن الطراوة شيئا، ولا نعرف من افرادها احدا الا ابنا ذكره ابن عبد الملك وسماه محمدا.

٥ - من آثار ابن الطراوة التي لقيت عناية كبيرة (الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ».

وقد بسطت القول فيه وذكرت ان ابن الطراوة عني بنقد عبارة أبي علي الفارسي وأمثلته وأعاريبه وأحكامه النحوية وغير ذلك. وقد كان التوفيق حليفه في بعض هذه الانتقادات كما جانب الصواب في بعضها.

وتتجلى أهمية « الافصاح » في أمرين:

أ - أنه الأثر الوحيد الذي وصل الينا من آثار ابن الطراوة.

ب - ما أثاره لدى النحاة من تعقبه ومناقشة ما جاء فيه من انتقادات ابن الطراوة أبا علي الفارسي.

٦ - من آثار ابن الطراوة الترشيح وهو متن مختصر ولكنه ليس مختصرا من المقدمات كما ظن بعض العلماء

٧ - ومن آثاره التي لم تذكرها كتب التراجم « رد الشارد الى عقال الناشد » وله علاقة بالجمل للزجاجي ومنه نصان في منهج السالك لابي حيان.

ثانيهما: آراؤه ومنهجه النحوي:

ومن أهم النتائج التي توصلت في هذا االباب ما يلي:

٨ - لابن الطراوة عقلية ناضجة تستفيد من الميراث النحوي ولا تقف عنده فقد وافق البصريين في مسائل تبين وجاهة رأيهم فيها، ووافق الكوفيين في آراء كثيره اتضح رجحان مذهبهم في بعضها كتوكيد النكرة بتوكيد الاحاطة اذا كانت محدودة وافادة « كأن » الشك، ومجيء « من » لابتداء الغاية الزمانية، واضافة الاسم الى ما اتحد به معنى.

كما وافق بعض السابقين في آراء اشتهرت نسبتها اليهم، وكان موفقا في بعضها كموافقة الخليل في جواز مجيء الحال من النكرة وموافقة الرماني في اختيار الاتصال في « كنته » و « خلتنيه » ونحو ذلك.

كما تفرد بكثير من الآراء وفي كثير منها من الطرافة والجدة مالا يخفى كما في اجازته الاخبار باسم الزمان عن الجثة، واجازته اعمال المصدر المعرف بأل، ان عاقبت الضمير المضاف اليه، ونحو ذلك.

٩ - من الملامح البارزة في منهجه النحوي:

أ - احترام السماع ونفوره من تخريج كثير من النحاة ما خالف القواعد التي ارتضوها على ان فيه حذفا او اضمارا.

ب - الولع بالتقسيمات الجديدة، وبيان الفروق بين الامور التشابهة.

جـ - عدم الايغال في القياس النظري، واستحداث اساليب ركيكة لم ترد عن العرب.

د - الاعتداد بالعلل في مواطن كثيرة الأمر الذي جعله يرد بعض ما ثبت وروده في الفصيح كما في منعه الإضافة الى «المصدر المؤول من أن» والفعل لأن المراد في المضاف إثبات عينه، والمصدر ليس بثابت في نفسه فلا يثبت غيره.

هـ - الاعتداد بالعوامل وإضافة عامل معنوي جديد هو: القصد.

و - الاستشهاد بالحديث الشريف في إثبات الأحكام النحوية موافقاً بعض النحاة السابقين.

وفي الختام يهمني ان اكرر أنني لا أزعم استقصاء جميع آراء ابن الطراوة وايفاءها حقها من العرض والمناقشة، فذلك ما لا يتيسر لباحث.

ويسرني ان ارحب بكل نقد بناء وتوجيه هادف، والله اسأل أن يوفقني لما يحب ويرضى وان يجعل عملي خالصا لوجهه انه سميع مجيب

(١) فهرس المصادر والمراجع

أولاً - المخطوطات:

١ أثر كتاب سيبويه في نحاة الاندلس وجهودهم في شرحه/ر/د/عم/محمد خليفة الدناع.

٢ ارتشاف الضرب من لسان العرب/لابي حيان الاندلسي/خ دار الكتب رقم (٨٢٨ نحو) مصورتي.

٣ الاستاذ أبو الحسين بن الطراوة مقالة للدكتور محمد ابراهيم البنا أعدت للنشر في العدد الثاني من مجلة كلية اللغة العربية بالبيضاء بليبيا.

٤ اشارة التعيين الى تراجم النحاة واللغويين/لابي المحاسن عبد الباقي اليمني الشافعي/خ دار الكتب رقم (١٦١٢) تاريخ م/ز/ب.

٥ الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح/لابن الطراوة/خ الاسكوريال رقم (١٨٣٠) مصورتي.

٦ البسيط في شرح الجمل / لأبي الحسين أبي الربيع / خ الخزانة العامة بالرباط رقم (٦٠٢) مصورتي.

٧ التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين/لابي البقاء العكبري ت عبد الرحمن العثيمين ر/م/ش/ع.

٨ تذكرة النحاة/لابي حيان/الجزء الثاني خ الخزانة العامة بالرباط (٢١٤).

٩ التذييل والتكميل في شرح التسهيل/لابي حيان خ دار الكتب (٦٢) نحو/م/ز/ب.

١٠ تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد/للدماميني خ مكتبة الحرم المكي رقم (١٨٦) نحو.

١١ تقييد على بعض جمل الزجاجي/لابن لب خ الاسكوريال رقم (١٠٩) مصورتي.

١٢ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد/لناظر الجيش خ دار الكتب رقم (٣٤٩ نحو) رجعت الى الجزء الثالث فقط م/ز/ب.

١٣ السهيلي النحوي مع تحقيق كتابة نتائج الفكر/ر/د/عم/ق/محمد ابراهيم البنا.

١٤ شرح الفية ابن معطي/للرعيني خ برلين رقم (٦٥٥٤) مصورتي

١٥ شرح الالفية للشاطبي خ المكتبة الازهرية رقم (١٤٨٧) الجزء الاول والجزء الخامس.

١٦ شرح الالفية لابن جابر الهواري الاندلسي الضرير خ مكتبة الحرم المكي رقم (٨٧ نحو).

١٧ شرح التسهيل للمرادي. خ دار الكتب رقم (٦٣ نحو) م/ز/ب.

١٨ شرح الجمل لابن بابشاذ خ فيض الله رقم (١٩٤٨).

١٩ شرح الجمل لابن الضائع في دار الكتب رقم (١٩ نحو).

٢٠ شرح الجمل لابن عصفور خ بني جامع رقم (١٠٧٣).

٢١ شرح الجمل لمجهول خ مكتبة جامع الطفر بتعز رقم (٣١١).

٢٢ شرح كتاب سيبوية للرماني خ فيض الله رقم ١٩٨٥ خ /ز /ب المجلد الثالث

٢٣ شرح كتاب سيبويه للسيرافي خ دار الكتب رقم (١٣٦).

٢٤ شرح كتاب سيبويه للصفار خ كوبريلي رقم (١٤٩٢) مصورة الاخ عبد الرحمن العثيمين خ الخزانة العامة بالرباط رقم (٣١٧) مصورتي.

٢٥ شرح اللمع لابن برهان/ت: فائز فارس الحمد/ر/م/ب/ق.

٢٦ طبقات النحويين واللغويين/لابن قاضي شهبة خ دار الكتب رقم (١١٩٨٦٢).

٢٧ غاية الامل في شرح الجمل/لابن بزيزة خ كوبريلي رقم (١٤٨٤).

٢٨ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراع/لابن الطيب الفاسي خ دار - الكتب رقم (٤٤٦).
٢٩ قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية ر/ د /ب/ق/عبد الهادي الفضلي.
٣٠ كتاب في التراجم - مجهول المؤلف - خ الظاهرية (عام ٤٦١٦).
٣١ المباحث الكاملية بشرح المقدمة الجزولية/لعلم الدين اللورقي خ دار الكتب رقم ٢٦٦ نحو/م/ز/ب.
٣٢ ابن كيسان النحوي/ر/م/ش/ع/محمد الدعجاني.
٣٣ المواضح في تعليل وجوه القراءات/لابي العباس احمد بن عمار المهدوي خ الخزانة العامة بالرباط رقم (٧٠) م/ز/ب.
٣٤ نتائج الفكر للسهيلي/خ مكتبة جامع الشيخ ابراهيم باشا بالاسكندرية رقم (٢٢٦).
٣٥ النحو في الاندلس/ر/للحصول على درجة العالمية مع لقب أستاذ/ز/ع احمد حسن كحيل.
٣٦ النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ر/م/ش/ع/عبد الله الحسيني.
٣٧ النكت في تفسير كتاب سيبويه/للاعلم خ الخزانة بالرباط رقم (١٤٢).

ثانياً - المطبوعات:

٣٨ أبو الحسن الحصري القيرواني/محمد المرزوقي، الجيلاني بن الحاج يحيى م المنار - تونس ١٩٦٣ م.
٣٩ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة/الدكتور أحمد مكي الانصاري/مطبوعات المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
٤٠ أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف/رشيد العبيدي/م سلمان الاعظمي ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٤١ أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات، والنحو/الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي/م نهضة مصر ١٣٧٧ هـ.
٤٢ الاحاطة في أخبار غرناطة/للسان الدين ابن الخطيب/ت: محمد عبد الله عنان/م الشركة المصرية للطباعة والنشر/ن مكتبة الخانجي ط أولى ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م.
٤٣ أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر/لابي طاهر محمد بن أحمد السلفي/ت د. احسان عباس دار الثقافة - بيروت ط أولى ١٩٦٣ م.
٤٤ ارشاد الاريب الى معرفة الاديب «معجم الأدباء»/لياقوت الحموي/نشره مرجليوث - دار المستشرق - بيروت ط ثانية.
٤٥ الازهية في علم الحروف/لعلي بن محمد الهروي/ت: عبد المعين الملوحي دمشق ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.
٤٦ الاشباه والنظائر في النحو/جلال الدين السيوطي/ت: طه عبد الرؤوف م شركة الطباعة الفنية المتحدة/ن مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م.
٤٧ اشبيلية في القرن الخامس الهجري/د. صلاح خالص/دار الثقافة - بيروت ١٩٦٥ م.
٤٨ الاشتقاق/لابن دريد/ت: عبد السلام هارون/م السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ ١٩٥٨ م.
٤٩ الاصول في النحو/لابن السراج/ت: عبد الحسين الفتلي/م النعمان النجف ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م.
٥٠ اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/لابن خالويه/م دار الكتب المصرية ١٣٦٠ هـ ١٩٤١ م - ن دار الحكمة - دمشق.
٥١ الاعلام/خير الدين الزركلي/ط ثالثة ١٣٨٩ هـ بيروت - لبنان.
٥٢ الاقتراح في علم أصول النحو/للسيوطي/ت: د. أحمد محمد قاسم/م السعادة ط أولى ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م.

٥٣ أمالي السهيلي/لأبي القاسم السهيلي/ت: د. محمد إبراهيم البنا/م السعادة ط أولى ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م.

٥٤ الامالي الشجرية/لابي السعادات هبة الله بن علي (ابن الشجري) دار المعرفة - بيروت.

٥٥ الامالي/لابي علي القالي/دار الفكر.

٥٦ ألف باء/لابي الحجاج يوسف بن محمد البلوي/عالم الكتب - بيروت.

٥٧ الألفية/لابن مالك.

٥٨ أمية بن أبي الصلت، حياته وشعره/دراسة وتحقيق/بهجة عبد الغفور الحديثي/م العاني - بغداد ١٩٧٥ م.

٥٩ انباه الرواة على أنباه النحاة/لجمال الدين القفطي/ت: محمد أبو الفضل ابراهيم/م دار الكتب ١٩٧٣ م.

٦٠ الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات الأنباري / ت: محمد محي الدين عبد الحميد/ط رابعة ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م.

٦١ أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك/لابن هشام/ت: محمد محي الدين عبد الحميد/م السعادة ط خامسة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م.

٦٢ الايضاح العضدي/لابي علي الفارسي/ت: حسن شاذلي فرهود/ط أولى ١٣٨٩ هـ دار التأليف بمصر.

٦٣ الايضاح في علل النحو للزجاجي/ت: د. مازن المبارك/دار النفائس بيروت/ط ثانية ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م.

٦٤ البحر المحيط/لابي حيان/م السعادة - القاهرة ١٣٢٨ هـ.

٦٥ بدائع الفوائد/لابن القيم/دار الكتاب العربي - بيروت.

٦٦ برنامج شيوخ الرعيني/لابي الحسن الرعيني/ت: ابراهيم شبوح/دمشق ٦٢ م.

٦٧ بغية الملتمس في تاريخ أهل الاندلس/لابي جعفر احمد بن يحيى الضبي/مدريد ١٨٨٤ م.
٦٨ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/للسيوطي/ت: محمد أبو الفضل ابراهيم/م عيسى البابي الحلبي ط أولى ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
٦٩ البلغة في تاريخ أئمة اللغة/للفيروزبادي/ت: محمد المصري/دمشق ١٣٩٢.
٧٠ البيان في غريب اعراب القرآن/للانباري/ت: د. طه عبد الحميد طه/الهيئة المصرية العامة للتأليف ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م.
٧١ البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب/لابن عذارى المراكشي/ت: ج س. كولان وا. ليفي برفنسال/دار الثقافة - بيروت - الاجزاء الثلاثة الاولى الجزء الرابع: ت د. احسان عباس/دار الثقافة - بيروت/ط أولى ١٩٦٧ م.
٧٢ تاريخ الأدب العربي/كارل بروكلمان/ترجمة د. عبد الحليم النجار/م دار المعارف ط ثانية ١٩٦٨ م.
٧٣ التبيان في شرح الديوان - ديوان أبي الطيب المتنبي - المنسوب لأبي البقاء العكبري/ت: » مصطفى السقا وزميليه/ط ثانية ١٣٧٦ هـ.
٧٤ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب « شرح شواهد سيبويه »/للاعلم الشنتمري/بهامش كتاب سيبويه/مؤسسة الاعظمي ببيروت ط ثانية ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ هـ.
٧٥ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الامام مالك/للقاضي عياض/ت: د. أحمد بكير محمود - لبنان ١٣٨٧ هـ.
٧٦ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/لابن مالك/ت: محمد كامل بركات دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ.
٧٧ التكملة لكتاب الصلة/لابي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي « ابن الأبار » نشره عزت العطار الحسيني/م السعادة ١٣٧٥ هـ ١٩٥٥ م. ط كوديرا/مدريد ١٨٨٧ م.
٧٨ توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك/للمرادي/ت: د عبد

الرحمن علي سليمان/ن مكتبة الكليات الازهرية ط ثانية.
٧٩ التوطئة/لابي علي الشلوبين/ت: يوسف احمد المطوع/دار التراث العربي القاهرة.
٨٠ الجامع لاحكام القرآن/لابي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي/دار القلم/ط ثالثة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م.
٨١ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الاندلس/لابي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي/الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م.
٨٢ جمهرة أنساب العرب لابن حزم/ت: عبد السلام هارون/م دار المعارف ١٩٦٢.
٨٣ الجني الداني في حروف المعاني/للمرادي/ت: د. فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل/المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ - ١٩٧٣ م.
٨٤ حاشية يس العليمي الحمصي على التصريح/ن دار الباز - مكة المكرمة.
٨٥ الحجة في القراءات السبع/لابن خالويه/ت: د. عبد العالم سالم مكرم دار الشروق/ط ثانية ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.
٨٦ الحلل السندسية في الاخبار والآثار الاندلسية/شكيب ارسلان/ن دار مكتبة الحياة - لبنان.
٨٧ خريدة القصر وجريدة العصر/للعماد الاصفهاني/قسم شعر المغرب والاندلس/ت: آذرتاش آذرتوش نقحه وزاد عليه محمد المرزوقي، ومحمد العروسي المطوي، والجيلاني بن الحاج يحيى/الدار التونسية للنشر ٧١ م.
٨٨ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية للرضى/البغدادي/دار صادر - بيروت.
٨٩ الخصائص/لابن جني/ت: محمد علي النجار/دار الهدى للطباعة بيروت/ط ثانية.
٩٠ دراسات لاسلوب القرآن الكريم/محمد عبد الخالق عضيمة/م السعادة بمصر ط أولى ١٣٩٢ هـ.

٩١ الدرر اللوامع على همع الهوامع/للشنقيطي/دار المعرفة - بيروت/ط ثانية ١٣٩٣ هـ.
٩٢ درة الحجال في أسماء الرجال/لابن القاضي/ت: د. محمد الاحمدي أبو النور ن دار التراث - القاهرة - المكتبة العتيقة - تونس ط أولى ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م.
٩٣ دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي/لمحمد عبد الله عنان/ن مكتبة الخانجي - دار الكاتب العربي - القاهرة/ط ثانية ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م.
٩٤ الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب/لابن فرحون المالكي/ت: د. محمد الاحمدي ابو النور - دار التراث - القاهرة.
٩٥ ديوان الاخطل/ت: د. فخر الدين قباوة ط دار الاصمعي بحلب.
٩٦ ديوان أبي الاسود الدؤلي/صنعة ابن السكيت/ت: محمد حسن آل ياسين دار الكتاب الجديد - بيروت/ط أولى ١٩٧٤ م.
٩٧ ديوان الاعشى الكبير/شرح وتعليق د. محمد حسين/ن مكتبة الآداب بالجماميز - القاهرة.
٩٨ ديوان ثابت قطنه/جمع وتحقيق ماجد أحمد السامرائي/م الجمهورية بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
٩٩ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب/ت: نعمان محمد امين طه/دار المعارف بمصر.
١٠٠ ديوان جميل بن معمر/جمع وتحقيق: د. حسين نصار/دار مصر للطباعة القاهرة.
١٠١ ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه/ت: سيد حنفي حسنين/الهيئة المصرية العامة ١٩٧٤ م.
١٠٢ ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني/ت: نعمان أمين طه/م مصطفى البابي الحلبي ط أولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

١٠٣ ديوان رؤبة بن العجاج/نشر بعناية وليم بن الورد ليبسيغ ١٩٠٣ م.
١٠٤ ديوان زهير بن أبي سلمى/بشرح ثعلب/م الهيئة العامة للكتاب - القاهرة/بيروت - نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٣ هـ - ١٩٤٤ م.
١٠٥ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني/ت: صلاح الدين الهادي - دار المعارف ١٩٦٨ م.
١٠٦ ديوان عمر بن أبي ربيعة/ت: محمد محي الدين عبد الحميد/م السعادة، ط أولى ١٣٧١ هـ .
١٠٧ ديوان عنترة بشرح الاعلم/تحقيق ودراسة/محمد سعيد مولوي/المكتب الاسلامي ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
١٠٨ ديوان الفرزدق/بشرح الصاوي/م الصاوي.
١٠٩ ديوان كثير/جمعه وحققه د. احسان عباس/دار الثقافة - بيروت ١٣٩١ هـ .
١١٠ ديوان المتلمس الضبعي/رواية لاثم وابي عبيدة عن الاصمعي/ت: حسن كامل الصيرفي/المجلد الرابع عشر من مجلة معهد المخطوطات ١٣٨٨ هـ .
١١١ ديوان النابغة الذبياني/صنعة ابن السكيت/ت د. شكري فيصل - دار الفكر - بيروت.
١١٢ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة/لابي الحسن علي بن بسام الشنتريني/ت د. احسان عباس/دار الثقافة - بيروت/ط أولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
١١٣ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة/لابي عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي/ت: د. احسان عباس، بقية السفر الرابع سنة ١٩٦٤ م، السفر الخامس سنة ١٩٦٥ م، السفر السادس ١٩٧٣ م ط. اولى.
١١٤ ذيل الاماني والنوادر/لابي علي القالي/دار الفكر - بيروت.
١١٥ الرد على النحاة/لابن مضاء القرطبي/ت: د. شوقي ضيف/القاهرة ١٣٦٦.
١١٦ رصف المباني في شرح حروف المعاني/لاحمد بن عبد النور المالقي/ت:

أحمد محمد خراط/م زيد بن ثابت دمشق ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.
١١٧ الروض الانف في شرح السيرة النبوية لابن هشام/للسهيلي/ت: عبد الرحمن الوكيل/دار النصر للطباعة ط أولى ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م.
١١٨ روضات الجنات في أحوال العلماء الإثبات / للخوانساري / ت: د.أسد الله اسماعيليان /م مهرا ستوارتم ١٣٩١ هـ.
١١٩ الروض المعطار في خبر الاقطار/لمحمد بن عبد المنعم الحميري/ت د. احسان عباس/م دار القلم - لبنان ١٩٧٥ م.
١٢٠ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية/محمد محمد مخلوف/م دار الكتاب العربي.
١٢١ شرح ابيات سيبويه/ليوسف بن أبي سعيد السيرافي/ت: محمد علي سلطاني م: الحجاز بدمشق ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م.
١٢٢ شرح أبيات سيبويه/للنحاس/ت: زهير غازي زاهد/م الغري الحديثة النجف/ط أولى ١٩٧٤ م.
١٢٣ شرح ابيات مغني اللبيب/للبغدادي/ت: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق/م زيد بن ثابت/ن دار المأمون - دمشق ط أولى ١٣٩٣ هـ ٧٣ م.
١٢٤ شرح أشعار الهذليين للسكري/ت: أحمد عبد الستار فراج/م المدني.
١٢٥ شرح التسهيل لابن مالك/ت: د. عبد الرحمن السيد/مكتبة الانجلو المصرية/ط أولى ١٩٧٤ م.
١٢٦ شرح التصريح على التوضيح/لخالد الازهري/ن دار الباز - مكة المكرمة.
١٢٧ شرح ديوان آبي تمام/للخطيب التبريزي/ت: محمد عبده عزام/دار المعارف ط ثانية.
١٢٨ شرح شافية ابن الحاجب للرضى ومعه شرحه شواهده للبغدادي/ت. محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد/دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥ م.

١٢٩ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ت: محمد محي الدين/دار الفكر ط سادسة عشر.

١٣٠ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك/ت د. عبد المنعم أحمد هريدي/ط أولى/دار الفكر العربي.

١٣١ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/لابي بكر بن الانباري/ت: عبد السلام هارون/دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.

١٣٢ شرح كافية ابن الحاجب/لرضي الدين الاستراباذي/دار الكتب العلمية بيروت.

١٣٣ شرح كلا وبلى ونعم والوقوف على كل واحدة منهم في كتاب الله عز وجل/لمكي بن أبي طالب القيسي/ت د. احمد حسن فرحات/دار المأمون للتراث - دمشق/م زيد بن ثابت/ط أولى ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.

١٣٤ شرح المفصل/لابن يعيش/عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي بالقاهرة.

١٣٥ شروح سقط الزند/للتبريزي، وابن السيد/والخوارزمي/ت: مصطفى السقا وآخرين - ن/الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٤ م.

١٣٦ الشعر والشعراء/لابن قتيبة/ليدن/م بريل ١٩٠٣ م.

١٣٧ شعر الاحوص الانصاري/جمعه وحققه/عادل سليمان جمال/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م.

١٣٨ شعر الحارث بن خالد المخزومي/جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري/م النعمان النجف/ط أولى ١٣٩٢في١ هـ ١٩٧٢ م.

١٣٩ شعر عمرو بن أحمر الباهلي/جمع وتحقيق د. حسين عطوان/م دار الحياة بدمشق.

١٤٠ شعر النابغة الجعدي/ت: عبد العزيز رباح/ن المكتب الاسلامي ط ١.

١٤١ شعر النمر بن تولب/صنعة د. نوري حمودي القيسي/م المعارف ببغداد.

١٤٢ شواهد التوضيح والتصحيح/لابن مالك/ت: محمد فؤاد عبد الباقي.

١٤٣ الشواهد والاستشهاد في النحو/عبد الجبار علوان/م الزهراء ببغداد ط أولى ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م.
١٤٤ صحيح البخاري/دار الفكر.
١٤٥ الصلة/لابي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال/الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م.
١٤٦ صلة الصلة/لابي جعفر احمد بن الزبير/القسم الاخير/ت: ا. ليفي بروفنسال/مكتبة خياط - بيروت - لبنان.
١٤٧ طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي/ت: محمود شاكر/م المدني.
١٤٨ ظاهرة الشذوذ في النحو العربي/د. فتحي عبد الفتاح الدجني/ن وكالة المطبوعات - الكويت/ط أولى.
١٤٩ عصر المرابطين والموحدين في المغرب والاندلس/القسم الاول - عصر المرابطين وبداية الدولة الموحدية / محمد عبد الله عنان لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة/ط أولى ١٣٨٣ - ١٩٦٤ م.
١٥٠ عيون التواريخ/لابن شاكر الكتبي/ت: د. فيصل السامر، ونبيلة عبد المنعم داود/م الحرية ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.
١٥١ فصل المقال في شرح كتاب الامثال/لابي عبيد البكري/ت: د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين ط ثانية ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م/دار الامانة/مؤسسة الرسالة/بيروت.
١٥٢ فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف أبو بكر محمد بن خير الاشبيلي/طبعة فرانشسكه قداره زيدين، وخليان رباره طرغوه/ن المكتب التجاري - بيروت، مكتبة المثنى - بغداد - مؤسسة الخانجي - القاهرة ط ثانية ١٣٨٢ هـ ١٩٦٣ م.
١٥٣ فوات الوفيات/لابن شاكر الكتبي/ت: د. احسان عباس/دار صادر بيروت.
١٥٤ في أصول النحو/سعيد الافغاني/دار الفكر بيروت/ط ثانية ١٣٨٣ هـ ٦٤ م.

١٥٥ قلائد العقيان في محاسن الاعيان/للفتح بن خاقان/مصورة عن طبعة باريس المنشورة بعناية سليمان الحرائري ١٢٧٧ هـ /ن المكتبة العتيقة - تونس.
١٥٦ كتاب سيبويه/ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر/ت: عبد السلام هارون/ دار القلم ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
١٥٧ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/لحاجي خليفة/عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيكله الكليسي، واعادت طبعه بالاوفست مكتبة المثنى - بغداد.
١٥٨ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/لمكي بن أبي طالب القيسي/ت: محي الدين رمضان ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م.
١٥٩ ابن كيسان النحوي/حياته/آثاره/آراؤه/د. محمد ابراهيم البنا ط. اولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م/دار الاعتصام.
١٦٠ اللمع في العربية/لابي الفتح ابن جني/ت: فائز فارس/دار الكتب الثقافية - الكويت.
١٦١ مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس/عبد الكريم التواني/ن مكتبة الرشاد، ن/الدار البيضاء ط. اولى ١٩٦٧ م.
١٦٢ مجاز القرآن/لابي عبيدة معمر بن المثني/ت: محمد فؤاد سركين/ط. اولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
١٦٣ مجالس ثعلب/ابو العباس احمد بن يحيى «ثعلب»/ت: عبد السلام هارون ط. ثانية ١٩٦٩ م.
١٦٤ مجالس العلماء / لأبي القاسم الزجاجي / ت: عبد السلام هارون / الكويت ١٩٦٢ م.
١٦٥ مجمع الامثال/لابي الفضل احمد بن محمد النيسابوري الميداني ت/: محمد محي الدين عبد الحميد/م السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
١١٦ المدارس النحوية/د. شوقي ضيف/ط. ثانية/دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

١٦٧ مرآة الجنات وعبرة اليقظان/لليافعي/ط. اولى حيدر آباد ١٣٣٧ هـ .

١٦٨ المرتجل في شرح الجمل/لابن الخشاب/ت: علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ.

١٦٩ المطرب من أشعار أهل المغرب/لابن دحية/ت: ابراهيم الابياري وزميليه م. الاميرية ١٣٧٤ هـ .

١٧٠ معاني الحروف/لابي الحسن علي بن عيسى الرماني/ت: عبد الفتاح شلبي دار النهضة مصر.

١٧١ معاني القرآن/لابي زكريا يحيى بن معاذ الفراء/الجزء الاول ت: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار ١٩٥٥ م والجزء الثاني ت: محمد علي النجار/دار الكتب المصرية/الجزء الثالث ت: د. عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي/الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م.

١٧٢ المعجب في تلخيص أخبار المغرب/عبد الواحد المراكشي/ت: محمد سعيد العريان/القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

١٧٣ معجم البلدان/ياقوت الحموي/دار صادر/بيروت ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.

١٧٤ المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي لابن الابار/دار الكتاب العربي/القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

١٧٥ معجم المؤلفين/عمر رضا كحالة/ن دار المثنى - بغداد، ودار احياء التراث العربي - بيروت.

١٧٦ المغرب في حلى المغرب/لعلي بن موسى بن سعيد الأندلسي/ ت: د.شوقي ضيف/دار المعارف بمصر/ط. ثانية ١٩٦٤ م.

١٧٧ مغني اللبيب عن كتيب الاعاريب/لابن هشام/ت: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله/دار الفكر - بيروت ط. ثالثة ١٩٧٢ م.

١٧٨ المفصل في علم العربية/ للزمخشري/دار الجيل - بيروت - لبنان.

١٧٩ المقتضب/للمبرد/ت: محمد عبد الخالق عضيمة/المجلى الاعلى للشؤون.

١٨٠ المقتضب من تحفة القادم لابن الابار للبلفيقي/ت: ابراهيم الابياري م. الاميرية/القاهرة ١٩٥٧ م.

١٨١ المقرب/لابن عصفور/ت: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري/م. العاني - بغداد/ط. اولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
١٨٢ المنصف شرح كتاب التصريف للمازني/لابن جني/ت: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين/مصطفى البابي. ط. اولى ١٣٧٩ هـ.
١٨٣ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك/لابي حيان الاندلسي/ت: سدني جليرز/نيوهافن ١٩٤٧ م.
١٨٤ منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك/للاشموني/دار احياء الكتب العربية عيسى الحلبي.
١٨٥ الموطأ/للامام مالك رحمه الله/ت: محمد فؤاد عبد الباقي/دار احياء الكتب العربية/عيسى البابي الحلبي/١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م.
١٨٦ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة/محمد الطنطاوي/م. دار المعارف ط ٥ - ١٩٧٣ م.
١٨٧ نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب/لابي العباس أحمد بن محمد المقري ت: د. احسان عباس - دار صادر - بيروت ١٣٨٨ - ١٩٦٨ م.
١٨٨ نكت الهميان في نكت العميان/للصفدي/م. الجمالية بمصر ١٣٣٩ هـ - ١٩١٩ م.
١٨٩ النوادر في اللغة/لابي زيد/ت: سعيد الخوري/دار الكاتب العربي بيروت ط. ثانية ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م.
١٩٠ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين/لاسماعيل باشا البغدادي م. البهية باستامبول ١٩٥١ م، أعادت طبعة بالاوفست مكتبة المثنى ببغداد.
١٩١ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/للسيوطي/دار المعرفة - بيروت. والجزء الثاني: ت: عبد العال سالم مكرم/دار البحوث العلمية/الكويت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
١٩٢ الواضح في علم العربية/للزبيدي/ت: علي السيد/دار المعارف ١٩٧٥ م.
١٩٣ وفيات الاعيان وأنباء ابناء الزمان/لابن خلكان/ت: د. احسان عباس/دار صادر - بيروت.

(٢) فهرس الآيات القرآنية الكريمة

(٣) فهرس الأحاديث الشريفة

(٤) فهرس الأمثـــــــــال

(٥) فهرس الأبيات الشعرية

البيـــــت		القائل	الصفحة
لهم شيمة لم يعطها الله غيرهم	من الناس والاحلام غير عوازب	النابغة الذبياني	١٢٤
فاما القتال لا قتال لديكـــــم	ولكن سيرا في عراض المراكب	الحارث بن خالد	٣٠
وما زال مهرى مزجر الكلب فيهم	لدن غدوة حتى دنت الغروب	«	٢٧٥
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مال وذا نشب	عمرو بن معدي الزبيدي	١٨١
كلاهما حين جد الجرى بينهما	قد اقلعا وكلا انفيهمـــا رابى	الاعشى	١١٥
ان من لام في بنى بنت حســـا	ن ألمه وأعصه في الخطــوب	«	٢٢٢ــ٢٤٢
	(التاء)		
ألا ليت شعري ما تقولين فوارس	اذا حارب الهام المصيح هامتى		٢٨٧
	(الجيم)		
نمكث حولا كامــــلا كلـــــه	لا نلتقى الا على منهـــــج		١٥٣
	(الحاء)		
شربنا كمصباح السماء مدامــة	بشاطىء غدير والازاهـــير تنفح	ابن الطراوة	٧٤
وظل جهول يرقب الصبح ضله	ومن أكؤسى لم يبرح الليل يصبح		
ورد جازرهم حرفا مصرمــــــة	ولا كريم من الولدان مصبوح	ــ	٢٢٦
الا بأبى وغير أبى غــــــزال	أتى وبراحـــــه للشـــرب راح	ابن الطراوة	٧٤
فقال منادمى : في الحين صفة	فقلت : الشمس جاء بها الصباح		
خرجوا ليستسقوا وقـد نشأت	بحرية يبـدو لهـــا رشـــــح	ابن الطراوة	٧٥
حتى اذا اصطفوا لدعوتهـــــم	وبدا لاعينهـــم بهـــا نضـــــح		
كشف الغطاء اجابــة لهـــم	فكانمــا جــاؤا ليستصحـــــوا		
يا بؤس للحـــرب الــــــــتي	وضعت أراهط ما استراحــوا		١٧٣
فتى ما ابن الاغر اذا شتونـــا	وحب الزاد في شهرى قمـــاح	مالك بن خالد الهذلى	١٢٧
أضع الكرى لتحفظ الايضـــاح	وصل الغد ولفهمـــه بـــرواح	ابن الباذش	٢٦
هو بغية المتعلمين ومـــن بغى	حمل الكتاب يلجـه بالمفتــاح		
لابى على في الكتاب امامــــة	شهد الرواة لهـــا بفوز قـــداح		
يقضى على أسراره بنواقـــــذ	من علمه بهرت قوى الامـــداح		

البيـــــت		القائل	الصفحة
	(الدال)		
اذا اسودجنح الليل فلتات ولتكن	خطاك خفافا ان حراسنا اسدا	عمربن أبى ربيعة	١٧١، ١٧٢
تزود مثل زاد أبيــــك فينـــا	فنعـــــم الزاد أبيـــك زادا	جرير	٢٧٣
في كلت رجليها سلامى زائــدة	كلتاهمـــا مقرونـــــة بزائـــدة		١١٣
اذ القعود كرفيها حفـــــــــدا	يوما جديدا كلـــــــه مطـــردا		١٥٤
وقد علم الأقوام ما كان داءهـــا	بثهلان الا الخزي ممن يقودهـــا		٢٢٦
ثلاث كلهن قتلت عمــــــــدا	فأخزى الله رابعـــة تعـــود		١٥٤
أن الذى حانت بفلج دماؤهـــم	هم القوم كل القوم يا أم خالد		٢٢٠
بنونا بنو أبنائنا وبناتنـــــــــا	بنوهن أبناء الرجال الاباعـــــد	الفرزدق	١٢٧
الى دح من الشيزى مـــــــلأ	لباب البر يلبك بالشهـــــــاد	أميه بن أبى الصلت	١٤٠
أمن آل رائح أو مغتـــــــــدى	عجلان ذا زاد وغير مـــزود	النابغة الذبيانى	٢٨١
الا عللاني واعلما أننى غـــــرر	وما خلت يجديني الشفاق ولا الحذر		١٩٥
وما خلت تجدينى وقد بدت أسباتى	مفاصل أوصالى أوقد شخص البصر		
ألا ليت شعرى هل الى أم معمر	سبيل فأما الصبر عنها، فلاصبر		٢٧٦
فليس بمعروف لنا نردهـــــــا	صحاحا ، ولا مستنكرأن تقعرا	النابغة الجعدى	٢٨٣، ٢٨٥
فكان مضلى من هديت برشـــده	فلله غاو وعاد بالرشد آمـــرا		٢٣٢
عجبت من الرزق المسىء الاهه	وللترك بعض العالمـــين فقـــيرا		٢٧٠
			٢٧١
بلغت صنع امرىء برا خالكـــه	اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا		١٦٥
لا تعنين بما أسبابه عســـــرت	فلا يدى لامرىء الا بما قــــدرا		١٧٦
وقرب جانب الغربى يـــــــادوه	مدب السيل واجتنب الشعارا		١٥٢

(الفاء)

(القاف)

الصفحة	القائل	البيت
		فيا لك من اروى تعاديت بالعمى ولاقيت كلا بامطلا ورأميـــا
٢٠٩		فيا راكبا اما عرضت فبلغـن ناد اماى من نجران الا تلاقيا
٩٩		انى امرؤ ابكى على جاريـة فلو هلكت بكيـا عليـه
		كانا مكان الثـوب مـن حقويـة

(٦) فهرس انصـــــاف الأبيـــــات

ابـــن الطراوة وآثـــــاره

فهـــــــرس الموضوعـــــــات



★ دكتور عياد بن عيد بن مساعد الثبيتي.

★ من مواليد عام ١٣٧٠ هجرية بالسيل الكبير.

★ حصل على الشهادة الابتدائية من المدرسة العزيزية بالسيل الكبير.

★ حصل على شهادتي المتوسطة والثانوية من دار التوحيد بالطائف.

★ حصل على بكالوريوس اللغة العربية من كلية الشريعة بمكة المكرمة

★ حصل على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة عام ١٣٩٩ هـ

(وموضوعها ابن الطراوة النحوي)

★ حصل على درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها - فرع اللغة - من كلية اللغة العربية جامعة أم القرى

عام ١٤٠٢ هـ وكان عنوان الأطروحة التي تقدم بها (السفر الأول من كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي) لابن أبي الربيع تحقيق ودراسة

★ يعمل أستاذاً مساعداً في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ورئيساً لقسم اللغويات بها.